

العنوان:

مسند الربيع بن حبيب (الجامع الصحيح عند الإباضية) دراسة نقدية

المؤلف الرئيسي:

السالك، عبدالرحمن أحمد محمد

مؤلفين آخرين:

الجوابرة، باسم فيصل(مشرف)

التاريخ الميلادي:

2009

موقع:

عمان

الصفحات:

1 - 342

رقم MD:

547034

نوع المحتوى:

رسائل جامعية

الدرجة العلمية:

رسالة دكتوراه

الجامعة:

الجامعة الاردنية

الكلية:

كلية الدراسات العليا

الدولة:

الاردن

قواعد المعلومات:

Dissertations

مواضيع:

الفرق الإسلامية ، الإباضية ، كتب الحديث ، الفقه الإسلامي ، الأزدي، الربيع بن حبيب بن عمر

رابط:

<http://search.mandumah.com/Record/547034>

*** الفصل الأول : الدراسة الإسنادية ، وفيه المباحث الآتية :**

المبحث الأول : التعريف بـ «المسند» ، وتحقيق نسبته إلى صاحبه :

وفيه أربعة مطالب ؛ الأول في وصف «المسند» ، والثاني في بيان أن «المسند» موضوع على الأبواب الفقهية لا على المسانيد ، والثالث في منزلة «المسند» عند الإباضية ، وعنايتهم العلمية به ، والرابع في روايات الكتاب عن الربيع بن حبيب .

المطلب الأول : وصف «المسند» .

سبق^(٩٣) بيان أن الإباضية نقول بأن جابر بن زيد رحمه الله تعالى إمام مذهبهم ، وبأخذون فقههم عنه ، وله عندهم مرويات سموها «مسند الربيع بن حبيب ، الجامع الصحيح» . و«المسند» هو الاسم الأصل للكتاب ، وبعد ترتيبه على أبواب الفقه على يد أبي يعقوب الوارجلاني (ت : ٥٧٠ هـ)^(٩٤) اشتهر بـ «الترتيب» ، وأطلقوا عليه اسم «الجامع الصحيح» .

وأول من قام على طباعته في هذا العصر هو علامة الإباضية في عُمان عبد الله بن حميد السالمي ، وقد شرحه ، واعتمد في شرحه على نسخ مخطوطة عُمانية ، لكنها سقيمة كثيرة الأخطاء والتصحيقات والسقط ، وقمَّ لشرحه هذا عز الدين التتوخي ؛ قال^(٩٥) :

«ثم من نعمته عليَّ أن وقَّفتني لنشره مع شرح علامة عُمان عبد الله بن حميد السالمي ، ولمَّا يطلع على «المسند» وشرحه من علماء مصر والشام والعراق إلا القليل» .

ثم بعث قطب أئمة الإباضية محمد بن يوسف بن اطفيش إلى السالمي نسخة أقل خطأ وأحسن حالاً من تلك ، فطبع «المسند» مستقلاً دون الشرح ، وقد طبع مراراً عدة بإعادة صفِّ حروف «المسند» ، وتكرار الأخطاء ، و / أو زيادتها .

ولم يذكر أيُّ (محقق) أعاد طباعة «المسند» أيَّ إسناد ، أو نسخة مخطوطة جديدة لهذا «المسند» لم يذكرها السالمي .

(٩٣) كما في نشأة الإباضية (ص : ٢١) .

(٩٤) يأتي التعريف به في المطلب الرابع عند التعريف برواة «المسند» عن الربيع .

(٣) التتوخي عضو مجمع اللغة العربية في دمشق ، (ص : هـ) من تقديم التتوخي لشرح «المسند»

وبعض مَنْ يَقُومُ عَلَى طَبْعِهِ يُصَدِّرُهُ بِقَوْلِهِ :

«مسند الإمام الشهير الحافظ الثقة الربيع بن حبيب بن عمرو الأزدي الفراهيدي ، من أئمة المائة الثانية للهجرة» !

لذا كان لا بد لي قبل أن أصف «المسند» بحسب دراستي واطلاعي عليه أن أصفه من كلام الإباضية ؛ فهم أخبر الناس فيه .

لكني لم أجد كلاماً عليه عند متقدمي الإباضية ، وإنما الوصف والاهتمام به كان متأخراً بحسب ما رأيت .

يقولُ مُصَحِّحُ «المسند» نور الدين عبد الله بن حميد السالمي في الطبعة المعروفة المشهورة بين الناس^(٩٦) ، في التنبيهات المطبوعة في بداية «المسند» كمقدمة له تقريباً ؛ قال^(٩٧) :

«**التنبيه الأول** : اعلم أن هذا «المسند» الشريف أصحُّ كتب الحديث رواية ، وأعلىها سنداً ، وجميع رجاله مشهورون بالعلم والورع والضبط والأمانة والعدل والصيانة ، كلهم أئمة في الدين ، وقادة للمهتدين . هذا حكم المتصل من أخباره .

وأما المنقطع بإرسال أو بلاغ فإنه في حكم الصحيح ؛ لتثبت روايته ، ولأنه قد ثبتَ وصله من طرق آخر لها حكم الصحة ، فجميع ما تضمنه الكتاب صحيح باتفاق أهل الدعوة ، وهو أصح كتاب من بعد القرآن العزيز ، ويليه في الرتبة الصحاح من كتب الحديث .

الثاني : اعلم أن هذا «المسند» الشريف جميعه من رواية الربيع عن شيخ من شيوخه ، وإن للربيع زهاء خمسة وعشرين شيخاً أخذ عن جميعهم ، وأكثر ما أخذ عن ضمام بن السائب البصري العماني ، عن جابر ، ثم عن أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة التميمي ، ثم أبي نوح صالح بن نوح الدهان البصري العماني ، ثم باقي الشيوخ .

وروايته عن ضمام قد اعتنى بجمعها الشيخ أبو صفرة عبد الملك بن صفرة .

(٩٦) وهي طبعة مكتبة الاستقامة ، سواء القديمة منها ، أو الطبعات التي جاءت متأخرة وصادرة من دار النشر نفسها (الاستقامة) .

(٩٧) السالمي ، نور الدين عبد الله بن حميد ، في تعليقه على : الفراهيدي ، الربيع بن حبيب ، «المسند ، الجامع الصحيح» ، ضبط وتخريج : محمد إدريس ، تقديم مراجعة : عاشور بن يوسف ، مكتبة الاستقامة ، ط ٣ ، ١٤٢٤ هـ — ٢٠٠٣ م .

ثم إن أكثر ما فيه من رواية أبي عبيدة عن جابر بن زيد ، وهو أحد شيوخ أبي عبيدة ، وله شيوخ كثيرة ، وأكثر ما أخذ عن صُحار بن العباس العبدي ؛ فالموجود في هذا الجامع إنما هي روايته عن بعض شيوخه ، وأما روايته عن باقي الشيوخ فهي في غير هذا الكتاب .

الثالث : اعلم أن مُرتَّبَ الكتاب وهو أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم بن مباد الوارجلاني قد ضَمَّ إلى «المسند» آثاراً احتج بها الربيع على مخالفه في مسائل الاعتقاد وغيرها ، وهي أحاديثُ صحاحٍ يعترف الخصم بصحتها . وجعلها المرتب في الجزء الثالث من الكتاب ، ثم إنه ضم إلى ذلك روايات محبوب بن الرحيل بن سيف بن هبيرة القرشي عن الربيع ، وروايات الإمام أفلح بن عبد الوهاب بن عبد الرحمن الرستمي عن أبي غانم بشر بن غانم الخراساني ، ومراسيل جابر بن زيد ، وجعل الجميع في الجزء الرابع من الكتاب . فكانت أجزاء الكتاب أربعة : الأولان في أحكام الشريعة من أولها إلى آخرها بالسند العالي^(٩٨) .

الرابع : ذكر البدر السماخي أن أبا يعقوب أدخل في هذا الكتاب روايات الربيع عن ضمام ، والحال أنه لا يوجد فيه من هذا الطريق إلا حديث واحد في باب ما يجوز من النكاح وما لا يجوز في تزوج النبي صلى الله عليه وسلم لميمونة . وفي باب ما يجب الوضوء حديث رواه الربيع عن أبي عبيدة عن ضمام قال بلغني عن ابن عباس يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «ليس على من مس عجب الذنب وضوء ، ولا على من مس موضع الاستحداد وضوء» . وفي باب الضيافة واليتيم حديث رواه الربيع عن أبي عبيدة عن ضمام بن السائب عن جابر بن زيد عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «من آوى يتيماً وقام به احتساباً لله وقع أجره على الله ، والله لا يضيع أجر من أحسن عملاً» .

التنبيه الخامس : وقع في نسخة «المسند» تحريف من أقلام النساخ ، فاستعنا بالله على تصحيحه ؛ فاجتمعت لنا نسخ كثيرة ، لكنها تتفق في مواضع على السقوط حتى كأنها

(٩٨) **قلت :** الجزآن الأولان فقط هما «المسند» ، وهو الذي شرحه السالمي ، والباقي زيادات عليه

أخذت من نسخة واحدة فبيضنا لمواضع السقط ، ثم جاءتنا نسخة غلبت عليها الصحة من جناب شيخنا قطب الأئمة محمد يوسف اطفيش ، فوجدنا فيها ما أهملته النسخ العمانية ، فصحننا عليها نسختنا هذه فخرجت نسخة صحيحة جامعة لصواب النسخ تاركة لتحريفها . فمهما وجدت بياضاً في نسخة الشرح فراجعه من هذه النسخة ، وكذلك إذا رأيت اختلافاً في شيء من النسخ فإن المعول في ذلك كله على هذه النسخة .

السادس : وقع في النسخ العمانية سقط حديثين : أحدهما في ذكر القرآن ، والثاني في طلب العلم ظفرنا بهما في نسخة القطب المذكورة ، فشرحناهما آخر الجزء الثالث من الشرح تنميماً للفائدة ، والعلم عند الله تعالى ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم» .

وقد بين السالمي^(٩٩) سبب تأليف الكتاب ؛ وهو أن أناساً من أهل البصرة قالوا : «انظروا رجلاً ورعاً قريب الإسناد حتى نكتب عنه ، ونترك ما سواه» . فنظروا فلم يجدوا غير الربيع بن حبيب !

علّق فهد السعديُّ على هذه الجملة ؛ قال^(١٠٠) :

«وقد استنتج بعض الباحثين أن الإمام الربيع اشتغل في هذه الفترة بجمع «المسند» ، وقد اختار الإمام الربيع رواياته بحيث تُصور المذهب الإباضي في الفقه ، والعقيدة ، ولم يجعلَ همّه أن يجمعَ الأحاديث جمعاً عاماً يستوعب ما حفظه ، ويستوفي ما تلقاه عن السلف»^(١٠١) .

ويبين التتوخيُّ مقدّم شرح السالمي لـ «المسند» أمراً ؛ فيقول :

(١) كما في تعريف الشارح بالربيع بن حبيب في مقدمة شرحه لـ «المسند» (٤/١) ، ويأتي التعقب عليه في ترجمة الربيع .

(١٠٠) السعدي ، فهد بن علي بن هاشل السعدي ، «حاشية على مسند الإمام الربيع بن حبيب ، تعليقات العلماء على أحاديث المسند من خلال مؤلفاتهم» ، مكتبة الأنفال ، عُمان ، ط ١ ، ١٤٢٧ هـ — ٢٠٠٦ م ، (ص : ٤٠ — ٤١) .

(١٠١) وهذا فيه بعد عن تتبع الحق ، وإنما التأكيد على تميز المذهب وإن كان مبنياً على الخطأ ؛ فالإسلام ليس هو الإباضية التي ظهرت بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، بل الدين ما جاء عن السلف الذين ذكرهم السعدي ، وهم الصحابة والتابعون ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، فكيف يُجمع حديث شخص واحد ويترك ما عداه ؟!

وقد سبق في (ص : ٣٠) ما يفيد أن الإباضية هم المعتدلون وأنهم على الصواب دون غيرهم .

«ومع أنّا لم نعثر على تاريخ حياته^(١٠٢) ؛ فإننا نقدّر أنه بدأ بجمع مسنده في صدر المائة الثانية ، وأنه أطلع شيخه أبا عبيدة على «مسنده» هذا المبارك^(١٠٣)»^(١٠٤) .
وهم يفاخرون بأسانيد «مسندهم» الثلاثية ، ويسمون بها — (السلسلة الربيعية) ، ويشبهونها بالسلاسل الذهبية عند أهل السنة ، وأنها لا تشوبها شائبة إنكار ولا إعضال ، ولا إرسال ؛ فرواتها ثقات لا يدلسون ولا يرسلون^(١٠٥) .

ثم قال : «وقد يُورّد على قولنا هذا : أن في «مسند الربيع» البلاغ والسماع ، مما يجعل الحديث مرسلًا ، ويجبُ على هذا القول أن رجال هذا «المسند» إذا نقلوا عن غير مشافهة بيّنوا ذلك بقولهم : بلغني ، أو بلغنا ، أو سمعت عن فلان أو نحو ذلك ، مما يبعدُ — «المسند» عن التدليس ، فهم رحمهم الله أجلُّ وأتقى من أن يوهموا الناسَ السماعَ وليسوا بسامعين ، وبذلك يظهر أن عننة هذا «المسند» مقطوع باتصالها» .
ووصفه القنوبي^(١٠٦) بقوله :

«ومن أهم الآثار التي تركها رحمه الله تعالى ، والتي تدلُّ على منزلته الرفيعة وعلمه الغزير «المسند الصحيح» ، وأغلب روايته فيه عن شيخه أبي عبيدة رحمه الله تعالى ، وهذا «المسند» هو أولُ ما صنّف في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم .
وأغلبه ثلاثي السند ، وقد رتّبَه رحمة الله عليه على أسماء الرواة^(١٠٧) ؛ كما هي الطريق المتداولة عند أكثر أهل عصره .

ثم رتّبَه على أبواب الفقه الشيخ الإمام العلامة الحافظ المحقق أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم الوارجلاني ، المتوفى (٥٧٠ هـ) ، وترتيبه هو الموجود في عصرنا هذا .
وأما «المسند» نفسه على حسب ما صنّفه الإمام الربيع رحمه الله تعالى فلم نعثر له على أثر حتى الآن^(١٠٨) ؛ مثله مثلُ كثير من الكتب الحديثية وغيرها ؛ كـ «مسند الربيع بن

(١٠٢) هذا بحسب علم التنوخي !

(١) قلت : فكان ماذا أن أطلع شيخه هذا على «مسنده» هذا ؟! ويأتي بيان حقيقة أبي عبيدة .

(٢) تقديم التنوخي (ص : د - هـ) .

(١٠٥) كما ذكر التنوخي وغيره ، وسيأتي بيان ذلك في مبحث دراسة الاتصال والانقطاع في

«المسند» .

(١٠٦) القنوبي ، سعيد بن مبروك القنوبي ، «الإمام الربيع بن حبيب ، مكانته ومسنده» ، مكتبة

الضامري ، عُمان ، (ص : ٤٩) .

(١٠٧) انظر أيضاً : النامي ، مرجع سابق (ص : ١٢٩) .

(١٠٨) انظر : النامي ، الموضع السابق .

صحيح» ، و«مسند خليفة بن خياط» ، و«تفسير ابن مردويه» ، و«تفسير أبي الشيخ» ، وأغلب «صحيح ابن خزيمة» ، وبعض «سنن سعيد بن منصور» ، وعدة أجزاء من «كبير الطبراني» ، وبعض «تهذيب الآثار» . . . وغيرها^(١٠٩) .

وعلى كلٍّ فترتيب أبي يعقوب يغني عن «المسند» ، بخلاف الكتب الأخرى ؛ فإن أغلبها لا يوجد له ما ينوب عنه» . ا . هـ . كلام القنوبي .

قلت : هذه تنبيهات مهمة وواضحة من رجال اهتموا بـ «المسند» من أهل الطائفة الإباضية .

وليس هنا مكان دراستها والنظر فيها والتعليق عليها ؛ فإنه سيأتي الكلام على هذه الموضوعات في أماكنها الأنسب والأهم إن شاء الله تعالى .

أما وصفي لـ «المسند» فأقول :

أولاً : لم أجد لـ «المسند» سنداً يُروى به ، ولم أجد فيه سماعات ، على الرغم من أنهم يقولون بأن محبوباً رواه عن الربيع ، وسيأتي الكلام في ذلك^(١١٠) .

ثانياً : «مسند الربيع» مرتب على الأبواب ، وهو جامعٌ لكل أبواب الفقه تقريباً ، وهو يشابه البخاريَّ في ترتيبه للأبواب تماماً في أول بابين .

وقد يذكرُ تحت الكتب التي يوردها والأبواب أحاديثٌ لا تعلق لها بالموضوع ، وهي

دون اسم كتاب .

كما أنه أحياناً يقول : باب جامع في كذا ؛ كالصلاة والصدقة والطعام أو غيرها^(١١١) ، ثم يذكرُ تحتها أحاديثٌ على أنها تتعلق بهذا الموضوع العام ، لكنه في معظم الأحيان لا يتعلق موضوعُ الأحاديثِ بمسمى الباب بصورة جيدة ؛ وهنا صار اختلاف بين أبواب «المسند» المعتبرى به من قبل السالمي ، وبين النسخة المشروح عليها ، وبين نسخة حاشية ابن عمر المحشي^(١١٢) ، فكل واحد وضع له أبواباً تختلف عن الآخر .

(١٠٩) **قلت** : على فرض صحة كلامه ، فإن الفرق بين هذه الكتب وبين «مسند الربيع» أن هذه الكتب نُقلَ منها ، واطُّلِعَ عليها في فترة متقدمة ، واشتهرت بين أهل العلم ، ودواوين الإسلام ، وهناك ما ينوب عنها في دين رب العالمين ، وإلا لضاع شيء من الدين ، وهو ما يخالف تكفل الله تعالى بحفظ دينه ، وهو ما يثبتُه الواقع العلمي ، على خلاف «مسند الربيع» ، الذي يمثلُ فرقة من الفرق ، ولا يمثلُ دين رب العلمين كله ، وفيما يأتي بيان ذلك .

(١١٠) في المطلب الرابع من هذا الفصل ؛ في رواية «المسند» عن الربيع (ص : ٨١) .

(١١١) الربيع بن حبيب ، «المسند» (ص : ١٢٢ ، و ١٤٥) مثلاً .

(١١٢) يأتي الكلام على كتابيهما ضمن شروحات «المسند» ، في مطلب عناية الإباضية به .

وقد يورد اسم الكتاب ، ثم يجعل بعض اسم الكتاب اسم باب مفصل ؛ مثل : كتاب الطلاق «والخلع والنفقة» .

فجعل ما بين القوسين في سطر أنزل من سابقه ؛ كأنه اسم باب ، ولم يُسمَّه بالباب .
وكتاب الأشربة من الخمر والنبذ ، باب تحريم بيعها وشربها .
وكذلك فإنه قد يضع كتاباً ، ثم يورد تحته أبواباً ليس لها علاقة بمسمى الكتاب ، مع أنه كان يمكن أن يوردها ضمن كتب أخرى في «المسند» نفسه ، وكثيرة هي الأمثلة ، أورد مثالا واحداً هنا ؛ وهو :

جعل في «المسند» كتاباً سماه : كتاب الأيمان والنذور ، ثم أورد تحته الباب الأول : في الأيمان ، والثاني : في الديات والعقل ، والثالث : في المواريث ، والرابع : في العتق ، والخامس : في الوصية ، والسادس : في الضيافة والجوار وما ملكت اليمين واليتيم ، والسابع : في الوعيد والأموال .

هذا على الرغم من الاختلاف بين تبويبات «المسند» في الشروحات ، وبين ما طبع مستقلاً ، ما يزيد من حيرتنا في طبيعة «المسند» .

فكون «مسند الربيع» مرتباً على أبواب الفقه ، وهو جامع لكل أبواب الفقه تقريباً ، وكأنه صنَّع لأجل ذلك ، لا أنه مرتب على المسانيد ، فإن هذا أمر مهم ؛ فمن يجمع مسنداً تتكرر معه موضوعات الأحاديث حسب وقوعها له عن الصحابي المقصود بجمع حديثه ، وعند ترتيب المسانيد على الأبواب تظهر فائدة جديدة من مجموع الروايات ؛ كما حصل في ترتيب الساعاتي رحمه الله تعالى لـ «مسند الإمام أحمد» .

وهو ما لا نجده في هذا الترتيب لـ «مسند الربيع» ، بل هو أشبه بكتاب «رياض الصالحين» ، المنتقى الأحاديث على الأبواب ، اللهم ! إلا أن هذا «المسند» له سند من الربيع عن أبي عبيدة عن جابر !

وقد يكرر الحديث في بعض الأبواب بحسب استفادته منها ، وهذا قليل . فقد يكرر منه جزءاً يريده في باب معين ، وقد يكرره كاملاً .

ثالثاً : وما سبق مهم من ناحية أخرى وهي أنني لم أقف على تبويب خاص ، أو حديث خاص بموضوع من موضوعات العقيدة ، بل جمَّع المرتب الوارجلاني الروايات التي استند إليها الربيع واعتمد عليها في تأييد مذهبه — كما يقولون — ، ثم جعلها في الجزء الثالث بعد «المسند» . أي أنها ليست من «المسند» الذي ألَّفه الربيع .

إلا أن في بداية الكتاب فقط تجد بعض الروايات القليلة التي تتكلم عن عقائد الإباضية ؛

فتبدو كأنها غير مقصودة .

وهنا أنبه على أمر : إنه من الغريب جداً أن ينتقي مَنْ يجمعُ الروايات على المسانيد موضوعَ الأحاديث ، على الرغم من أنه يروي الأحاديث الأخرى بالإسناد نفسه تقريباً .

رابعاً : أولُ حديث فقط قد بين أسماء رواة الإسناد بوضوح ، وطريقة روايتهم ؛ فقال : «قال الربيع بن حبيب بن عمرو البصري : حدثني أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة التميمي عن جابر بن زيد عن ابن عباس» ، ثم ذكر حديث الأعمال بالنبات .

وفي أحاديث قليلة جداً كان يُذكر اسم الربيع بداية السند^(١١٣) .

أما باقي أسانيده فقد جاءت مختصرة : أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن الصحابي . فإذا كان المروي رواية فإنه لا يُذكر الربيع بدايتها ، وإن كان المروي أثراً موقوفاً على أبي عبيدة مثلاً فإنه يقول : (قال الربيع : قال أبو عبيدة) .

وقد جعلتُ مبحثاً خاصاً لبيان أسانيده مفصلة ، مع دراستها من ناحية الاتصال والانقطاع ونحوها^(١١٤) .

خامساً : ليس في «المسند» شواهد أو متابعات إلا قليلاً ، بل جلُّه أفراد في الأبواب ، لذلك فإن معظم الأحاديث فيه بإسناد واحد إلا ما ندر ، حتى كأنها نسخة أُدخل فيها بعض الأحاديث .

سادساً : في بعض الأبواب نجد أن كل أحاديثه مروية عن صحابي واحد ، ومن ذلك باب الأذان^(١١٥) فكل أحاديثه عن أبي سعيد الخدري .

سابعاً : كثيرة جداً هي بلاغات جابر بن زيد وأبي عبيدة في «المسند» ، ويأتي في دراسة الأسانيد بيان ذلك ، لكن بلاغاته عن بعض الصحابة فيها إشكال ؛ فهو أحياناً يصرح بالسماع من هذا الصحابي الذي روى عنه بلاغاً أحياناً ، مثل رواياته عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

وكذلك رواية الربيع بن حبيب (١٧٥ هـ) عن عبادة بن الصامت (٣٥ هـ) ؛ كانت مرة بالنعنة التي تفيد الاتصال عندهم — كما سبق عن التنوخي والسالمي — ، ومرة أخرى بالبلاغ ، وغير هذه الرواية أيضاً كما يظهر في مطلب الدراسة الوصفية للأسانيد^(١١٦) .

(١١٣) انظرها في المبحث الثالث من هذا الفصل ؛ مبحث أسانيد الكتاب ، الإسناد الأول .

(١١٤) انظرها (ص : ١٧٧) .

(١١٥) (برقم : ٢٧ ص : ٧٧) .

(١١٦) انظرها (ص : ١٧٧) .

ومن الروايات الغربية في البلاغات أنه روى حديثاً بسنده :

٤٩٣ - أبو عبيدة عن جابر عن عائشة . . . ، ثم قال في الذي بعده :

٤٩٤ - قال : وبلغنا عن عائشة أنها قالت . . .

فهذا بلاغ لا يُعرف قائله ، فمن الذي قال : (قال) ؟

لا يُعرف ، حتى الإباضية أنفسهم لا يعرفون .

ثامناً : في «المسند» تعقيبات كثيرة للربيع حول معاني كلمات الرواية التي

يوردها ، وكذا لأبي عبيدة ولكنها أقل ، وكذا لجابر بن زيد وهي أقل الجميع ، وقد يأتي

توضيح من ابن عباس أو غيره من الصحابة رضي الله تعالى عنهم^(١١٧) ، وهي قليلة جداً ،

وقد يرويهما الربيع عنهم ، وقد يعلقها عنهم .

ومعظم تعقيبات الربيع تفسيرات لغوية للكلمات ، أما أبو عبيدة وجابر فهي تفسيرات

فقهية ، وتلمح في الفتاوى المنسوبة لجابر بن زيد المذهب الإباضي^(١١٨) .

فهو في هذه الحالات يذكر اسم صاحب التعقب والتوضيح .

وقد يرد التعقب بعد الرواية أو أثباتها دون بيان قائله^(١١٩) ، ودون تمييز أن يكون من

كلام شارح أو مُعَقِّبٍ ، أو من الحديث نفسه ، فلا يُعرف هل هي من أصل الكتاب ، أو من

تعليقات الوارجلاني ، أو الناسخ ، أو الشارح ؛ فيظهر بصورة (المدرج في الحديث) ، الأمر

الذي يفقدنا الثقة بهذا «المسند»^(١٢٠) .

فإن نسخ «المسند» سقيمة جداً كما دائماً يصرح الإباضية ويتذرعون ويعتذرون !

وسيأتي في نقد المتن بيانٌ كثير من هذه الأمور .

ومن الأمور العجيبة في هذا «المسند» أنه يروي الحديث دون أن يذكر الربيع في

بداية السند ، ثم إذا أراد إيراد أثر موقوف على أبي عبيدة مثلاً أو غيره يقول : قال الربيع :

(١١٧) كما في (ص : ١٠٩) : قال ابن عباس . . . ، وغيرها مما يمكن أن يدرك من جدول

الأثار في الفصل الثاني ؛ الدراسة المتنبية ، المطلب الأول .

(١١٨) كما تجد (ص : ١٠٢) حيث عَقَبَ جابر بن زيد على حديث : «إنما جعل الإمام إماماً ليؤتم

به . . . » ، قال : «وإنما يجوز مثل هذا خلف أئمة العدل ، وأما غيرهم فلا» .

فكلمة : (أئمة العدل) كلمة في الثقافة الإباضية ؛ فإن دعوتهم هي (العدل والاستقامة) .

(١١٩) وفي بعض الأحيان يذكر اسم صاحب التعقب والتعليق ، ويذكر في الرواية نفسها تعليقاً آخر

دون بيان قائله من هو .

(١٢٠) مثل الروايات ذات الأرقام : ١٧٣ و ٤٢٣ و ٥٢٣ و ٥٦٦ و ٥٦٩ و ٥٨٢ . . . ، وغيرها ،

وقد جعلت لها اهتماماً خاصاً في مطلب نقد المتن .

قال أبو عبيدة . . . (١٢١)

وأذكر هنا أمراً : قد سبق عن الدكتور النامي^(١٢٢) أن رواية الحديث عند الإباضية فيها من التشديد في طريقة التحمل والنسخ والتلقي ، والدقة الشديدة ما يتطلب الأمر أن يكون هناك وليان في الكتابة ، ووليان للمراقبة .

فكيف تقع هذه الأمور المنتقدة بكثرة في «مسند الربيع» إن كانت الرواية عندهم كما يقول النامي ؟!

بل كان الواجب أن لا يقع خطأ في كتبهم حتى في الطباعة !

وبيان ذلك في نقد المتن إن شاء الله تعالى .

تاسعاً : في «المسند» أحاديث كثيرة بلغ تعدادها (٧٤٢) رواية حسب الطبعة التي اعتمدت عليها ، على أن هذا الرقم غير دقيق ؛ حيث يجتمع أحياناً أكثر من رواية تحت رقم واحد ، وكذلك تُجعل بعض الآثار — التي ينبغي أن تكون بأرقام مفردة — من ضمن الرواية ، وفي أحيان أخرى جعلوها بأرقام مستقلة .

لذلك فإني اعتمدت أرقام هذه الطبعة ، إلا أنني جعلت أرقاماً فرعية تحت الروايات المجتمعة التي تكلمت عنها آنفاً ؛ لسهولة الرجوع إلى المطلوب عند الحاجة ، وجعلت الرقم المطبوع هو الأساس للتفريع ، وبالمثال يتضح المقال :

فلو كان تحت الرقم (١١٥) مثلاً روايتان غير الحديث الأصل ؛ أجعل رقم رواية الأصل : (١/١١٥) ، والرواية الثانية : (٢/١١٥) ، والرواية الثالثة : (٣/١١٥) ، وهكذا .

وعلى ذلك مضيت في الدراسة الوصفية للأسانيد ، وللمتون .

عاشراً : بعض الأحاديث التي يرويها أشبه بعبارات فقهية ، وليس عليها نور النبوة ، ويأتي الكلام حول هذا الموضوع في نقد المتن إن شاء الله تعالى .

حادي عشر : قد يعنعن الربيع عن شخص يُفترض به أن يكون شيخه ؛ بصورة : (قال الربيع : عن أبي عبيدة) ، وهذا غريب جداً أن يعنعن المتكلم عن من أخذ منه الرواية ، ولا سيما أن يقول ذلك مؤلف الكتاب نفسه في أول السند الذي يروي به الحديث ، في كتاب ألف لجمع الروايات متصلة الأسانيد كما يقولون !

ولم أجد مماثلاً عند أهل السنة^(١٢٣) .

(١٢١) وبيان ذلك في آثار أبي عبيدة المذكورة جدول الآثار الموقوفة في دراسة المتن لمن أراد .

(١٢٢) في موضوع الرواية وعلوم الحديث عند الإباضية (ص : ٤٠) .

(١٢٣) انظر الروايات : (١٧ و ٧٣٩) وهناك غيرها تأتي ضمن الدراسة .

ثاني عشر : إن الروايات الواردة في «المسند» قد تتشابه مع ما عند أهل السنة وبعضها ثابت ، لكن قد يكون فيه تفردات واختلافات في ألفاظ المتن عنده ، على الرغم من أن من حقق «المسند» يخرجها من عند أهل السنة ، لكن دون بيان ذلك ، وبيانه في نقد المتن .

ثالث عشر : صيغة الرواية في معظم الكتاب بصورة التعليق مع صيغة الجزم ؛ فيقول : أبو عبيدة عن جابر بن زيد . . . ، أو بصيغة : عن فلان . . . ، أو : فلان . . . ، وقد يكون عن النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة^(١٢٤) ، وقد يقول : من طريق ابن عباس^(١٢٥) ، وبيان ذلك عند وصف الأسانيد .

رابع عشر : أسجل هنا ملاحظة على تحقيق «المسند» ؛ حيث إن المحقق يميل إلى ما اعتاد الإباضيون أن يصنعوه ، دون النظر إلى الرواية الواردة في «المسند» ، وإن كانت مخالفة له .

فمن ذلك الرواية (رقم : ١٥٩) فيها : (كبيشة) ، لكن المحقق ذكر في الهامش أنها (كبشة) ، ورجع إلى مصادر تثبت ذلك ، ومنها نسخة القطب (إحدى النسخ التي اعتمد عليه المحقق) المذكورة على الصواب : (كبشة) ، لكنه أثبت (كبيشة) في المتن على الرغم من خطئها ، وتأتي زيادة بيان في التعقب العاشر في ترجمة أبي عبيدة .

وفي الرواية رقم : ٤٩٢ — الربيع بن حبيب عن عباد بن الصامت قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رأى الهلال قال : «الله أكبر الله أكبر» مرتين ، «الحمد لله . . .» ، وضع المحقق أو المعلق على لفظ الجلالة رقما للهامش .

وقال تحت هذا الرقم في الهامش : «(١) قوله الحمد لله . . . هكذا في بعض النسخ : بإفراد الحمد ، وهي الموافقة لرواية قومنا ، وفي أكثر النسخ ذكر التحميد مرتين» . ا . هـ . فالمحقق ذكر في المتن التحميد مرة واحدة ، على الرغم من مخالفتها لما ورد في أكثر نسخ «المسند» !

ومثال آخر في رواية أخرى^(١٢٦) فيها : «إن الفويسقة تُضرم على أهل البيت ناراً تحرق بيوتهم» ، علق المعلق عليها قال :

«قوله : (ناراً تحرق) في أكثر النسخ إسقاط هاتين اللفظتين ، وهو الصواب» .

قلت : فلما كان هو الصواب كان أجدى أن يُتبع وأن يُطَبَّع .

(١٢٤) «المسند» (٣٤٥/١٣٩) وغيرها مما يأتي .

(١٢٥) «المسند» (٣٤٦/١٤٠) وغيرها مما يأتي .

(١٢٦) «المسند» (٧١٤/٢٧٥) وغيرها مما يأتي .

كما أن من الأمور التي تؤخذ عليهم أن في الكتاب أخطاء إملائية كثيرة جداً ، كان يجدرُ بهم أن يصلحوها ، لا أن يتشبعوا بما لم يُعطوا من التحقيق والمراجعة والتعليق ونحوه ! وكذا أخطاء بالتشكيل للكلمات بما يدركه أدنى امرئ له في التحقيق والطباعة والعربية نصيب !

فمن ذلك : ما جاء في (ص : ٣٧) في رواية « . . . وليُذَنَّ رجال عن حوضي كما يُزَادُ البعير الضال » ، والصواب : «يُزَادُ» .

ومنه (ص : ٤٧) في رواية «إِنَّكَ لَن تَجِدَ وَلَن تَوْمَنَ وَتَبْلُغُ حَقِيقَةَ الْإِيمَانِ . . .» ، والصواب : «تَبْلُغُ» بالنصب .

ومنه (ص : ١١٦) في رواية «أَنَّهُمْ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلُنَا ، وَأَتْنَاهُ مِنْ بَعْدِهِمْ» ، كذا في الكلمتين ، والصواب : «أُوتُوا . . . وَأُوتِينَاهُ» .

ومنه (ص : ١٢٥) في رواية «وَكَانُوا يَأْخُذُونَ بِالْأَحْدَثِ فَالْأَحْدَثُ مِنْ أَمْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» ، كذا والصواب «بِالْأَحْدَثِ» .

ومنه (ص : ١٢٨) في رواية «ثُمَّ أَتْبَعَهُ بِسِتَّةِ أَيَّامٍ مِنْ شُؤَالٍ» ، والصواب : «شَوَّالٍ» .

ومنه (ص : ١٦٥) باب «مَا بَيَقِي الْمَحْرَمُ وَمَا لَا يَتَقِي» ، والصواب : «مَا يَتَقِي الْمَحْرَمُ وَمَا لَا يَتَقِي» . وغيرها كثير .

المطلب الثاني : بيان أن «المسند» موضوع على الأبواب الفقهية لا على المسانيد .

سبق في وصف «المسند» من كلام الإباضية أنه مرتب على أسماء الرواة^(١٢٧) .
غير أن الذي يبدو لي والله تعالى أعلم أنه وُضِعَ على أبواب الفقه ، ووُضِعَ متأخراً ،
لا أن الربيع قد وضعه ، بل لم يره الربيع ، على فرض وجود الربيع الذي يريدون ، وعلى
ذلك أدلة من «المسند» نفسه ، وقد سبقت إشارات في وصف «المسند» تفيد أنه موضوع على
الأبواب ، لكنني هنا أورد أوضح الأدلة التي تبين ذلك ؛ وهي :

الدليل الأول : إشارة مؤلف «المسند» إلى روايات سبقت أو ستأتي بلفظ : سبق في
باب كذا ، أو نحوه .

وأوضح الأدلة — والله تعالى الحمد والمنة على نعمه وتوفيقه — على ذلك أنه أورد
رواية^(١٢٨) في كتاب الجهاد ، ثم قال عقبها مباشرة :

«غزوة ذات السلاسل مذكورة في باب التيمم ، وغزوة ذي أنمار مذكورة في باب
الثياب ، وغزوة أبي عبيدة بن الجراح مذكورة في باب الطعام» .

ومنه^(١٢٩) ما ذكره عقب رواية في باب في المساجد وفضل مسجد النبي صلى الله
عليه وسلم ، فذكر الحديث : «جعلت لي الأرض مسجداً وترابها طهوراً» ، عَقِبَ بعدها
مباشرة بقوله : «الحديث ، وقد تقدم في باب التيمم» .

ثم ذكر بعد حديث^(١٣٠) : «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : سبعة يظلهم الله في
ظله يوم لا ظل إلا ظله . . . الحديث قد تقدم في باب الولاية» .

بل قال عقب رواية^(١٣١) في اللقطة : «وفي مكة لا تحل لقطتها إلا لمنشد . في كتاب
الحج» .

قلت : فالحمد لله رب العالمين على توفيقه وعلى الأدلة القاطعة ؛ حيث إن هذا الكلام

(١٢٧) راجع (ص : ٤٧) .

(١٢٨) «المسند» (٤٦٩/١٩٠) .

(١٢٩) «المسند» (٢٥٥/١٠٨) .

(١٣٠) «المسند» (٢٥٧/١٠٩) .

(١٣١) «المسند» (٦١٧/٢٤٣) كتاب الأحكام باب اللقطة ، هذا على الرغم من عدم معرفة قائل

الجملة السابقة .

من مؤلف الكتاب هو أكبر دليل على أن الكتاب وُضِعَ على الأبواب ، لا المسانيد .
فإن قيل : إن قائل هذا الكلام هو مرتب «المسند» الوارجلاني .
فنقول : ما الدليل أن القائل هو مرتب «المسند» ؟ فقد يكون غيره .
وقد يكون الربيع نفسه — على فرض أنه أَلَفَ «المسند» أو رتبهُ — فصار جامعاً .
فبذلك تسقط الثقة من كتاب يدُّ اللعب والإدخال واضحة فيه في كثير من الأمور ، ثم
إن كان الربيع هو القائل ؛ فكيف يجوز أن يقال : إن الوارجلاني هو الذي رَتَّبَ «المسند» ؟!
وما هو دور الوارجلاني ؟! ولمَ لم يشتهر «المسند» إلا من طريق الوارجلاني ؟! مع كثير من
الأسئلة والغموض حوله وحول «المسند» .

ولو كان الوارجلاني هو المرتب لـ «المسند» لكان كرر الحديث ؛ كما كان يكرر
أحاديث أخرى بحسب مناسبة الحديث للأبواب الواردة تحتها ، فالاختصار هنا يدل على أن
المؤلف نفسه هو الذي صنع ما نرى ؛ لأن من يرتب كتاباً يحاول أن يستفيد من الروايات
بقدر ما يستطيع ؛ فيكررها حسب الأبواب .

وأوردُ هنا رواية مهمة في هذا الجانب ، بل تكاد أن تكون أهم من كل ما سبق ؛ بل
وترد على كل اعتراض على ما سبق ؛ فهي من قول جابر بن زيد^(١٣٢) :

«أبو عبيدة عن جابر بن زيد قال : الذي يروى عن عبد الله بن مسعود ليلة الجن

في إجازة النبي له أن يتوضأ بالنبذ تقدّم في باب الموضوع .

وقال في الباب المذكور^(١٣٣) : «أبو عبيدة عن جابر بن زيد قال : يروى عن عبد الله
بن مسعود ليلة الجن في إجازة النبي صلى الله عليه وسلم له أن يتوضأ بالنبذ .
قد سمعت جملة من الصحابة يقولون : ما حضر ابن مسعود تلك الليلة ، والذي رفع
عنه كذب ، والله أعلم بالغيب» .

قلت : فهذه الرواية هي من كلام جابر بن زيد — على ما في هذا «المسند» — .
فكيف يقال بعد هذا : إن الربيع بن حبيب قد أَلَفَ الكتابَ على المسانيد لا الأبواب ؟!
بل يظهر من هذه الرواية أن المؤلف هو جابر بن زيد ، وهذا من جديد الإباضية في
حياة جابر بن زيد بعد موته !!!

وهنا مسألة جديدة أخرى ؛ وهي : أن جابر بن زيد ينقذ الحديث ، ويتكلم في الرجال ،

(١٣٢) «المسند» (٦٣٢/٢٤٨) كتاب الأشربة من الخمر والنبذ ، باب تحريم بيعها وشربها .

(١٣٣) «المسند» (١٦٥/٧٤) باب في أحكام المياه ، وذكره السالمي في شرحه (٢٢٣/١) في ما

جاء في الموضوع بالنبذ .

وهذا ما لم أجده في كتاب واحد من كتب الرجال التي ترجمت له قاطبة ، ولو كان ما ينسبونه إليه صحيحاً عنه لوجدناه في ترجمته ، بل في «سنن الترمذي» الذي روى الحديث^(١٣٤) ؛ فهو ينقلُ كلام العلماء ، ويهتم بذلك أشد اهتمام .

ومن ذلك رواية نَهَى النبي صلى الله عليه وسلم عن استقبال القبلة ببول أو غائط^(١٣٥) ، عَقَّبَ بعدها :

«قال الربيع : قال أبو عبيدة : وقد أتينا على هذا الأمر في حديث جابر بن زيد ، وقد بَيَّنَّا ما قيل فيه وروي . والله أعلم» .

ومنه أيضاً : ما قاله الربيع^(١٣٦) في باب صلاة الكسوف في رواية لعائشة رضي الله تعالى عنها عند وفاة إبراهيم بن محمد عليهما الصلاة والسلام :

«قال الربيع : وقد ذكرنا صلاته في حديث ابن عباس»^(١٣٧) .

الدليل الثاني : أنه يختصر متن الرواية ؛ فيوردُ منها ما يريد ؛ كحال الفقهاء والمؤلفين على الأبواب ، أو قد يشير إليها إشارة .

وهذه الصورة تكررت كثيراً في «المسند» ؛ فقد أورد الرواية :

(٣٥١) — أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «سبعة يُظلمهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله» ، وذكر الحديث حتى قال :

«ورجل تصدَّقَ بصدقة فأخفاها ، حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه» .

فهذه الرواية كاملة كما هي في «المسند» ، وقد ذكرها تحت (باب في الصدقة) ، وسبقت الرواية الكاملة في آخر (باب الولاية والإمارة)^(١٣٨) .

ومثلها الرواية^(١٣٩) التي أوردتها في باب فضل رمضان عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «لا إيمان لمن لا صلاة له» الحديث إلى قوله : «ولا صوم إلا بالكف عن محارم الله» .

(١٣٤) كتاب أبواب الطهارة ، باب ما جاء في الوضوء بالنيبذ ، (رقم : ٨٨) .

(١٣٥) «المسند» (٧٩/٥٠) .

(١٣٦) «المسند» (ص : ٨٥ ، رقم : ٢/١٩٥) .

(١٣٧) وانظر أيضاً : (١٠٠/٥٦ ، ١٢٦/٦٢ ، ٣٨٦/١٥٣) مثلاً .

(١٣٨) «المسند» (٤٨/٣٩) .

(١٣٩) «المسند» (٣٢٩/١٣٤) ، وكذلك : (٦٠٠/٢٣٧) .

أو يورده بالإسناد ، لكنه يختصر الحديث بقوله : «الحديث» ، إشارة إلى أنه سبق ؛ بسبب تعلق الحديث بأكثر من باب .

ومن ذلك الرواية^(١٤٠) التي أوردها تحت باب التسبيح والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد ذكر آخر الباب : أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا أقبل من حج أو غزو يُكَبِّرُ على كل شَرَفٍ ثلاث تكبيرات ، ثم قال آخر هذه الرواية : «مذكور» .

علّقَ المحقق (!) عليها بقوله : «قوله : (مذكور) ؛ أي هذا الحديث مذكور في كتاب الحج في باب الإهلال والتلبية ، ولكل واحد من الحديثين مناسبة بالباب ؛ لأن كل واحد منهما قد جاء بنوع من الأذكار ، وله مناسبة بالباب المتقدم باعتبار موضع الذكر المخصوص . والله أعلم» .

قلت : فكان ماذا ؟!

غير أن في هذه الرواية أمراً مهماً وهو أن كلمة (مذكور) ليست من متن «المسند» في طبعة السالمي مع شرحها^(١٤١) ، لكنه جعلها (أول كلمة) بعد الحديث عند شرحه . وفي هذا الفعل من السالمي أو محقق «المسند» إسقاطٌ للثقة به بالكلية ؛ فإن فيه ظهور عمل اليد في إدخالٍ على «المسند» ليست منه !

ومن الأدلة الواضحة على أن الكتاب موضوع على الأبواب ، وأنه موضوعٌ متأخراً عن زمن الربيع ، أن واضعه لم يتنبه لبعض أخطائه ؛ ومن ذلك أنه ذكر حديثاً من مسند أبي سعيد رضي الله عنه ، ثم ذكر بعده مباشرة الحديث رقم (٥٨٠) : «وقال الربيع : قال جابر : بلغنا ذلك أيضاً عن زيد بن ثابت رفعه . . .» .

قلت : لو كان الكتاب مؤلفاً على المسانيد ؛ لكان ينبغي أن تكون رواية جابر هذه في المسانيد ، لا أن يعرضها بقوله (أيضاً) التي تفيد أنها جاءت مؤيَّدة وتعقيباً على الرواية السابقة في باب فقهي .

بل إن فيها دليلاً آخر على أن الكتاب موضوعٌ ، وهو أن جابراً لم يُؤَلَّفَ الكتاب على أبواب الفقه ليقول : «أيضاً» !

وإنما الذي ألّفه على ما يقولون هو الربيع ؛ فكيف يكون تحت هذا الباب بعد حديث أبي سعيد فيقول : «وقال الربيع قال جابر : بلغنا ذلك أيضاً . . .» ؟!

(١٤٠) «المسند» (٥٠٩/٢٠٥) ، وكذلك اختصر الرواية التي قبلها (٥٠٨) بقوله : «الحديث» .

(١٤١) آخر حديث في المجلد الثاني ؛ آخر كتاب الأذكار من «المسند» .

فهذا يعني أن الكتابَ مرَّتْ على أبواب الفقه ؛ لأن فيه استدلالاً وعطفاً بين رواية صحابة مختلفين ، ولا يكون ذلك في المسانيد أبداً .

وبدليل أن من أورده ذكره بالسند فقال : وقال الربيع . . .

وهنا مسألة أخرى مهمة وهي أنه لا يعرف قائل (واو العطف) قبل كلمة (و قال) !

فهذا دليل على أن الربيع لم يؤلف الكتاب ؛ فلا يقول أحد عن نفسه : (وقال أنا) !

وإنما قائلها شخص لا يُعرف مَنْ هو فنسب هذا الكلام إلى الربيع .

وليست من راوي «المسند» عن الربيع — كما قد يخطر بالبال — ؛ لأنه إن كان

الأمرُ كذلك فلمَ لم يذكرْ ذلك في كلِّ رواياته المسندة ؟! بل لمَ لم يذكر الربيع في بداية كل إسناد أورده ؟!

ثم قال بعدها — في شرحه للمفردات في الحديث — : (قال الربيع) !

ومن الأمثلة التي تُظهر وَضْعَ الكتاب وأنه على الأبواب ، بل أن يداً قد عبثت به

وعدّلت به ما يناسبها ، أنه أورد (٥) روايات في باب واحد ^(١٤٢) : (٦٦١ — ٦٦٥) ، الرواية

الأولى صرَّحَ فيها بأنها عن ابن عباس ، أما الثانية والثالثة والرابعة فقد قال : «ومن طريقه

أيضاً عنه عليه السلام» ، فعُلّقَ المعلقُ على الرواية (٦٦٢) قال :

«قوله : (ومن طريقه) ؛ أي ابن عباس بالسند المتقدم ، وذكره في نسخة القطب» ، ثم

علق على الرواية التالية (٦٦٣) قال :

«قوله : (ومن طريقه) يعني ابن عباس بالسند المتقدم ، وذكره في نسخة القطب ،

وكذا الحديث الذي يليه مذكورٌ سنّده في نسخة القطب ، لكن سقط منها ابن عباس ، والصواب

ذكره كما هنا» ^(١٤٣) .

قلت : هنا لم يذكر ابن عباس ، ولكن ذكّرَ كلمة (ومن طريقه أيضاً) يُدركُ منها أن

الحديث من مسند ابن عباس ؛ لأنه وارد تحت هذا الباب ومعطوفٌ على أحاديث لابن عباس ،

ولكن في نسخة «المسند» الذي ألفه الربيع على كلامهم لا يوجد هذا العطف ، ولا يوجد هذا

(الأيض) ؛ لأنه مرتب على المسانيد ، ولا سيّما وأن نسخة القطب لم يُذكر فيها ابن عباس في

هذا الحديث أصلاً أيضاً .

فمن أين لنا أن نعلم أن هذا الحديث الذي بين أيدينا هو من مسند ابن عباس وليس من

(١٤٢) «المسند» (ص : ٢٥٩) كتاب الأيمان والنذور ، باب في الديات والعقل (لاحظ تقارب

الموضوعات بين اسم الكتاب والباب) .

(١٤٣) وكذا في شرح السالمي (٤٣٢/٣) .

مسند غيره ؟! وكيف لنا أن نحكم فنقول : «الصواب ذكره كما هنا» ؛ فإن ما (هنا) غير
مذكور فيه ابن عباس صراحة ، وكذا «المسند» الأصل ؛ بدليل أن ما (هنا) : «ومن طريقه
أيضاً» ، ونسخة القطب ليس فيها ابن عباس ، وبيننا وبين الوارجلاني مرتب «المسند» قريب
من تسعمائة سنة ، وليس بينهما سند ، وبين الوارجلاني والربيع قريب من ثلاثمائة سنة ،
وليس بينهما سند ، و«المسند» الأصل غير موجود .

فمن أين لنا أن ننسب الحديث لمسند ابن عباس ، ثم نقول : هو الصواب ؟!
فالحمد لله على تيسيره في بيان الأمور^(١٤٤) .

الدليل الثالث : أنه يختصر إسناد الرواية ؛ فيوردُ متنها المتعلق بموضوع الباب ؛
فيقول : «ومن طريقه قال . . .» ، ويكون قد أورد روايات سبقت في الباب مسندة .
وهذا الأمر إنما هو حال الأبواب الفقهية وكتب أحاديث الأحكام ، لا المسانيد ومَن
يرتب المسانيد ، والسبب في ذلك أن تعدد متون الرواية ، أو اختلاف متون الروايات ليس هو
المقصود في تأليف المسانيد ، بل جمع روايات الصحابي مع تعدد أسانيدِها في مكان واحد ؛
فالأسانيد للمسانيد ، والروايات للفقه والأبواب ، والأسانيد لا اعتبار لها في هذه الحالة .
فإن قيل : إن المرتب قد اختصره ، فيقال : لم يختصر هنا ، ولم يختصر في مكان
آخر ، مع أن معظم «المسند» بإسناد واحد ؟!
وإن قيل : إن المؤلف الربيع بن حبيب هو الذي قال ذلك ؛ فيقال : معظم «المسند»
بإسناد واحد .

فيقال فيه كما قيل سابقاً ؛ لم يختصره الربيعُ في «المسند» كله^(١٤٥) ؟!

(١٤٤) ومن الأمثلة الكثيرة على اختصار الحديث : (٥٣ ، ٢٦٣ ، ٣٠٢ ، ٣٦٨ ، ٣٧٧ ، ٤١٧ ،
٤٨٥ ، ٤٩٧ ، ٥١٨ ، ٥٣٠ ، ٥٧٣ ، ٥٨٣ ، ٦١٠ ، ٦٢٢ ، ٦٤٢ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٦٩/٢) .

(١٤٥) إن الاختصار في السند حين يقول : (ومن طريقه) يعني من طريق المذكور في الحديث
السابق غالباً ، ولكن لا يعني ذلك أنه نفس الإسناد السابق بالضرورة — كما هو معروف — .
فإنه في بعض الأحيان تكون في الباب رواية مختصرة (ومن طريق فلان من الصحابة) ولا يكون
في الباب كله حديث من طريقه ؛ فبأي إسناد رويت هذه الرواية ؟!

ومثال ذلك الرواية رقم (٣٦٥) — ومن طريق ابن عباس عنه عليه السلام) ؛ فقد أوردتها تحت باب
جامع الصدقة والطعام ، وليس في الباب كله رواية واحدة من طريق ابن عباس .
وكما يظهر من نسخة اطفيش التي يعتمد عليها المحقق في الهامش لذكر السند المختصر عادة ؛ فإن
يدأ عبثت به واختصرت في الكتاب ، ولا نعرف يد من هي ؛ لعدم وجود السند ولا السماعات .

فنسخه هَمَّام بن مُنْبِهٍ رحمه الله تعالى عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه رويت بإسناد واحد ؛ فلما أوردتها الإمام أحمد في «مسنده» ذكر إسنادها في البداية ، ثم اختصر إسنادها ، واعتمد على عزوها عن النبي صلى الله عليه وسلم فقط^(١٤٦) .
ثم إن الاختصار في «مسند الربيع» هنا هو حال الفقهاء الذين يهتمون بالمتن أكثر من السند !

ومما يدل على ذلك أيضاً : أن الفقهاء يقولون : (ومن طريق فلان أيضاً) ؛ يعني العطف مع تكرار الاستدلال بأحاديث الصحابي السابق تحت الباب نفسه .
وهذا ما ليس في المسانيد ؛ فلا يقال تحت مسند الصحابي المجموع أحاديثه في مكان واحد : (وعن فلان أيضاً) ؛ لأن قوله : (أيضاً) ينبغي أن يكون في كل رواية في مسند هذا الصحابي في «مسند الربيع» ؛ فإن الإسناد واحد ، والروايات كلها عن هذا الصحابي في مسنده .

وأذكر هنا مثلاً على ذلك ؛ وهو أول حديث في الكتاب ؛ فقد أورده الربيع بن حبيب مسنداً ؛ قال :

(«قال أبو عمرو الربيع بن حبيب بن عمرو البصري : حدثني أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة التميمي عن جابر بن زيد الأزدي عن عبد الله بن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «نية المؤمن خير من عمله»» .
وبهذا السند في رواية أخرى عنه عليه السلام قال : (خ«إنما») الأعمال بالنيات ، ولكل امرئ ما نوى»») .

فكيف يكون الكتاب مسنداً وهو يقول : «وبهذا السند في رواية أخرى» ؟!
وكذلك الرواية^(١٤٧) : ٤٦٤ — أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس . . . قال عقبها مباشرة : ٢/٤٦٤ — وفي رواية أخرى . . .
قلت : كيف يقال : (وفي رواية أخرى) ، والموضوع متحد ، والسند متحد ، ولا سيما في كتاب يقال إنه «مسند» ؟!

وكذلك كثرة الأخطاء في النسختين ؛ فإنه لا يزعم أحد أن «مسند الربيع» خال من الأخطاء الجسيمة والبياضات في أصله .

(١٤٦) ابن حنبل ، الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ، «المسند» ، دار صادر ، بيروت ، (٣١٢/٢ — ٣١٩) .

(١٤٧) «المسند» (ص : ١٨٨) .

وكذلك الرواية : ٣٦٩^(١٤٨) — أبو عبيدة عنه أيضاً قال أضاف رسول الله صلى الله عليه وسلم ضيفاً . . .

والرواية التي قبله : ٣٦٨ — ومن طريقه عنه عليه السلام . . .
والتي قبله : ٣٦٧ — أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم . . .

فقوله : (أيضاً) تحت هذا الباب على هذا الترتيب دالٌّ بصورة واضحة جداً على أن الأحاديث مرتبة على الموضوعات الفقهية ، بل أسانيداً كذلك ؛ حيث عطف الرواية الثالثة على الثانية على الأولى بقوله : (أيضاً) .

وفي الهامش دليل آخر على ما ذهبْتُ إليه ؛ وهو أن المحقق (!) ذكر في حاشية وُضِعَتْ علامتها على كلمة (أيضاً) ما نصه :

«قوله : (عنه أيضاً) ؛ أي : عن أبي هريرة ، وفي نسخة القطب ذكر السند ؛ وهو : أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن أبي هريرة أيضاً ، ثم ذكره»^(١٤٩) .

قلت : وهذا الكلام من قلم الإباضية أنفسهم مما يؤكد ما ذهبْتُ إليه ؛ لأن معظم الكتاب من طريق أبي عبيدة عن جابر بن زيد ، فقوله : (أيضاً) مع ذكره للسند هنا أيضاً ، بعد روايتين له في الكتاب هو دليل على أنه موضوع على الأبواب وليس على المسانيد .

ولا يقال : إنها من زيادة الوارجلاني المرتب ؛ لأنه إن كان كذلك فلم يردّها في باقي الأسانيد التي هي كهذا الإسناد ؟! بل مكررة تماماً .

وإن كانت من الربيع فهي دليلٌ على : أن الكتاب الأصل لم يوضع على المسانيد ، بل على الأبواب . أو أن من وضع الكتاب كان مضطرباً في ترتيبه .

ودليل على أنه لا يُعرف سببُ ترتيب الوارجلاني له ، ولا نعرف كيف كان سابقاً .
ومن هذا النوع أيضاً الرواية : ٤٥١ — وقال صلى الله عليه وسلم . . .

فلم يذكر فيها سنداً ؛ بل اعتمد على المتن .
وقد أوردّها تحت (باب عدّة الشهداء) ، بعد الرواية :

٤٥٠ — قال الربيع : قال ابن عباس . . .
وكذلك الرواية : ٢/٥١٣ — وقال صلى الله عليه وسلم . . .

وقد أوردّها عقب رواية مرسلة : ١/٥١٣ — أبو عبيدة عن جابر بن زيد قال : قال

(١٤٨) «المسند» (ص : ١٤٨) .

(١٤٩) والأمثلة على ذلك كثيرة ، انظر : (٣٩٣/١٥٩) .

رسول الله صلى الله عليه وسلم . . .

فلا أحد يعرف تحت أي مسند رويت هاتان الروايتان المتعاقبتان !

وكذلك الرواية : ٢/٥٧١ — وعنه أيضاً عليه السلام أنه ابتاع بغيراً ببعيرين . . .

وقد أورده عقب الرواية : ١/٥٧١ — أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس عن

النبي صلى الله عليه وسلم قال : «إذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم ، إلا ما نهيتكم عنه» .

ثم كرر الرواية مرة أخرى حسب الفائدة الفقهية برقم (٥٧٨)^(١٥٠) .

لذلك فإن هذه الروايات المروية بغير إسناد دالة قوية على ترتيب الكتاب على أبواب

الفقه ؛ إذ كيف يجوز أن يكون كتاب مسند مرتب على المسانيد خالياً من أسانيد بعض

الروايات ؟!

فهذا لا معنى له — بالاعتماد على ما تقدم من أدلة أخرى — إلا أنه مرتب على

الأبواب ؛ لذلك لم يكن للسالمي شارح «المسند» أن يعتذر عن ذلك بشيء سوى أنه ذكر أنها

دون أسانيد ؛ فقد قال في الرواية (رقم : ٥١٣) :

«الحديث مرسل عند المصنف ، وهو مما تقرّد به فيما يظهر»^(١٥١) ، ثم قال في الرواية

(رقم : ٢/٥١٣) : «الحديث أيضاً مرسل عند المصنف ، ولم أجده عند غيره ، فكأنه مما تقرّد به» .

فتقرّد الربيع به مع ذكر الحديث بهذه الصورة مما يفيد ما ذهبتم إليه ؛ وإلا لبرز

السؤال : أين موضع هذه الروايات المرسلة وعديمة الإسناد من «المسند» الأصل قبل

(١٥٠) ولا يقال : إن قوله (وعنه أيضاً) إنما هو من ابن عباس ؛ فتكون الرواية موصولة ؛ وذلك

لأنه ليس من حال الصحابة الرواية بهذه الطريقة : (وعنه) (أيضاً) ؛ بل يعطفون فعله على قوله ؛ فيقولون :
وقد صنع كذا . . .

وانظر كذلك الروايات : (٣٦١) باب جامع الصدقة والطعام ، و(٣٤٣) في باب الوعيد في منع

الزكاة ، و(٢/٤٤٨) في باب عدة الشهداء ، و(٥٩٣) في باب الأحكام ، و(٧٢٦) في باب في الآداب ، وقد

ذكرها عقب روايتين مرسلتين .

(١٥١) كتاب النكاح ، باب في الأولياء (١٠/٣ و ١١) ، ونصّ الرواية : «٥١٣ — أبو عبيدة عن

جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «إذا خطب إليكم كفو فلا تردوه ؛ فنعوذ بالله من بوار

البنات» ، وقال صلى الله عليه وسلم : «الأحرار من أهل التوحيد كلهم أكفاء إلا أربعة : المولى ، والحجّام ،

والنّسّاج ، والبقّال» .

على الرغم من ذلك إلا أن السالمي في شرحه ذكره بعنوان مستقل ، وأعطاه رقماً مستقلاً ، ثم اطلعت

على نسخة أخرى لـ «المسند» على موقع كوكب المعرفة الإبااضي ، فوجدتهم قد أعطوه رقماً مستقلاً (٥١٤)

بدلاً من (٢/٥١٣) .

الوارجلاني؟^(١٥٢)

فهذا اعتماد على المتن لا السند ، وهو حال كتب الفقه .

فيكون السؤال المهم دائماً : من صحابي هذه الروايات ، بل في أي مسند رويت ؟!

بل ما هو إسنادها ؟ وكيف يحكم عليه بالصحة ؟!

وهنا أمر آخر مهم أيضاً ، وهو أنه سبق بيان السالمي في تنبيهاته في (وصف «المسند») أن المنقطع بإرسال أو بلاغ فإنه في حكم الصحيح ؛ لتثبت روايه ، ولأنه قد ثبت وصله من طرق أخر لها حكم الصحة ، فجميع ما تضمنه الكتاب صحيح باتفاق أهل الدعوة .

فأقول : وهذا تناقض بين أقوالكم والواقع العلمي الذي يثبت بأقلامكم ؛ فدعوى ثبوت

اتصالها من طرق أخرى باطلة بقولك نفسك : إنه تفرد بها .

فكيف يمكن وصل حديث تفرد به الربيع ، ولا يعرف صحابييه ؟!

الدليل الرابع : ومما يدل على ذلك أيضاً أن الروايات التي فيه هي روايات فقهية

يُعقَّبُ بعدها روائها بتعليقات فقهية ، مع مناقشة ذلك أحياناً .

ومن ذلك ما يروى^(١٥٣) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان متخذاً منديلاً يسمح به

بعد الوضوء ، وكان بعض أزواجه يناوله إياه ، فيجفف به .

قال الربيع : «قال أبو عبيدة : المعمول به عندنا أن لا يسمح أعضائه بعد الوضوء ،

وهو استحباب من أهل العلم وترغيب منهم في نيل الثواب ما دام الماء على أعضائه» .

ومنه أيضاً ما ذكره^(١٥٤) في جملة تعقيبيه آخر رواية لم أعرف قائلها : « . . . مثل

ما قال أصحاب القول الأول» ، ثم قال : «قال الربيع : قال أبو عبيدة : على هذا القول الأخير

العمل عندنا ، وهو قول ابن عباس ، وابن مسعود وغيرهما من الصحابة»^(١٥٥) .

وكذلك الرواية التي ذكرها :

« ١٣٥ — أبو عبيدة عن جابر بن زيد قال : بلغني عن أبي بن كعب قال : قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم : «الماء من الماء» .

(١٥٢) وفي نقد هذا النوع من الأسانيد في المطلب الثاني من المبحث الثالث في الفصل الأول زيادة

بيان وتوضيح .

(١٥٣) «المسند» (٩٥/٥٥) ، و(١٢٦/٦٢) .

(١٥٤) «المسند» (ص : ٨٤ ، رقم : ٢/١٩٣) .

(١٥٥) وكذلك من الأمثلة المهمة : (٥٤٤/٢١٩ ، ٥٥٧/٢٢٣) .

يعني : لا يكون الغسل على الرجل حتى ينزل ولو التقى الختانان .
قالت عائشة وأم سلمة زوجا النبي صلى الله عليه وسلم : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك ويغتسل ، ويأمر نساءه بالغسل ، ويقول : «إذا التقى الختانان فالغسل واجب ، أنزل الرجل أو لم ينزل» .
والله أعلم بما يروى عن أبي بن كعب ، وهو من علماء الصحابة وفضلائها .
انتهت الرواية .
هذه أمثلة من عشرات الأمثلة التي توجد في معظم صفحاته تقريباً .

الدليل الخامس : يأتي في المطلب التالي عند الكلام على عدم اهتمام السابقين من الإباضية بـ «مسند الربيع»^(١٥٦) ، أن الجنائني وغيره يورد أحاديث متسلسلة كما هي عند الربيع ، على الرغم من أنه قبل الوارجلاني مرتب «المسند» على الأبواب .
وهذا — وإن كان لا يثبت عندي وجود «مسند الربيع» قبل الوارجلاني ، إلا أنه —
يُثبت أن من قام على وضع «مسند الربيع» وضعه على ترتيب الأبواب الفقهية ، وليس مسنداً ، ولا يعرفه الربيع أصلاً ، فالجنائني وغيره لا ينسبونه إلى الربيع .

الدليل السادس : يأتي معنا أن عدداً من الصحابة ليست له إلا رواية واحدة في «المسند» ، فلا يُعقل أن يؤلف رجل كتاباً على المسانيد لأجل تسعة أشخاص أحاديثهم تزيد عن عشرة أحاديث ، بينما الباقيون فأحاديثهم بين (١ — ٩) أحاديث ، بل الأغلب (قريب من ٣٠ صحابياً) رواياتهم بين (١ — ٣) روايات في «المسند»^(١٥٧) .

(١٥٦) انظرها (ص : ٧١) .

(١٥٧) أشار إلى هذا فهد السعدي في كتابه «حاشية على مسند الربيع» (ص : ٤٥) ، وذكر أمراً آخر قد يؤيد ما ذهبنا إليه ؛ قال (ص : ٤٧) :

«من عادة المؤلفين من أصحابنا المغاربة — وكذلك جمهور قوما — أن يذكروا باب الحيز في كتاب الطهارات ، ومن عادة المؤلفين من أصحابنا المشارقة وضعه في كتاب النكاح ، فوضعه في «المسند» في كتاب النكاح يدل على أن الإمام الربيع — وهو من إباضية المشرق — هو الذي وضع الأبواب ، وليس هو الإمام أبا يعقوب الوارجلاني — وهو من إباضية المغرب — ، والله أعلم» .

هذا على فرض تسليمي له بما يقول من ترتيب أبواب الحيز في الكتب الفقهية .
وكلامه يعني أن المسند موضوع على الأبواب ، وأن الوارجلاني وغيره رتبوا فيه ، وبدلوا وغيروا ، وبدليل آخر أضيفه على ما ذكره السعدي هنا ، وهو أن شراح «المسند» لم يتفقوا على تبويب واحد —

بعد هذا يكون عندنا والحالة هذه أمران :

أ — إما أن يكون الكتاب على الأبواب وأحاديث الأحكام فلا يكون بذلك مسنداً .

ب — أن تكون اليد قد عبثت فيه فبدلت كلام الربيع وغيرته بحسب ما تراه مناسباً ؛

لذلك عندها لا ثقة لنا بهذا الكتاب البتة . والحمد لله رب العالمين .

المطلب الثالث : منزلة «المسند» عند الإباضية ، وعنايتهم العلمية به .

جاءت العناية العلمية بـ «المسند» عند الإباضية متأخرة جداً ؛ فقد جاءت بعد زمن الوارجلاني (٥٧٠ هـ) بمدة ، وهو الذي رتب «المسند» ، أما متقدموهم فلم أجد لـ «مسند الربيع» عندهم ذكراً ، والحد في المتقدمين والمتأخرين بالنسبة لـ «مسند الربيع» في هذه الدراسة هو زمن الوارجلاني المتوفى سنة (٥٧٠ هـ) — كما سبق التنبيه عليه في المقدمة — . ولـ «المسند» عند متأخري الإباضية منزلة كبيرة جداً ، جاءت في أقوال علمائهم وكتائبهم المتأخرين ، ولن أتوسع كثيراً وأستوعب كلامهم ؛ لتكرار ذلك ، مع عدم الفائدة ، وكثير منهم ينقل عن الآخر ، وأهم النقاط التي يتكلمون فيها هي :

أولاً : أن هذا «المسند» أصبح كتاب بعد كتاب الله تعالى من حيث الجملة ، وقد سبقت بعض الكلمات لكبار متأخري علمائهم في ذلك ، كالسالمي ، والنامي ، وأعوشة ومعمار ، والقنوبي وغيرهم^(١٥٨) .

ثانياً : يتقدم «المسند» عندهم على سائر كتب الصحاح ؛ كـ «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم» وغيرهما من كتب أهل السنة التي يعتمدونها أيضاً ؛ وذلك بسبب ثلاثيات أسانيدهم ؛ التي هي الربيع عن أبي عبيدة عن جابر بن زيد ، ثم عن الصحابي ، كما يقولون . وقد تفاخر بها كلُّ الإباضية ، حتى مقدّم «شرح مسند الربيع» عز الدين التتوخي^(١٥٩) ، على الرغم من أنه ليس إباضياً .

ثالثاً : على الرغم من ذلك فإنني لم أجد الإباضية المتقدمين قد تكلموا في «مسند الربيع» بشيء أبداً ، فعلى المثال لا الحصر أذكر بعض الأمثلة على ذلك :

١ — أبو غانم الخراساني^(١٦٠) في كتابه «المدونة» :

(١٥٨) انظر : السالمي في «شرحه للمسند» تكلم بهذا المعنى كما في (٢/١) ، والقنوبي أقام كتابه على هذه الفكرة ، وكل من كتب ردّد العبارة نفسها : (أصبح كتاب بعد كتاب الله تعالى) .

(١٥٩) تقدم «شرح مسند الربيع» للتتوخي (١/هـ) .

(١٦٠) ترجموا له على أنه : الشَّيْخ الإمام العالم الحافظ الفقيه أبو غانم بشر بن غانم الخراساني ، من أهل خراسان ، ولم نستطع الوقوف على تاريخ ولادته بالدقّة .

قديم إلى البصرة لتلقي العلم على يد علماء الإباضية وبخاصة أبي عبيدة ، وإن لم يدرك من حياته إلا قليلاً ، لكنه أخذ العلم عن تلامذته ، وعنهم دوّن كتبه ، وأهمّها «المدونة» التي دوّن فيها أقوال تلاميذ أبي عبيدة ورواياتهم واختلافاتهم .

كتاب «المدونة» وهو كتاب فقهي من أهم الكتب الإباضية التي يعتمدون عليها ، وفيه من روايات الفتاوى عن شيوخه الشيء الكثير ، بل ينقل عن أئمة أهل السنة أيضاً ؛ فقد نقل عن الحسن البصري ، وابن سيرين ، والنخعي ، وجعفر الصادق ، وجابر بن زيد ، وقتادة ، والأوزاعي ، وعلقمة ، وأبي بردة ، وسفيان بن عيينة وغيرهم .
وأول رواية ذكرها في كتابه هي من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن

وكان يوصف بالتواضع والأمانة والدقة في النقل ، وعُرف عنه كثرة مسأله لأشياخه واستجوابهم ، والتحرّي في النقل ، وتمحيص المسائل ، والوقوف عند النصّ ، وإبداء رأيه أحياناً ، وكان مطلعاً على مجريات التاريخ فقد انتقل من المشرق إلى المغرب لزيارة الإمام عبد الوهاب الرستمي لتهنئته بالإمامة ، ومما يدلّ على حرصه في طلب العلم رحلاته التي قام بها ، فقد رحل في أواخر القرن الثاني الهجريّ إلى تاهرت ماراً بجبل نفوسة في ليبيا ، ورويت عنه «المدونة» ، واستودعها عمرو بن فتح ، فاستنسخ منها نسخة بقيت بالمغرب وكانت في اثني عشر مجلداً طبع منها مجلدان .

شيوخه : كان للإمام أبي غانم عددٌ كبيرٌ من الشيوخ سمّى منهم في مدوّنته أربعة عشر شيخاً وهم :
أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة ، الربيع بن حبيب ، عبد الله بن عبد العزيز ، أبو المؤرّج عمر بن محمّد ، أبو غسان مخلد بن العمرّد ، أبو أيّوب وائل بن أيّوب ، أبو سفيان محبوب بن الرّحيل ، حاتم بن منصور ، أبو المهاجر هاشم بن المهاجر ، ضمام بن السائب ، أبو نوح صالح الدّهان ، شعيب بن معروف ، حاجب بن عبّاد المصريّ .

تلاميذه : لا بدّ أن يكون قد تتلمذ على يده عددٌ كبيرٌ من أهل العلم ، ولكنّ المصادر لا تسعنا بعدد كبير ، ولعلّ السبب في ذلك هو المطاردات من الفرق الأخرى ، وكذلك تلف المكتبات الإباضية ، ومن أشهر تلاميذه : أبو حفص عمرو بن فتح المساكنيّ النقوسيّ ، والإمام أفلح بن عبد الوهاب الرستميّ .
آثاره : ذكرت المصادر أنّ لأبي غانم كتابين هما :

١ - المدونة . ٢ - اختلاف الفتيا أو الفتوى : وهو مفقود لم يعثر عليه .
وفاته : تذكر بعض المصادر أنّ وفاته كانت سنة (٢٠٠ هـ) ، وقيل في أواخر الربع الأوّل من القرن الثالث .

ترجمته مقتبسة من بحث «عمروس بن فتح ومنهجه في الديونة الصافية» ، بقلم مهنا بن راشد السعدي ؛ كما في موقع : <http://majdah.maktoob.com/vb/majdah9٢٨٤٥/>
وقد وقفتُ على «مدونته» مخطوطة في مجلدين أثناء إحدى زيارتي إلى لبنان ، وقد استعرتها من مالكاها ، وهو قاضي محكمة طرابلس السنية الأخ الشيخ عبد المنعم الغزاوي جزاه الله خيراً .
ولم أجد له «المدونة» أسانيد تروى بها ، ولا سماعات ، وهي النسخة التي رثبها وحشّى عليها محمد بن يوسف اطفيش ؛ كما ذكر ناشرها سالم بن حميد الحارثي العماني **بخط يده** بدايتها .
وأستغربُ كيف يقولون بأن المدونة في (١٢) مجلداً مخطوطاً ، وطُبعت في مجلدين ، وما بين يدي من المخطوط هو مجلدان ، يشمل أبواب الفقه كلها ؟!

النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو يروي عن أبي المؤرج عن أبي عبيدة ، وعنه عن أبي عبيدة عن جابر بن زيد ، وقد يرويه مرفوعاً ، وهو يسأل الربيع بن حبيب في كثير من المسائل ، وينقل قوله وفتاويه ، إلا أنه في الأحوال جميعاً^(١٦١) لا يذكر في رواياته «مسند الربيع» على الإطلاق !

على الرغم من أنهم يزعمون أن أبا غانم من تلاميذ الربيع بن حبيب ؛ ما يعني أنه على اطلاع على «مسند الربيع» ، كيف لا وهو متصف بالأمانة والتحري في النقل ؟ وأذكر هنا مثلاً على ذلك : روى أبو غانم في باب المصلي يصلي أربع ركعات قال : «سألت أبا المؤرج عن التقصير في السفر ؟ قال : حدثني أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه خرج من المدينة عامداً إلى مكة فصلى ركعتين ركعتين ، غير صلاة المغرب .

قال أبو المؤرج : حدثني أبو عبيدة أنه قال : لا تقصر الصلاة دون فرسخين ، وهما ستة أميال»^(١٦٢) ، ثم قال :

«قال أبو المؤرج : حدثني أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن عائشة : الصلاة قبل أن تفرض الصلاة ركعتان ، والصوم من كل شهر ثلاثة أيام ، قالت : فلما فرضت الصلاة أربعاً جعلت للمقيم ، وبقيت ركعتان للمسافر»^(١٦٣) .

قلت : هذه الروايات التي هي من باب القصر في السفر لا توجد في «مسند الربيع» في (باب في فرض الصلاة في الحضر والسفر) ، على الرغم من أنه لا يوجد في «مسند الربيع» باب خاص في القصر في السفر ، وإنما جُمعت الروايات في هذا الباب السابق ذكره في «مسند الربيع» ، ولا يوجد فيه قول أبي عبيدة هذا أيضاً .

كما أن أول رواية في الباب في «المسند» هي :

١٨٦ — أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : «فرضت الصلاة في الحضر والسفر ، فأقرت صلاة السفر ، وزيد في صلاة الحضر» .

(١٦١) أقول هذا على فرض ثبوت مدونة أبي غانم كما هي ، وإلا فأبو غانم عندنا مجهول ؛ لم أجده ، وكذا الباقي ممن ذكرهم كما سترى .

وهذه الأسانيد التي يذكرها — وإن كانت تثبت الرواية عندهم — لكنها لا تثبت «مسند الربيع» ، ولا تثبت وجود الرواة المذكورين فيها ؛ فكم من رواية باطلة رواها مجهولون .

(١٦٢) في «مدونته» (١٨٦/١) .

(١٦٣) المصدر السابق (١٨٧/١ — ١٨٨) .

فالاختلاف بين رواية أبي غانم عن أبي المؤرج ، وبين رواية «مسند الربيع» واضح من جوانب؛ منها أن المتن غير متفق على الرغم من اتحاد المخرج والسند .
ومنها أن الرواية الأولى فيها (الصلاة قبل أن تفرض الصلاة) ، ثم قالت : (فلما فرضت الصلاة) ، أما الرواية الثانية : (فرضت الصلاة في الحضر والسفر) ، ثم قالت : (فأقرت صلاة السفر ، وزيد في صلاة الحضر) .
ومنها أن الرواية الأولى تبين عدد الركعات في السابق واللاحق ، أما الرواية الأولى فلم تبين .

وإذا كانت — والحالة هذه — رواية بالمعنى فهي رواية مخلة ، على الرغم من أنها ليست كذلك ؛ لأن كلا من الربيع وأبو المؤرج أخذها عن أبي عبيدة .
ومنها أنه لم يذكر جملة الصيام . وأبو غانم من تلاميذ أبي عبيدة والربيع .
ولا يقال : إن العلة من أبي المؤرج^(١٦٤) شيخ أبي غانم في روايته السابقة ؛ فهو معتمد عليه ، مأمون عندهم .

٢ — ذكر فهد بن علي بن هاشل السعدي^(١٦٥) في كتابه «حاشية على مسند الإمام

(١٦٤) هو : عمر بن محمد القمني اليمني ، أبو المؤرج :
يُعدُّ من حملة العلم إلى مصر في القرن الثاني الهجري ، أحد الفقهاء الكبار ، وأحد الذين يأخذون بالرأي في المسائل الاجتهادية ، من السبعة الذين روى عنهم أبو غانم «مدونته» .
كان أحد الذين خالفوا الإمام أبا عبيدة في بعض المسائل ، إلا أنهم تابوا بعد أن عاتبهم شيخهم ، ثم ما لبثوا أن عادوا إلى طريقتهم بعد وفاته .
أفتى فيهم الإمام أفلح — خصوصاً أبا المؤرج — بالولاية ، وبالأخذ بأقوالهم ومروياتهم فيما عدا المسائل التي خالفوا فيها .
كان أبو المؤرج حريصاً على اتباع شيخه في كثير من فتاويه ، فهو أقل توغلاً في القياس من زملائه الذين خالفوا . وامتاز باتباع الأثر ، وكان يتصف بالأمانة والنقل ، ويتجلى ذلك في أقواله في «المدونة» .
ولم يُعثر على تاريخ ميلاده ولا وفاته .

هذه الترجمة من ضمن دراسة «فقه الإمام أبي عبيدة من خلال المدونة الكبرى» لقاسم بن محمد حميد أوجانه ، الفصل الأول : شخصية الإمام أبي عبيدة ، المبحث الثالث : تلامذة الإمام أبي عبيدة .

على موقع (كوكب المعرفة) : [http://www.ibadhiyah.net/maktabah/showthread](http://www.ibadhiyah.net/maktabah/showthread.php?pagenumber=١٠&perpage=١&threadid=٢٤٨٢٠-٢٠٣٦k)

<http://www.ibadhiyah.net/maktabah/showthread.php?pagenumber=١٠&perpage=١&threadid=٢٤٨٢٠-٢٠٣٦k>

الربيع» في معرض رده على من طعن في «المسند» ؛ قال (١٦٦) :

«ورد في كتاب «المعتبر» (٢٠٦/٣) تأليف أبي سعيد محمد بن سعيد الكدومي (حي : ٣٦١ هـ) ما يلي : (وفي مسند الإمام الربيع عن جابر بن زيد قال : بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان متخذاً منديلاً يسمح به بعد الوضوء) . ا . هـ .
وقد ظنَّها البعضُ من أصل الكتاب ، ولكن بعد مراجعة العديد من المخطوطات تبين أنها من زيادات النَّسَّاح ، والله أعلم» . ا . هـ . كلام السعدي .

قلت : وفي هذا بيان ذلك من قلم القوم أنفسهم ؛ فإن في كلامه هذا أمرين :

الأول : الكدومي المذكور هنا متقدم جداً بالنسبة للمؤلفين الإباضيين ، وعلى الرغم من ذلك لا يَنكُرُ رواية واحدة أخرى عن «مسند الربيع» ؛ فلو كان يروي رواية واحدة أخرى عن الربيع في «مسنده» لذكرها فهد السعدي ليستدلَّ على وجود «المسند» ذلك الزمن .
الثاني : إن إدراج هذه الرواية التي هي في «مسند الربيع» من النَّسَّاح مع اعتذار السعدي عنها — بأنها ليست من أصل الكتاب وإنما مدرجة فيه — أكبر دليل على أنهم أنفسهم يواجهون أزمة ثقة بهذا «المسند» ؛ فقد ذكر بعد ذلك رواية واحدة في كتاب «بيان الشَّرع» لمحمد بن إبراهيم الكندي (٥٠٨ هـ) ، ورواية واحدة في «الأجوبة» لأبي يعقوب يوسف بن خلفون (القرن ٦ هـ) يستدل بها على وجود «المسند» .

لكن لم يعزها أحدٌ من المؤلفين (الكندي وابن خلفون) للربيع في «مسنده» .
وفي هذا تأكيد على أن «مسند الربيع» لم يكن معروفاً لدى الإباضية أنفسهم ؛ فلو كان «مسند الربيع» معروفاً مشهوراً لذكره المؤلفان ، ولما اقتصرنا على رواية واحدة ؛ فما نسبة هذه الرواية لما أوردها في كتابيهما من الروايات التي يستدلون بها على أقوالهم ؟!
وما نسبة هذه الرواية من روايات «مسند الربيع» الذي رتبته الوارجلاني على قولهم ؟!
ولو كان معروفاً لما احتاج أحد إلى هذا السجال في عرض الأدلة على وجوده ، وكما يقول الشاعر :

وليس يصيِّحُ في الأذهان شيءٌ إذا احتاجَ النهارُ إلى دليل

فذكر الرواية الواحدة دون استفاضة ذكر الروايات في الكتاب لأكثر دليل على عدم معرفته ، بل يمكن أن يُعترض عليه كما اعترض على الكدومي في كتابه «المعتبر» ؛ بأن الرواية من زيادات النَّسَّاح !

فهل وُجِدَ كتابٌ واحد من كتب أهل السنة المعتبرة لا يذكر «الصحيحين» في معظم

صفحاته ؟

ثم أورد الكاتب السعدي أمثلة من كتاب «الوضع» لأبي زكريا يحيى الجناوني (القرن ٥ هـ) ، حيث أورد أحاديث متتابعة كما هي عند الربيع على زعمه ؛ فأورد حديثاً في صلاة الكسوف ، قد جَمَعَ فيه الجناوني حديثين عند الربيع ، وأنقل نصّه هنا لأهميته ، قال السعدي في معرض رده على من طعن في «المسند» :

«ب . ذكر أحاديث متوالية ، وترتيبها هو نفس ترتيبها في «المسند» ، ومن ذلك ما جاء في كتاب الوضع تأليف أبي زكريا يحيى الجناوني :

يقول الجناوني : وقد ذكرَ عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال :

انكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، في يوم مات فيه ولده إبراهيم عليه السلام ، فصلّى بالناس فقام قياماً طويلاً ، فقرأ نحواً من سورة البقرة ، فركع ركوعاً طويلاً ، ثم سجد ، ثم قام قياماً طويلاً ، وهو دون القيام الأول ، ثم ركع ركوعاً طويلاً ، وهو دون الركوع الأول ، ثم سجد سجوداً طويلاً ، وهو دون السجود الأول ، ثم انصرف وقد انجلت الشمس .

قالت عائشة : فلما انصرف من الصلاة خطب الناس ، فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : «إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله ، لا يخسفان لموت بشر ولا لحياته ، فإذا رأيتم ذلك فادعوا الله وكبروا وتضرعوا» ، ثم قال : «يا أمة محمد ! لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ، وليبكيتم كثيراً»^(١٦٧) . ا . هـ . كلام السعدي .

والإليك الآن الرواية التي في «مسند الربيع»^(١٦٨) :

(١٩٤ — أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس قال : خسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فصلّى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس معه ، فقام قياماً طويلاً ، فقرأ نحواً من سورة البقرة ، ثم ركع ركوعاً طويلاً ، ثم قام قياماً طويلاً ، وهو دون القيام الأول ، ثم سجد ، ثم قام قياماً طويلاً ، وهو دون القيام الأول ، ثم ركع ركوعاً طويلاً ، وهو دون الركوع الأول ، ثم قام قياماً طويلاً ، وهو دون القيام الأول ، ثم سجد ، ثم انصرف وقد انجلت الشمس ، ثم قال : «إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله عز وجل ، لا يخسفان لموت بشر ولا لحياته ، فإذا رأيتم ذلك فادعوا الله» .

١٩٥ — أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت : خسفت

(١٦٧) في كتابه «الحاشية على مسند الربيع» (ص : ٣٥) .

(١٦٨) كتاب الصلاة ووجوبها ، باب في صلاة الكسوف (ص : ٨٥ ، رقم : ١٩٤ و ١٩٥) .

الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يوم مات ولده إبراهيم عليه السلام ،
فصلى بالناس ، فقام وأطال القيام .

قال الربيع : وقد ذكرنا صلاته في حديث ابن عباس .

قال جابر : قالت عائشة : فلما انصرف من الصلاة خطب الناس ، فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : «إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت بشر ولا لحياته ، وإذا رأيتم ذلك فادعوا الله وكبروه وتضرعوا وتصدقوا» ، ثم قال : «يا أمة محمد ! والله لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً» .

قالت عائشة : وأمرهم أن يتعوذوا من عذاب القبر .

قال الربيع : وكان جابر ممن يثبت عذاب القبر» (١ . هـ . من «المسند» .

قلت : على هاتين الروایتين ملاحظات :

أ — لا يخفى ما بينهما من تعارض ولا سيّما في روايتي ابن عباس عند الجنائني وما نقلته من «المسند» ؛ من كثرة الركوع والقيام والسجود ، وما في ذلك من اختلافات . لذلك فإنه يفترض في الروايات التي نقلها السعدي عن الجنائني أن تكون متفقة الألفاظ والروايات حتى يكون استدلاله صحيحاً ، غير أن ما قام به حجة عليه وليست له من جانب آخر ، وهو :

ب — قولهم : إن «المسند» وضع على الرواة ، وأن مرتبه هو الوارجلاني (٥٧٠ هـ) ، ثم استدلوا على وجود «المسند» بنقلهم روايات من كتب أقوام قبل الوارجلاني .

فقال السعدي : «ذكر أحاديث متوالية ، وترتيبها هو نفس ترتيبها في المسند» .

والتعقب على ذلك أن يقال : إن تمّ التجاوز عن اختلاف الألفاظ بين الروايات التي أوردها عن الجنائني وبين ما في «مسند الربيع» ، فإنه لا يمكن أن التجاوز عن مسألة (تاريخ «المسند») ، من حيث أن «المسند» قبل الوارجلاني يفترض به أن يكون على المسانيد ، وما في «المسند» بعد الوارجلاني على الأبواب ، فما نقله الجنائني من «المسند» — على زعم السعدي — إنما يتفق مع ما في «المسند» بعد ترتيب الوارجلاني ؛ فالحديث الأول عن ابن عباس عند الجنائني وعند الربيع ، والحديث الثاني عن عائشة عند الجنائني وعند الربيع ؛ فيكون والحالة هذه أحد أمرين :

الأول : أن يكون «مسند الربيع» — على فرض وجوده — كان مرتباً على الأبواب ، ومنها نقل الجنائني ، فلا حاجة لأن يقال : إن الوارجلاني هو من رتب «المسند» ، ما ينشأ عنها أمران آخران ، هما :

السؤال عن دور الوارجلاني في «المسند» ، مع الزيادات التي أضافها إليه (روايات ضمام بن السائب) .

والسؤال عن إسناد «المسند» مرة أخرى بعد أن تبين أن «المسند» مرتب على الأبواب ، لا المسانيد ، مع عدم الحاجة إلى الوارجلاني .

الثاني : أن يكون من ألّف «المسند» هو الوارجلاني اعتماداً على روايات كتب قومه السابقين ؛ فجَمَعَ الروايات التي يستدل بها قومه .

ومما يؤيد هذا أن الجنائني لم يعزُ في كتابه هذه الروايات ولا غيرها مما أورده السعديُّ إلى «مسند الربيع بن حبيب» !

٣ — أحد أهم علماء الإباضية المتقدمين والمعتمدين عندهم ، وهو ابن بركة البهلوي^(١٦٩) في كتابه «الجامع» ، لم أجده عزا شيئاً لـ «مسند الربيع» أبداً ، بل لم يتطرق إليه ، ولم يتكلم عن الربيع بشيء ، وكتابه في مجلدين ، وأكثر من (١٢٠٠) صفحة ، حتى كأنه لم يسمع بالربيع أصلاً .

(١٦٩) ابن بركة ، أبو محمد عبد الله بن محمد بن بركة البهلوي العماني ، «كتاب الجامع» ، تحقيق وتعليق : عيسى الباروني ، وزارة التراث القومي والثقافة — سلطنة عُمان ، وترجموا له بقولهم :

العالم الكبير الأصولي البليغ أبو محمد عبد الله بن محمد بن بركة السليمي الأزدي البهلوي ، ولد في بهلا من جوف عُمان قرب نزوى ، ولد بين عامي (٢٩٦ — ٣٠٠ هـ) ، وتوفي بين عامي (٣٦٢ — ٣٦٣ هـ) ، أخذ ابن بركة العلم عن الشيخ العلامة أبو مالك غسان بن محمد بن الخضر الصُّحاري الصلاني ، وقد أخذ هذا الشيخ علومه عن العالمين الكبيرين الشقيقين عبد الله وبشير ابني محمد بن محبوب بن الرحيل ، وهو من علماء القرن الثالث الهجري ، ومن الإمام أبو القاسم سعيد بن عبد الله بن محمد بن محبوب .

وهو فقيه إباضي ، أشهر مؤلفاته «الجامع» ، وهو كتاب نفيس جداً ؛ أفرغ في تحرير مسائله وتحقيقها جهده وصنّره بمقدمة عظيمة في ذكر أمهات ومهمات أصول الفقه ، وبيان الأخبار والأحاديث ، وقلَّ أن يذكر مسألة إلا وقد قرّنها بدليل من الكتاب أو السنة ، وهذا «الجامع» يُعرف في الأثر العماني بالكتاب الجامع) .

فهو تلميذ حفيدي محبوب بن الرحيل الذي يقال بأنه راوي «المسند» ، وهما تتلمذا على أيدي أبيهم محمد بن محبوب ؛ كما يأتي في ترجمتهما في المطلب الرابع .

انظر ترجمته : (www.istiqama.net/olama/ibn-baraka.htm) موقع (استقامة ، أشعة من

الفكر الإباضي) وهو موقع إباضي .

و (www.jeeran.com) موقع جيران ، وهو موقع إباضي أيضاً .

أو عن طريق (www.google.com) .

هذا على الرغم من ترجمته التي رأيتُ ؛ فهو قَلَمًا يُورد مسألة إلا ويورد عليها الدليل ، كما أنه أخذ عن العالمين الكبيرين الشافعيين عبد الله وبشير ابني محمد بن محبوب بن الرحيل ، ومن الإمام أبو القاسم سعيد بن عبد الله بن محمد بن محبوب . فهو يأخذ عن ولَدَي محمد بن محبوب بن الرحيل ، ومحبوب هو راوي «المسند» ، ورواه عنه ابنه محمد^(١٧٠) ، فلو كانوا يعرفون «المسند» آنذاك ، ولو كان الربيع معروفاً عندهم آنذاك معرفته اليوم عند الإباضية لوجدت كتاب ابن بركة مليئاً باسم الربيع ؛ كحال كُتّاب الإباضية يومنا هذا !

بل سيأتي في مطلب نقد المتن أن أبا عبيدة يرى جواز أكل لحم الكلاب والحمير الأهلية ، ويُضَعَّف الروايات الواردة في النهي عن ذلك ، بل يطعن في رجالها ، على الرغم من أنه هو نفسه يروي الأحاديث الواردة في النهي والتحريم في «مسند الربيع بن حبيب» !!!

٤ - أبو بكر الكندي السمدي النزوي^(١٧١) ، صاحب «المصنف» (٥٥٧ هـ) ، وهو من إباضية عُمان المشرقيين ، ومن نزوى ، وهو عصريُّ مرتب «المسند» الوارجلاني

(١٧٠) كما ذكر قطب الأئمة محمد بن يوسف اطفيش فيما نقله عنه القنوبي (ص : ٦١) ، وهو منقول من ورقة مخطوطة خارجة عن «المدونة» .

(١٧١) وجدت له ترجمة على موقع وزارة التربية والتعليم العُمانية ، المنتدى الثقافي :

<http://forum.moe.gov.om/vb/showthread.php?p=١٤٨٠١٤> :

هو الشيخ العلامة الفقيه أحمد بن عبد الله بن موسى بن سليمان بن محمد الكندي النزوي ، ولد في بلدة (نزوى) ، وترعرع فيها حتى أصبح من أكبر علماء عُمان في عصره ، ويعتبر عند الإباضية من علماء القرن السادس الهجري .

شيوخه : تتلمذ على يد مجموعة من العلماء أشهرهم الشيخ العلامة أحمد بن محمد بن صالح الغلافقي النزوي .

مؤلفاته : له عدد كبير من المؤلفات والرسائل ؛ منها ما يلي :

كتاب «المصنف» ، يقع في ٤١ جزءاً (قد يكون المخطوط ، لكن المطبوع يبلغ عشرة مجلدات فقط في إحدى طبعاته) ، وكتاب «التخصيص» ، وكتاب «الاهتداء» ، وكتاب «التسهيل في الفرائض» ، وكتاب «التيسير في النحو» ، وكتاب «سيرة البررة» ، وكتاب «الجواهر المقتصر» ، وكتاب «الذخيرة» ، وكتاب «التقريب في النحو» .

تاريخ وفاته : توفي يوم الاثنين (١٥ ربيع الآخر سنة ٥٥٧ هـ) ، وقيده في سمد نزوى .

الكندي ، أبو بكر ، أحمد بن عبد الله بن موسى الكندي السمدي النزوي ، «المصنف» ، وزارة التراث القومي والثقافة ، عُمان .

المغربي (٥٧٠ هـ) ، ومع ذلك لم أجده ذكر الربيع على أنه إمام ، بل غاية ما عنده أنه يذكر بعض الآثار الفقهية بأسانيد مجهولة عن الربيع من كلامه ، ولم أجده ذكر حديثاً واحداً من طريق الربيع أبداً على الرغم من كثرة ما يورد من آثار وروايات وأحاديث^(١٧٢) .

كما أنني لم أجد مُخَرَّجِي الأحاديث المعلقين على الكتاب عزياً أحاديثه إلى الربيع في «مسنده» إلا نادراً جداً ، وهو ما لا قيمة له ؛ لاشتراك الربيع وغيره في الحديث نفسه ، أو يكون الحديث مأخوذاً من كتب أهل السنة ومضافاً إلى هذا «المسند» ؛ وذلك لكون مخرجي الكتاب من المتأخرين الذين اطلعوا على «المسند» ، على خلاف الكندي .

ثم إن صاحب «المصنف» إن ذكر الربيع لا يذكره برواية مرفوعة ؛ وإنما هي بعض الآثار الموقوفة الفقهية ، وهي قليلة جداً لا يُستفاد منها أنه إمام عندهم ؛ كما تنقل كتب الفقه عند أهل السنة رأياً لفلان أو فلان ، دون أن يكون متميزاً بمذهب ، فضلاً عن أن يكون إماماً لهذا المذهب .

وقد نقل عن أبي حنيفة والشافعي ومالك وأحمد والحسن وابن سيرين وغيرهم من أئمتنا ، ونقل عن أبي سعيد وأبي عبد الله بن إبراهيم ، والضياء و«جامع ابن جعفر» وعشرات آخرين من أئمتهم ورواتهم ، لا يَتَكَّرُ الربيع ولا أبا عبيدة إلى جانبهم بشيء يذكر ، لا نوعاً ولا كمّاً .

كما أنه ينقل أبواباً كاملة من كتب أئمة سبقوه أحياناً ، وقد يجعل جزءاً كبيراً من كتابه للنقل من كتب السابقين من علمائهم ، ولا يذكر الربيع أبداً ، ومن ذلك أن الناسخ في (الجزء الخامس) وما بعده من «المصنف» صار يتوسع في تنسيق الكتاب والنقل ؛ فينقل صفحات أحياناً وأبواباً ، دون أن يذكر الربيع في شيء منها أبداً ، على الرغم من وجود أبواب متشابهة مع ما في «مسند الربيع»^(١٧٣) !

(١٧٢) فقد ذكر روايات عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن بعض الصحابة ، وإن لم يعزها لمخرجيها من أهل السنة ، لكن بعض التعليقات القليلة لمخرج الكتاب تعزو لكتب السنة ، حتى إنه ذكر روايات لعلي بن أبي طالب وابنه الحسن رضي الله عنهما ، ولم يذكر عن الربيع .

(١٧٣) إحصاء الأمثلة على ذلك بقولي باب كذا لم يذكر فيه الربيع ، وكذا . . . ، مما يطول ؛ فالعزو خير من ذلك ، وهناك أمثلة كثيرة على ذلك ، وقد تصفحت مجلدات في «المصنف» (١ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٨) ، منها ما كان كاملاً ، ومنها ما كان جُلّه ، ومنها ما كان في مواطن وأبواب متعددة .

فمن ذلك أنه أورد في «المصنف» (٤٤٣/٥) باباً في جمع الصلاة في اليوم المطير وأحكام ذلك ، وأورد فيه من جوابات الشيخ أبي سعيد ، ثم نقل الباب كاملاً من عنده ، ولم يُذكر الربيع أبداً ، على الرغم من أن الربيع أوردَ باباً في الجمع بين الصلوات لأجل المطر ، وتحت عدد من الأحاديث (٤٣) — باب القرآن

٥ - شروحات الإباضية على «مسند الربيع» .

إن الناظر في شروحات الإباضية على «المسند» سيجد أنها كلها جاءت بعد زمن الوارجلاني مرتب «المسند» .
والدليل على ذلك أن شُرَّاح «المسند» اعتمدوا في شروحاتهم على كلام أئمة أهل السنة ، وقاموا بتنزيل كلامهم على أحاديث كتابهم ، أما علماؤهم السابقون فإنهم لم يتطرقوا إلى «مسند الربيع» كما رأيت .

في الصلاة) ، وتحت الأحاديث : ٢٥١- عن ابن عباس ، و ٢٥٢- عن معاذ بن جبل ، و ٢٥٣- عن أبي أيوب الأنصاري ! ولم يُشرْ أبو سعيد إليها ، ولا صاحبُ «المصنف» ، ولا الناسخُ أبداً !!
ومن ذلك أيضاً أنه لم يذكر تحت باب عرفات أي شيء ورد في «مسند الربيع» ، على الرغم من ذكر الربيع أبواب الحج .

بل نقل الناسخ عند «المصنف» روايات عن النبي صلى الله عليه وسلم من عند الضياء ، ومن «جامع ابن جعفر» ، وغيره !

ومنه أيضاً باب المواقيت (١٠٠/٨ - ١١٦) ، ليس فيه رواية واحدة من «مسند الربيع» ، على الرغم من أن الربيع قد ذكر في كتابه : الباب الثاني في الحج باب المواقيت والحرم ، والباب الثالث باب في الإهلال بالحج والتلبية !

بل إن أول باب المواقيت في «المصنف» : «قال أبو عبد الله : ذاتُ عرق وقتها عمر بن الخطاب رحمه الله لأهل العراق ؛ لأن البصرة إنما استفتحت في خلافة عمر» ، وأول حديث في باب المواقيت في «مسند الربيع» : «٣٩٦- أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن أبي سعيد الخدري قال : وقتَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم لأهل المدينة أن يهلوا من ذي الحليفة ، ولأهل الشام الجحفة ، ولأهل نجد قرناً ، ولأهل اليمن يللم ، ولأهل العراق ذات عرق» . فتأمل .

ومثال آخر : (١٢٤/٨) باب في المحرم وفعله وما يجوز وما لا يجوز ، فيه : «وإن لم يجد نعلين فليلبس خفين ، يقطع منهما ما فوق الكعبين ، وهو الذي روي عن جابر بن زيد رحمه الله تعالى ، وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم : «من لم يجد نعلين فليلبس خفين» ، ولم يذكر قطعهما» ، والذي في «مسند الربيع» : «٤٠٦- به عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «لا يلبس المحرم القميص ولا العمامة ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف ، فإن لم يجد نعلين فليلبس خفين ، وليقطعهما من أسفل الكعبين» . فتأمل !!!

هذا على الرغم من أن «المصنف» كتاب كشكول يحاول مؤلفه جمع كل ما يقع له ؛ حيث إنه ينقل مسائل كثيرة ومن كتب كثيرة بغض النظر عن معرفته هو بأصحابها ؛ فمثلاً يقول (٧٢/٥) : «قال المصنفُ : وجدتُ في كتاب : وعن مؤذن أقام لهم وهو جنب . . . » ، وقال قبلها (ص : ٧١) : «ومن بعض الكتب . . . » .
فعلى الرغم من أنه كشكول ، وينقل كيفما وقع له ، إلا أنه لم يذكر «مسند الربيع» أبداً ، وهو

عَصْرِيُّ الوارجلاني ، ومن بلد الربيع ، أما الوارجلاني فهو مغربي !

يعني أن «المسند» لم يكن معروفاً قبل الوارجلاني ، ولو كان معروفاً لوجدت من قام بشرحه ودراسته ، والنقل منه ، ولنقلوا عنهم ولاستغنوا بما عندهم عما عند أهل السنة ؛ كحال «صحيح الإمام البخاري» الذي فاضت الأزمانُ بشُرَّاحه ، والمستفيدين منه : فقهاً ، وحديثاً ، وروايةً ، وأصولاً ، وغير ذلك .

فالناظر في شروحات البخاري المتأخرة تجد المؤلف فيها ينقل عن سبقه في شرحه ، وعلى الأبواب ، وعلى مرَّ الزمان .

لذلك فإن السعدي عندما ألَّف كتابه «حاشية على مسند الربيع» قام بجمع أقوال أئمتهم (من قبل الوارجلاني) على بعض أحاديث «مسند الربيع» ، وكان ينتقل من حديث إلى حديث آخر بحسب ما يقع له من كلام أئمتهم ، ولو كان «المسند» موجوداً آنذاك لما احتاج أن يصنع ذلك ، ولقام بجمع ما قيل ، ولأتى على الأحاديث كلها ، وعلى الأبواب جميعها ؛ لأن علماءهم سيكونون قد اهتموا بهذا «المسند» .

ولما تنقَّل من حديث إلى آخر بحسب ما يجد من كلام علمائهم السابقين في هذا الحديث أو ذاك .

فهذه جوانب أخرى في نفي وجود «مسند الربيع بن حبيب» من عند متقلمي الإباضية . وفي النقطة التالية توضيح لهذا الجانب .

رابعاً : شروح «المسند» قليلة جداً ؛ فأنا لم أقف إلا على شرحين ، وعلى تعليق ثالث على بعض أحاديثه ؛ هي :

١- شرح أبي عبد الله محمد بن عمر بن محمد بن أبي ستة القصبي السديكشي (١٠٢٢ - ١٠٨٨ هـ) ، المعروف بـ (المُحَسَّنِي) (١٧٤) .

(١٧٤) المُحَسَّنِي ، أبو عبد الله محمد بن عمر بن أبي ستة القصبي السديكشي ، «حاشية الترتيب» ، وزارة التراث القومي والثقافة ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

ترجموا له في «معجم أعلام الإباضية/قسم المغرب الإسلامي» :
«عالم جليل من أشهر علماء جزيرة جربة ، ولد وترعرع بها ، وهو سليل أسرة عريقة في العلم ، تنسب إلى (حَوْمة القصبيين) شمال قلالة بجربة .

درس في جامع الأزهر سنة (١٠٤٠ هـ) ، واستقر هناك مدة ثمان وعشرين سنة متعلماً ، ثم معلماً بالمدرسة الإباضية بالقاهرة ، ثم مدرساً بالجامع الأزهر ، حيث سطع نجمه ، وعرف بين العلماء بالبدر .
عاد من القاهرة سنة (١٠٦٤ هـ) ، فواصل رسالته التعليمية ، منتقلاً بين مساجد الجزيرة ، وآلت إليه رئاسة الحلقة بعد وفاة شيخه ، وتولى الحكم بين الأهالي في منازلهم .

وهو شرحٌ لمتن «المسند» دون أدنى اهتمام للسند بأي صورة من الصور ، كما أنه يوجد كثير من الفروقات في متون أحاديثه وبين متون أحاديث «المسند» باهتمام السالمي ، وكذا «المسند» بشرح السالمي .

حتى إنه لا يلتفت للانقطاع والإرسال والإعضال في روايات «المسند» ، ولا يتكلم على أسانيده ولا يترجم لأحد من رجال الأسانيد ، فقد قال^(١٧٥) :

«وكان أصحابها رواية وأخفها رعاية تصنيف أبي يعقوب يوسف بن إبراهيم الوارجلاني المسمى بـ «كتاب الترتيب» ، أجراه الربيع بن حبيب أولاً لكون أحاديثه غير مرسلة ، بل هو عن أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة عن جابر بن زيد عن ابن عباس وغيرهم عن النبي صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنهم جميعاً» . ا . هـ .

وهو شرح كبير ، ومتوسع فيه ، وهو معتمد على كتب أهل السنة وفقههم في معظم المسائل ، وهو أوسع علماً في أبواب الفقه من السالمي حسبما يظهر منه .

وقد شرح «المسند» كاملاً مع الزوائد التي زادها الوارجلاني .

٢- شرح أبي عبد الله السالمي .

وهو الشرح الأهم على «مسند الربيع» ، وقد دَرَسَ السالمي «المسند» دراسة واسعة ، وتكلم على الأسانيد ، وخرج بعض أحاديث «المسند» من كتب أهل السنة ، إلا أنه لا ينظر إلى الاختلاف في الألفاظ ومخارج الحديث والعلل ونحوها بين أهل السنة وبين متون «مسند الربيع» .

كما أنه تكلم على عدد من حالات الانقطاع والاتصال ، والإرسال .

وهو معتمد على كتب أهل السنة وعلومهم ، حتى إنك لتظن أن كتابه أحد كتب أهل السنة اعتماداً واستدلالاً ، وتأصيلاً واحتراماً لعلماء السنة ، وتنزيلاً لهم منازلهم ، طالما أنهم لم يخالفوا ما في فقه الإباضية ، أو عقيدتهم .

وسياتي بيان اعتماد الإباضية على كتب أهل السنة أثناء الدراسة الإسنادية وتراجع

رواة «المسند» .

٣- «حاشية على مسند الإمام الربيع بن حبيب ، تعليقات العلماء على بعض أحاديث

المسند من خلال مؤلفاتهم» ، جمع وترتيب : فهد بن علي بن هاشل السعدي .

كان شديداً في الحق ورعاً ، كثير البكاء متواضعاً مع الناس ، ومحباً للعلم والمتعلمين ، له حواش على أمهات الكتب الإباضية ، بلغ عددها (٢٠) حاشية ، ولذلك لقب بـ (المحشي) ، وتوفي سنة (١٠٨٨ هـ) وعمره (٦٥) سنة ، ودفن بمقبرة آل أبي سة .

(١٧٥) كما في مقدمة حاشيته على «المسند» (٧/١) .

وهذه الحاشية ليست سوى تنزيل كلام بعض علماء الإباضية على بعض أحاديث «مسند الربيع» ، لا أن ذاك العالم الإباضي قد تكلم على الحديث بعينه المروي عند الربيع في «مسنده» لأنه عند الربيع ، بل قد يكون كلامه على حديث مروي عند أهل السنة ، لكنه مذكور في «مسند الربيع» ، فَيُخَرِّجُهُ هذا العالمُ الإباضيُّ من كتب أهل السنة ويتكلم عليه ، دون أن ينسبه إلى «مسند الربيع» .

وقد اعتمد مؤلفه على فترة زمنية هي : (١٧٥ - ٥٧٠ هـ) ، والمقصود بها ما بين تاريخ وفاة الربيع ، وتاريخ وفاة الوارجلاني مرتب «المسند» .

وقد ذكر السعدي^(١٧٦) أهم الأعمال التي قامت على «المسند» ؛ فذكر منها رسالة في التعريف برجال «المسند» لأبي يعقوب الوارجلاني ، وهي مفقودة ، لكن اعتمد عليها علماء الرجال عندهم كالشمّاخي في «السير»^(١٧٧) وغيره ، وتقومُ على التعريف برجال «المسند» وشيوخهم ، وتلاميذهم .

ونذكر أيضاً مختصراً لحواشي ترتيب «المسند» ، مخطوطاً لعبد العزيز الثميني (١٢٢٣ هـ) ، اختصر فيه حاشية ابن عمر .

و«حاشية على الترتيب» مخطوطة لصالح بن عمر لعلي (١٣٤٧ هـ) . كذلك رتب محمد بن يوسف اطفيش «المسند» ترتيباً غير ترتيب الوارجلاني ، وهو مطبوع طبعة حجرية في الجزائر سنة (١٣٢٦ هـ) . ثم ذكر دراسات حديثة وندوات ورسائل ، ذكرتُ عدداً منها أثناء دراستي هذه .

(١٧٦) السعدي ، «الحاشية» (ص : ٥٤ - ٥٥) .

(١٧٧) الشماخي ، أبو العباس أحمد بن سعيد الشماخي ، «السير» ، تحقيق : أحمد بن سعود

السيابي ، وزارة التراث القومي والثقافة ، سلطنة عمان ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

ترجم له كتاب تاديوس ليفيتسكي ، «المؤرخون الإباضيون في إفريقيا الشمالية» ، ترجمة ماهر جرار وريما جرار ، دار الغرب الإسلامي - بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٠ م (ص : ٤٣) بترجمة معظمها حول كتابه ومصادره ، وكان من ضمن ترجمته :

أبو العباس أحمد بن أبي عثمان سعيد بن عبد الواحد الشماخي ، كاتب سير ، ومؤرخ وفقه بارز ، أصله من نفوسة بليليا ، ومن عائلة أنجبت كثيراً من العلماء والمشاهير ، ولا يُعرف الكثير عن حياته ، رحل في طلب العلم إلى طرابلس الغرب وتونس ، توفي (٩٢٨ هـ) ، واعتمد في كتابه على كتب ومؤلفات إباضية وغير إباضية ؛ منها كتاب المسعودي «مروج الذهب» ، ويبدو أنه اعتمد على كتب الوارجلاني ؛ حيث شرح عدداً منها . (بتصرف واختصار) .

المطلب الرابع : روايات الكتاب عن الربيع .

لم يُذكر — فيما اطلعتُ عليه — أن أحداً روى «المسند» عن الربيع سوى ربيبه أبي سفيان محبوب بن الرحيل ، كما نقل ذلك القنوبي^(١٧٨) عن قطب الأئمة محمد بن يوسف اطفيش ، الذي نقل ذلك من (ورقة مخطوطة خارجة عن «المدونة») ؛ يعني : «مدونة أبي غانم الخراساني» .

وقد ترجم الإباضيون لأبي سفيان بترجمة كبيرة ، لكنهم لم يذكرُوا ما ذكره اطفيش من أنه راوي «المسند» عن الربيع ، وترجمته هي^(١٧٩) :
* هو الشيخ العلامة ، الفقيه المؤرخ ، الإمام الجليل أبو سفيان محبوب بن الرحيل بن العنبر بن هبيرة القرشي المخزومي .

يُكنى بابنه سفيان ؛ وهو الابن الثاني له بعد محمد .

لم يُعرف تحديداً تاريخ ولادته ، إلا أنه ولد ونشأ في البصرة ، والظاهر أنه توفي والده وهو صغير ، فتزوج والدته الربيع بن حبيب ، حيث شبَّ محبوباً وترعرع في بيته ، وأخذ أكثر العلم عنه ، وعندما عاد الربيع إلى عُمان عاد معه ، وعاش في مدينة صُحار ، وعندما توفي شيخه انتقل إلى مكة المكرمة وعاش بها حتى وفاته .

شيوخه : أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة التميمي ، والربيع بن حبيب ، وكان أكثر علمه قد أخذَه عنه ؛ حيث كان ربيباً له ، ويعيش في كنفه ، وبقية العلماء المعاصرين للربيع بن حبيب .

تلاميذه : تتلمذ على يد الإمام محبوب بن الرحيل عددٌ كبير من طلبة العلم ، سواء عندما كان في البصرة أو عُمان أو مكة المكرمة ، ومن أشهرهم : ابنه محمد بن محبوب ، والشيخ العلامة الخراساني صاحب «المدونة» ، وغيرهم كثير .

آثاره العلمية : ألفَ العديد من الكتب والمؤلفات ، لكن أغلب هذه المؤلفات اعتراها الضياع ، وتلاشت واندثرت ، ولم يصلنا منها إلا بعض الشذرات الموثقة في كتب الفقه

(١٧٨) كما في كتابه «الإمام الربيع بن حبيب ، مكانته ومسنده» (ص : ٦١).

(١٧٩) كما في موقع (استقامة) الإباضي على شبكة الإنترنت :

<http://www.istiqama.net/imams/mahboob.htm> .

ومن أراد الازدياد فليرجع إلى الموقع المذكور ، أو غيره من المواقع ، وإلى كتبهم ، فالنتيجة واحدة

، والله تعالى أعلم .

والسير والتراجم .

توفي في أواخر عهد الإمام غسان بن عبد الله ما بين عامي (١٩٥ - ٢٠٥ هـ) ،
ودُفِن في مكة المكرمة .

انتهت ترجمته باختصار .

أما ابنه الراوي لـ «المسند» عنه فقد ترجموا له بقولهم^(١٨٠) :

* هو الشيخ العلامة أبو عبد الله محمد بن محبوب بن الرحيل بن سيف بن هبيرة
القرشي المخزومي من أشهر علماء القرن الثالث الهجري ، ولد في أيام الإمام غسان بن عبد
الله اليماني الذي بويع عام (١٩٢ هـ) ، وعاصر الإمام المهدي بن جعفر ، وتألّق نجمه في
عصر الإمام الصلت بن مالك الخروصي .

كان والده العلامة محبوب بن الرحيل ربيباً للإمام المحدث الحافظ الحجة الربيع بن
حبيب ، ومن كبار علماء عصره ، وقد قُطنَ صُحَارَ ، ولا تزال ذريته تقطنها إلى يومنا هذا .
ويُعَدُّ العلامة محبوب من كبار علماء المذهب آنذاك ، والأثر مشحون بمسائله .

تتلمذ الشيخ محمد بن محبوب على يد الشيخ العلامة موسى بن علي الأزكوي ،
وعاصر الكثير من أهل العلم ؛ منهم : العلامة سعيد بن محرز ، ومحمد بن هاشم ، وأخوه
المحبر بن محبوب .

وممن تتلمذ على يد الشيخ محمد بن محبوب : ابناء العلامتان الشيخ بشير بن محمد بن
محبوب ، وعبد الله بن محمد بن محبوب والد الإمام أبي القاسم سعيد بن عبد الله بن محمد بن
محبوب ، والعلامة عزان بن الصقر ، والعلامة أبو المؤثر الصلت بن خميس الخروصي ،
والعلامة الفضل بن الحواري السامي ، وأبو جابر محمد بن جعفر الأزكوي .

كان العلامة أبو عبد الله بن محبوب رأس العقادين على الإمام الرضي الصلت بن
ملك الخروصي سنة (٢٣٧ هـ) ، وكان قاضياً على صحار في عصره .

توفي الشيخ محمد بن محبوب سنة (٢٦٠ هـ) في عصر الإمام الصلت ، وقبره في
صحار مشهور يزار .

وقد ترك من الآثار العلمية ما يعجز اللسان عن وصفه ، فأينما وجدت في الآثار
المشرقي : (قال أبو عبد الله) ؛ فالمعني هو رحمه الله ورضي عنه .
انتهت ترجمته .

(١٨٠) كما في موقع (صحار) الإباضي على شبكة الإنترنت :

<http://www.sohar.net/people/٢٦> .

قلت : كلاهما ؛ الأبُ وابْنُهُ عندنا أهل السنة مجهولان ؛ لا يُعرَفُ مَنْ هما .

فلم أجد من ذكرهم من أهل السنّة ، ولم يَذكر أحدٌ ممن ترجم لهم أن أحداً من أهل السنة وثّقهُ أو ذكرهُ ، على الرغم من اهتمام علمائنا بمعرفة كل واحد ممن يذكر بالعلم ، وإن كان من أهل البدع أو الفرق والمذاهب الأخرى ، وكتب علمائنا مليئةً بذلك ، شاهدة عليهم بما وقع لهم من الأخبار والقصص .

والإباضية يذكرون أن محبوباً هو راوي «المسند» ، وأنه رواه عنه ابنه أبو عبد الله محمد ؛ كما ذكر قطب الأئمة محمد بن يوسف اطفيش فيما نقله عنه القنوبي ، وقد نقله من ورقة مخطوطة خارجة عن «المدونة» ، سبقت الإشارة إليها .

وهذا عليه ملاحظات :

أولاً : أن مَنْ ذكرَ تراثهم العلميّ ومؤلفاتهم ، لم يذكر «مسند الربيع» فيه ، على الرغم من المنزلة العلمية الرفيعة التي يحظى بها الأبُ وابْنُهُ عندهم .
وقد ذكرتُ في ترجمة ابن بركة البهلوي في المطلب السابق أنه تلميذُ أبناء محمد بن محبوب ، وأنه لم يذكر «مسند الربيع» في كتابه ، ولا ذكر روايتهم لـ «المسند» ، ما يعني أن العلمَ والواقعَ الحقيقي يؤيّدُ بعضه بعضاً ، والله تعالى أعلم .

ثانياً : كون مَنْ ترجم لهما لم يذكر أنهما روايا «المسند» عن الربيع ، فالمعلومة التي ذكرها اطفيش معلومة خطيرة ومهمة ، لكن لا دليل عليها ؛ فلو كانت صحيحة مشتهرة لذكرها من ترجم لهما ؛ بل لكانت مذكورة في أمهات الكتب الإباضية ، ولاستُغنيَ عن عزوها إلى ورقة خارجة عن «مدونة أبي غانم الخراساني» ، يعني هي ليست من «المدونة» ؛ أي إن أبا غانم في «مدونته» المخطوطة لم يذكر إسناد «مسند الربيع» ، على الرغم من أن أبا غانم تلميذ محبوب ، وتلميذ الربيع وأبي عبيدة أيضاً .

وهذا جانب مهم في نفي «المسند» .

فهم أنفسهم لا يثبتُ عندهم أن أبا سفيان هو راوي «المسند» — إن كان لـ «المسند» رواية — ؛ فلو كان ثابتاً عندهم لوجدنا ذلك عند متقميمهم ، لا متأخريهم !

فمن أيّ كتاب هذه الورقة المخطوطة ؟ ومن الذي وضعها ؟ ومن قائلها ؟ وما الدليل عليها ؟ وكيف يُعتمد عليها ويُفرحُ بها ؟!

فهذا الذي ذكره ليس له أصل علمي ؛ فإنَّ «المسند» الذي بين أيدينا ليس له نسخة مخطوطة يُعتمدُ عليها ، فكل نسخه مليئة بالأخطاء والتصحيقات والسقط ، ولا إسناد لها ، ولو كان لها إسناد — كما يذكرون — لكان موجوداً مع السماعيات التي على «المسند» في أوله أو

آخره ، ولكان تكلم على ذلك شُرَّاحُ «مسندهم» ، ولذكروا أسانيده ، واهتموا برجاله ؛ كحال أئمة أهل السنة عند شرح الكتب الحديثية ، أو الفقهية أو غيرها ، ولكان معروفاً عندنا على الرغم من حال روايته .

ولا يُقال : إن بعض كتب أهل السنة شُرِّحت وليس لها إسناد ؛ لأن هذا في (بعض) الكتب فحسب ، أما الكتب الأمهات التي لا غنى عنها فليس الأمر كذلك ، وأوضح مثال «الصحيحان» ، ومعظم كتب السنة .

هذا ولم أجد من ذكر أن أحداً غير أبي سفيان قد روى «المسند» عن الربيع .
ثالثاً : سبق أن ذكرتُ حال علوم الحديث والرواية عند الإباضية في التمهيد ، وذكرت ما ورد عن أبي عبيدة من أن الأحاديث وروايتها ليست ضرورية في العلم عندهم ، ما يعني أن الاهتمام برواية «مسند الربيع بن حبيب» لن تختلف عن ما قال أبو عبيدة .

وهذا ظاهر في قلة مصادر الرواية الحديثية عندهم ، إن لم نقل ندرتها الشديدة .
رابعاً : كما أن من الأمور المهمة أن الإباضية تنتشد في رواية الأحاديث نسخ الكتب بأن يكون من يملئ ومن يكتب وليان ، يراقبهما وليان آخران .

فلو كان ذلك متحققاً في «مسند الربيع» لما وُجد ذِكرُ راوي «مسند الإمام الربيع بن حبيب» في ورقة خارجة عن مخطوطة «مدونة» أبي غانم الخراساني !!!

خامساً : كما سبق بيان أن كتب الرواية لم تشتهر إلا بعد الوارجلاني ، سواء الكتب والأصول التي في كتابه «العدل والإنصاف» الذي ذكره الدكتور النامي ، أو «مسند الربيع بن حبيب» الذي رتبته الوارجلاني .

أي : إن الفضل في ظهور الأصول الحديثية يرجع إلى الوارجلاني .
والوارجلاني نفسه قد ألَّف رسالة في التعريف برجال «المسند» ، وهي مفقودة ، وقد نقل منها بعض كتابهم في الرجال ؛ كما سبق ذكره عن السعدي قبل صفحات قليلة .

ما يعني أن لا أحد قبل الوارجلاني كتب في التعريف برجال «المسند» .
فهل خفي على الوارجلاني ، ومن نقل من رسالته التراجم ، وعلماء الإباضية المتقدمين والمتأخرين : أن محبوباً هو راوي «المسند» عن الربيع بن حبيب كي يكتشف ذلك محمد بن يوسف اطفيش — بعد أكثر من ألف ومائة سنة من وفاة الربيع بن حبيب — في ورقة خارجة عن مخطوطة ؟!!!

* أما الوارجلانيُّ مرثبُ «المسند» فقد ترجم له عدد من علمائهم ؛ منهم الدَّرْجيني ؛ قال (١٨١) :

«هو بحر العلم الزاخر ، المسخر للنفع ، فترى الفلك فيه مواخر ، الرفيع القدر والهمة ، الجامع لفضائل كل أمة ، المحتوي على علوم جمّة .

له يد في علم القرآن ، وفي علم اللسان ، وفي الحديث والأخبار ، وفي رواية السير والآثار ، وعلم النظر والكلام والعلوم الشرعية وعباداتها والأحكام ، وعلم فرائض المواريث ، ومعرفة رجال الأحاديث ، ولم يخلُ من اطلاع على علوم الأقدمين ، بل حصّل مع ملازمة السنة قطعة من علم الحكماء المنجمين» .

ثم قال الدَّرْجينيُّ : «حدثني أبي قال : حدثنا بعض أصحاب أبي سليمان أيوب بن نوح قال : سألت أبا سليمان عمّا حصّل من علم النجامة قال : رحم الله شيخنا أبا يعقوب ؛ عمد إلى العلوم النافعة كعلم القرآن والفقه وعلم اللسان فحمّلها ابنه أبا إسحاق ، ووجد عندنا أفهاماً قابلة لعلم لا ينفع — يعني علم النجامة — فعلمناها .

وقلت له : ما غاية المنجم المحقق ؛ أيعلم يومه متى يكون ؟ قال : اعلم أن غاية المنجم العالم [أن] يعرف أسعيد هو أم شقي .

وكان أيوب هذا^(١٨٢) يقول : يكون أجلي يوم كذا ، فكان كما قال» .

(١٨١) الدرّجيني ، أبو العباس أحمد بن سعيد الدرّجيني ، «طبقات المشائخ بالمغرب» ، إخراج إبراهيم طلاي ، مطبعة البعث ، الجزائر ، ١٩٧٤ م .

ترجم له تاديوس ليفيتسكي ، «المؤرخون الإباضيون في إفريقيا الشمالية» (ص : ٥٢) :

أبو العباس أحمد بن سعيد بن سليمان بن علي بن يخلف الدَّرْجيني ، ولد بداية القرن السابع الهجري ، مُقْتِ وشاعر ومؤرخ إباضي ، ألّف كتاب «طبقات المشايخ في المغرب» في تراجم الإباضيين في المغرب . كان ينتمي إلى عائلة تجار بربرية إباضية متدينة وعالمة أصلها من تميمجار — وهي قرية في جبل نفوسة — ، ثم سكنوا دَرْجِين ، وقد ألّف كتابه «الطبقات» بناء على طلب من طلاب علم إباضيين ليعلموا أخبار سلفهم وعلمائهم ، ولا يُعرف تاريخ وفاته على التحديد ، إلا أنه في النصف الثاني من القرن السابع الهجري .

بتصرف واختصار .

إلا أنني وجدتُ بعضَ من ذكره أرَّخ لوفاته بـ (٦٧٠ هـ) .

(١٨٢) تلميذ الوارجلاني في التتجيم وغيره .

وعلق المعلق على هذه الكلمة فقال : «لا يخفى ما في هذا الكلام من مبالغة ؛ ففي القرآن الكريم :

﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [لقمان : ٣٤] ، هذا

أما السالمي^(١٨٣) فقد ترجم له ؛ قال :

هو الشيخ الفاضل [الأوحد الرئيس الأمجد]^(١٨٤) أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم [بن مياد الإباضي] السدراتي الوارجلاني ، من أهل وارجلان^(١٨٥) .

وكان في شبابه ارتحل إلى الأندلس ، وسكن قرطبة ، وفيها حصل علوم اللسان ، والحديث ، والتنجيم ، وغيرها^(١٨٦) .

وفسّر القرآن تفسيراً كبيراً فائفاً ، جمع فيه من العلوم ما لم يذكره غيره .

وصنّف في أصول الفقه «العدل والإنصاف» في ثلاثة أجزاء ، وفي أصول الدين كتاب «الدليل والبرهان» في ثلاثة أجزاء ، ورتب «مسند الربيع» عن أبي عبيدة عن جابر ، وكان مُشَوَّشاً .

وشرح أسماء رجال «المسند» في كراسة .

وألف «مرج البحرين» في علم الفلسفة : المنطق والهندسة والحساب .

مع قطع النظر عما قيل في مثل هذه المعلومات — إن صح أن تسمى معلومات — من التنجيم وغيره» .

قلت : وهذا إنصاف منه .

على أنه ورد في «مسند الربيع بن حبيب» (رقم : ٦٣٣) أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب ، ومهر البغي ، وحلوان الكاهن . فعلق الربيع فعلى الحلوان بقوله : «الحلوان : الأجرة ، والكاهن : الذي ينظر في الكتف» .

والذي يبدو لي أنها : الكتف ، فلا معنى للكتف .

إلا إن لم يكن لمعنى النظر في النجوم المعنى نفسه الوارد في النظر في الكتف عند الوارجلاني !

(١٨٣) وترجمته في بداية «المسند» طبعة الاستقامة ، أو التي مع الشرح له ، وكثير منها مأخوذ من «طبقات» الرّجيني ، ومن غيرها أيضاً مما لم أقف عليه .

(١٨٤) ما بين المقوفات من بداية «ترتيب المسند» بداية الجزء الأول .

(١٨٥) في الجزائر ، ويقال : (ورجلان) . . . دون الألف ، قرب (وادي مزاب) ، وتسمى الآن : (ورقلة) .

ذكر الرّجيني الإباضي في كتابه «الطبقات» في ترجمة أبي يعقوب ثاني الطبقة الثانية عشرة (٥٥٠ — ٦٠٠ هـ) ، والسالمي أنه قد خرّبها يحيى بن إسحاق الميورقي عام (٦٢٦ هـ) ، والمذكور خرّب أيضاً سدراتة وغيرها من مدن الدولة الرستمية والإباضية .

وذكر أن أبا يعقوب كان قد تنبأ بخرابها على يد المذكور ؛ فكان ذلك من سعة علمه بالنجوم رحمة الله عليه !!

(١٨٦) يُفيد مؤلفو «معجم أعلام الإباضية / قسم المغرب الإسلامي» بأنه كان هناك متميزاً ؛ حتى إن الأندلسيين لقّبوه بـ (الجاحظ) .

قال البدر الشماخي : ولا أحصي ما رأيته له من الأجوبة ؛ لكثرتها . قال : وسمعت بعض الطلبة يذكر أنه رأى له تأليفاً في الفقه . قال : وله قصائد ؛ منها الحجازية في ثلاث مائة وستين بيتاً ، تدل على غزارة علمه ؛ لما أودعها من فنون العلم ، وتوفي عام (٥٧٠ هـ) رحمة الله عليه . ١ . هـ ترجمة السالمي له .

وقد رجّح مؤلفو «معجم أعلام الإباضية / قسم المغرب الإسلامي» أن يكون وليد سنة (٥٠٠ هـ) وتوفي سنة (٥٧٠ هـ) ، كما أشادوا بجهوده في التراث الإباضي ، وبأنه ترك علامات بارزة فيه ، وذكروا مؤلفات كثيرة له .

قلت : على ترجمته ملاحظات :

أولاً : لم يذكر أحدٌ إسنادَ الوارجلاني إلى الربيع بن حبيب .
ثانياً : لم أجد في شيء من كتب أهل السنة أيّ زِكرٍ للوارجلاني أبداً ، ولا ذكر أحد ممن ترجم له أنه معروف عند السنة بوجهٍ من الوجوه .

ثالثاً : بناءً على ذلك فهو عندنا مجهول ، لا يُعرف مَنْ هو .
وهنا أدكرُ بأن أهل السنة مشهود لهم بإنصافهم ، وأنهم يترجمون للموافق والمخالف ، بل يذكرون العدو بما فيه دون زيادة أو نقصان ؛ إحقاقاً للحق ، وشهادة لله والتاريخ ، وخوفاً من الله تعالى في الافتراء أو الظلم .

فعدم ذكره في شيء من الكتب كـ «السير» و«تاريخ الإسلام» والكتب التي ترجمت للعصور المتأخرة من حضارة الإسلام وتاريخه أبداً ؛ يدل على الحكم بالجهالة عندنا ، وإن ذكره أتباع مذهب ؛ فهو وإن كان إماماً عندهم ، إلا أنه مجهول عند أهل السنة ؛ فنحن لا نتعبد الله تعالى بما هم عليه ، بل بما ورد في الكتاب وسنة النبي صلى الله عليه وسلم والسلف الصالح قبل طروء هذه الفرق والمذاهب .

* بقي أمر مهم في رواية «المسند» عن الربيع بن حبيب ، وهو وجوده كمرجع في الحديث والرواية ، واهتمام العلماء على مر الزمان ، منذ وفاة الربيع (١٧٥ — ١٨٠ هـ) إلى زمننا هذا فأقول :

لم أقف على ذكر له في أي شيء من كتب السنة والشروحات والرواية ، والعلل ، والنقد ، والتراجم ، والفهارس ، والمشيخات ، والأثبات ، ولا أعرف أن أحداً ذكره .
بل إنني لا أعرف كتاباً أُلّفَ في المعاجم والمشيخات والفهارس والأثبات والبرامج

أوسع وأكثر تحرياً ، وأكثر اطلاعاً على مرّ زمان الرواية من كتاب الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي^(١٨٧) ؛ فهو موسوعة إسنادية تضم تراجم المسندين عبر القرون ، فلم أجده ذكر «مسند الربيع بن حبيب» فيه أبداً ، ولا ذكر أبا عبيدة ، ولا الربيع بن حبيب ، ولا ديوان جابر بن زيد ، ولا غيره مما يدعيه الإباضية^(١٨٨) .

وكذلك ذكر الألباني رحمه الله تعالى^(١٨٩) ؛ حيث تكلم عن «مسند الربيع» بما فيه من الأحاديث المنكرة والباطلة ، التي تفرد بها هذا «المسند» دون الألفوف من كتب السنة المطبوعة والمخطوطة ، والمشهور مؤلفوها بالعدالة والثقة والحفظ ، بخلاف الربيع ؛ الذي لا يعرف مطلقاً إلا في بعض كتب الإباضية المتأخرة ؛ التي بينها وبين الربيع قرون ، ومع ذلك فليس فيها ترجمة عنه وافية نقلاً عن كانوا معاصرين له أو قريباً من عصره من الحفاظ المشهورين .

ثم ينتقد ترجمة السالمي للربيع في شرحه لـ «المسند» ، بما فيها من مبالغة في الثناء دون أن ينقل حرفاً واحداً في توثيقه عن أحد ، ولو عن أحد الإباضيين المتقدمين ، ثم يقول : «ولذلك لم يرد له ذكر في شيء من كتب الرجال المعروفة لدينا ، ولا لكتابه هذا «المسند» ذكر في شيء من كتب الحديث والتخارج التي تعزو إلى كتب قديمة ، لا يزال كثير منها في عالم المخطوطات أو عالم الغيب .

وكذلك لم يذكر هذا «المسند» في كتب المسانيد التي ذكرها الشيخ الكتاني في «الرسالة المستطرفة» ، وهي أكثر من مئة» . ا . هـ .
والله تعالى أعلم .

(١٨٧) باحث في مركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالمدينة النبوية سابقاً ، وأستاذ الحديث والفقه بكلية الشريعة بجامعة بيروت الإسلامية .

(١٨٨) لن أقول : (انظر كتابه) ؛ فالمعلومة المهمة التي وجدت فيها أنه لا معلومة فيه عن بحثنا هذا

المرعشلي ، يوسف عبد الرحمن المرعشلي ، «معجم المعاجم والمشيوخ والفهارس والبرامج والأئيات ، ومعها : الأنوار العلية بالأسانيد المرعشلية» ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ١٤٢٤ هـ .

(١٨٩) الألباني ، محمد ناصر الدين الألباني ، «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» ، مكتبة

المعارف ، الرياض - السعودية ، ط ١ ، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م ، (١٠٦/١/١٣) .

المبحث الثاني : دراسة رجال أسانيد أحاديث الكتاب ، وفيه مطالب :

تمهيد بين يدي المبحث :

أهتّم في تراجم رواة «المسند» والإباضية بالجوانب الحديثية ، والتي فيها توثيق يفيد الشهرة والثقة والمعرفة ، وما فيه إمكانية الدراسة والنقد ، أما مجرد القصص الشخصية التي لا فائدة منها ، وإنما هي ذكر جوانب حياتية محضة الله أعلم بصحتها ؛ فلا همّ لي فيه لكثرتها ، ولعدم الفائدة فيها ، كما أن فيها إطالة لغير فائدة .

كما جعلتُ الترجمة الإباضية للراوي قبل كل شيء ، وفي مكان واحد متسلسلة ، أجمع فيها أقوال المترجمين مع الإشارة إليهم في هامش الصفحة ، دون تفصيل قول بعضهم من بعض ؛ فالغاية إدراك الحقيقة والوصول إلى النتيجة العلمية الصحيحة ، فمن أراد التأكد رجع إلى المراجع التي أذكرها له في الهوامش ، ثم أورد عقب ذلك تعقباتي على ترجمتهم على ترتيب كلامهم في الترجمة .
والله الموفق ، وهو أعلم .

المطلب الأول : التعريف بأبي الشعثاء ، جابر بن زيد .

* اسمه ، ونسبته ، وصفته :

(ع) جابر بن زيد الأزديّ اليمانيّ ؛ من اليمانيّ بن عثمان^(١٩٠) أبو الشعثاء ، الجوفيّ^(١٩١) ، الحرقيّ ، البصريّ .

(١) ابن خياط ، أبو عمرو خليفة بن خياط شهاب العصفري ، «الطبقات ، رواية التستري» ، تحقيق : د . أكرم ضياء العمري ، دار طبية ، الرياض - السعودية ، ط ٢ ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م ، (ص : ٢١٠) .
وأفاد حمد الجاسر في تعليقه على كتاب الحازمي ، محمد بن موسى ، «الأماكن» ، دار اليمامة - الرياض ، ١٤١٥ هـ (٢٨٢/١) الحاشية الثانية أن (اليحمد) من الأزديّ ، وهم من أهل عُمان ، وكذا القنوبيّ .
(٢) قال المعلمي اليماني في تعليقه على كتاب السمعاني ، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني ، «الأنساب» ، دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن - الهند ، ط ١ ، ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٣ م (٤١٦/٣) :

«الجوفي هو المعتمد - يقصد في نسبة جابر - ، وزعم بعضهم أنه بالخاء المهملة (الجوفي) ، ونسبه إلى البخاري ، ولا يثبت ، وأغرب الذهبي فذكره في «المشتبه» [ص : ٢٥٩] بالخاء المعجمة (الجوفي) !» .

وفي «الأماكن» للحازمي (٢٢٩/٢٨٢/١) : «دربُ الجوف بالبصرة ، يُنسَبُ إليه حيّانُ الأعرجُ الجوفيّ ، حدّثَ عن أبي الشعثاء جابر بن زيد وغيره» .

والجَوْفِيُّ : نسبة إلى ناحية بَعْمَان^(١٩٢) .
وقيل : موضع بالبصرة يقال له : (دَرْبُ الجَوْفِ) ، ونُسِبَ إليه ياقوتُ الحموي^(١٩٣) ،
والفيروز آبادي^(١٩٤) ، والسمعاني^(١٩٥) وقال :

«بفتح الجيم ، وسكون الواو ، وفي آخرها الفاء ، هذه النسبة إلى (درب الجوف) ،

(١٩٢) في «معجم أعلام الإباضية» (١١١/٢) ذكروا توضيحاً على النسبة (الجوفي) بالجيم ؛ فقالوا :
«نسبة إلى مقر نشأته في بلدة (فرق) ولاية (نزوى) بمنطقة (الجوف) ، أو : نسبة إلى (جوف الخميصة)
بالبصرة» .

قلت : ذكر المؤرخ الكبير حمد الجاسر في تعليقه على «الأماكن» للحازمي أنه «(جوف عُمان) الذي
تقع فيه (واحة البريمي) ، ويُعرف الآن باسم (الجو)» .

فسألتُ بعضَ العُمانيين عن منطقة (الجوف) ، فسأل أحدهم صديقاً له يحمل درجة الدكتوراه في
الجغرافيا قال : (الجوف) منطقة من ضمن إقليم (نزوى) الداخلي ، وهو إقليم جبلي ، و(الجوف) هو (الجبَل
الأخضر) تحديداً ، ولم يختلف مع الجاسر في أن (الجو) هي (واحة البريمي) الحدودية مع دولة الإمارات من
جهة إمارة العين .

والغريب عندي كيف يكون (الجوف) — وهو المطمئن من الأرض — (الجبَل الأخضر) !
فعلى ذلك : إن كان مولد جابر في (فرق) من (نزوى) فلا يكون من (جوف عُمان) ، وإن كان من
(جوف عُمان) وهو (الجو) حالياً ، وهو (البريمي) ، فلا يكون من (نزوى) ، إلا على فرض أنه من (الجوف) ،
وولد في (فرق) وعاش فيها . وهذا عدم وضوح في الأصل ؛ لعدم معرفة تاريخ جابر القديم عند أحد بصورة
واضحة .

أما أن يكون من جوف البصرة فلا مانع منه ، وهو قريب .
أما الحُرْقَة فلم يعرفها العُمانيون الذين سألتهم .
(٢) الحموي ، أبو عبد الله شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي ، «معجم البلدان» ، دار صادر ،
بيروت — لبنان ، (١٨٧/٢) .

ونسبه ياقوت الحموي في مكان آخر (٢٤٣/٢) بـ (الحُرْقِي . . الحُرْقَة) ، وهي ناحية بعمان ، ثم
قال : «ويقال له : الجَوْفِي بالجيم والواو والفاء ؛ لأنه نزل البصرة في الأزْد في موضع يُقال له : درب
الجوف» ، فعلى هذا تكون نسبته (الحُرْقِيَّة) إلى عُمان ، و(الجَوْفِيَّة) إلى البصرة عن ياقوت . ولعل الحُرْقِي
هنا تصحيف من الجوفي .

(٣) الفيروز آبادي ، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، «القاموس المحيط» ، تحقيق مكتب
تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ، بإشراف : محمد نعيم العرقسوسي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت — لبنان ،
ط ٦ ، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م ، مادة (ج و ف) .

(٤) في «الأنساب» ، (٤١٦/٣) ، وكذا نسبه إلى موضع البصرة حمد الجاسر في تعليقه على
الأماكن ، إلا أنه قال : «وهناك من نسب أبا الشعثاء إلى جوف عمان . . . ، وما أراه بعيداً ؛ لكون اليعمد
من الأزْد ، وهم من أهل عمان» .

وهي محلة في البصرة ، قاله عمرو بن علي الفلاس ، وقال البخاري : الجوف موضع ناحية عُمان ، والمشهور بالنسبة إلى هذا الدرب . . . أبو الشعثاء جابر بن زيد الأزدي اليماني الجوفي» ، وقال الزبيدي^(١٩٦) :

«اختلف كلام الحافظ ابن حجر في «التبصير»^(١٩٧) ، والصواب في نسبة أبي الشعثاء المذكور إلى الجوف ؛ بالجيم لموضع من عُمان ؛ فإنه أزدي ، وما عدا ذلك تصحيف» .
قلت : وهو الأقرب ؛ وقد نسبته إليه — موضع عُمان — البخاري^(١٩٨) ، وابن حبان^(١٩٩) ، والذهبي^(٢٠٠) ، وابن حجر ، وقال إياس بن معاوية^(٢٠١) :
«أدركت أهل البصرة وفقههم جابر بن زيد من أهل عُمان» .
قال الشيخ المعلمي اليماني رحمه الله تعالى^(٢٠٢) :

(١) الزبيدي ، أبو الفيض محب الدين السيد محمد مرتضى الزبيدي ، «تاج العروس من جواهر القاموس» ، المطبعة الخيرية بجمالية مصر ، ١٣٠٦ هـ .

(١٩٧) وذلك لأن ما في «تهذيب التهذيب» ، دائرة المعارف النظامية ، حيدر آباد الدكن — الهند ، ١٣٢٦ هـ بالجيم ، لكن لما أورده في «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه» ، تحقيق : علي محمد البيجاوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٦٧ م (٥٢١/٢) قال : «وبخاء معجمة : أبو الشعثاء الخوفي ، جابر بن زيد ، والخوف ناحية من بلاد عُمان» .

(٣) البخاري ، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، «التاريخ الكبير» ، تصحيح وتعليق : عبد الرحمن المعلمي اليماني ، طبع تحت مراقبة د . محمد عبد المعيد خان ، نشر المكتبة الإسلامية ، تركيا ، (٢٠٤/٢) .

(٤) ابن حبان ، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي ، «الثقات» ، طبع تحت مراقبة د . محمد عبد المعيد خان ، دائرة المعارف العثمانية ، ط ١ ، ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م ، (١٠١/٤) .

(٥) الذهبي ، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي ، «سير أعلام النبلاء» ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ومأمون الصاغرجي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت — لبنان ، ط ٢ ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م ، (٤٨١/٤) ، لكن قال : «الخوف بالخاء المعجمة» .

ورأيت بخطه رحمه الله تعالى أنه كان يقول عن نفسه : «ابن الذهبي» ؛ كما في بعض كتبه — «الميزان» ، فإن أباه من كان يعمل بالذهب ، ولا بأس بقولك : الذهبي ؛ إذ اشتهرت .

(٦) فيما رواه ابن سعد ، محمد بن سعد ، «الطبقات الكبرى» ، اعتناء : إحسان عباس ، دار صادر ودار بيروت ، بيروت — لبنان ، ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٧ م ، (١٧٩/٧) .

وأبو نعيم ، أحمد بن عبد الله الأصبهاني ، «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء» ، دار الكتاب العربي ، بيروت — لبنان ، ط ٢ ، ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م ، (٨٦/٣) .

(٢٠٢) في تعليقه على «التاريخ الكبير» للبخاري (٢٠٤/٢) :

«فلعل جابراً وبعض أصحابه كانوا منه^(٢٠٣) ، فلما نزلوا البصرة ؛ قيل للموضع الذي نزلوه : درب الجوف ؛ أي : درب أهل الجوف . فيتفق القولان» .
وقال أهل اللغة ، وياقوت ، والبغدادي^(٢٠٤) وغيرهم : «الجوف هو أرض مطمئنة ، هو كثير في ديار العرب» .

أما تاريخ ولادته ونشأته فما وقفت عليه عند أهل السنة ، إلا أن الإباضية يذكرون أنه ولد سنة (١٨ هـ) (٢٠٥) .

وذكروا^(٢٠٦) أن جابراً نشأ في أحضان عائلة علم ورواية ؛ حيث تلقى العلوم الأولى في موطنه الأصلي عُمان ، وكان أبوه — الذي روى عنه في «أحكام الجصاص» — عالماً ، ولعله كان صحابياً ، ولما بلغ أشده واستوى قصد البصرة ، واستقر بين أقاربه من الأزد ، وكان يتنقل بينها وبين الحجاز لاستزادة معرفة ، أو لتحقيق مسألة ، أو لملاقاة شيخ .

قلت : كلمة (لعله) — التي قالها في أبيه — تُقابلُ بمثلاً ؛ فلعله لم يكن صحابياً ، بل لم أجد من ذكر روايته عن أبيه عند غير الجصاص ، فلا أعرف أصلها ، ولا من رواها وذكرها غيره .

ورواية الجصاص ليس فيها ما يؤيد ذلك ؛ لاحتمال أن تكون رسالة ، كما أنني لم أجد

(٢٠٣) يقصدُ : (جوف عُمان) ، وعلى كلامه هذا لعل جابراً ولد بعُمانَ ، غير أنه غير صريح في

ذلك .

(٣) البغدادي ، صفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي ، «مراسد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع» ، تحقيق وتعليق : علي محمد البجاوي ، دار إحياء الكتب العربية — عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ط ١ ، ١٣٧٣ هـ / ١٩٥٤ م ، (٣٦٠/١) .

(٢٠٥) «معجم أعلام الإباضية» (١١١/٢) ، وكذا قال القنوبي في كتابه «الإمام الربيع بن حبيب» (ص : ٢٣) ، وعلى الرغم من الاختلاف في تحديد التاريخ عندهم ، لكنهم رجحوا ذلك ، وذكروا أيضاً سنة (٢١) ، وسنة (٢٢) .

لكن ابن بركة البهلوليَّ العُماني ذكر في مقدمة كتابه «الجامع» أن جابراً وفد إلى المدينة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم . . . ، وهو إمام الإباضية ومصدر الفتوى في ذلك العهد . . .
فهذا تناقض واضح ؛ فلا يقال ما قاله ابن بركة إلا فيمن كان كبيراً عالماً إماماً قريب العهد من وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا ما لا يتفق لجابر والحالة هذه ، والله أعلم .

وهذا دليل على عدم خبرتهم بالرجال وتاريخ الرجال والنقد ، حتى لأئمتهم ؛ فابن بركة متقدم جداً ، وما ذكره «المعجم» والقنوبي إنما هو اجتهاد في تقدير تاريخ ولادته ، والله تعالى أعلم .

(٢٠٦) كما في «معجم أعلام الإباضية» وكتاب القنوبي ، على الرغم من عدم وجود تاريخ لهذه المرحلة ، إلا أن القنوبي يرجح أنها كانت في مرحلة مبكرة من حياته ، ولا نصَّ عنده ولا دليل .

من ذكر أباه في الصحابة ، والله تعالى أعلم^(٢٠٧) .
وقد روى ابن سعد أنه كان أعورَ ، وأنه كان أبيض الرأس واللحية ، وكان يُصَفَّرُ
لحيته^(٢٠٨) .

* فضله ، وعلمه ، وزهده ، وأقوال العلماء فيه :

قد جعله الذهبي في «التذكرة» في ثاني الطبقة الثالثة ، وهي الطبقة الوسطى من
التابعين ، ورأسها الحسن بن يسار البصري . وقال : «كان عالم أهل البصرة في زمانه ، يُعَدُّ
مع الحسن وابن سيرين ، وهو من كبار تلاميذ ابن عباس»^(٢٠٩) .
وقال أبو نعيم^(٢١٠) : «ومنهم المُتَخَلِّي بعلمه عن الشُّبُه والظُّلْمَاء ، والمُنْتَسَلِي بذكره في
الوُعُورَةِ والوَعَثَاء : جابرُ بنُ زيدِ أبو الشعثاء ؛ كان للعلم عينا معينا ، وفي العبادة ركنا مكينا ،

(٢٠٧) والرواية التي وجدتها عند الجصاص ، أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص ، «أحكام
القرآن» ، تحقيق : محمد الصادق قمحاوي ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، ١٤٠٥ هـ ، (١٤٨/٤) هي :

«روى أبو معاوية عن ابن جريج عن جابر بن زيد أبي الشعثاء عن أبيه قال : سئل النبي صلى الله
عليه وسلم عن محرم أتى بلحم صيِّد ؛ يأكل منه ؟ فقال : «احسبوا له» .

قال أبو معاوية : يعني : إن كان صيِّد قبل أن يحرم فيأكل ، وإلا فلا» .

قلت : لم أجد ابن جريج في الرواة عن جابر ، وقد عنعن ، ولم أجد أبا جابر في الصحابة ، ولم أجد
هذه الرواية في غير هذا الموضع ، وليس الجصاص من أهل الرواية ؛ فهو ينقلها عن غيره فيما يبدو (٣٠٥ -
٣٧٠ هـ) ، فالحق أعلم بصحتها ، ولا يبدو لي أنها تصح .

ووجدت رواية أخرى عنده عن عمر ؛ قال (٣٦/٥) :

«وروى أبو الشعثاء قال : رأيتُ عمرَ سجد ، فلم يضع أنفه على الأرض ، فقيل له في ذلك ؟ فقال :

إن أنفي من حُرٍّ وجهي ، وأنا أكره أن أشين وجهي» .

قلت : الله أكبر ! هذه رواية منكرة باطلة وإن سمعتها من جابر بن زيد نفسه ، حاشاه !

بل ستكون دليلا على اتهام جابر رحمه الله تعالى ؛ فكيف يشين مسلم وجهه بالسجود لله عز وجل ؟!
فإذا عرفت أن جابرا ما أدرك عمرَ (٢٣ هـ) إلا وهو صغير جداً على فرض أنه وُلِدَ في المدينة
ورآه ، وعلى فرض صحة ما يقال من أنه ولد سنة (١٨ هـ) ، تدرك بطلان هذه الرواية .

بل يقول الإباضيون بأن جابرا ولد في عُمان - كما سبق - ، والله أعلم بصحة قولهم .

(٢) في «الطبقات» (١٧٩/٧ و ١٨١) .

(٣) في كتابه «السير» (٤٨١/٤) .

(٤) في كتابه «الحلية» (٨٥/٣) .

وكان إلى الحق آيباً ، ومن الخلق هارباً ، وهو من قدماء التابعين» .
وقال ابن عباس : «لو أنَّ أهلَ البصرة نزلوا عند قول جابر بن زيد ؛ لأوسعهم علماً من كتاب الله» ، وربما قال : «عمّا في كتاب الله»^(٢١١) .
وقال عكرمة : «كان ابن عباس يقول : هو أحد العلماء . يعني : جابر بن زيد»^(٢١٢)
وقال عَرَعَرَةُ بْنُ الْبَرْدِ عَنْ تَمِيمِ بْنِ حُذَيْرٍ عَنِ الرَّيَّابِ : «سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ شَيْءٍ ؛ فَقَالَ : تَسْأَلُونِي وَفِيكُمْ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ ؟!»^(٢١٣) .
وقال عمرو بن دينار : «وما أدركت أحداً أعلم بالفتيا من جابر بن زيد ، ولو رأيته ؛ قُلْتُ : لَا يُحْسِنُ شَيْئاً ؛ لَمْ تَكُنْ لَهُ تِلْكَ الْهَيْئَةُ»^(٢١٤) .
وروى الضحاك عن جابر بن زيد قال : «لقيني ابن عمر فقال : يا جابر ! إنَّكَ مِنْ فَقْهَاءِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ ، وَسُئِلْتَنِي ؛ فَلَا تُقِنُّنِي إِلَّا بِكِتَابِ نَاطِقٍ أَوْ سَنَةِ مَاضِيَةٍ»^(٢١٥) .
وقال ابن حبان : «كان من أعلم الناس بكتاب الله ، وكان فقيهاً»^(٢١٦) .
وقال مَطَرُ الْوَرَّاقُ : «كان رجل أهل البصرة جابر بن زيد ، فلما ظهر الحسن ؛ جاء رجل كأنما كان في الآخرة ؛ فهو يخبر عما رأى أو عاين»^(٢١٧) .
وقال يحيى بن معين^(٢١٨) : «حدثنا عبد الرزاق قال : حدثنا معمر قال : قال لي عمرو بن دينار : أبو الشعثاء أعلم عندكم أو الحسن ؟ قال : قلت : إن بعض من عندنا يزعم أن الحسن أعلم من ابن عباس . قال : وهل كان الحسن إلا من صبيان ابن عباس ؟! قال : فقلت

(١) رواه البخاري في «تاريخه» (٢٠٤/٢) ، وابن سعد (١٧٩/٧) ، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١٢/٢) ، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤٩٤/٢) ، وأبو نعيم (٨٥/٣) .
(٢) رواه ابن أبي حاتم (٤٩٥/٢) .
(٣) رواه ابن أبي حاتم (٤٩٥/٢) ، وأبو نعيم (٨٥/٣ - ٨٦) ، وروى أبو نعيم (ص : ٨٦) نحوه عن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه .
(٤) رواه البخاري في «تاريخه» (٢٠٤/٢) ، والفسوي (١٣/٢) ، وابن سعد (١٧٩/٧) وأبو نعيم (٨٦/٣) من غير الشطر الأخير .
(٥) رواه البخاري عنه في «تاريخه» (٢٠٤/٢) ، والدارمي في «سننه» (١٦٤) وأبو نعيم (٨٦/٣) وزادا : «فإنك إن فعلت غير ذلك ؛ فقد هلكت وأهلك» .
(٦) في «تقاته» (١٠٢/٤) .
(٧) رواه الفسوي (٤٨/٢) .
(٨) في «تاريخه» (٧٣/٢) ، وكذا رواه الفسوي (٤٦/٢) .

له : وهل كان أبو الشعثاء إلا من صبيان الحسن ؟ قال : ما هو بأعلم عندنا منه .
قال عبد الرزاق : فقلت لمعمر : أفرطت . قال : إنه أفرط .
وقال إياس بن معاوية : «أدركت أهل البصرة وفقههم جابر بن زيد من أهل
عُمان» (٢١٩) .

وقال حماد بن زيد : «قيل لأيوب : رأيت جابر بن زيد ؟ قال : نعم ؛ والله ! كان لبيباً
لبيباً لبيباً ، فجعل يتعجب من فقهه» (٢٢٠) .
وقال عمرو بن دينار : «قال لي أبو الشعثاء : كتب الحكم بن أيوب نفرّاً للقضاء ،
وكننت فيهم» (٢٢١) ، أي عمرو ! فلو ابتليتُ بشيء منه ؛ لركبتُ راحلتي وهربتُ في
الأرض» (٢٢٢) .

وقال صالح الدّهّان عن جابر بن زيد قال : «نظرت في أعمال البرِّ : فإذا الصلاة
تجهد البدن ولا تجهد المال ، والصيام مثل ذلك ، والحج يجهد المال والبدن ؛ فرأيت أن الحج
أفضل من ذلك كله» (٢٢٣) .
وقال : «إن جابر بن زيد كان لا يُماكس» (٢٢٤) في ثلاث : في الكراء (٢٢٥) إلى مكة ،

(٢١٩) في «السير» للشّمّاحي (٦٧/١) عن معاوية بن إياس : «رأيت البصرة وما فيها مُقتِر غير
جابر ابن زيد» .

(٢) رواه الفسوي (١٢/٢ و ١٤) ، وابن سعد (١٨٠/٧) .
(٢٢١) لم أعرف ضبط هذه الكلمة ؛ هل المقصود جابر بن زيد ، أم أن الخطاب موجه من جابر
لعمر بن دينار ، حتى رأيتها في عند ابن كثير رحمه الله تعالى في «البداية والنهاية» (٩٤/٩) بلفظ : «أنا
أحدهم» . فالحمد لله على توفيقه .

ولعل هذا سبب سجنه — كما يأتي من ترجمته — إذ رفض القضاء ؛ فقد كان الحكمُ ابنَ عمِّ الحجاج بن
يوسف الثقفي ، وكان عامل الحجاج على البصرة ، وقتل بالبصرة بعد موت الحجاج في خلافة سليمان بن
عبد الملك ؛ سنة بضع وتسعين ، وله موبقات كابن عمه . والله تعالى أعلم .

وانظر ترجمته عند ابن حجر في «اللسان» (٣٣١/٢) .
(٤) رواه ابن أبي شعبة ، عبد الله بن محمد بن أبي شعبة الكوفي ، «الكتاب المصنف في الأحاديث
والآثار» ، تحقيق : كمال يوسف الحوت ، مكتبة الرشيد ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٠٩ هـ — (٤٥٣/٤) ،
والفسوي (١٤/٢) ، وأبو نعيم (٨٦/٣) .

(٥) رواه أبو نعيم (٨٧/٣) .
(٢٢٤) في «القاموس» : «ماكسه : شاحهُ ، وتماكسا في البيع : تشاحاً» ، فهي بمعنى المنافسة .
(٢٢٥) في «القاموس» : «الكرؤة والكراء — بكسرهما — : أجره المُستأجر» ، والمعنى :
الاستئجار لبلوغ مكة في الحج لنفسه أو لغيره . والله تعالى أعلم .

وفي الرقبة يشترطها للعق ، وفي الأضحية . وقال : كان جابر بن زيد لا يماكس في كل شيء يتقرب به إلى الله عز وجل» (٢٢٦) .

وقال أبو الشعثاء : «إذا جئت يوم الجمعة إلى المسجد فقف على الباب ، وقل : اللهم ! اجعلني اليوم أوجه من توجه إليك ، وأقرب من تقرب إليك ، وأنجح من دعائك ورغب إليك» (٢٢٧) .

وقال مالك بن دينار : «خرج جابر بن زيد بسواد فأخذ قصبه من حائط فجعل يطرد بها الكلاب ، فلما أصبح ؛ ردها في الحائط» (٢٢٨) .

وقال صالح الدّهان : «إن جابر بن زيد كان يتحدث مع بعض أهله ، فمر بحائط قوم فانتزع منه قصبه ، فجعل يطرد بها الكلاب عن نفسه ، فلما أتى البيت ؛ وضعها في المسجد ، فقال لأهله : احتفظوا بهذه القصبه ؛ فإني مررت بحائط قوم فانتزعتها منه ، قالوا : سبحان الله ! يا أبا الشعثاء ! ما بلغ بقصبه ؟ فقال : لو كان كل من مرّ بهذا الحائط أخذ منه قصبه ؛ لم يبق منه شيء ، فلما أصبح ؛ ردها» (٢٢٩) .

وقال الحجاج بن أبي عيينة : «كان جابر بن زيد يأتينا في مصلانا ، قال : فأتانا ذات يوم عليه نعلان خلقان ، فقال : مضى من عمري ستون سنة نعلاني هاتان أحب إلي مما مضى ؛ إلا يك خيرا قديمه» (٢٣٠) .

وقال صالح الدّهان : «كان لجابر بن زيد بنات ، وكان فيهنّ ابنة مكفوفة ، فما سمع قطّ يتمنى موتها ؛ كأنه كان يحتسب فيها» (٢٣١) .

وقال أيضاً : «إن جابر بن زيد كان إذا وقع في يده درهم سنّوق» (٢٣٢) ؛ كسره ورمى به — يعني : لئلا يغري به مسلماً —» (٢٣٣) .

(١) رواه أبو نعيم .

(٢٢٧) ابن كثير ، «البداية والنهاية» (٩٤/٩) .

(٣) رواه أبو نعيم .

(٤) المصدر السابق .

(٥) رواه ابن سعد (١٨٠/٧) ، وأبو نعيم (٨٨/٣) .

(٢٣١) رواه ابن أبي الدنيا ، عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس أبو بكر القرشي ، «كتاب العيال» ، تحقيق د . نجم عبد الرحمن خلف ، دار ابن القيم — الدمام ، ط ١ ، ١٩٩٠ م ، (١٠٥/٢٥٦/١) ، وهذا من حسن أخلاقه رحمه الله تعالى حتى في خاصّة أهله .

(٧) في «القاموس» : الزيف البهْرَجُ .

(٨) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٢٩١١/٥٣٦/٤) ، وأبو نعيم (٨٨/٣) .

وقال ابن سيرين : «كان أبو الشعثاء مسلماً عند الدينار والدرهم — يعني : كان ورعاً عندهم —» (٢٣٤)

وقال عمرو : «قال أبو الشعثاء : يا عمرو ! ما أملك من الدنيا إلا حماراً» (٢٣٥)
وقال شعبة عن مطر الورّاق عن جابر بن زيد قال : «لأن أتصدق بدرهم على يتيم أو مسكين أحب إلي من حجة بعد حجة الإسلام» (٢٣٦)
وقال مالك بن دينار : «جاعني جابر بن زيد ، فحضرت الصلاة ، فأبى أن يؤمّني ، وقال :

ثلاث ربُّهنَّ أحقُّ بهنَّ : ربُّ البيتِ أحقُّ بالإمامة في بيته ، وربُّ الفراش أحقُّ بصدْر فراشه ، وربُّ الدّابة أحقُّ بصدر دابته» (٢٣٧)

وقال حجاج بن أبي عيّنة عن هذيل قالت : «خرجنا من الطاعون فراراً إلى العراق ، فكان جابر بن زيد يأتينا على حمار ، فكان يقول : ما أقربكم ممن أراكم» (٢٣٨)
وكان الحسن البصري إذا غزا ؛ أفقّى الناس جابر بن زيد ، فكان إذا جاء يفتي (٢٣٩)
وقد سجنَ رحمه الله تعالى زمن الحجاج ، وكان يستفتى حتى في سجنه (٢٤٠)
وقال الذهبي : «قال ابن الأعرابي : كانت لأبي الشعثاء حلقة بجامع البصرة يفتي فيها قبل الحسن ، وكان من المجتهدين في العبادة ، وقد كانوا يفضلون الحسن عليه حتى خفّ الحسن في شأن ابن الأشعث .

قلت — الذهبي — : لم يخف ؛ بل خرج مكرهاً» (٢٤١)

ثم قال : «حديثه في الدواوين المعروفة» (٢٤٢) .

-
- (١) رواه ابن سعد (١٨١/٧) ، والفسوي (١٢/٢ — ١٣ و ١٤) ، وأبو نعيم (٨٩/٣) .
 - (٢) رواه أبو نعيم (٨٩/٣) .
 - (٣) المصدر السابق (٨٩/٣ — ٩٠) .
 - (٤) المصدر السابق (٩٠/٣) .
 - (٥) رواه ابن سعد (١٨٠/٧) .
 - (٦) رواه ابن سعد (١٨٠/٧) ، وابن أبي خيثمة في «تاريخه» كما في «التهذيب» (٣٨/٢) .
 - (٧) ابن سعد في «طبقات» (١٨٠/٧) ، والبيهقي في «السنن» (٢٦١/٦) ، حيث استفتوه في ميراث الخنثى ، وقد أنكر سجنه فقال : «تسجنوني وتستفتوني ؟» ؛ فقد سجن ظلماً ، وقد سجن الحجاج علماء كثر ، وعذبهم ، وقتل آخرين ظلماً ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

(٨) في «السير» (٤٨٢/٤) .

(٩) المصدر السابق (٤٨٣/٤) .

وقال يحيى بن معين^(٢٤٣) ، وأبو زرعة^(٢٤٤) : «بصري ثقة» .
وقال العجلي^(٢٤٥) : «تابعي ثقة» .
وقال النووي^(٢٤٦) : «وانفقوا على توثيقه وجلالته ، وهو معدود في أئمة التابعين وفقهائهم ، وله مذهب يتفرد به»^(٢٤٧) .

* شيوخه وتلاميذه^(٢٤٨) :

(١) في «تاريخ ابن معين» (٧٣/٢) رواية أبي بكر بن أبي خيثمة .
(٢) في «الجرح والتعديل» (٤٩٥/٢) .
(٣) العجلي ، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي ، «تاريخ النقّات» بترتيب الهيثمي وتضمنات ابن حجر ، تحقيق : عبد المعطي القلعجي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م ، (ص ٩٣/١٩٤) .
(٤) النووي ، أبو زكريا محي الدين يحيى بن شرف النووي ، «تهذيب الأسماء واللغات» ، إدارة الطباعة المنيرية ، مصر ، (١٤١/١) .
(٢٤٧) يعني المذهب الفقهي ، لا العقدي ، وقد تقدم أنه من فقهاء البصرة .
(٦) على ما ذكره المزي ، أبو الحجاج جمال الدين يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف المزي ، «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» ، تحقيق : د . بشار عواد معروف ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م ، وقد أضفتُ رواة يروون عنه لم يذكرهم المزي ، على أن من الذين ذكرهم من لم أجد لهم رواية بحسب ما وقفت عليه .
وفي مقدمة «مسند الربيع» (ص : ح) قال التنوخي : «وإذا تأمل الإنسان روايات هذا «المسند» وجده يروي عن كثير من الصحابة ، وإذا كان عدد من لقبهم من أهل بدر بلغ سبعين رجلاً فما ظنك بمن لقبهم جابر بن زيد من سائر الصحابة ، وأشهر أصحابه الراويين عنه : أبو عبيدة ، ومنهم : ضمام بن السائب ، وأبو نوح ، وحيان الأعرج ، وكلهم من الفقهاء المجتهدين ، وناهيك قوله : «أدركت سبعين رجلاً من أهل بدر ، فحوت ما بين أظهرهم ، إلا البحر (ابن عباس)» . وقد ذكرها مؤلفوا «معجم أعلام الإباضية» (١٠٨/٢) .

قلت : وهذا خلاف الواقع والحقّ الذي ترى !

بل إن هذه الكلمة منسوبة إلى الحسن البصري ؛ فنسبوها إلى جابر !
فقد رواها العقيلي ، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي المكي ، «الضعفاء الكبير» ، تحقيق : عبد المعطي أمين قلعجي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م ، (١٥٥/٢) ، والذهبي ، «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، طبع عيسى البابي الحلبي وشركاه ، (١٢٢/٣) في ترجمة سهيل بن أبي الفرقد قال : «سمعتُ الحسن قال : أدركت ثلاثمائة رجل صحبَ النبي صلى الله عليه وسلم ، منهم سبعون بدرياً ، كلهم روى عنه الحديث» ، قال الذهبي تعقيباً عليه : «قلت : هذا معلوم

روى عن :

جابر بن عبد الله ، والحكم بن عمرو الغفاري ، وعبد الله بن الزبير ، وعبد الله بن عباس^(٢٤٩) ، وعبد الله بن عمر بن الخطاب ، وعكرمة مولى ابن عباس ، ومعاوية ابن أبي سفيان رضي الله تعالى عنهم .

روى عنه :

إبراهيم النخعي ، وإسماعيل بن ثوبان ، وأمّية بن زيد الأزدي ، وأيوب السختياني ، وأبو المعارك تميم بن حدير السلمي ، وثابت البناني ، والحجاج بن أبي عيينة^(٢٥٠) ، وحيان الأعرج ، وخالد الحذاء^(٢٥١) ، وداود بن أبي القصاف ، والرباب بن حدير ، وسلمة بن كليب ، وسليمان بن السائب ، وصالح الدّهان ، والضحاك بن مزاحم الضبي ، وأبو العنيس الأكبر عبد الله بن مروان ، وأبو حفص عبيد الله بن رستم إمام مسجد شعبة ، وأبو المنيب عبيد الله ابن عبد الله العنكي ، وعزرة بن عبد الرحمن الكوفي ، وعكرمة^(٢٥٢) ، وعمارة بن الققعاق بن عمرو ، وعمرو بن دينار ، وعمرو بن هرم الأزدي ، والخطريف أبو هارون العماني ، وقتادة بن دعامه ، ومالك بن دينار ، ومحمد بن عبد العزيز الجرّمي ، ومزید بن هلال — ويقال : هلال بن مزید — ، ومطر الوراق ، والمهلب بن أبي حبيبة ، والوليد بن يحيى الأزدي ، ويعلى بن حكيم ، ويعلى بن مسلم ، وهند بنت المهلب .

ومعظم روايته المرفوعة عندنا — كما ظهر لي — هي عن ابن عباس رضي الله تعالى

البطلان ؛ فلا كان ، ولا يقول الحسن هذا !

وعندما ترجم الحافظ للحسن في «التهذيب» جاء بقول بهز بن أسد في ذلك ؛ قال : «لم يسمع الحسن من ابن عباس ، ولا من أبي هريرة ، ولم يره ، ولا من جابر ، ولا من أبي سعيد الخدري ، واعتماده على كتب سمرة ، قال السائل : فهذا الذي يقوله أهل البصرة : (سبعون بدرياً) ؟ قال : هذا كلام السؤفة ؛ حدثنا حماد بن زيد عن أيوب قال : ما حدثنا الحسن عن أحد من أهل بدر مشافهة» . ا . هـ .

(١) هناك رجل آخر كنيته (أبو الشعثاء) يروي عن ابن عباس هو مولى ابن معمر ، يروي استغفار ابن عباس من الصرف . انظره في «تاريخ الفسوي» (٢٧/٣) .

(٢٥٠) وجدت في «أحكام القرآن» للجصاص (١١٤/٢) أنه قال : «روى الحجاج عن الحكم عن أبي الشعثاء عن عائشة قالت : يحرم من الرضاع ما أنبت اللحم والدم» ، فانه أعلم بهذه الرواية . ولم أعرف الحكم هذا .

(٢٥١) كما عند الطبراني ، سليمان بن أحمد الطبراني ، «المعجم الكبير» ، تحقيق حمدي السلفي ، مكتبة ابن تيمية ، (١٢٨٣٤) .

(٢٥٢) فيما رواه الدارمي في «سننه» (٦٤٤/١٦٢/١) .

عنهما ، وكذا أكثر استدلال جابر إنما كان مما تلقاه من ابن عباس ؛ فهو لم يرو حديثاً مرفوعاً واحداً عند أهل السنة عن غير ابن عباس ، سوى حديثين عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم جميعاً .

وكان يُجلُّ عكرمة لأجل ابن عباس .

وأكثر الناس رواية عنه هو : عمرو بن دينار ، ثم قتادة ، ثم صالح الدهان .
ويبدو أن عمراً كان ملازماً لأبي الشعثاء ؛ فروى عنه جُلَّ حديثه^(٢٥٣) وأخباره ؛ فهو مقدم في الرواية عن جابر على غيره .

وعمر بن دينار من محاور الرواية في مكة ، وله مجلس يحدث فيه أحياناً ، وقد أفتى بمكة ثلاثين سنة ، وكان من أوعية العلم وأئمة الاجتهاد ، وهو يفوق شيخه فيما رأيت من ترجمته ، وقال ابن عيينة^(٢٥٤) :

«ما أعلم أحداً أعلم بعلم ابن عباس رضي الله عنهما من عمرو ؛ سمع ابن عباس وسمع من أصحابه» .

وكان شعبة ويحيى بن سعيد القطان وأحمد بن حنبل يقدمونه على قتادة في التثبت ، ويتابع جابراً في الرواية عن ابن عباس وابن عمر وجابر بن عبد الله ، فروايتهم عن جابر رواية تابعي عن تابعي ، وإن كان أنزل طبقة منه ، وكان يكره الكتابة ، وقد توفي (سنة ١٢٥ هـ)^(٢٥٥)

وقتاده نحوه فضلاً وعلماً^(٢٥٦) ، أما صالح الدهان فله ترجمة مفردة تأتي إن شاء الله تعالى .

* وفاته رحمه الله تعالى :

توفي جابر بن زيد رحمه الله تعالى في البصرة ، ولما مات قال قتادة :

(٢٥٣) على قَلْبِهِ ؛ كما سيأتي في بيان أحاديث جابر بن زيد في «مسنده» إن شاء الله تعالى .
(٢) سيأتي نص عند الفسوي عن علي بن المديني أن أعلم الناس بابن عباس وأصحابه عمرو ، وأن أعلم الناس بعمر بن سفيان بن عيينة .
(٢٥٥) وانظر لبسط الترجمة «السير» (٣٠٠/٥) ، و«تهذيب الكمال» أول المجلد الثاني والعشرين ، و«تهذيب التهذيب» (٢٨/٨) .
(٢٥٦) وانظر ترجمته في المجلد الخامس من «السير» ، والثالث والعشرين من «تهذيب الكمال» ، والثامن من «التهذيب» .

«اليوم مات أعلم أهل العراق»^(٢٥٧)

وقال أبو عمير الحارث بن عمير : «قيل لجابر بن زيد عند الموت :
أي شيء تريد — أو : تشتهي — ؟ قال : نظرة إلى الحسن»^(٢٥٨)
وقال ثابت البناني : «لما نُقِلَ جابر بن زيد ؛ قيل له : ما تشتهي ؟ قال : نظرة إلى
الحسن ، قال : فأتيت الحسن فأخبرته ، فركب إليه ، فلما دخل عليه ؛ قال لأهله : أرقدوني ،
فما زال يقول : أعوذ بالله من النار وسوء الحساب»^(٢٥٩)
قال أحمد بن حنبل وعمر بن علي^(٢٦٠) ، والبخاري^(٢٦١) ، وخليفة بن خياط^(٢٦٢) ،
وابن حبان^(٢٦٣) ، والذهبي^(٢٦٤) ، وابن كثير^(٢٦٥) : «مات سنة ثلاث وتسعين» .
قال ابن حبان وخليفة ، وأبو نعيم : «دُفِنَ هو وأنس في جمعة واحدة» .
وقال محمد بن سعد : «قال محمد بن عمر — هو : الواقدي — وغيره : مات جابر
ابن زيد سنة ثلاث ومئة ، وقول أبي نعيم خطأ ووَهْلٌ من أبي نعيم فيهما جميعاً ؛ مات جابر

-
- (٥) رواه أبو نعيم (٨٦/٣) ، وهو في كتاب «الزهد» للإمام أحمد ؛ كما ذكر الحافظ في «التهذيب» .
وفي «معجم أعلام الإباضية» عن قتادة قال : «مات أعلم أهل الأرض» .
وفي «السير» للشماخي (٦٨/١) و«المعجم» : «لما مات جابر بن زيد فبلغ موته أنس بن مالك فقال :
مات أعلم من على ظهر الأرض» . قال القنوبي : «أو قال : مات خير أهل الأرض» .
(٢٥٨) رواه أبو نعيم (٨٩/٣) .
(٢) رواه ابن سعد (١٨١/٧ — ١٨٢) ، وأبو نعيم ، والفسوي (١٥/٢) .
وعند ابن سعد أنه كان مُتَخَفًّا (كذا ، والصواب : متخفياً) عند أبي خليفة ، وكان جابر وثابت يعرفان
مكانه ، فبعث إليه فجاء الحسن متخفياً ، ولعل ذلك بعد فتنة ابن الأشعث ، ولم يستطع الحسن أن يطيل البقاء عند
جابر ؛ فبقي طوال الليل حتى أسحر ، فلما خاف الصبح ولم يمت ؛ قام فكبر عليه أربعاً ، ودعا له ، ثم انصرف .
(٣) «تهذيب الكمال» (٤٣٦/٤) .
(٤) البخاري ، «التاريخ الصغير» ، المكتبة الأثرية ، الطبعة الحجرية ، باكستان (ص : ١٠٢)
و«الكبير» (٢٠٤/٢) قال : «قال أبو نعيم : مات جابر بن زيد وأنس سنة ثلاث وتسعين ، في جمعة» .
(٥) في «التاريخ» رواية بقي مخلص ، تحقيق : سهيل زكار ، وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد
القومي ، سوريا ، (٤٠٧/١) ، و«طبقاته» (ص : ٢١٠) ، وقال : «صلى عليه قطنٌ بنُ مُرْك الكلابي» وهو
والي البصرة من قِبَل الحجاج .
(٦) في «النتقات» (١٠٢/٤) .
(٧) في «العبر في خبر من غير» ، تحقيق : د . صلاح الدين المنجد ، الكويت ، ١٩٦٠ م
(١٠٨/١) ، وكذا ذَكَرَ عن أنس بن مالك .
(٢٦٥) في «البداية والنهاية» (٩٥/٩) .

ابن زيد سنة ثلاث ومئة ؛ مُجْمَعٌ عليه ، ومات أنس سنة إحدى وتسعين» .
قال الذهبي^(٢٦٦) : «وشدَّ من قال : إنه توفي سنة ثلاث ومئة» .
وقال الهيثم بن عدي^(٢٦٧) : «مات سنة أربع ومئة» .
روى له الجماعة .

(٨) في «السير» (٤٨٣/٤) .

(١) «تهذيب الكمال» (٤٣٦/٤) .

المطلب الثاني : التعريف بأبي عبيدة ، مسلم بن أبي كريمة .

سأورد ترجمته كما ترجم له الدَّرَجِينِيُّ والشَّمَاخِيُّ والقُنُوبِيُّ والسَّالِمِيُّ^(٢٦٨) الذين ترجموا له ترجمة المعروف^(٢٦٩) ؛ فقالوا :

* هو الإمام الكبير ، المحدث الحافظ ، الثقة الثبت ، الزاهد المجاهد أبو عبيدة^(٢٧٠) ، مسلم بن أبي كريمة ، التميمي بالولاء^(٢٧١) .

واسم أبي كريمة : كورين .

واختلف في أصله ؛ فقيل : حبشي ، وقيل : فارسي ، وقيل : كردي .

ولد بالبصرة سنة (٤٥ هـ) أو بعدها بقليل ، ونشأ بها ، واستدل على ذلك القُنُوبِيُّ^(٢٧٢) بأدلة هي :

أولاً : حضوره مجلساً لأبي بلال قبل خروج طَوَّافِ بْنِ الْمُعَلَّى عام (٥٨ هـ) .

ثانياً : أنه كان مولى لعروة ، وعروة استشهد عام (٥٨ هـ) على يد الفاسيق ابن زياد ، وقيل عام (٦١ هـ) .

ثالثاً : روايته عن جماعة من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ممن ماتوا بين الستين والسبعين ، بل قيل : إنه روى عن السيدة عائشة وأبي هريرة رضي الله عنهما ، وهما ماتا عام (٥٨ هـ) على المشهور^(٢٧٣) .

وأخذ عن كثير من فطاحل العلماء ، وفحول الرجال ولازمهم ، ودأب في طلب العلم لا سيما الحديث والفقه ؛ فقد تَقَنَّ فيهما وَبَرَغَ ، وفاق فيهما أهل عصره أو أغلبهم .

وقد عاش في مبدأ أمره في كَنَفِ شيخه ومولاه (عروة بن أدية) ، فورث عنه شجاعته وزهده وتقواه ، ثم انتقل إلى الإمام جابر بن زيد رحمه الله تعالى ، فأخذ عنه الحديث والفقه

(٢٦٨) الدَّرَجِينِيُّ في «الطبقات» (٢/٢٣٨) ، والشَّمَاخِيُّ في «السير» (١/٧٨) ، والسَّالِمِيُّ في مقدمة «شرح المسند» (١/٦) ، وهي نفسها الموجودة في مقدمة «المسند» (ص : ط) ، والقُنُوبِيُّ في كتابه «الإمام الربيع» (ص : ٢٦) .

(٢٦٩) سنأتي المناقشة عقب تنمة الترجمة إن شاء الله تعالى .

(٢٧٠) يُكْنَى بابنته (عبيدة) ، وكان لها أخبار وآثار تتعلق بالنساء ترويهما عن أبيها . كما قالوا .

(٢٧١) فقد كان مولى لعروة بن أدية التميمي . كما قالوا .

(٢٧٢) كما في كتابه «الربيع بن حبيب» (ص : ٢٦) ، وأشار القُنُوبِيُّ في الهوامش إلى كتاب

«الكامل في التاريخ» لابن الأثير (٤/٩٥) حسب طبعته . ويأتي بيان الحق في ذلك إن شاء الله تعالى .

(٢٧٣) الذي صحَّحه الحافظ في وفاتيهما رضي الله عنهما أنها في سنة (٥٧ هـ) على الصحيح .

والسياسة ، ثم خَلَفَهُ بعد وفاته في رئاسة المذهب ، قَدَّرَسَ الطلبة ، وأرسلهم إلى البلدان الشاسعة لتعليم أهلها ، ولإقامة العدل فيها متى أمكن ذلك ، وناظر المخالفين فأقام عليهم الحجة ، وأوضح لهم المَحَجَّة .

* أقوال العلماء فيه :

قال أبو سفيان^(٢٧٤) : «وكان من أئمة المسلمين وقادتهم ، ولقد تفجرت ينباع الحكمة من قلب أبي عبيدة ، وطلعت من لسانه شمس العلم ، وحمل عنه خلق كثير لا يحصى عددهم ، منهم : الربيع بن حبيب ، وحملة العلم إلى المغرب»^(٢٧٥) .

وقال عنه الدَّرَجِينِي : «كبيرُ تلامذة جابر ، وممن حَسُنَتْ أخبارُهُ والمَخَابِرُ ، تعلَّم العلومَ وعَلَّمَهَا ، ورَتَّبَ الأحاديثَ وأَحْكَمَهَا ، وحافظ في خفية على الدين ، حتى ظهر على يده الخمسة الميامين»^(٢٧٦) ، حسب ما تقدم ذِكرُ دراستهم وحملهم العلوم ، وما شفى الله به وبهم من الكلوم ، كان عالماً مع الزهد في الدنيا ، والتواضع مع نيل الدرجات العُلْيَا .

وقال عنه الشَّمَّاخِيُّ : «تعلَّم العلومَ وعَلَّمَهَا ، ورَتَّبَ رواياتِ الحديثِ وأَحْكَمَهَا ، وهو الذي يُشار إليه بالأصابع بين أقرانه ، ويُزَدَحَمُ لاستماع ما يَفْرَعُ الأسماعُ من زواجر وعَظَمِهِ ، وقد اعترف له بحوز قصب السبق في العلوم» .

وقال السَّالِمِيُّ : «قال أبو عبد الله : كان أبو عبيدة أفقه من ضُمام وأبي نوح ، وكان المقدم عليهما وعلى جعفر بن السماك ، ولكن جعفر كان أوضع للأدنى من أبي عبيدة ، وكان هو الحجة في الدين ، وكانوا كلُّهم أهل شرف وفضل»^(٢٧٧) .

وقال^(٢٧٨) : «كان الإمام عبد الوهاب مع كثرة علمه إذا جلس بين يديه كالصبي أمام المعلم

(٢٧٤) هو محبوب بن الرحيل القرشي ، وهو راوي «المسند» عن الربيع بن حبيب كما يقولون ، وسبقت ترجمته .

(٢٧٥) وهم : الإمام الشهيد أبو الخطاب عبد الأعلى بن السمح المعافري ، والإمام العادل عبد الرحمن بن رستم ، وعاصم السدراتي ، وإسماعيل بن درار الغدامسي ، وأبو داود القبلي النفزاوي .

(٢٧٦) هم حَمَلَةُ العلم إلى المغرب السابق ذكرهم .

(٢٧٧) لم أفهم هذه الفقرة من كلام أبي عبد الله ؛ لما فيها من تضارب وتناقض ، كما أن فيها تناقضاً مع ما نقله السَّالِمِيُّ أيضاً (٦/١) عن أبي سفيان أن أكثر ما حمل أبو عبيدة عن جعفر بن السَّمَّاك وصُحَّار العبدِي .

(٢٧٨) في أول شرحه لـ «المسند» (٧/١) .

وقال حملة العلم يوماً لأبي عبيدة : يا شيخنا ! نريد منك أن نُعلِّمنا بعضَ الكرامة ؛
تطمئنُ بها قلوبُنا على هذا المذهب^(٢٧٩) .

فتوضأ الشيخ ، وصلى ركعتين ، واجتهد في الدعاء حتى انفتح سقف الغار الذي كان
يعلمهم فيه استخفاءً من الجبابرة^(٢٨٠) ، وانفتحت السماء الأولى ، ثم الثانية ، ثم الثالثة ، ثم
الرابعة ، ثم الخامسة ، ثم السادسة ، ثم السابعة ؛ فبان لهم العرش بقدره الله تعالى .

هذه والله ! الكرامة التي تُخلدُ لصاحبها جميلَ الذِّكر على صفحات الأيام ، وتدل على
أنه من الله تعالى في شأن عظيم . وفضائل أبي عبيدة كثيرة لا يتسع المقام لذكرها .

وقال فيه القنوبي^(٢٨١) : «لقد كان أبو عبيدة رحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه ثقة
حافظاً ضابطاً ورعاً زاهداً تقياً نقياً ، وقد أثنى عليه جمع من العلماء ، ووصفوه بما ذكرنا
وزيادة»^(٢٨٢) .

وقال بعضهم^(٢٨٣) : إن يحيى بن معين قال فيه : «ليس به بأس» ، كما ذكره الإمام
البخاري في «التاريخ الكبير» ، ولم يذكر به جرحاً ولا تعديلاً .

* شيوخه :

قالوا : أخذ العلمَ عن عدد من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما يدل على
ذلك ما رواه الإمام الربيع بن حبيب عنه^(٢٨٤) ، وقد روى عن جابر بن عبد الله ، وأنس بن مالك
، وأبي هريرة ، وابن عباس ، وأبي سعيد الخدري ، وعائشة أم المؤمنين^(٢٨٥) .

(١) لو كانوا أصحابَ حق ما دخل جوانبهم شك في مذهبهم ، ولا استحقوا .

(٢٨٠) هم أهل السنة ، وهذه حالة الكتمان عندهم ، وقد سبق بيانها في عقائدهم في التمهيد .

(٢٨١) «الإمام الربيع بن حبيب» (ص : ٢٩) . وقد رَدَّ في كتابه (ص : ٣٢ - ٣٥) على أبي

حاتم الرازي في تجهيله أبا عبيدة ، فراجعهُ !!!

(٢٨٢) بل زُنتْ أشياء لم يذكروها !

(٢٨٣) القنوبي (ص : ٣٠) ، والبوسعيدي ، صالح بن أحمد البوسعيدي ، «رواية الحديث عند

الإباضية» ، رسالة ماجستير ، جامعة آل البيت ، ١٩٩٨ م (ص : ٢٩) في نقلٍ لهما عن الإمام أحمد في
«العلل ومعرفة الرجال» ، ويأتي التعقيب عليهما إن شاء الله تعالى .

(٢٨٤) يأتي الكلام عن ذلك في التعقبات إن شاء الله تعالى .

(٢٨٥) قال السَّالِمِي : «وروايته عنهم بعضها موجود في هذا «المسند الصحيح»» .

قلت : هي بلاغات منقطعات عنهم ، ولم أجدها متصلة ؛ فتأمل !

ولم أجد له رواية عن صحابي مذكور الاسم سوى ابن عمر رضي الله تعالى عنه ، وقد ذكرها عنه

وعن جماعة من التابعين : كجابر بن زيد^(٢٨٦) ، والحسن البصري ، وابن سيرين ، ومجاهد ، وضُمام بن السائب ، وأبي نوح الدَّهَّان ، وجعفر بن السَّمَّك ، وصُحار العبدي^(٢٨٧) وقال الدَّرَجِينِي فِي جَعْفَرِ بْنِ السَّمَّكِ^(٢٨٨) : «قال أبو سفيان : وكان شيخَ أبي عبيدة ، وكان ما حفظ عنه أبو عبيدة أكثر مما حفظ عن جابر» .

* تلامذه :

قالوا : لقد أخذ العلم عن أبي عبيدة خَلَقَ كثيرٌ لا يُحصى عندهم ؛ منهم : ضُمام بن السائب ، والربيع بن حبيب ، وسلمة بن سعد ، وعبد الله بن يحيى الكندي الإمام العادل ، وأبو أيوب وائل الحضرمي ، وأبو المهاجر الحضرمي ، وأبو المؤرَّج ، وأبو حمزة المختار بن عوف ، وأبرهة بن الصباح الحميري ، وعبد الله بن خيران ، وأسد بن كثير ، وأبو سفيان محبوب بن الرحيل القرشي ، وبلج بن عقبة الفراهيدي ، والجلندي بن مسعود الإمام العادل ، والفضل بن جندب ، ويحيى بن نحيح ، وعبد الرحمن بن رستم الفارسي الإمام العادل ، وعاصم السدراتي ، وأبو داود القبلي النفراوي ، وإسماعيل بن درار الغدامسي ، ومحمد بن عبد الحميد النفوسي ، وأبو الخطاب عبد الأعلى بن السمح المعافري الخليفة الراشد ، وأبو غسان مخلد ابن العمرد الغساني ، وخلف بن زياد البحراني ، والمعتمر بن عمارة الهلالي^(٢٨٩) ، وعبد السلام بن عبد القدوس ، والمثنى بن المعروف ، وحيان بن حاجب ، وسهل بن صالح ، وثرة بن عمر ، وعبد الله بن عبد العزيز ، وشعيب بن المعروف ، وابن عباد عبد الله بن عباد المصري ،

بلاغاً .

ولم أجد له رواية واحدة عن صحابي مذكور الاسم سوى ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ، وقد ذكرها عنه بلاغاً .

(٢٨٦) بل قيل : إن أبا عبيدة أدرك مَنْ أدركه جابر بن زيد ؛ فروايته عنه رواية تابعي عن تابعي

ذكر ذلك التتوخي (ص : هـ) .

(٢٨٧) وتأتي تراجمهم إن شاء الله تعالى .

(٢٨٨) كما في كتابه «الطبقات» (٢/٢٣٢) .

(٢٨٩) في رواية الإمامين أحمد بن حنبل ويحيى بن معين هناك رجل اسمه (المعتمر) يروي عن

(أبي عبيدة . . كورين) ؛ هو : (المعتمر بن سليمان) ؛ كما في رواية يحيى بن معين في «تاريخه» برواية

الدُّورِي (٤/٤٨٨/٤٧٢٣) . انظر المناقشة والتعقبات .

وآخرون .

وقد توفي الإمام أبو عبيدة في ولاية أبي جعفر بعد وفاة حاجب^(٢٩٠) ؛ يعني سنة (١٥٠ هـ) أو بعدها بقليل^(٢٩١) .

* **قلت** : هذه هي ترجمة أبي عبيدة كما وقفت عليها من كتب القوم ، وعليها تعقبات واستدراكات وتوضيحات كثيرة لا بد منها لبيان الحق لطالبه بإذن الله تعالى ، فأقول :
هو عندنا أهل السنة **مجهول** ، لا يُعرف مَنْ هو ، وبيان ذلك فيما يأتي من التعقبات :
*** التعقب الأول :**

قوله : « الإمام الكبير ، المحدث الحافظ ، الثقة الثبت ، الزاهد المجاهد » ؛ فهذه الألقاب والصفات هي من عند القنوبي والسالمي زادوها على ترجمة أبي عبيدة ؛ فلم أقف على هذه الصفات في كتب التراجم عند الإباضية المتقدمة عليهم ، فهي ليست منقولة من كلام أئمة سابقين ، بل هي نحت للصفات من أجل أبي عبيدة .
وسبق أن رأيت كلام علماء الرجال عندهم ، فغاية ما فيها أنه رجل صاحب علم وزهد ، أخذ عنه جمع من الناس ، وله أخبار وقصص حسنة عندهم ، وكان مخفياً دينه ، على حالهم في (التقية الدينية) .

فمسألة الثقة والحفظ والضبط لم أجدها في كلامهم ، إلا من أوصاف القنوبي ، وهم كثيرون المدح لرجالهم ، فكلامهم لا يؤخذ على محمل النقد الصحيح ؛ وهذا يشبه إلى حد ما موقف علماء الجرح والتعديل من كلمات الذهبي في «التذكرة» و«السير» ، وأبي نعيم في «الحلية» ، وابن حبان في «الثقات» ، والحاكم في «المستدرک» ؛ فهي كتب ألّفت لأجل المدح

(٢٩٠) كما في «السير» للشماخي .

(٢٩١) قال القنوبي في كتابه «الربيع بن حبيب» (ص : ٣٥) : «روى أبو سفيان رحمه الله أنه وقع غلام لحاجب رحمه الله عند أبي جعفر المنصور ، فسأله : لمن كان ؟ فقال : لحاجب ، وكان عالماً به وبأبي عبيدة ، فدخل عليه يوماً حزينا فسأله ؟ فقال : مولاي الذي كنت له مات - يعني : حاجباً - ، فرجع أبو جعفر فقال : رحم الله حاجباً ، ثم دخل عليه بعد ذلك فرأه حزينا ، فقال : ما لي أراك حزينا ؟ فقال : مات صديق لمولاي يقال له : أبو عبيدة الأعور ، قال : إنه قد مات ؟ قال : نعم ، فرجع وقال : ذهبت الإباضية» .
نسبه القنوبي للكامل لابن الأثير (٣١٦/٥ - ٣١٧) .

وقال : «لم أجد دليلاً يعين السنة التي توفي فيها ، والذي يظهر لي أنه توفي سنة (١٥٠ هـ) أو بعدها بقليل ، بدليل ما ذكره أبو سفيان : من أن أبا عبيدة أفتى بقتل معن بن زائدة بعد أن قتل زجراً الحضرمي بعد أن أمّته ، وقد قُتل معن سنة (١٥٠ هـ)» .

والاستصفاء ، وهذا خلاف فعل الذهبي في «الكاشف» أو «المغني» أو «الميزان» ، وابن حبان في «المجروحين» ، وهذا واضح .
كما أنه لا يوجد عند الإباضية نقد للأسانيد والرجال ودراسة العلل والأوهام حتى نستطيع أن نقارن بين رجالهم ، ونجد الفروقات والتمايز بينهم ، فكلامهم كلام إنشائي في معرض المدح .

* التعقب الثاني :

كون اسمه : (مسلم بن أبي كريمة) ، واسم (أبي كريمة) هو : (كورين) ، فإن ذلك ليس بصحيح من أي وجه ؛ وبيان ذلك هو :
قال البخاري^(٢٩٢) : «مسلم بن أبي كريمة يُكْرَرُ عَنْ عَلِيٍّ» ، وقال أبو حاتم الرازي^(٢٩٣) — بعد نقله نصَّ كلام البخاري — : «مجهول»^(٢٩٤) .
وكذا قال الذهبي وابن حجر^(٢٩٥) ، ثم نقل ابن حجر كلام ابن حبان^(٢٩٦) ؛ فقد أوردَه ابن حبان ضمن مجموعة من المجاهيل ممن يروون عن علي رضي الله تعالى عنه ، ثم قال :
«رَوَوْا هَؤُلَاءِ عَنْ عَلِي بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، إِلَّا أَنِّي لَسْتُ أَعْتَمِدُ عَلَيْهِمْ ، وَلَا يَعْجِبُنِي الْإِحْتِجَاجُ بِهِمْ ؛ لَمَا كَانُوا فِيهِ مِنَ الْمَذْهَبِ الرَّدِيِّ»^(٢٩٧) .

(١) «التاريخ الكبير» (١١٤٤/٢٧١/٧) . وهو المكان نفسه الذي عَزَّوْا إليه سابقاً .

(٢) «الجرح والتعديل» (١٣٩/٨) ، بعد نقله نص كلام البخاري .

(٢٩٤) يأتي أن القنوبي تعقب أبا حاتم الرازي رحمه الله تعالى في حكمه على (مسلم بن أبي كريمة) بالجهالة (ص : ١١٠) .

(٢٩٥) «الميزان» للذهبي ومعه «اللسان» لا بن حجر (٣٢/٦) ؛ حيث نقل كلام البخاري .

(٢٩٦) كلامه في «الثقات» (٤٠١/٥) .

(٢٩٧) هذا على الرغم من أن ابن حبان متساهل في التوثيق ؛ كما هو معروف !

ولو كان له رواية عن غير علي رضي الله تعالى عنه لذكرها الذهبي — فهو من أصحاب الاستقراء التام ؛ كما ذكر الحافظ رحمهما الله تعالى — أو غيره ، والله أعلم .

وذكر ابن حجر في «اللسان» أن المذهب السيئ هو التشيع ، فاستدرك عليه الألباني رحمه الله تعالى في «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (٩٢٣/٢/١٢ و ١٠٩/١/١٣) بأنه خارجي إباضي .

فأقول : أخطأ الألباني في أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة في أكثر من موضع :

الأول : ظنَّ الألباني أن مسلماً الذي ذكره البخاري هو نفسه الإباضي الخارجي ، وليس كذلك ؛ فإن الإباضي ولد (٤٥ هـ) ، وعلي رضي الله تعالى عنه استشهد (٤٠ هـ) .

وفي «العلل ومعرفة الرجال» (٣٩٢٢/١١/٣) :

«قلتُ ليحيى : شيخٌ حَثَّ عنه مُعْتَمِرٌ يُقالُ له : أبو عبيدة عن ضمام عن جابر بن زيد :
كره أن يأكل متكئاً ؛ مَنْ أبو عبيدة هذا ؟ قال : رجلٌ روى عنه معتمر ، ليس به بأس^(٢٩٨) ، يُقال
له : عبد الله بن القاسم .

قلتُ : مَنْ حَدَّثَ عنه غير المعتمر ؟ قال : البصريون^(٢٩٩) يحدثون به عنه .
قلت ليحيى : فضمام هذا الذي روى عنه أبو عبيدة ؛ من هو ؟ قال : شيخ روى
عن^(٣٠٠) جابر بن زيد ، روى عنه أبو عبيدة هذا ، وروى عنه معمر — يعني : ضماماً
—^(٣٠١) .

ثم قال عبد الله بن أحمد (٣٩٢٣) : «سألت أبي عن أبي عبيدة هذا ؟ قال : اسمه عبد الله
ابن قاسم ، يُقال له : كورين» .

وفي «العلل» (٥١٧٦/٢٦٦/٣) : «وقال يحيى بن معين : أخرج إلينا معتمر كتاباً

الثاني : انتقاده لما ذكره الحافظ ابن حجر عن مذهبه السيئ وهو التشيع ؛ فإن ذلك ليس ببعيد ؛
كونه مذكوراً عن علي ، وكونه ليس الإباضي كما سبق .

الثالث : ذكر التنوخي في تقدمته لشرح السالمي (ص : ز) أن أبا عبيدة توفي في ولاية أبي جعفر
المنصور (٩٥ — ١٥٨ هـ) ، فظن الألباني (١١٠/١٣) أن التاريخ المذكور هو لأبي عبيدة ، فبنى عليه
بعض الأحكام ، والصواب أنه تاريخ أبي جعفر المنصور ولادة ووفاة .
لكن النتائج التي ذكرها واحدة مع ما هنا .

(٢٩٨) له ترجمة عند البخاري في «التاريخ الكبير» (٥٥١/١٧٣/٥) ، وابن أبي حاتم في «الجرح
والتعديل» (٦٥٧/١٤١/٥) ، وابن حبان في «الثقات» (٨٩٣٦/٤٥/٧) ، وهو يروي عن :
صالح الدهان عن جابر بن زيد قوله ، وضمام عن جابر بن زيد ، وعزرة بن حيان عن جابر بن
زيد قوله ، وعن بنت أبي بكر عن أبيها .

روى عنه المعتمر بن سليمان ، وعبد الله بن حفص الكناي .
وحكم ابن المديني على عبد الله بن القاسم بأنه مجهول ؛ كما نقل الحافظ عنه في «لسان الميزان»
(١٥٥١/٣٢٦/٣) ، وحكم عليه ابن معين بأنه «ليس به بأس» ؛ كما روى ابن أبي حاتم أيضاً ، ولا رواية له
بحسب ما رأيت ؛ إلا ما تُذكرُ في قتل الصيد ؛ كما رواه ابن معين في «تاريخه — رواية الدوري»
(٤٧٢٣/٣٤٨/٤) ، وعن جابر بن زيد أنه كره أن يأكل متكئاً ، وأن أبا بكره نهى عن الحجامة يوم الثلاثاء ،
ويقول : «لا تُهَيِّجُوا الدَّمَ يَوْمَ تَوْبِغِهِ» ، رواه البخاري في «تاريخه» .

(٢٩٩) لو كان الربيع إماماً — كما يزعمون — ، أو معروفاً أصلاً لذكره هذان الإمامان الجليلان !
(٣) كذا الصواب ، وفي الكتاب : عنه .

(٣٠١) حذف القنوبي هذين النصين المُسَوِّدَيْنِ عندما نقل كلام الإمام أحمد في كتابه (ص : ٣٠) !

فقرأ علينا ؛ يعني : أحاديث أبي عبيدة .

قال أبي : يقال له : كورين ، اسمه : عبد الله بن القاسم . ا . هـ . من «العلل» .

قلت : أبو عبيدة هذا المذكور هنا في هذه النصوص ليس هو الإباضي الذي يدَّعُوهُ ؛

فهو متأخر عنه ، واسمُه غير اسمِه .

فإن قيل : بل هو هو !

قلت : أيُّهم الذي تريدون : (مسلم بن أبي كريمة) الراوي عن علي رضي الله تعالى

عنه ، أم : (أبا عبيدة عبد الله بن القاسم كورين) الراوي عن ضمام عن جابر ؟!

فإن كان الأول (وهو : مسلم بن أبي كريمة) ؛ فهو : مجهول — كما سبق — ، وهو

متقدم ، أدرك علياً (٤٠ هـ) ، ولم يقل فيه ابنُ معين : «ليس به بأس» ، ولا يُلقَّبُ — (كورين) ، ولا يروي عن جابر (٣٠٢) .

وإن كان الثاني (وهو : عبد الله بن القاسم) ؛ فأنتم تُصرِّحُون بخلافه :

فأنتم تقولون بأن اسم أبي عبيدة (مسلم بن أبي كريمة) . . وليس (عبد الله بن القاسم) ،

وهو خلاف ما نقلتُ لكم من نصِّ كلام أئمتنا ، وليس كما أراد مَنْ نقلَ عنهم منكم !

وتقولون بأن (كورين) هو اسم (أبي كريمة) . . وليس لقباً لـ (عبد الله بن القاسم) ،

وهو خلاف ما نصَّ عليه الإمام أحمد ، **وقد حذفتم كلامه** !

(٣٠٢) تَعَقَّبَ القنوبيُّ أبا حاتم الرازي رحمه الله تعالى في حكمه على (مسلم بين أبي كريمة)

بالجهالة ، وبَيَّنَ أن حكم أبي حاتم بالجهالة على راوٍ لا يُعْتَدُّ به حتى يُتَابَعِ على ذلك ، قال (ص : ٣٢ — حاشية ٢) :

«على أن (مسلم بن أبي كريمة) الذي حكم بجهالته أبو حاتم غير (الإمام أبي عبيدة مسلم بن أبي

كريمة) قطعاً ؛ لأن (مسلماً) الذي ذكره أبو حاتم يروي عن الإمام علي ، و(أبو عبيدة الإمام) الراوي عن

الإمام جابر لم يرو عن عليٍّ شيئاً ، بل لم يكن أبو عبيدة مولوداً في حياة علي ، والله أعلم» .

قلت : مِنْ فِيكَ أَيُّنْكَ بما فِيكَ ؛ فإذا كان (مسلم بن أبي كريمة) الذي عندنا وعرفناه ويروي عن علي

رضي الله تعالى عنه ليس هو مَنْ تريدون ، وليس هو (كورين عبد الله بن القاسم) أيضاً الذي يروي عن

جابر بواسطة ؛ فلمَ تعترضون على كلام أئمتنا فيما ليس لكم به شأن ؟! ولمَ تستدلون بكلامهم على توثيق رجالكم ؟!

بل على كلامك هذا فإن (مسلم بن أبي كريمة) خاصَّتكم عندنا مجهول أيضاً ؛ جهالة عين وحال ؛

فلا يجوز لك أن تُعترضَ على أحدٍ حكمَ بجهالته ؛ لعدم توفر أي معلومة عنه في كتبنا التي تعتمدونها وتتقنون عنها !

وأما توثيقه من كتبكم فإنها دعاوى لا بينات فيها ، بل تدليسكم من كتبنا هو دليل إفلاس كتبكم .

وتقولون بأنه «كبير تلامذة جابر» ، وهو خلاف ما ذكر يحيى بن معين من أنه يروي عن ضمام عن جابر ، وأنه لم يسمع جابراً ؛ بل عن رجل عنه ، وقد حذفتم كلامه أيضاً ! وهو ما أورده — أيضاً — الإمام أحمد في كتابه «العلل» (٣/١٢/٣٩٢٤) قال : «سألت يحيى ؛ قلتُ : معتمر عن أبي عبيدة عن عمارة بن حيان عن جابر بن زيد ؛ من هذا عمارة بن حيان ؟ قال : رجل روى عنه أبو عبيدة هذا ، من أصحاب جابر بن زيد . وقد حَدَّثَ أبو عبيدة عن صالح الدَّهَّان (٣٠٣) .

سمعت يحيى يقول : أبو عبيدة لم يسمع من جابر بن زيد ؛ عن رجل عنه» .
ا . هـ . من «العلل» .

وقد نقل القنوبي^(٣٠٤) النصَّ رقم (٣٩٢٢) والنصَّ رقم (٣٩٢٤) ، وذكر أنهما في ترجمة واحدة برقم (٣٩٢٢) ، وحذف منهما ما جعلته لك بالخط الغامق (المُسَوَّد) (٣٠٥) !
أما الترجمة رقم (٣٩٢٣) — التي بينهما — فقد تجاهلها القنوبيُّ تماماً ، وقد رآها !
أما الترجمة رقم (٣/٢٦٦/٥١٧٦) فلم يُورِّدْها أبداً ، ولو أرادها لأوردها ، فهو يختار من الكلام ما يناسبه ، ويختصر الجمل والتراجم التي تخالفه وتفضح فعله .
أما البوسعيدي^(٣٠٦) فقد اتَّهَمَ الإمامَ أحمدَ بأنه خَلَطَ بين (عبد الله بن القاسم أبي عبيدة الإباضي) وبين (أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة الإباضي) ، وقال :
«ولكنَّ كلامَ الإمام أحمد يُحمل على (أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة) قطعا ، لأن (أبا عبيدة عبد الله بن القاسم) ليس من المحدثين ؛ إذ لم أجد له أي رواية^(٣٠٧)» . ا . هـ .
بل إنه نسب إلى الزَّبيديِّ في «تاج العروس» أنه ذكر (أبا عبيدة مسلم بن أبي كريمة كورين) ، والذي في «التاج»^(٣٠٨) :

(١) صالح من تلاميذ جابر ؛ كما سبق .

(٣٠٤) في كتابه «الربيع بن حبيب» (ص : ٣٠) .

(٣٠٥) وقد نَبَّهْتُ على ذلك فيما سبق أيضاً !

(٣٠٦) في رسالته (ص : ٢٩) .

(٣٠٧) قلتُ : بل وَجَدْتُ له رواية ، لكنك تعاميت عنها ؛ لما تكشف عن زيف دعوكم ، وهي ما

عند ابن معين في «التاريخ» ؛ كما سيأتي . والله تعالى هو المستعان .

ثم إنك تتناقض نفسك ؛ فـ (عبد الله بن القاسم ، أبو عبيدة الصغير) — كما يسميه بعضكم — مُترجمٌ

له في كتبكم على أنه أحد الرواة !

(٣٠٨) الزبيدي ، «تاج العروس» ، مادة (كرد) (٤٨٥/٢) .

«و(كُرْدِينُ) لَقَبٌ ، واسمه : عبدُ الله بنُ القاسم ، مُحدَّث^(٣٠٩) .

هكذا ساق هذه الأسماء الصاغانِي في «تكمّله» ، وقُلّده المصنف ، والذي في «التبصير» للحافظ أن المُسمّى بعبد الله بن القاسم يعرف بـ : (كُورِين) ، ويُكنى : (أبا عبيدة) ، وأما (ابن كُرْدِين) فاسمه : مِسْمَع ، فتنبّه لذلك» .
وفي مكان آخر^(٣١٠) :

«و(كُورِين) بالضمّ : شَيْخُ أَبِي عُبَيْدَةَ ، وهو : (عبد الله بن القاسم) ، ولقبه : (كورين) ، وكنيته : (أبو عبيدة) ، من شيوخ أبي عُبَيْدَةَ مَعْمَر بن المُنْتَى ، وقد روى عن جابر بن زَيْد^(٣١١)» .

قلت : فهذان هما الموضعان اللذان ذُكِرَ فيهما (كورين) ، وهو كما رأيت ، ولو كان البوسعيديُّ مُنْصِفاً لبحث عن (مسلم بن أبي كريمة) ، ولن يجدّه ؛ كما أني لم أجده !
وقد اعتمد البوسعيديُّ^(٣١٢) على الجاحظ ؛ فأشار إليه في الحاشية ، ولم يأت بكلامه ، فأنا أتيك به ؛ قال الجاحظ :

«ومن خطباء الخوارج وشعرائهم وعلماهم . . .

ومن علمائهم : (أبو عبيدة كورين) ، واسمه : (مسلم) ، وهو مولى لعروة بن أذينة» .
قلت : وهذا فيه أمور :

الأول : أن الجاحظ ليس من أهل الرجال حتى يكون ممن يُعتمدُ قوله ، ولو كان قوله مُعْتَمَداً ؛ لوجدنا مصداقَ كلامه في كلام أئمتنا .

(٣٠٩) طبعاً على ما في هذه اللفظة من مبالغة ، وسبقت ترجمته ، لكن الزبيديّ قصّد أنه يُذكر في كتب رجال الحديث ، والله تعالى أعلم .

(٣١٠) تحت مادة (كور) (٥٣٢/٣) ، وهو المكان نفسه الذي عزا إليه البوسعيدي في رسالته (ص :

٢٩) ، وبعدها دلّس على الإمام أحمد كلامه !

فالأمر واضح فيه معرفة الحقّ والحيدّ عنه ؛ «فإنّها لا تَعْمَى الأبصارُ ولكن تَعْمَى القلوبُ التي في

الصدورُ ﴿الحج : ٤٦﴾ !

(٣١١) سبق عند الإمام أحمد في «العلل» أن ابن معين بيّن أن (أبا عبيدة عبد الله بن القاسم كورين)

لم يسمع من جابر ؛ عن رجل عنه ، وهو ما تؤيده رواية ابن معين الآتية في «تاريخه» .

(٣١٢) في «رسالته» (ص : ٢٩) الحاشية رقم (٣) ، وغيره ، وهو عند الجاحظ ، أبي عثمان عمرو بن

بحر الجاحظ ، «البيان والتبيين» ، تحقيق : فوزي عطوي ، دار صعب — بيروت ، ط ١ ، ١٩٦٨ م (ص : ٥١٢) ،

وهم يعتمدون عليه في إثبات (أبي عبيدتهم) .

والثاني : أن (مسلمًا خارجيًّا) هذا عندنا مجهول ، وليس بالضرورة أن يكون مسلم بن أبي كريمة الإباضي ؛ فإن الجاحظ لم ينسبه (وانظر الرابع) .

ولعله هو المذكور عن علي رضي الله تعالى عنه ؛ فلم يكن شيعيًا ، بل كان خارجيًا وعلى الرغم من ذلك يروي عن علي ، فيكون هو من الذين لم يَعْتَمِدْ عليهم ابنُ حبان ؛ لما كانوا عليه من المذهب الرديء ، وبغض النظر عن تكنيته بأبي عبيدة أم لا .

والثالث : فإن كان (مسلم) هذا متقدمًا على (أبي عبيدته) ؛ لأنه كان في زمن علي رضي الله تعالى عنه ، يعني قبل (٤٠ هـ) ، أما (أبو عبيدته) فيقولون إنه ولد سنة (٤٥ هـ) ؛ فلا قيمة لاستدلالهم بكلام الجاحظ !

وإن كان الآخر الخارجي فليس بالضرورة أن يكون ابن أبي كريمة .

وإن كان هو هو مرادهم ؛ فهو عندنا مجهول العين ؛ لا أحد ذكره أبدًا .

والرابع : أن من توافق (!) كلام الإباضية مع كلام الجاحظ أن الجاحظ جعل (كورين)

لقبًا (لمسلم أبي عبيدة) ، والإباضية يجعلونه **إسمًا** (لأبي كريمة) !

لذلك فإنك تجدهم لا يأتون بالكلام الذي يخالف ما يقولونه ، وإنما يشيرون إليه

ليوهموا القارئ بأن المرجع المشار إليه يتفق مع كلامهم بالحروف كلها !

أما رواية الإمام يحيى بن معين^(٣١٣) فهي :

«حدثنا يحيى قال : حدثنا معتمر بن سليمان عن أبي عبيدة البصري — ولقبه :

كورين^(٣١٤) — عن ضمام عن جابر بن زيد : في الرجل يقتل الصيد ، قال : أما يقرأ القرآن

؟ إنما يحكم في العمد .

قال يحيى : ضمام هذا قد روى عنه معتمر» . ا . هـ .

قلت : وعلى هذا النقل ثلاثة توضيحات :

الأول : أن (كورين) **لقب** (لأبي عبيدة) ، وليس **إسمًا** (لأبي كريمة) ؛ كما ذكر ابن

معين ، وهو الذي يعتمدون عليه في توثيق (أبي عبيدته) .

والثاني : أنه سبق أن بيَّنَّا أن (عبد الله بن القاسم) روى عن رجل عن جابر ، وهو

هنا كذلك ، أما (أبو عبيدته) فيزعمون أنه يروي عن جابر مباشرة ، وهو ما يناقض ما

يستدلون به ، وينقلون من مراجعنا لأجله !

(٣١٣) «تاريخ ابن معين — رواية الدوري» (٤/٣٤٨/٤٧٢٣) ، وهو الموضع نفسه الذي عزا إليه

البوسعيدي في «رسالته» (ص : ٢٩) عندما دَّلسَ موهمًا أنه (أبو عبيدته) !

(٣١٤) كانت في الأصل : (كوريز) .

والثالث : أنهم ذكروا في الرواة عن (أبي عبيدتهم) رجلاً اسمه : (المعتمر بن عمارة الهلالي) ، وهو رجل مجهول عندنا ؛ لم أجد من ذكره .
أما الراوي عن (أبي عبيدة) عندنا فهو — كما رواية ابن معين هذه — فهو : (المعتمر بن سليمان) أحد الرواة الثقات المشهورين .

* التعقب الثالث ، والرابع :

قوله : «التميمي بالولاء» على أنه كان مولى لعروة بن أدية التميمي ، وقال الجاحظ : «عروة بن أدينة» .

وقوله : «ولد بالبصرة سنة (٤٥ هـ) أو بعدها بقليل ، ونشأ بها ، واستدل على ذلك القنوبي^(٣١٥) بأدلة هي :

أولاً : حضوره مجلساً لأبي بلال قبل خروج طوَّاف بن المُعَلَّى عام (٥٨ هـ) .
ثانياً : أنه كان مولى لعروة ، وعروة استشهد عام (٥٨ هـ) على يد الفاسق إبن زياد ، وقيل عام (٦١ هـ) .

قلت : عروة بن أدينة ثقة ليثي مديني ، روى عنه مالك بن أنس رحمهما الله تعالى^(٣١٦)

فليس هو ، فذلك تميمي ، وهذا زيادة في خطأ كلام الجاحظ ، وليس هو من أهل النقد ومعرفة الرجال ، ولا يقبل منه .

على أي لم أجد من ذكر أن أبا عبيدة مسلماً كان مولى لعروة بن أدية التميمي ، أخي أبي بلال مرداس .

ولم أجد من ترجم له ، ولم أجد سوى الخبر الذي سبق ذكره في نشأة الإباضية من

(٣١٥) كما في كتابه «الربيع بن حبيب» (ص : ٢٦) ، وأشار القنوبي في الهوامش إلى كتاب «الكامل في التاريخ» لابن الأثير (٩٥/٤) حسب طبعته .

(٣١٦) ابن حجر ، «تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة» ، تحقيق : د . إكرام الله إمداد الحق ، دار الكتاب العربي — بيروت ، ط ١ ، (٧٣٥/٢٨٥) .

أما ما عند الأبشيهي ، أبو الفتح شهاب الدين محمد بن أحمد الأبشيهي ، «المستطرف في كل فن مستظرف» ، تحقيق : د . مفيد محمد قميحة ، دار الكتب العلمية — بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٦ م (٣٢١/٢) قال : «وكان عروة بن أدية ثقة في الحديث ، روى عنه مالك بن أنس ، وكان شاعراً مجيداً لبقاً غزلاً» .
فهو خطأ طباعي ، والصواب : عروة بن أدينة ؛ كما سبق .

التمهيد ، وأنه قتله عبيد الله بن زياد ، وخبراً آخر في رفضه لكتاب التحكيم بين علي ومعاوية رضي الله تعالى عنهم — على فرض ثبوته على الصورة التي ذكرها الطبري — (٣١٧) .
وكون أبي عبيدة كان مولى لعروة فإن ذلك معناه أنه كان في فترة متقدمة جداً من عمره ؛ فهو ولد سنة (٤٥ هـ أو بعدها بقليل) ، وعروة قتل سنة (٥٨ وقيل ٦١ هـ) ، فلا يعني ذلك أنه كان معروفاً .

فهذا من الأمور التي تزيد العَجَبَ دائماً في رجالهم ؛ فهم طويло العمر جداً (كلهم تقريباً) ، وكلهم علماء منذ صغرهم ، وكلهم تتلمذ على بعض ، وكلهم فيه خفاء عجيب !
على أنه لا يمنع أن يكون مسلم بن أبي كريمة كان مولى لعروة بن أدية ، حينما كان عروة وأخوه مع علي رضي الله تعالى عنه ، قبل خروجهم عليه ، يعني أنه هو مسلم بن أبي كريمة المذكور عن علي رضي الله تعالى عنه ، وهو من عرفه البخاري فحكم عليه بالجهالة .
ولا مانع عندها أن يكون متشيعاً ، أو خارجياً ، فكلاهما مذهبٌ رديء يحتمله قولُ ابن حبان ، لكنه في الحالتين متقدم على من يزعمون أنه (أبو عبيدته) .

أما قولهم : (إن فلاناً حضر مجلساً لفلان) ، أو : (أنه رأى فلاناً) ؛ فلا يفيد ذلك شيئاً سوى أنه كان مولوداً قبل ذلك الزمن ، وقد يكون ولد قبله بقليل ؛ كحال بعض الصحابة الذين يقال بأن لهم رؤية ، أو أنه أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ، فلا يعني ذلك أنه كان كبيراً واعياً ، وولد سنة (كذا) بالتحديد !

* التعقب الخامس :

قوله : «ثالثاً : روايته عن جماعة من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ممن ماتوا بين الستين والسبعين ، بل قيل : إنه روى عن السيدة عائشة وأبي هريرة رضي الله عنهما ، وهما ماتا عام (٥٨ هـ) على المشهور» .

قلت : أخرت الكلام إلى التعقب العاشر ؛ للتداخل الشديد ، فانظره هناك كاملاً .

* التعقب السادس :

قوله : «وأخذ عن كثير من فطاحل العلماء ، وفحول الرجال ولازمهم ، ودأب في طلب العلم ، لا سيما الحديث والفقه ؛ فقد تَقَنَّ فيهما وبرَّع ، وفاق فيهما أهل عصره أو أغلبهم» ، وقوله : «وناظرَ المخالفين فأقام عليهم الحجَّةَ ، وأوضح لهم المَحَجَّةَ» .

قلت : هذا كلام إنشائي في المدح — كما سبق — ، والواقع العلمي والتاريخي ينفي ما قالوه ، وهو أن رجال التاريخ والرواة على الأخص لا يمكن أن يَحْقُوا على معظم الأمة الإسلامية ، خاصة على النقاد والمعاصرين لهم ، ولا سيَّما أن (أبا عبيدة) هذا قد فاق أهل عصره !
فإما أن يكون رجلاً مجهولاً بامتنياز ، أو أن يكون رجلاً قد بلغ مرتبة لا يمكن إدراكها بعقل أولئك النقاد والمعاصرين^(٣١٨) !!

ولو كان كما يقولون من أنه أبان المحجَّة للمخالفين ، وناظرهم حتى أقام عليهم الحجة لكانت الأمة اليوم كلها إباضية ، بل يجب أن تكون كذلك على قولهم هذا ، ولا سيَّما علماؤنا الأئمة الأربعة ، وعلى رأسهم الإمام أحمد بن حنبل ؛ فهو قد فاق أهل زمانه ، وقد أقام عليهم الحجة ، وأبان لهم الصواب ؛ فإن الله تعالى أجاز أمة النبي صلى الله عليه وسلم أن تجتمع على ضلالة^(٣١٩) !

فهذا كلام إنشائي في معرض المدح ، لا دليل عليه ، بل الواقع يناقضه !

* **التعقب السابع :**

قوله : «ثم انتقل إلى الإمام جابر بن زيد رحمه الله تعالى ، فأخذ عنه الحديث والفقه والسياسة ، ثم خلفه بعد وفاته في رئاسة المذهب ، فدرَّس الطلبة . . .» .

قلت : قد جعلتُ مبحثاً مستقلاً آخر رسالتي هذه في تَبَرُّؤ جابر بن زيد من الإباضية الذين يَتَّحِلُونَه وينسبُونَه إليهم ، ودللتُ على ذلك بروايات عدة ، وقد سبقَ بيان أن إقحام جابر ابن زيد في ظهور الإباضية فيه تناقض مع حالة ظهورهم التاريخية .

فكيف يرثُ (أبو عبيدة) هذا رئاسة المذهب الإباضي من رجل ليس هو رئيسه ، بل تبرَّأ منه ؟!

ثم إن قوله : «ثم انتقل إلى الإمام جابر» .

(٣١٨) وقد رأيتُ في التعقب الثاني حقيقة (أبي عبيدته) ، فليس كلامي هنا إلا من حشو الكلام لإكمال النقد وإغلاق الباب الذي فتحتُه .

(٣١٩) وما الفتنة التي أنفذ الله تعالى بها الأمة في قضية خلق القرآن إلا دليلاً جليلاً على ذلك .
والحديث حسنٌ صحيحٌ ، روي عن عدد من الصحابة ؛ منهم أبو مالك الأشعري عند أبي داود (٤٢٥٣) ، وابن أبي عاصم في «السنة» (٨٢) ، والطبراني في «الكبير» (٣/٢٩٢/٣٤٤٠) .
وأُس بن مالك عند ابن ماجه (٣٩٥٠) ، وابن أبي عاصم (٨٣ و ٨٤) .
وموقوفاً على أبي مسعود البصري عند ابن أبي عاصم (٨٥) .

قلت : إن كان انتقاله انتقالَ علم وطلب فإن الجوابَ عنه قد بانَ لك ، وإن كان انتقاله لجابر انتقالَ الولاء بعد أن كان مولى لعروة بن أدية التميمي — على قولهم — ؛ فإنني لم أجد من ذكر أبا عبيدة مولى لجابر .

ولو كان كذلك لكانت رواياته قد كثرت واشتهرت ، على ما يذكر من فضله وعلمه ، ولكان أكثرَ رواية عندهم عن جابر من ضُمام الذي يسمونه (راويَة جابر) ؛ لكثرة الذي أخذه عنه — كما يقولون — .

والحق أنه ليس كذلك ، ومعظم روايات جابر — على قِلَّتِها ؛ كما سيأتي — هي من طريق عمرو بن دينار .

* **التعقب الثامن :**

قوله : «وحمل عنه خلق كثير لا يحصى عدُّهم» ، وخصَّوا بالذكر الربيع وحملة العلم إلى المغرب .

قلت : كل تلاميذ هذا الشيخ مجهولون عند أهل السنة ، لا يمكن إثبات وجودهم وتاريخهم على هذه الصورة إلا بإثبات وجود شيخهم ، ولعدم وجود الرواية لهم عند أهل السنة .

وقوله هذا يفيد أنه كان ذا مدرسة حديثية مهمة جداً في البصرة ، وفي فترة متقدمة ، والواقع ينفي وجودها ، وهذا كتابُ الدكتور أمين القضاة «مدرسة الحديث في البصرة» أكبر دليل على نفي وجودها ؛ بما اعتمد عليه من رواة ، ووقائع تاريخية ، وأقوال لأئمة نقادٍ ، وكذلك طرق الرواية ، ومدارات الأسانيد والعلل التي تبين حقائق مهمة عن الرواة .

وهنا تعرف قيمة كلام الدُرَجيني الشَّماخي من أن (أبا عبيدة) «تعلَّم العلومَ وعلمها ، ورتب الأحاديث وأحكمها . . .» !

فأين آثارهم التي يزعمون ؟!

وآثارُ علمائنا موجودةٌ ، وتلاميذهم معروفون ، وإن كان لهم مدرسة حديثية فتراها معروفةً ، ويدرسُها النقاد اهتماماً بحديث النبي صلى الله عليه وسلم ، وحفاظاً عليه ، وخوفاً من دخول ما ليس منه فيه ، ودراستي هذه من هذا .

* **التعقب التاسع :**

أما قصَّة رؤيتهم لعرش الربِّ تبارك وتعالى ، ربَّ العزة والجلال والبهاء ، الله جلَّ جلاله ، وتعالى مكانه ، فهو مما تقشعرُّ منه جلود المؤمنين ، فكيف يطمئنُّ لهذا الدين من كان

عنده مُسْكَةٌ من عقلٍ واتباع ؟!!

ووالله ! إن هذا من الأمور التي لا يقبلها عقلٌ مسلمٍ اطمأنَّ عقله لدينه ، ولا أعرف كيف يقبل لنفسه عاقلٌ أن يقول هذا أو ينقله ، فضلاً عن أن يصدقَه !
ووالله ! ما حصلت هذه الكرامة لرسوله صلى الله عليه وسلم على مرأى من أصحابه ، بل في إسراء ومعراج ؛ معجزة ليست إلا لنبيِّ الله تعالى ، صلوات الله عليهم جميعاً .
ولا حصلت لصحابة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وهم أكرم من ملئ الأرض من أولئك .

هذا على الرغم من أنهم يقولون بنفي رؤية الله تبارك وتعالى في الدنيا والآخرة ، فكيف يرون عرشه في الدنيا ؟!

* التعقب العاشر :

(من التعقب الخامس) قوله : «ثالثاً : روايته عن جماعة من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ممن ماتوا بين الستين والسبعين ، بل قيل : إنه روى عن السيدة عائشة وأبي هريرة رضي الله عنهما ، وهما ماتا عام (٥٨ هـ) على المشهور» .
ثم قولهم في شيوخه : «أخذ العلم عن عدد من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما يدل على ذلك ما رواه الإمام الربيع بن حبيب عنه . . .» .
قلت : وهنا أمور :

الأمر الأول : لم أجد في الرواة عن عائشة رضي الله تعالى عنها ، ولا عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، ولا عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم جميعاً مَنْ يكنى بأبي عبيدة) ويسمى بـ (مسلم بن أبي كريمة) .
ولا عن أحد من التابعين أيضاً .

وليس ذلك إلا عن علي رضي الله تعالى عنه ، وقد سبق بيانه (٣٢٠) .
والعلم : (قال الله وقال رسوله) ، وفي عصور المتقدمين ولا سيما الصدر الأول من التابعين واتباعهم كان جُلُّ اهتمامهم بالرواية ، بل لا يغادرونها إلا نادراً ، فأين العلم الذي حصله أبو عبيدة عن شيخه جعفر بن السمَّك (٣٢١) مثلاً ؟!

(٣٢٠) راجعه (ص : ١٠٨) .

(٣٢١) فإن أكثر ما حمل أبو عبيدة العلم عنه ، وعن صُحَّار العبدى . وتأتي ترجمتهما إن شاء الله

تعالى (ص : ١٦٦ ، و : ١٧١) على التوالي .

الأمر الثاني : روايات أبي عبيدة التي في «المسند» عن صحابة مباشرة هي :

الأول : ما جاء برقم (٥٩٠) عنه أنه قال : سمعتُ ناساً من الصحابة يقولون : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «من حَكَمَ بين اثنين ؛ فكأنما ذَبَحَ نفسه بغير سَكِّين» (٣٢٢) .
فهذا الحديث تَقَرَّدَ به أبو هريرة رضي الله تعالى عنه ، ولم يروه عنه إلا (سعيد المقبري) ، وذكرَ معه أحياناً (ثابتُ بن عياض الأحنف الأعرج) ، وليس (مسلم بن أبي كريمة) ، على فرض أن كلمة (ناساً) هنا محمولة على صحابي واحد لا أكثر — كما هو المتبادر — ، وأن الصحابي هو أبو هريرة لا غير !
إلا أن في الحديث أمراً آخر وهو اختلاف ألفاظ الحديثين ؛ فالأول : (مَنْ حَكَمَ بين اثنين) ، وهذا مُطْلَقٌ في أي حُكْم ، وليس في القضاء كما يفيد لفظ الثاني .

فإن قيل : أقل القضاء الحكم بين اثنين .

قلت : لم يَتَعَدَّدْ مخرج الحديث ولا صحابيه ، ولم تُذَكَّر روايات تؤيد روايته أبداً سوى التي أتيتُ بها ، وأياً ما كان فإن اختلاف الألفاظ واضح قاذح .

والثاني : ما جاء برقم (٦٩١) عنه أنه قال : سمعتُ ناساً من الصحابة يروون عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «الذُّنُوبُ على وجهين : ذنب بين العبد وربّه ، وذنب بين العبد وصاحبه ؛ فالذنب الذي بين العبد وربّه إذا تاب منه كان كمن لا ذنب له ، وأما ذنب بينه وبين صاحبه فلا توبة له حتى يردَّ المظالم إلى أهلها» .

وهذا الحديث تَقَرَّدَ به الربيع في «مسنده» ، وهو وإن كان واضح الصنعة والكلام التأصيلي الدعوي ، إلا أن بعض جملة لها ما يشهد لصحة معناها ، أما صياغته هذه فلا .
أقول هذا في هذين الحديثين على الرغم من جهالة الصحابي ، وجهالة الصحابي هنا تضر ؛ لجهالة الراوي عنهم ، فمن أين نعرف أن من سمع منهم كانوا صحابة حقيقة ؟! فإن ثقتنا به معدومة ؛ لجهالته ، وتقرُّد مُخرجه .

فكونه مجهولاً فإنَّ ذلك يزيّد في ردِّ الحديث وعدم قبوله بحال من الأحوال .

(٣٢٢) تَقَرَّدَ بالحديث أبو هريرة رضي الله تعالى عنه ، ولفظه : «من وَلِيَ القضاء فقد ذَبَحَ بغير

سكين» .

وتقرّد عنه سعيد المقبري ، وأحياناً يُذَكَّرُ الأعرجُ معه ؛ كما عند : (د : ٣٥٧١ و ٣٥٧٢ معه الأعرج ، وت : ١٣٢٥ ، وجه : ٢٣٠٨ ، ون كبرى : ٥٩٢٣/٤٦٢/٣ — ٥٩٢٦ وذكر الأعرج ، وح : ٢٣٠/٢ و ٣٦٥ ، وك : ١٠٣/٤ ، وقط : ٢٠٣/٤ و ٢٠٤ معه الأعرج ، وطس : ٢٦٧٨/١٢٣/٣ و ٣٦٥٦/٧٦/٤ و ٩١٠٣/٤٩/٩ ، وطس : ٤٩١/٢٦٩/١ ، يعلى : ٦٦١٣/٤٩١/١١ ، وشيية : ٤٥٢/٤ و ٤٥٣ ، وهق : ٩٦/١٠ وفيها الأعرج وغيرهم .

الأمر الثالث : كما أن تحديد تاريخ وفاة هؤلاء الصحابة المذكورين بين الستين والسبعين أمر مجهول كجهالة أبي عبيدة وجهالتهم .
الأمر الرابع : ولو كان هؤلاء الصحابة معروفين عندهم أنفسهم لصاحوا بهم ، لكنها دعاوى ليس عليها بَيِّنَات .

وهنا لا بد من التنبيه على أمر مهم ؛ وهو أن أبا عبيدة لا يروي عن الصحابة حتى عند الإباضية أنفسهم ، وهم يدركون ذلك في نفوسهم .
وأوضح دليل على ذلك الرواية التي برقم :

٢/٣١٥ — قال الربيع : عن أبي عبيدة عن عروة بن الزبير ، والحسن البصري ، وإبراهيم النخعي ، وجملة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . . . (٣٢٣)
فلو كان أبو عبيدة يروي عن الصحابة ، بل لو كان هؤلاء الرجال الذين يزعمون صحابة لذكروهم ؛ فهو يذكرُ التابعين ويجمعهم ويسمهم ، ويؤخرُ الصحابة عنهم ولا يسمهم ، وكأنه متعمدٌ أن لا يذكرَ روايته عن صحابي أبداً !

فهذه هي الروايات الثلاث التي لأبي عبيدة في «المسند» ، ويرويها مباشرة عن الصحابة ، دون واسطة ولا بلاغ ولا انقطاع ظاهر .

وقد وجدتُ بعضَ رواياتِ لأبي عبيدة عن بعض الصحابة مباشرة ؛ وهي :
١٤ و ٧٠٠ — أبو عبيدة قال : بلغني أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه . . .
٥٤ — أبو عبيدة من طريق ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم . . .
٧٩ — أبو عبيدة عن أبي أيوب الأنصاري صاحب النبي صلى الله عليه وسلم وهو بمصر .

١٥٩ — أبو عبيدة قال : بلغني عن كبيشة^(٣٢٤) بنت كعب بن مالك وكانت تحت أبي

(٣٢٣) وهنا أنبه على أن من شيوخ أبي عبيدة — كما في «المسند» — شيوخٌ لم يذكروهم في ترجمته ، وهذا تقصير ، إلا أن سببه أن السابقين لما ترجموا لأبي عبيدة لم يكن «المسند» محلَّ اهتمامهم ، فترجموا له من عندهم .

(٣٢٤) كذا ، والصواب : كيشة بنت كعب بن مالك ، ونَبَّه على التصويب السالمي في تحقيقه لـ «المسند» ؛ قال : «قوله : كيشة ، هكذا وقع في النسخة ؛ بصيغة التصغير ، والموجود في أسماء الصحابة أنها : (كيشة بنت كعب) ، ثم ظفرنا بها في نسخة القطب غير مصغرة» ، وكذا ذكر في شرحه (٢١٧/١) .
قلت : وقد ظفّرَ في كتب التراجم والرجال أنها زوج عبد الله بن أبي قتادة ، وأن المزني قال : «روت عن أبي قتادة الأنصاري ، وكانت تحت ابنه عبد الله بن أبي قتادة» ، وكذا قال الحافظ في «الإصابة في تمييز الصحابة» ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، دار الجبل — بيروت ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ — (٩٢/٨)

- قتادة الأنصاري أنها سكبت لأبي قتادة وضوءاً . . .
- ٢٣٤ — أبو عبيدة قال : بلغني عن أبي سعيد الخدري . . .
- ٢٧٧ — أبو عبيدة عن جابر بن عبد الله . . .
- ٢٩٠ و ٧١٩ — أبو عبيدة قال : بلغني عن أبي هريرة . . .
- ٣٠١ — أبو عبيدة قال : وقد سمعت عن ابن عمر . . .
- ٣٦٩ — أبو عبيدة عنه أيضاً قال : أضافَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم . . .
- ٣٦٢ و ٤٠٩ و ٤٢٥ و ٧٠٣ — أبو عبيدة قال : بلغني عن ابن عمر . . .
- ٤١٠ — أبو عبيدة قال : بلغني عن عائشة أم المؤمنين . . .
- ٤١٢ — أبو عبيدة قال : سئلَ علي بن أبي طالب . . .
- ٤٢١ — أبو عبيدة قال : بلغني عن أسامة بن زيد . . .
- ٢/٤٦١ — وقد بلغني أن عبد الله بن عمر . . .
- ٤٦٨ — أبو عبيدة قال : سمعت عن أنس بن مالك . . .
- ٥١٩ — أبو عبيدة قال : بلغني عن عثمان بن عفان . . .
- ٦٠٨ — أبو عبيدة عن أبي سعيد أن رجلاً . . .

و«التقريب» ، لكن أبى أن يحقق «المسند» .

لكنه قال في الشرح — وقد عزا الكلام لـ «أسد الغابة» — : «امرأة أبي قتادة الأنصاري ، تروي عن أبي قتادة في سؤر الهر» . (وهي كذلك عند ابن الأثير ، عز الدين أبو الحسن علي بن محمد الجزري ، «أسد الغابة في معرفة الصحابة» ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٨٩ م) .

قلت : يعني أن روايتها في كتب السنة ، وهي كذلك ، لكن لم يُشر السالمي إلى من خرَّجه من أهل السنة كي لا يظهر التناقض بين كلامهم في «المسند» وبين الصواب الذي في كتب أهل السنة !!!

والحديث عند : (موطأ برواية يحيى : ٤٢ ، د : ٧٥ ، ت : ٩٢ ، جـ : ٣٦٧ ، ن : ٦٨ و ٣٤٠ وغيرهم) وعندهم — سوى النسائي — أنها كانت تحت ابن أبي قتادة ، وعندهم كلهم أن أبا قتادة قال لها : «أتعجبين يا ابنة أخي ؟» . وقال الترمذي : «وقد روى بعضهم عن مالك وكانت عند أبي قتادة والصحيح ابن أبي قتادة» .

قلت : وهي رواية ابن المبارك عن مالك ؛ كما ذكر الدكتور تقي الدين الندوي في تحقيقه لـ «موطأ مالك — رواية محمد بن الحسن» (٩٠/١٦٠/١) .

فمن أين جاء بها الربيع في «مسنده» ، وهي بلاغ بين أبي عبيدة وأبي قتادة وكبشة رضي الله تعالى عنهما ؟! بل وأسقطت الرواية كلمة (يا ابنة أخي) ، وقد عرفت الصواب ، والخطأ والحذف !

ثم بعد هذا كله : لماذا لم يعدل في متن «المسند» بعد أن عرف الصواب بأنها (كبشة) وليست : (كبيشة) ، جمود على خطأ ، وزعم تحقيق !

- ٦٤٠ — أبو عبيدة قال سعد بن أبي وقاص لأسامة بن زيد
٦٦٥ — أبو عبيدة قال : سمعت عن أبي هريرة
٦٩٣ — أبو عبيدة عن (٣٢٥) طريق ابن عمر
٦٩٩ و ٧٠٦ — أبو عبيدة قال : بلغني عن ابن مسعود
٧٠٧ — أبو عبيدة قال : بلغني عن ابن عباس
٧٢٧ — أبو عبيدة عن أبي هريرة
٧٢٩ — أبو عبيدة قال : بلغني عن أبي بشير الأنصاري
قلت : وهذه الروايات ظاهرة الانقطاع ؛ فهي بلاغات ومراسيل عن الصحابة رضي

الله عنهم .

أما ما كان معنعناً عن الصحابي وهي الروايات (٧٩ — أبو أيوب الأنصاري ، و ٢٧٧ —
عن جابر بن عبد الله ، و ٦٠٨ — عن أبي سعيد ، و ٦٤٠ — قال سعد بن أبي وقاص ، و ٣٦٩ و
٧٢٧ — عن أبي هريرة) فهي غير صريحة في السماع ، ولا يقال فيها إنها محتملة للسماع ؛
لأن كل روايات أبي عبيدة الأخرى عن الصحابة بلاغات ومراسيل .
فروايته عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله تعالى عنه واضحة الانقطاع ، وأبو
عبيدة ولد — على قولهم — سنة (٤٥ هـ) ، وفي الرواية أن أبا أيوب كان بمصر ، يعني أن
أبا عبيدة لم يسمع منه قطعاً ؛ فإن أبا أيوب توفي في القسطنطينية في زمن معاوية رضي الله
تعالى عنه سنة (٥٠ هـ وقيل بعدها) ، يعني أن الفترة التي كان فيها أبو أيوب بمصر كانت
قبل وفاته بمدة ، وقبل غزوه القسطنطينية .

على أني لم أقف في ترجمة أبي أيوب أنه كان بمصر .
وروايات أبي عبيدة عن أبي هريرة الأربع ثلاث منها غير متصل ، والأخيرة غير
صريحة السماع ، واحتمال السماع بعيد ؛ لأن أبا هريرة رضي الله تعالى عنه توفي سنة (٥٧ هـ)
في العقيق ، ثم حمل إلى المدينة (٣٢٦) .

يعني : كان عمر أبي عبيدة حينها (١٢) سنة ؛ فمتى التقى به وروى عنه ؟
ومتى كان أبو عبيدة يطلب الحديث ويرحل في هذه السن ؟
أما روايته المعنونة عن أبي سعيد الخدري كما قالوا ؛ فإن أبا سعيد رضي الله تعالى
عنه توفي بالمدينة سنة (٦٣ أو ٦٤ أو ٦٥ ، وقيل : ٧٤) .

(٣٢٥) قد تكون صواباً ، وقد تكون : (من) ، ولا فرق !

(٣٢٦) كما قال الحافظ في «الإصابة» (٤٤٤/٧) .

فمتى روى أبو عبيدة عنه ؟! وقد كان أبو عبيدة مولى لعروة — كما يقولون — ، ثم بعد مقتل مولاه (٥٨ أو ٦١) انتقل إلى جابر بن زيد ، فمتى سافر إلى المدينة ، وما الدليل على سفره ولقائه بأبي سعيد ؟!

على الرغم من أنه في رواية سابقة (٢٣٤) قد روى عنه بلاغاً .
أما رواياته عن باقي الصحابة المذكورين فهي إما روايات ظاهرة الانقطاع ، أو أن الواقع التاريخي لا يسعفهم في تأييد روايته عنهم ، فيقال فيها ما قيل في هذين الصحابييين رضي الله عنهم جميعاً .
فإن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنهم جميعاً قد استشهدوا قبل ولادة أبي عبيدة بدهر .

وكذا ابن مسعود رضي الله تعالى عنه (٣٢ أو ٣٣ هـ بالمدينة) .
وأسامة بن زيد رضي الله تعالى عنه (٥٤ هـ بالمدينة) .
وسعد بن أبي وقاص رضي الله تعالى عنه (٥٥ هـ بالعقيق قرب المدينة) .
وعائشة رضي الله تعالى عنها (٥٧ هـ بالمدينة) .
وأبو بشير الأنصاري رضي الله تعالى عنه (بعد ٦٠ هـ) .
وكبشة بنت كعب بن مالك رضي الله تعالى عنها (لا أعرف ، وروايته بلاغ) .
وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما (٦٨ هـ بالطائف) .
أما جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله تعالى عنه (بعد ٧٠ هـ بالمدينة) فإنه وإن كان محتمل السماع ، إلا أنني لم أجد أبا عبيدة في الراوين عنه في دواوين الرجال عند أهل السنة ، ولم أجد له سوى هذه الرواية غير الصريحة بالسماع ، على أنه يروي عنه دائماً في «المسند» بواسطة جابر بن زيد ، وروايات جابر بن زيد عنه منها ما هو بلاغ أيضاً ، كما أنني لم أجد لأبي عبيدة رحلة في طلب الحديث ؛ فلا تقبل روايته هذه على أنها سماع .
وكذلك أنس بن مالك رضي الله عنه فإنه وإن كان محتمل الرواية عنه — كما ترجموا لأبي عبيدة — إلا أن الواقع العلمي ينفي أن يكون قد سمع منه ؛ فلم أجد عنه رواية واحدة مصرحة بالسماع أو العنعنة ، والرواية الوحيدة هي هذه المرسلة عنه ، وباقي الروايات عنه بواسطة جابر بن زيد رحمه الله تعالى .

فلا يقال بعد هذا البيان : إن أبا عبيدة تابعي يروي عن صحابي قط (٣٢٧) .

(٣٢٧) سيكون العزو إلى هذا الموضع عند الكلام عن الاتصال والانقطاع بالنسبة لروايات أبي

فهي دعاوى ليس عليها بينات .

ولعل البوسعيدي كان أمهر من غيره بالحساب ؛ فلم يذكر في ترجمته من (الأخطاء العلمية) ما ذكره غيره !

الأمر الخامس : على أنه لا يُذكر أبو عبيدة في الرواة عن أحد من الصحابة السابق ذكرهم إلا عند مَنْ ترجم لأبي عبيدة من الإباضية .

الأمر السادس : وليس يُذكر في الرواة عن الحسن البصري ، ولا ابن سيرين ، ولا مجاهد ، ولا صُحار العبدي رضي الله عنه .

* **التعقب الحادي عشر :**

الرواة عن أبي عبيدة مجهولون كلُّهم^(٣٢٨) ، ومن كمال جهالة أبي عبيدة أنه شيخ لضمَام بن السائب ، وضمَام شيخ لأبي عبيدة كما يأتي ، وهو مجهول أيضاً ؛ فالجهالة مطبقة ، جعلت التلاميذ والمشايخ من طبقة واحدة تقريباً ، وهذا الأمر يتجلى عند كلامنا عن الربيع بن حبيب . ولا يفوتني هنا أن أنبه على أن بعض الأسماء التي ذُكرت في ترجمة أبي عبيدة قد تجدُّ لها ترجمة فيما بين يديك من الكتب ، لكنها ليست لهم ؛ لأمرين :

الأول : أن هؤلاء المذكورين هنا هم تلاميذ رجل مجهول هو أبو عبيدة ، وليس له نِكرٌ فيما بين يديك من الكتب المترجمة لهذه الأسماء .

ثانياً : قد يكون هناك تطابق في الأسماء ، لكن مع اختلاف الطبقة والمشايخ والرواة . غير أنني وجدتُ من الأسماء المذكورة رواة قريبي العهد من زمن أبي عبيدة ، لكنهم ليسوا هم ، وهم :

١- أبرهة بن الصباح الحميري : هناك اثنان^(٣٢٩) :

أحدهم : أبرهة بن شَرْحِئِيل بن أبرهة بن الصباح بن شرحبيل الحميري ، وفد على النبي صلى الله عليه وسلم ، وإنه كان بالشام ، ويُعدُّ من الحكماء .

والآخر : أبرهة بن الصباح الحبشي الحميري ، أسلم ولم تُصيِّه مئةً لأحد ، ولعله جد السابق .

٢- الجُنْدِي : ذكر الحافظ ابن حجر^(٣٣٠) أنه مَلِكُ عُمان ، وكذا ابنه جيفر وعباد ،

(٣٢٨) لم أقف على ترجمة واحد منهم يُعتمد في نقل الرواية ، فبعضهم وإن كان معروفاً عينا ، إلا أنه مجهول حالا ، ولا تقبل روايته ، ومن إباضية المغرب .

(٣٢٩) ذكرهما الحافظ في «الإصابة» (٢١/١) .

وقد بعث النبي صلى الله عليه وسلم لهم عمرو بن العاص بعد فتح خيبر^(٣٣١) ، فأسلموا ،
وبقوا في عُمان حتى وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فلم يروه .
كان اسمه في الجاهلية عبد جمل ، وقيل : عبد الجد^(٣٣٢) ، ابن عبد العزيز الأزدي .
قلت : كونه عُمانياً قد يذكرونه في الرواة عن أبي عبيدة ، ولا سيما أنهم ذكروا أنه
كان (إماماً عادلاً) ، لكن المذكور عندهم هو الجلندي بن مسعود ، لا ابن عبد العزيز !
وحال هذين يشبه حال صُحار العبدي ؛ كما سيأتي في ترجمة خاصة له^(٣٣٣) .
٣- عبد الله بن خيران^(٣٣٤) : (عند أهل السنة) أبو محمد الكوفي الأصل ، سمع شعبة
بن الحجاج وعبد الرحمن المسعودي ، وعنه عيسى بن عبد الله رغاث ومحمد بن غالب التَّمَتَام
، أحاديثه مستقيمة تدل على ثقته — كما قال الخطيب — ، وضعفه العقيلي ، وقال : «لا يتابع
على حديثه» ، وقال الحافظ : «هو أكبر شيخ لقيه ابن أبي الدنيا» .
٤- عبد الله بن عبد العزيز : جمع من الرواة مُحْتَمَلُونَ إن ثبتَ وجودُ أبي عبيدة ،
وعُرفَ مَنْ هو حقيقة ؛ فلم يُذكر في تراجمهم ، ولولا الإطالة لذكرتهم ، لكن القصد الفائدة .
٥- قُرَّة بن عُمَر : وجدت عندنا (قرة بن عمرو) آخره واو ، وهو أزدي ، قال ابن
عساكر :

«قرة بن عمرو بن قيس الأزدي الجهضمي البصري ، وَرَدَ مع عبيد الله بن زياد دمشقَ
لما هرب من البصرة بعد موت يزيد بن معاوية» ثم روى من طريق «خليفة عن وهب بن
جرير عن أبيه عن الزبير بن الخريث عن أبي ليبيد أن مسعود بن عمرو المعني بعث مع ابن
زياد مائة رجل راكب من الأزد ، عليهم قرة بن عمرو بن قيس ابن أخي الحارث بن قيس
الجهضمي ، حتى قدموا الشام»^(٣٣٥) .

(٣٣٠) «الإصابة» (١/٥٣٨ و ١٠٢/٥) .

(٣٣١) كما قال أبو حاتم الرازي في «الجرح والتعديل» (٢/٥٤٥/٢٢٦٤) .

(٣٣٢) ولعل أحدهما تحريف من الآخر .

(٣٣٣) انظر (ص : ١٧١) .

(٣٣٤) له ترجمة عند الخطيب البغدادي ، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، «تاريخ بغداد
أو مدينة السلام» ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، (٩/٤٥٠) ، والعقيلي في «الضعفاء» (٢/٢٤٥/٨٠٠) ،
وابن حجر في «اللسان» (٣/٢٨٢) . ذكرته على الرغم من الاحتمال البعيد ، إلا أنني لم أرُ أن أفوتّه ،
وفوتت غيره ، وسبق التنبيه على ذلك .

(٣٣٥) كما عند ابن عساكر ، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي المعروف

بإبن عساكر ، «تاريخ مدينة دمشق» ، دراسة وتحقيق علي شيري ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ،

ثم علق المعلق على (خليفة) ؛ قال : «لم أعر على الخبر في «تاريخ خليفة» المطبوع (تحقيق العمري) ، وليس لقرة بن عمرو هذا أي ذكر فيه» .
قلت : ولم أجده أيضاً في غير هذا الموضع .
وعلى كل حال فإن الإباضية ناصبوا العداء لبني أمية ، ولا سيما ابن زياد ويزيد ، فلا يُتصور أن يكون هذا هو المقصود ، وإن كان هو هو فإنه مجهول الحال .

* التعقب الثاني عشر :

ذكر الشماخي في وفاة أبي عبيدة أنه توفي في ولاية أبي جعفر ، ثم ذكر القنوبي قصة تبين زمن وفاة أبي عبيدة تقريباً ونسبها لابن الأثير في «الكامل» ، ثم ذكر أنه لم يجد دليلاً يعين السنة التي توفي فيها ، لكن الذي ظهر له أنه توفي سنة (١٥٠ هـ) أو بعدها بقليل ، بدليل ما ذكره أبو سفيان : من أن أبا عبيدة أفتى بقتل معن بن زائدة بعد أن قتل زجراً الحضرمي بعد أن أمّنه ، وقد قُتل معن سنة (١٥٠ هـ) .

قلت : ذكر غير القنوبي أن أبا عبيدة توفي حول سنة (١٤٥ هـ) (٣٣٦) ، إلا أن الرواية التي أوردها في ترجيحه زمن وفاة أبي عبيدة أقرب للعقل ، غير أن في المسألة أموراً لا بد التنبيه عليها ؛ وهي :

إن القصة التي أوردها القنوبي ناسباً إياها إلى ابن الأثير في «الكامل» لم أجدها ، بل وجدت في (موقع الألوكة) (٣٣٧) أن الشيخ سعد الحميد في معرض رده على (الظافر الإباضي) قد ردّ على القنوبي فقال :

«ثم عزا هذا النقل لـ «الكامل» لابن الأثير (ج ٥ ص ٣١٦ — ٣١٧) ، وهو نقل غاية في الأهمية بالنسبة لي ولكل من تكلم عن شخصية أبي عبيدة من غير الإباضية ؛ فكتاب «الكامل» مما لا شك في معرفته ومعرفة مؤلفه ، وهذا النص يخدم المؤلف في إثبات ذكر شخصية أبي عبيدة في كتب غير الإباضية ، وقد رجعت إلى هذا العزو في مختلف طبعات «الكامل» التي وقفت عليها ؛ فلم أجده ، وبحثت عنه بالحاسب الآلي «الكمبيوتر» ؛ فلم أجده !!!

بيروت ١٤١٩ هـ — ١٩٩٨ م ، (٥٧١٣/٣١٠/٤٩) .

(٣٣٦) البوسعيدي في رسالته ، ود . ناصر محمد ؛ كما في موقع (استقامة) الإباضي في ترجمته

لأبي مودود حاجب الطائي . (<http://www.istiqama.net/olama/abu-mawdood.htm>) .

(٣٣٧) (<http://www.alabadyah.com/showthread.php?id=١١٧>) .

فإذا لم يكن النص منقولاً عن «الكامل» — كما ذكر المؤلف — ؛ فعلام يدل هذا ؟ .
قلت : بل وجدتُ أصلَ هذه القصة من كلام الإباضية أنفسهم ؛ فقد ترجم د . ناصر محمد لـ (أبي مودود حاجب الطائي) فقال في وفاته :

«واعتماداً على قصة رواها كلُّ من الدَّرَجِينِي والشَّمَّاخِي — إن صَحَّتْ^(٣٣٨) — فإن حاجباً الطائي يكون عاش إلى حدود سنة (١٤٥هـ) ؛ السنة التي توفي فيها أبو عبيدة مسلم» .
ثم نقل قصة غلام حاجب مع المنصور ، وعزاها لـ (الشَّمَّاخِي ، سير ، ج ١/٨٥) .
ثم قال : «لم نثر على آثار حاجب الطائي ، إلا على سيرة وُجِدَتْ ضمن مخطوطة «سير علماء الإباضية» ، و علاقتها بالمترجم ؛ فإننا نقف عند أهم عناصرها :

تقع هذه السيرة في سبع ورقات من الحجم الكبير ، وهي أشبه ما تكون بالوصية ، توجّه بها كاتبها إلى جماعة المسلمين دون أن يحدد مكانهم ، و لعلها كانت موجهة إلى إباضية المغرب في بداية تكوين دولتهم هناك أيام أبي الخطاب عبد الأعلى بن السمع المعافري (١٤٠هـ — ١٤٥هـ) . وقد جاء في السيرة : (وقد قال قائد المسلمين وهو يكتب إلى أولي الفضل قبلكم : إنه من إخوانكم من يتمنى أن يرى الحق يوماً يقام فيه عدلُ الله وأمره ثم يلحق بالله . . .) .

قلت : وهذا نصٌّ في غاية النفاسة والأهمية يبين أموراً مهمة ؛ وهي : أن ترجمة أبي حاجب ليست موجودة عند الإباضية إلا في هذا النص المتقدم ، على أنه نصٌّ لا يعرف صاحبه ؛ ربما لقدم عهده ، وعدم نسبته ، ومنه قوله : (قال قائد المسلمين) ، وقد ذكر الكاتب آخر الترجمة أن «سير أعلام الإباضية» مخطوطٌ لمجهول ، وهو في مكتبة محمد بن أحمد البوسعيدي في عُمان .

وهذا النص هو الأصل في ترجمة حاجب فيما يبدو ؛ لذلك لن تجد قصة مولى حاجب مع أبي جعفر المنصور ووفاة أبي عبيدة على النحو الذي رواه أبو سفيان وعزاه القنوبي لـ «الكامل» لابن الأثير إلا فيه ، وهو الأصل في نقل الدَّرَجِينِي والشَّمَّاخِي إن صحت القصة — كما نبه د . ناصر محمد — .

كما أنه يزيد من جهالة أبي عبيدة عند أهل السنة وعند الإباضية ، وإلا فما بالهم ما وجدنا لهم معتمداً أبداً ، وكل كلامهم إنشائي في معرض المدح ؟ !
أضف إلى ذلك أن الخطيب البغدادي ترجم لمعن بن زائدة^(٣٣٩) ؛ وذكر وفاته ،

(٣٣٨) هذه الجملة المعترضة هي من كلام الدكتور ناصر محمد ، وهي في غاية من الأهمية ؛ كما

تري . . بالتشكيك !

(٣٣٩) «المعرفة والتاريخ» للفسوي (١/١٣٩) ، و «تاريخ بغداد» (١٣/٢٤١) .

ورواها عن يعقوب بن سفيان الفسوي ؛ قال :

«يعقوب بن سفيان قال : سنة اثنتين وخمسين ومائة ، فيها قُتل معن بن زائدة بأرض خراسان .

بلغنا أن أبا جعفر المنصور ولى معن بن زائدة سجستان ، فنزل (بُست) وأساء السيرة في أهلها ؛ فقتلوه» .

وبهذه الرواية يظهر لنا أيضاً أن معن بن زائدة قُتلَ لسوء سيرته في أهل (بست) ، لا أن أبا عبيدة أفتى بقتله بسبب قتله زجراً الحضرمي^(٣٤٠) بعد أن أمَّنه . كما تفيد أن معن بن زائدة توفي في سنة (١٥٢ هـ) لا (١٥٠ هـ) كما ذكر القنوبي .

* **قلت :** بعد هذه التعقبات والأدلة عليها ، وتوضيح المقاصد المرجوة ، يتبين بجلاء ليس بعده خفاء أن :

(أبا عبيدة مسلم بن أبي كريمة كورين التميمي) **مجهول** عندنا أهل السنة ، ولم يذكره أحد من أصحاب المقالات وكتب الفرق من المتقدمين ، ولا يُعرَف مَنْ هو أبداً . بل وعلى هذا فالإباضية أنفسهم لا يعرفون (أبا عبيدتهم) مَنْ هو حقيقة ! وبانت قيمة كتبهم العلمية التي يتفاخرون بها ويتهمون فيها غيرهم بالجهل والتعصب^(٣٤١) ! وبان مصداق نقل الشارح السَّالِمِي حين قال : «وقيل : إن أبا عبيدة أدرك من أدركه جابر بن زيد رحمهما الله ؛ فروايته عن جابر رواية تابعي عن تابعي» ! وبانت قيمة كلمات مُصدَّر «المسند» التي جانب فيها الصواب ! تناقضات وبطلان بعضه فوق بعض ، والله المستعان . والحمد لله على توفيقه .

(٣٤٠) لم أجد ترجمة له .

(٣٤١) فالقنوبي كثيراً ما يتهم مخالفيه بالجهل ، والتعصب ، وبأنهم حشوية مجسمة ، والأمثلة على ذلك كثيرة في كتبه ، وكتابه «الربيع بن حبيب» مليء بذلك ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، الذي نبرأ إليه من كل صفة نقص تُنسب إليه ، ومن كل ما بأمر به النبي صلى الله عليه وسلم ويعمل سلفنا الصالح من الصحابة والتابعين ، ومن سار على نهجهم إلى يوم الدين ، والحمد لله رب العالمين .

المطلب الثالث : التعريف بالربيع بن حبيب مؤلف «المسند» .

سأورد ترجمته من عند الدَّرَجِينِي والشَّمَّاحِي والسَّالِمِي والقنوبي والبوسعيدي الذين ترجموا له ترجمة المعروف ؛ فقالوا^(٣٤٢) :

* هو الإمام الكبير ، والمحدث الشهير ، الحافظ المتقن ، الحجة أبو عمرو الربيع بن حبيب بن عمرو بن الربيع بن راشد بن عمرو الفراهيدي العُماني مولداً ، البصري إقامة .
ولد الإمام الربيع بين سنتي (٧٥ — ٨٠ هـ) ، أو قبلها بقليل ، في منطقة (الباطنة) الساحلية شرق عُمان ، في (غضفان) ، وهو ما رجَّحه القنوبي .
واستدل القنوبي بما ذكره السَّالِمِي قال : «قال أبو عبد الله : الربيع من فراهيد من غضفان من عُمان»^(٣٤٣) .

وقيل : وُلِدَ في (ودام) ، وقيل : في (البصرة) ، وبَيَّنَ القنوبي^(٣٤٤) أنه لا دليل عليهما

وبعد أن أخذَ **المبادئ** على يد والده الشيخ حبيب بن عمرو ومشايخ عُمان **رحل إلى البصرة** ، حيث سكن بالبصرة في منطقة تسمى (الخريبة) ، وهناك تتلمذ على يد كبار التابعين ، وبقي فترة طويلة إلى أن رجع إلى عُمان في أخريات حياته .

* طلبه للعلم :

يبين القنوبي^(٣٤٥) أنه لا مرجع تاريخي يبين البداية — كما سبق — ، والذي ظهر له أن الربيع لم يأخذ الحديث عن أحد في عُمان ؛ حيث لم يرو عن أحد منهم ، فلعله درس العلوم

(١) الدَّرَجِينِي في «الطبقات» (٢٧٣/٢) ، والشَّمَّاحِي في «السير» (٩٥/١) ، والسَّالِمِي في مقدمة «الشرح» ومقدمة «المسند» ، والقنوبي في كتابه «الربيع بن حبيب» (ص : ١٥) ، والبوسعيدي في «رسالته» (ص : ٢٨) .

(٣٤٣) في «شرح المسند» (٤/١) في ترجمته للربيع ، ولم يبين من هو أبو عبد الله هذا .
لكن ترجم له القنوبي (ص : ١٦) قال : «هو محمد بن محبوب بن الرحيل ، أخذ العلم عن أبيه ، وأبوه من جملة تلاميذ الإمام الربيع المشهورين ؛ فهو أدرى الناس بحال الإمام الربيع» .
قلت : وقد سبق في مطلب روايات «المسند» عن الربيع (ص : ٨٢) بيان أنه مجهول عند أهل السنة ؛ لا يعرف من هو .

(٣٤٤) في كتابه «الربيع بن حبيب» (ص : ١٦ و ١٧) .

(٣٤٥) في كتابه «الربيع بن حبيب» (ص : ١٨ و ١٩) .

الابتدائية ؛ ك بعض المسائل العقديّة والفقهية وقراءة القرآن .
أما في البصرة فقد التقى بجماعة كبيرة من التابعين وأتباعهم ، ولا سيّما جابر بن زيد ،
وتلميذه أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة ، فأخذ عنهم الفقه والتفسير والحديث ، وبرع فيها جميعاً ،
ولا سيّما الحديث والفقه ، فإنه أحرز فيهما قصبات السبق ؛ بحيث صار أعلم أهل زمانه بعد
وفاة شيخه أبي عبيدة .

* شيوخه :

أوصلهم بعضُ المؤرخين إلى ما يزيد على ثلاثين عالماً^(٣٤٦) ، ويقول الإمام الربيع
عن نفسه : «إنما حفظت الفقه عن ثلاثة : أبي عبيدة ، وضُمام ، وأبي نوح»^(٣٤٧) .
ويقصدُ الربيعُ هنا شيوخه الكبار ، فإن مَنْ يُطالع «المسند» وزياداته^(٣٤٨) يجد أن
الإمام الربيع قد أخذ العلم عن عدد كبير من علماء الأمة ، وأنه جلس في حلقات عدد من
المحدثين .

وروى في غير «المسند» عن الحسن البصري (١١٠ هـ) ، وسفيان بن عيينة
(١٩٨ هـ) ، والأعمش (١٤٧ أو ١٤٨ هـ) ، ومحمد بن المنكدر (١٣٠ هـ) ، وأبان بن
[أبي] عياش (١٤٠ هـ) ، وبشر المريسي (٢١٨ هـ) ، ومحمد بن علي الكوفي ، وأبي
ربيعة بن زيد العامري ، وغيرهم من المحدثين^(٣٤٩) .

* تلاميذه :

ذكروا أنه أخذ العلم عن الربيع جماعة من الطلبة ، الذين صاروا بعد ذلك علماء
جهابذة ، فذكروا ثمانية منهم ؛ هم :
الشيخ الإمام الحافظ الحجة المؤرخ أبو سفيان محبوب بن الرحيل القرشي^(٣٥٠) ،

(٣٤٦) كما ذكر القنوبي في كتابه «الربيع بن حبيب» (ص : ٢٢) .

(٣٤٧) الشُّمَّاخِي في «السير» (٩٦/١) .

(٣٤٨) زيادات «المسند» ليست من ضمن «المسند» ، كما أنها ليست من ضمن دراستي ، إلا أنني

سبق أن وضحتها في وصفي لـ «المسند» .

(٣٤٩) كما ذكر البوسعيدي في «رسالته» (ص : ٣١) . هؤلاء هم الشيوخ الذين ذكروا فيما رأيت

في المراجع التي ذكرتها ، وروايته عن هؤلاء موجودة في الزيادات على «المسند» ، في القسم الثالث والرابع

(٣٥٠) سبقت ترجمته في رواية «المسند» عن الربيع (ص : ٨١) .

والإمام الكبير موسى بن أبي جابر الإزكوي^(٣٥١) ، والشيخ بشير بن المنذر النَّزْوَاني^(٣٥٢) ،
والإمام الحافظ أبو صفرة عبد الملك بن^(٣٥٣) صفرة ، ومنير بن النير الجعلاني ، ومحمد بن
المُعَلَّى الكندي^(٣٥٤) ، وأبو أيوب وائل بن أيوب الحضرمي ، وهاشم بن غيلان السَّيْجَانِي^(٣٥٥) .

* مكانته العلمية :

قال عنه شيخه أبو عبيدة : «فقيها وإمامنا وتقينا»^(٣٥٦) ، وقال الدَّرْجِينِي :
«طَوْدُ المذهبِ الأَسمِّ ، وعَلَمُ العلوم الذي إليه المَلْجَأُ في معضلاتِ الخَطْبِ الأَسمِّ ،
ومَنْ تُشَدُّ إليه حَبَالُ الرِّوَاوِلِ وتُرْمَ ، صَحِبَ أبا عبيدة فاعترفَ من بحرهِ الزاخر ، ولزِمَ
مجلسه فكان الأولُ والآخر ، روى «المسند» المشهور ، المتعارَفُ البركة على مرِّ الدُّهور ،

(٣٥١) ترجم له البوسعيديُّ : العلامة الكبير موسى بن أبي جابر الإزكوي ، نسبة إلى إزكي إحدى
مدن عُمان ، من علماء الإباضية بعمان ، كان له دور كبير في إدارة شؤون البلاد في زمانه توفي (١٨١ هـ).

(٣٥٢) ترجم له البوسعيديُّ : العلامة الكبير بشير بن المنذر النزواني ؛ نسبة إلى نزوى إحدى مدن
عُمان ، من علماء الإباضية الأوائل ، وممن حملوا العلم من البصرة إلى عُمان ، توفي (١٧٨ هـ) .
(٣٥٣) يذكرون أحيانا أنه : (ابن أبي صفرة) ؛ كما عند القنوبي ، وبعض الكتب الأخرى .
ترجم له البوسعيديُّ : الحافظ الفقيه أبو صفرة عبد الملك بن صفرة العُماني ، من علماء عُمان في
أوائل القرن الثالث .

(٣٥٤) ترجم له البوسعيديُّ : العلامة محمد بن المعلى الكندي ، أحد علماء الإباضية الأوائل ،
وممن حملوا العلم من البصرة إلى عُمان . ولم يعثر على تاريخ ولادته .
(٣٥٥) نسبة إلى : (سيجا) إحدى قرى (سمائل) في الجبال الغربية في عُمان ، لكن القنوبي نسبته
إلى : (خراسان) . . (الخراساني) !

ترجم له البوسعيديُّ : الشيخ العلامة أبو الوليد هاشم بن غيلان السيجاني ، من أكبر علماء عُمان في
زمانه ، توفي في أوائل القرن الثالث .

هذا ما وجدتهم كتبوه ، وغفلوا عن أبي غانم بشر بن غانم الخراساني ، كاتب «المدونة» ، وهو من
تلاميذ أبي عبيدة والربيع وضمام وأبي نوح وغيرهم من المجاهيل ، وتوفي سنة (٢٠٠ هـ) تقريباً .
كما تُرجم له في موقع (مكتوب) :

(http://majdah.maktoob.com/vb/majdah٩٢٨٤٥/..)

في اقتباس من بحث «عمروس بن فتح ومنهجه في الدينونة الصافية» ، بقلم الباحث : مُهَنَّا بن راشد
السعدي .

(٣٥٦) كما في «طبقات الدَّرْجِينِي» (٢/٢٧٦) .

وله في الفروع كلُّ قول ومذهب ، أجوبته من المعتمدة في المذهب ، باينَ مَنْ خالف من معاصريه أهلَ العدل والصواب ، ووقف في الإمامة والولاية والبراءة عند موافقة السنة والكتاب والصواب ، عندنا في كلِّ جوابه ، فإن سمعت بأصحابه فنحن والحمد لله أصحابه .
وقال الشَّماخي^(٣٥٧) : «طوّد المذهب الأشمّ ، وبحر العلوم الأصمّ ، صحب أبا عبيدة وأفلح ، وتصدّر بعده على الأفاضل فأنجح» .

وقال محمد بن يوسف اطفيش^(٣٥٨) : «وهو بحر العلم ، روى عنه الصحيح الحديث محبوب ورواه عن محبوب ابنه محمد» ، ووصفه التَّنُوخي^(٣٥٩) بأنه من ثقات التابعين ، ووصفه السَّالمي بأنه الفقيه المشهور ، ثم قال^(٣٦٠) :

«وقال أناس من أهل البصرة : انظروا لنا رجلاً ورعاً قريب الإسناد حتى نكتب عنه ونترك ما سواه ، فنظروا فلم يجدوا غير الربيع بن حبيب ، فطلبوا منه ذلك ، وكان يروي عن ضُمام عن جابر بن زيد عن ابن عباس رحمهم الله ، فلما خاف أن يشيع أمره غلق بابَه على نفسه دونهم ، إلا من أتاه من (إخوانه المسلمين)^(٣٦١)» .

وقال القنوبي^(٣٦٢) : «كان الإمام الربيع رحمه الله تعالى ثقةً عدلاً حافظاً ضابطاً متقناً» ، ثم قال : «ذكره أيضاً كثير من أصحابنا من المتقدمين والمتأخرين ، وأثنوا عليه الثناء الجميل ، ووصفوه بالعدالة ، والضبط ، والإتقان ، والفقه ، والعفة ، والزهد ، والنزاهة» .

ثم ذكر القنوبي والبوسعيديّ ما قيل عنه في كتب الرجال عندنا ؛ فقالا بأنه ذكر الإمام الربيع عددٌ من المحدثين ؛ منهم :

يحيى بن معين^(٣٦٣) وابن شاهين^(٣٦٤) حيث قالَا عنه : «ثقة» ، وقال الدارقطني^(٣٦٥) :

(٣٥٧) كما في كتابه «السير» (٩٥/١) .

(٣٥٨) كما نقله عنه القنوبي في كتابه (ص : ٦١) ، وذكر أنه من ورقة مخطوطة تكملة خارجه عن «المدونة» .

(٣٥٩) هو المقدم لشرح «المسند» للسالمي ، (ص : د) .

(٣٦٠) كما في مقدمة «شرح المسند» (٤/١) .

(٣٦١) سبق بيان أن هذه الكلمة يطلقونها على الإباضيين ، أما غيرهم من الباقيين فهم (الموحدون) ،

أما الكفار فهم (المشركون) ؛ كما في بيان عقيدتهم من التمهيد (ص : ٣٤) .

(٣٦٢) في كتابه «الربيع بن حبيب» (ص : ٦١) .

(٣٦٣) ابن معين في «تاريخه برواية الدوري» :

(٣/٣٥٣/١٧١٠) قال : «الربيع بن حبيب ، كوفي ؛ وهو أخو عائذ بن حبيب ، وهما ثقتان ، ويقال

لهما : بنو الملاح» .

«وأما الربيع بن حبيب البصري فلا يترك» .

وأنه ذكره الإمام أحمد في مكانين في كتابه «العلل»^(٣٦٦) ، قال في أحدهما : «ما أرى به بأساً» ، كما ذكره البخاري وابن حبان^(٣٦٧) ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً .
ثم نَبّه البوسعيدي^(٣٦٨) على أمور :

أولاً : أن الرواة الذين يحملون اسم (الربيع بن حبيب) ثلاثة ؛ هم :

- ١ — الربيع بن حبيب الكوفي : أخو عائذ بن حبيب ، ويقال لهما : بنو الملاح . . .
 - ٢ — الربيع بن حبيب البصري الإباضي^(٣٦٩) : سمع الحسن وابن سيرين ، وروى عنه موسى بن إسماعيل البصري ، وقد ذكرنا من وثقه .
 - ٣ — أبو سلمة الربيع بن حبيب الحنفي : من أهل اليمامة ، سمع عبد الله بن عمير وأبا سعيد الرقاشي ، وروى عنه أبو داود الطيالسي ، وهو ثقة .
- ثانياً : أن ابن أبي حاتم خلط بين الحنفي والبصري ؛ فجعلهما واحداً^(٣٧٠) ، وتبعه على ذلك الذهبي والمزي وابن حجر^(٣٧١) .
- بينما فرق بين الثلاثة البخاري في «التاريخ الكبير» ، وابن حبان في «الثقات»

و(١٧١١/٣٥٣/٣) ، و(٣٤٠٦/١٠٩/٤) ، و(٣٥٩٣/١٤١/٤) ، و(٤٢٠٦/٢٤٩/٤) قال :
«الربيع بن حبيب أيضاً بصري ، يروي عن الحسن وابن سيرين ، وهو ثقة» .
(٣٦٤) ابن شاهين ، أبو حفص عمر بن أحمد بن شاهين الواعظ ، «تاريخ أسماء الثقات» ، تحقيق :
صبحي السامرائي ، الدار السلفية — الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ — ١٩٨٤ م ، (ص : ٢٧) .
(٣٦٥) الدارقطني ، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني ، «الضعفاء والمتروكون» ، تحقيق :
صبحي البدر السامرائي ، مؤسسة الرسالة — بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٤ م (ص : ٢٠٨) ، ونقله الذهبي عنه
في «ميزان الاعتدال» (٦٢/٣) .
قلت : ويأتي نص كلام الدارقطني .

(٣٦٦) ابن حنبل ، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ، «العلل ومعرفه الرجال» ، تحقيق : وصي الله
بن محمد عباس ، المكتب الإسلامي ودار الخاني ، بيروت — الرياض ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ — ١٩٨٨ م ؛
ترجمة الهيثم بن عبد الغفار الطائي (٥٦/٢) ، والمكان الآخر في الكتاب نفسه (٣٢٤١/٤٩٢/٢) .
(٣٦٧) البخاري في «التاريخ الكبير» (٢٧٧/٣) ، وابن حبان في «الثقات» (٢٩٩/٦) .
(٣٦٨) كما في «رسالته» (ص : ٣٣ — ٣٤) .
(٣٦٩) **قلت** : كلمة (الإباضي) زيادة من البوسعيدي لم أجد لها عند غيره !
(٣٧٠) كما في «الجرح والتعديل» (٤٥٧/٣) .
(٣٧١) الذهبي في «الميزان» (٦٢/٣) ، والمزي في «تهذيب الكمال» (٦٧/٩ — ٧٠) ، وابن حجر
في «التقريب» .

و«المجروحين»^(٣٧٢)؛ فنذكر الأول في «المجروحين»، وذكر الثاني والثالث في «الثقات».

* آثار الربيع :

نكروا للربيع خمسة آثار :

أولاً : «المسند» :

وقد رتبّه الربيعُ على أسماء الرواة^(٣٧٣)؛ كما هي الطريقة المتداولة عند أكثر أهل عصره، وهو غير موجود على هذه الصورة الآن، أما ما بين أيدينا فهو ترتيب الوارجلاني. وقد وصفه معظم الإباضية وكتّابهم على أنه «المسند الصحيح»؛ الذي هو من حيث الجملة أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى.

ثانياً : بعض الأحاديث النبوية والآثار المروية عن بعض الصحابة التي لها تعلق بالعقيدة.

وهي تشكل الجزء الثالث من «المسند»^(٣٧٤)، وهي الزيادة الأولى عليه، وهي ليست منه على الصحيح؛ كما يقول القنوبي.

وهو يحتوي على (١٣٩) حديثاً وأثراً حسب الترقيم المطبوع.

ثالثاً : رواية أبي سفيان محبوب بن الرحيل عن الربيع بن حبيب زيادة في الترتيب. وهي جزء من الزيادة الثانية على «المسند»، وهي في القسم الرابع منه بترتيب الوارجلاني، وهو يحتوي على (١٢٢) رواية بترقيم المطبوع.

رابعاً : كتاب آثار الربيع.

وقد رواه الربيع عن شيخه ضُمام بن السائب عن جابر بن زيد، ولم يطبع، وقد ألفه أبو صفرة عبد الملك بن صفرة.

خامساً : إجابات أسئلة في العبادات والمعاملات والأحوال الشخصية وأجوبته، وهي آراؤه، وقد رواها عنه أبو غانم الخراساني في «مدونته».

(٣٧٢) ابن حبان، «المجروحين»، تحقيق : محمود إبراهيم زايد، دار الوعي — حلب، (٢٩٧/١).

(٣٧٣) سبق بيان حقيقة هذا الأمر في التعريف بـ «المسند» أنه موضوع على الأبواب، وليس على ما يقولون، انظر : (ص : ٤٧) و (ص : ٥٥).

(٣٧٤) هذا الجزء الثالث من «المسند» ليس محل الدراسة عندي، غير أنني قد أعتمد عليه في بعض الأشياء؛ كما سبق ذكره من إنكارهم للشفاة لأهل الكبائر عند بيان عقيدتهم.

* وفاته :

توفي الربيع بن حبيب في بلدة غضفان ، وهي بلدة على ساحل عُمان^(٣٧٥) .
أما السنة التي توفي فيها الربيع فقد رجح القنوبي أنها بين سنة (١٧٥ - ١٨٠ هـ) ،
وذكر أنه لم يقف على رواية تدل على السنة التي توفي فيها الربيع ، وأنه اختلف الباحثون في ذلك .

واستدلَّ القنوبيُّ على ذلك بأن عبدَ الوهَّاب بن عبد الرحمن الرُّسُيَّيَّ تولى الخلافة للدولة الرستمِيَّة في المغرب سنة (١٧١ هـ) ، وقد بعث رسالة إلى الربيع بعد ذلك بمدة يسيرة يستفتيه فيها بخصوص ما ادَّعاه ابن فندين الزائغ — أحد المتمردين على عبد الوهاب — في مسألة الشرط في الإمامة ، وقد أجاب الربيعُ عليه ، ثم بعث إليه بسؤال ثان بعدما استقرت الأوضاع واستتب الأمن ، موضوعها في الإنابة في الحج .

وعلى كلام القنوبيِّ فإن الحروب دارت بين الرستمي وبين ابن فندين فيما لا يقل على أربع سنوات .
وقد ثبت عند القنوبي^(٣٧٦) أن موسى بن أبي جابر قد صلى على الربيع ، وموسى توفي (١٨١ هـ) .

* تنبيه : ذكر القنوبي^(٣٧٧) أهمَّ الأسباب التي أدت إلى عدم ذكر الربيع بن حبيب ضمن المحدثين ؛ فقال :

١ — ظلم الحكام الذين تسلطوا على الأمة الإسلامية في ذلك العصر ، وسياستهم الجائرة .

٢ — عدم مصانعة الإمام الربيع للسلطات الجائرة التي لاقى منها علماء الأمة وصالحوها في القرون الثلاثة الأولى كل عنت واضطهاد .

٣ — اعتبار الإباضية إحدى فرق الخوارج المبتدعة الضالة ؛ فاعتبره بعض المحدثين مبتدعاً داعياً لبدعته ؛ فتجنبوا الرواية عنه ، ولم يهتموا بـ «مسنده» .

(٣٧٥) وذكر القنوبي في كتابه «الربيع بن حبيب» (ص : ١٩) أنه توفي بعد جهاد كبير وكفاح مرير خاضهما دفاعاً عن الإسلام ، وانتصاراً للحق ، وإعلاء لكلمة الله تعالى .

(٣٧٦) كما في كتابه «الربيع بن حبيب» (ص : ٢٠) .

(٣٧٧) في كتابه السابق (ص : ٦٤ وما بعدها) .

٤ — عزلة فرضها الإمام الربيع على نفسه ؛ بإغلاق الباب في وجوه طلبه العلم من غير أصحابه ، خشية أن يشيع أمره فيطلب لما هو أعظم ، فيفتن كما فتن غيره .
٥ — قلة مصادر تاريخ الإباضية بذهاب كثير منها نتيجة الظلم والغش والتعصب والحسد من مناوئهم .

* قلت : هذه هي ترجمة الربيع بن حبيب الفراهيدي كما وقفتُ عليها من كتب الإباضية ، وعليها تعقبات واستدراكات وتوضيحات كثيرة لا بد منها لبيان الحق لطالبه بإذن الله تعالى ؛ فأقول :

هو عند أهل السنة مجهول ؛ لا يُعرف مَنْ هو ، وبيان ذلك في :

* التعقب الأول :

وصفه بأنه (الإمام الكبير ، والمحدث الشهير ، الحافظ المتقن ، الحجة) .
قلت : الربيع بن حبيب ليس معروفاً عند غير الإباضية ، على أن الواقع العلمي يفيد أنه غير معروف حتى عندهم — كما سيتبين من هذه التعقبات — ، سوى اسم قد يُذكر أحياناً ، ولا يُعرف تاريخه .
على أن هذه الألفاظ فيها من المبالغة والمدح الإنشائي من القنوبي وحده ما لا نجده عند المترجمين السابقين .
وقد سبق في مواضع متعددة^(٣٧٨) بيان أن المتقدمين من الإباضية لا يعرفون الربيع بن حبيب كما يُعرف به المتأخرون بعد الوارجلاني .

* التعقب الثاني :

يُذكرُ اسمه الطويل : أبو عمرو الربيع بن حبيب بن عمرو بن الربيع بن راشد بن عمرو الفراهيدي العُماني .
قلت : عندما كنتُ أراجع كتبهم في الرجال لم أكنُ أقفُ على هذا الاسم الطويل ، بل كلهم أورده مختصراً (الربيع بن حبيب بن عمرو) ، أو بزيادة في النسبة والكنية بصورة قليلة جداً ، فلا أعرف من أين جاء به الخليليُّ في (رسالته) عن «المسند» كما نقل عنه القنوبيُّ ؟!

(٣٧٨) منها بيان أن «المسند» موضوع على أبواب الفقه لا المسانيد (ص : ٥٥) ، وكذلك في مطلب رواية «المسند» عن الربيع (ص : ٨١) ؛ في ترجمة محبوب وابنه محمد ، والوارجلاني .

وكذا أشار فهد السعدي (وهو إباضي)^(٣٧٩) ؛ فلم يقف على هذا الاسم ؛ فقال بعد ذكر الاسم المختصر : «ويزيد بعضهم . . .» فنكره ، وفي الهامش : «الخليلي ، رسالة حول «المسند» (نقلاً عن : القنوبي ، الربيع بن حبيب ١٦)» .
فحتى الإباضية لا يعرفون هذا الاسم ، ولم يققوا عليه !
وجابر بن زيد لم أقف على اسم أطول من الذي ذكرته في ترجمته ، لا عند أهل السنة ولا عند الإباضية ، وهو معروف عند أهل السنة وعندهم ، وهو مؤسس المذهب وأُسُّه كما يقولون !

* التعقب الثالث :

قوله : وَلِدَ الإمامُ الربيع بين سنتي (٧٥ — ٨٠ هـ) ، أو قبلها بقليل ، واستدلّاه على ذلك بما ذكره محمد بن محبوب من أن الربيع أدرك جابراً وهو شاب ، وجابر توفي (٩٣ هـ) .
قلت : قوله : (أو قبلها بقليل) يدلُّ على أن التحديد بهاتين السنتين لا معنى له ، فإن كانت قبلها بقليل فالإشارة تكفي .
ثم إنَّ استدلاله عليه بكلمة (شاب) لا تدل على الفترة التي ولد فيها ، فالكلمة أوسع من تحديدها بهذه الفترة .
وسبق ما يشبهه في تاريخ مولد أبي عبيدة أنها كانت (٤٥ هـ) أو بعدها بقليل ، واستدل على ذلك بأشياء تشبه ما هنا .

* التعقب الرابع :

كونه ولد في منطقة (الباطنة) الساحلية شرق عُمان ، في (غضفان) ، وهو ما رجَّحه القنوبي ، ثم استدلاله بما ذكره السَّالِمِيُّ قال : «قال أبو عبد الله : الربيعُ من فراهيد من غضفان من عُمان»^(٣٨٠) ، ثم قوله : «وقيل : وَلِدَ في (ودام) ، وقيل : في (البصرة)» ، وبَيَّنَّ

(٣٧٩) كما في تعريفه بالربيع في كتابه «حاشية على مسند الإمام الربيع بن حبيب» .

فهو قد جمع تعليقات لعلماء الإباضية بين هذين التاريخين ؛ فالأول : تاريخ وفاة الربيع ، والثاني تاريخ وفاة الوارجلاني مرتب «المسند» ، ومع ذلك لم يقف على هذا الاسم الطويل عندهم ، بل لم يجد غايته في التعليقات على كامل «المسند» ، فهي تعليقات تُلبسُ لـ «المسند» .

(٣٨٠) وتَبَيَّنَ التي لم ينقلها القنوبي : «وهذا يدل على أن أصله كان من غضفان» .

القنوبي أنه لا دليل عليهما^(٣٨١) .

قلت : علقَ البوسعيدي^(٣٨٢) على هذا فقال :

«ولعلَّ مما يؤيد هذا أن ابن عدي في «الكامل» (١٣٧/٣) ، والذهبي في «الميزان» (٦٧/٣) ، وابن حجر في «لسان الميزان» (٥٥٥/٢)^(٣٨٣) ترجموا لـ (الربيع الغطفاني) ، ولعله (الإمام الربيع) ، وإن كانوا حكموا بجهالته ، ولا غرابة في ذلك ؛ فإن الإمام الربيع اشتهر بأنه (بصري) ، ولم يشتهر بأنه غطفاني أو غضفاني» . ا . هـ . كلامه .
فالعجيبُ ما صنعَ هو !! فإن كانَ هو : فإنهم حكموا عليه بالجهالة ، وإن لم يكن هو : فإنه مجهول أيضاً ؛ ليس عند أهل السنة حكمٌ عليه .

ثم لو كان (مشهوراً) بأنه (بصري) لوجدنا حكماً عليه على أنه (بصري) ، وليس على أنه (غطفاني) ؛ فهو غير مشهور ، ثم هناك فرق بين (غطفان) وبين (غضفان) لا يخفى على أهل الرجال والنقد .

وقد وجدتُ في «التقريب» — في ترجمة ربيعي بن حراش — : (الربيع) ؛ أخا ربيعي ومسعود بني حراش الغطفاني ثم العبسي ، وليس هو ؛ فهذا عبسي من بني حراش .
أما نصُّ كلام ابن عدي في «الكامل» فهو :

«٦٥٩— ربيع الغطفاني : ثنا محمد بن علي المروزي قال : ثنا عثمان بن سعيد : قلتُ ليحيى بن معين : الربيع الغطفاني . . تعرفه ؟ قال : ما أعرفه .
وعثمان بن سعيد هكذا حكاه عن يحيى بن معين في سؤاله إياه ؛ يسأله عن قوم لا يُعرفون .

قال الشيخ : وأنا لا أعرفه ، ولا أدري مَنْ يروي عنه ، وعن مَنْ يروي عنه ، ولم ينسبه ربيع ابن مَنْ ؛ فهو مجهول من كل جهاته»^(٣٨٤) . ا . هـ .

ولا دليل في هذه على أن مولد الربيع كان في غضفان ؛ فغاية ما فيه أنه من غضفان ، لا أنه ولد فيها تحديداً ، بل فيه دليل على اجتراء النصوص حتى بين الإباضية أنفسهم للتدليل على مرادهم دون طعن ظاهر .

(٣٨١) ولا دليل على ما سبق أيضاً .

(٣٨٢) كما في «رسالته» (ص : ٢٨) .

(٣٨٣) كذا ، والصواب : (٤٤٨) .

(٣٨٤) ابن عدي ، أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد الجرجاني ، «الكامل في ضعفاء

الرجال» ، تحقيق : يحيى مختار غزاوي ، دار الفكر — بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٩ هـ — ١٩٨٨ م ، (١٧٣/٣) .

وعنه نقلَ الذهبيُّ وابنُ حجر .
فكيف يكون هذا من يريدونه هم ؟! فضلاً عن أن يكون مشهوراً ؟!

* التعقب الخامس :

قولهم : (وبعد أن أخذَ المبادئَ على يد والده الشيخ حبيب بن عمرو ومشايخ عُمان رحل إلى البصرة) .

قلت : ذكر القنوبي^(٣٨٥) أن حبيباً — والدَ الربيع — تتلمذ على يدي جابر بن زيد عندما رحل إلى البصرة ، ثم بعد خمسة أسطر يذكرُ هو نفسه أن الرحلة كانت بأمر الأب الذي كان تلميذاً لجابر كما تقدم .

وهذا تناقض واضح ؛ فكيف يولّد الربيعُ في عُمان وينشأ فيها ، ثم يرحل في آخر حياة جابر إلى البصرة مع والده ؛ لأن الوالد كان من تلاميذ جابر !

فمتى كان تلميذاً له ؟! ومن ذكره في تلاميذ جابر والرواة عنه ؛ حتى عندهم ؟!
إلا أن تكون الصورة أن حبيباً كان في البصرة تلميذاً لجابر ، ثم رجع إلى عُمان ، فتزوج وولد الربيع ، ثم رجع إلى جابر مرة أخرى في آخر حياة جابر ليدركَ الربيعُ جابراً آخر أيامه ، وهذا ما لا نجد عليه دليلاً عندهم ، إلا الارتباط بالمكان وهو (عُمان) ، وهو الظاهر في مذهبهم ورجالهم .
والله تعالى المستعان .

* التعقب السادس :

قوله : «رحل إلى البصرة وهناك تتلمذ على يد كبار التابعين ، وبقي فترة طويلة إلى أن رجع إلى عُمان^(٣٨٦) في أخريات حياته» .

قلت : ذَكَرَ البوسعيديُّ في «رسالته» أن رحلته كانت حوالي (٩٠ هـ) ونسبها إلى القنوبي ، لكن لم يجد القنوبيُّ في شيء من الكتب التاريخية التي تحدثت عن حياة الربيع دليلاً يُعَيِّنُ السنة التي سافر فيها إلى البصرة !

لكنه ذكر أن الذي ظهر له أن رحلته كانت في سنة (٩٢ أو ٩٣) !
واستدلَّ على ذلك بِقِلَّةِ رواية الربيع عن جابر ، وعدم روايته مباشرة عن أنس بن

(٣٨٥) في كتابه «الربيع بن حبيب» (ص : ١٧) .

(٣٨٦) ارتباط عجيب بالبلد ، وكأنه مقصود .

مالك ، وأنه لا يوجد دليل على أنه رآه حتى ؛ فإن الربيع لو رَحَلَ قبل ذلك إلى البصرة لأكثر الرواية عنهما ؛ لِمَا عَلِمَ من مَزِيَّةِ عَلُوِّ الإسناد ، فلا يُعَقَّلُ أن يَتَرَكَ الربيعُ ذلك مع ما عُرف عنه من الهِمَّةِ العالية في تحصيل العلم . كذا قال القنوبي .

قلت : لكن ثبت أن الربيعَ نَزَلَ نزولاً كبيراً في أسانيد كتابه ، ويظهر ذلك جلياً في دراسة الأسانيد .

ولا مرجع للقنوبي فيما ذهب إليه وما كتب ، مع أن الربيع كان عمره قريباً من عشر سنوات عند رحلته إلى البصرة ؛ فكيف يُقال : إنه كان معروفاً بالهِمَّةِ العالية ؟! وهو يروي أحاديث بأسانيد فيها نزول كبير ، وأخرى فيها انقطاع . بل إعضال ، ويأتي بيان ذلك في مباحث دراسة الأسانيد التي فيها الغرائب ، إن شاء الله تعالى .

كما أن في هذا نفياً لأن يكون الربيعُ تابعياً كما يقول البعض^(٣٨٧) ، بل ولم يدرك من أدركه جابراً على أحسن الأقوال ؛ لأن أنس بن مالك آخر من مات من الصحابة في البصرة ، وهو لم يرو عنه أبداً ، ولم يذكر أحد أنه رحل إلى مكان آخر قبل البصرة ولا بعدها لطلب العلم ولقاء الصحابة !

بل روى عن عبادة بن الصامت ، وهذا إسناد معضل !

بل لم يرو الربيعُ عن جابر بن زيد أصلاً ، وليس كما يذكرون في طلبه للعلم ، وأنه تتلمذ على يديه !

كما أن الربيعَ لم يرو عن كبار التابعين في البصرة ، وعلى رأسهم الحسن وابن سيرين ، وهما أكثر رواية وشهرة من جابر ، وكانا في البصرة ، وتوفيا بعده^(٣٨٨) .

(٣٨٧) منهم التتوخيُّ مَقْدَمُ «شرح المسند» (ص : د) ؛ قال : «والربيع بن حبيب صاحب هذا «المسند» من ثقات التابعين» ، ثم علَّل ذلك بقوله : «فقد أخذ كثيراً عن أبي عبيدة التميمي ، كما أدرك أبا الشعثاء جابر بن زيد والربيع شاب ، وجابر من أشهر تلاميذ الحبر البحر عبد الله بن عباس» !

وهذا الكلام يثبت عكسَ ما زعمه التتوخي تماماً .

ولما تُرجموا للربيع لم يذكروا صحابياً واحداً ممن يروي — بزعمهم — عنه ! فلا أدري كيف يستجيزُ أن يجعل الناسَ في طبقات حسبما شاء ؟!

بل يُستغرب جداً أن يكون تابعياً وقد توفي سنة (١٧٥ هـ) ، وهو يروي عن جابر بن زيد بواسطة ؟!

فإن قوله : «أدرك جابراً والربيع شاب» : يدل على أن ليس له رواية عن الصحابة ليكون بها تابعياً ؛ فإنه لو كان كذلك لما روى عن جابر بن زيد المتوفى (سنة ٩٣ هـ) بواسطة أبي عبيدة !

(٣٨٨) في الزوائد على «المسند» يذكرون عدداً كبيراً من التابعين الكبار الذين روى الربيع عنه ، وآخرين مناكير ومتهمين ، و جاؤوا بعده ، ويأتي بيان ذلك (ص : ١٤٣ — ١٤٤) .

والربيع المذكور عن الحسن غير هذا الربيع .
والرواية الوحيدة التي ذكر فيها ابن سيرين في «المسند»^(٣٨٩) رواها الربيع عن أبي عبيدة قال : بلغنا عن محمد بن سيرين . . .
أما قتادة فقد حكموا عليه بالجهالة .
وقولهم : (بأنه بقي فترة طويلة) ؛ يناقضه تماماً ما أسلفت لك الآن ؛ من أنه لم يرو عن الحسن وابن سيرين ، وجهالة قتادة وأئمة آخرين يأتي ذكرهم في دراسة الأسانيد ، بل لم يعرف الربيع نفسه كبار النقاد وأئمة الحديث في ذلك الزمن في الكوفة والبصرة ؛ كالسفيانيين وشعبة وغيرهم ، ولا عرفوه !
ومما يدل على هذا البطلان أنه سيأتي في دراسة الأسانيد روايات نزل الربيع فيها بالإسناد نزولاً مستغرباً ، مع أنه عايش بعض رواتها ما يقرب من خمسين عاماً ، وروى عنهم بهذا النزول !
وغير ذلك من الأخطاء والتناقضات .

* التعقب السابع :

قولهم بأن الربيع صار أعلم أهل زمانه بعد وفاة شيخه أبي عبيدة .
قلت : هو كذلك ! إلا أنه كان متخفياً حتى لم يعرفه أحد ، وحتى حكم على شيخه بالجهالة ! وما قيل في ترجمة أبي عبيدة في التعقب السادس يُقال هنا أيضاً .
ويُزاد على ذلك : بأنه إن كان كما يقولون فلم لا نجد له ذكراً في شيء من كتب أهل السنة قاطبة على الرغم من مئات الآلاف من الكتب العلمية ، إن لم نقل الملايين ، منذ الربيع بن حبيب إلى يومنا هذا ، وعلى الرغم من مئات الآلاف من العلماء ، وكتاباتهم ، وتراجمهم لمن استطاعوا من الناس حتى الخياط والبقال ، ومن لم يشتهر بالعلم ، ومن اشتهر بالعلم من علماء الأمصار ، وأهل البدع والفرق ، بل حتى المجهول ، والمبهم من لم يُذكر اسمه اهتموا بمعرفته ومعرفة رواياته ، وعلى الرغم من الغث والسمين في كتاباتهم ، ثم لا نجد له ذكراً في شيء منها أبداً !

وكأن الأمر مؤامرة مُدبَّرة منذ ألف وثلاثمائة سنة على الربيع بن حبيب إلى يومنا هذا !!
إن كان الكلام معقولا !!!

ولا أدل على ما قلتُ ما سبق في مطلب العناية العلمية بـ «المسند» عند الإباضية

أنفسهم ، ومطلب روايات الكتاب عن الربيع .

* التعقب الثامن :

نُكْرَهُمُ أن الربيع أخذ عن أكثر من ثلاثين عالماً ، ثم قال عن نفسه : «إنما حفظت الفقه عن ثلاثة : أبي عبيدة ، وضُمام ، وأبي نوح» ، وهم شيوخه الكبار ، ثم يذكرون أنه أخذ عن عدد كبير من علماء الأمة ، وأنه جلس في حلقات عدد من المحدثين ، ثم ذكروا مجموعة من الرجال الذين روى عنهم في غير «المسند» .

قلت : الواقع العلمي ينفي ما قالوه جُملة وتفصيلاً ، والدليل على ذلك إضافة إلى ما تقدم هنا من تعقبات ، وما تقدم في ترجمة أبي عبيدة ، وما تقدم في المطالب السابقة :
أولاً : الذين روى عنهم في «المسند» أربعة ؛ هم : أبو عبيدة ، وضُمام بن السائب ، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى ، ويحيى بن كثير .

وسبق بيان حقيقة أبي عبيدة ؛ فهو مجهول .
وتأتي ترجمة ضُمام وأبي نوح وبيان حقيقتهما عقب هذه الترجمة ؛ فهما مجهولان أيضاً .

أما الباقيان فسَيُذَرَّسَانِ ضمن دراسة أسانيد الكتاب إن شاء الله تعالى ، وتظهر حقيقتهم أيضاً .

فهؤلاء هم شيوخه الكبار ، والغريب أن يقال في أبي عبيدة (٤٥ — ١٥٠ هـ) وضُمام وأبي نوح (٣٥ — . . . هـ) بأنهم شيوخه الكبار ، فالحسن وابن المنكر وابن سيرين وقتادة وسعيد بن أبي عروبة — كما يأتي — أكبر منهم .

إلا إن قَصَدَ (كَبَرَ القَدْرَ) ، فهؤلاء أكبر قدراً أيضاً ؛ لما بين يديك من الأدلة !

ثانياً : كونه (جلس في حلقات عدد من المحدثين) . . . فكان ماذا ؟! إن الجلوس في حلقات عدد من المحدثين لا يجعل أحداً إماماً محدثاً ، ولا أدل على ذلك أن علماء النقد قد يقولون في رجلين بأنهما من الثقات المأمونين ، لكن إن روى أحدهم عن الآخر كان ذلك من المصائب ، على الرغم من صحة لقائهما وسماعهما وتلقيهما من بعض ، ومعرفة كل راو منهما .

فكيف بالربيع الذي أحالوا جلوسه إلى عدد من المحدثين المجهولين ؛ فلم يذكروهم ، ولو كان عندهم عليهم دليل لصاحوا به ، ولكنها دعاوى لا بينات عليها !

ثالثاً : أين روى عنهم في غير «المسند» ؟!

إن كان في الزيادات على «المسند» ؛ فالحال واحد ، فإنها لا تثبت عندنا كما لا يثبت «المسند» .

وإن كان في غيره ؛ فما أبانوا ذلك ، ولا هو في مصادرهم .
ثم إن الزيادات فيها من البطلان والنكارة شيئاً كثيراً ؛ كما سبق ذكره في عقائدهم من إنكار الشفاعة ، والتكفير للعصاة وغيرها .
ولأن اعترفنا بصحة رواية «المسند» من طريق محبوب بن الرحيل ، فما صحة الزيادات عن الربيع ؟!

وكما يقال دائماً : أثبت العرش ثم انقش ، أصل وأسس ثم ابن .
رابعاً : ذكروا في هؤلاء الرجال : الحسن البصري (١١٠ هـ) ، ويأتي بيان من هو (الربيع بن حبيب) الذي يروي عن الحسن البصري .

خامساً : لا يوجد في الرواة عن (ابن عيينة) عندنا أحد اسمه : (الربيع بن حبيب) ، بل : (الربيع بن نافع الحلبي أبو توبة) ؛ فلعله أراد البوسعيدي وأصحابه ؛ فحرفوه !

سادساً : لا يوجد في الرواة عن (الأعمش) عندنا أحد اسمه : (الربيع) .

سابعاً : لا يوجد في الرواة عن (ابن المنكدر) عندنا أحد اسمه : (الربيع) .

ثامناً : لا يوجد في الرواة عن (أبان بن أبي عياش) عندنا أحد اسمه : (الربيع) .

مع أن زيادة ([أبي]) مني أنا ، وقال البوسعيدي في الحاشية : «لعله أبان بن أبي عياش فيروز البصري ، قال عنه النسائي : ليس بثقة» !

تاسعاً : هنيئاً له شيخه (المريسي) ! مع أني لم أجد من ذكر (الربيع بن حبيب) في شيوخ أو تلاميذ (المريسي) (٣٩٠) .

عاشراً : قال البوسعيدي عن محمد بن علي الكوفي : «لعله ابن خلف العطار ، قال

(٣٩٠) ذكر الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٩٢٤/٢/١٢) رواية عند الربيع في الزوائد على

«المسند» : (أخبرنا بشر عن إسماعيل ابن علي) ؛ قال :

«وإسماعيل ابن علي توفي (١٨٣) ؛ فيكون الراوي عنه من القرن الثالث ، سواء كان هو المريسي

المذكور آنفاً أو غيره ، وقد وجدت في «الميزان» و«اللسان» : بشر بن إسماعيل ابن علي . عن أبيه . قال أبو حاتم : مجهول .

فكيف يعقل أن يروي من كان تابعياً — بل وتابع تابعي — أن يروي عن مات في القرن الثالث ،

إلا إذا كان طويل العمر على خلاف المعتاد ، وهذا ما لم يذكروه ولو تلويحاً» .

قلت : بل ذكروه ؛ فهم كلهم تقريباً تزيد أعمارهم عن (١٠٠) سنة ؛ ليدركوا هؤلاء أو غيرهم أيضاً !

عنه الخطيب : ثقة» (٣٩١)

قلت : ولعله غيره . ومحمد بن علي الكوفي المذكور مجهولٌ عندنا ؛ لم أعرفه .
على أن ابن خلف العطار لا يمكن أن يروي عنه الربيع ؛ فإنه يروي عن الحسين بن
الحسن الأشقر ، والحسين توفي (٢٠٨ هـ) ، وعن عمرو بن عبد الغفار الفقيمي ، وعمرو
توفي (٢٠٢ هـ) (٣٩٢) .

حادي عشر : أبو ربيعة بن زيد العامري مجهول ؛ لم أقف على ترجمة له .

ثاني عشر : هناك تفاوت عجيب بين تواريخ وفاة (مشايخ) الربيع !

فبين وفاة الحسن البصري رحمه الله تعالى وبين بشر المريسي (١٠٨) سنوات !
بل بين وفاة جابر بن زيد رحمه الله تعالى الذي يدَّعون أن الربيع أدركه شاباً وبين
بشر المريسي (١٢٥) سنة !

مع أن بشراً المريسي معروف مَنْ هو ، وقد توفي بعد الربيع بـ (٤٣) سنة !
ولا أظنهم صرحوا باسم المريسي إلا لأنه القائل بخلق القرآن ؛ فهم يستندون إليه في
ذلك ، والله تعالى المستعان .

ولست أدري . . . ألمريسيُّ شيخه أم تلميذه ؟! لكنهم جعلوه في الشيوخ ، وهذا

(٣٩١) قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (٥٧/٣) : «أخبرنا محمد بن علي الدقاق قال : قرأنا على
الحسن بن هارون عن أبي سعيد قال : محمد بن علي بن خلف العطار الكوفي سكن بغداد ، سمعت محمد بن
منصور يقول : كان محمد بن علي بن خلف ثقة مأموناً حسن العقل» ، وفي «لسان الميزان» (١٢٤/٦) :
«وقال الخطيب : قال محمد بن منصور : كان ثقة مأموناً حسن النقل» .
هذه هي حقيقة الكلام المنسوب إلى الخطيب زوراً وبهتاناً ، وتدليساً من اليوسعيدي لكلام أئمتنا بما
يفيد إثبات رجالهم الموهومين !

فالتوثيق المذكور ليس من كلام الخطيب البغدادي ، وإنما من محمد بن منصور .
على أنه لم ينقل ترجمته من «لسان الميزان» للحافظ ابن حجر حيث نقل كلاماً فيه عن ابن عدي أنه
قال فيه : «عند محمد بن علي هذا من هذا الضرب عجائب ، وهو منكر الحديث ، والبلاء فيه عندي منه» ،
 وذكره الذهبي في «المغني في الضعفاء» و«الميزان» ، وسيط ابن العجمي في «الكشف الحثيث عن رمي
بوضع الحديث» ، ونقل كلام ابن عدي فيه ، وذكر أن ابن الجوزي ذكره في «الموضوعات» مع نقله كلام
ابن عدي فيه .

والحديث الذي ذكره له ابن الجوزي في «الموضوعات» (٦٣١/٥٨٤/٢) — وقد رواه ابن عدي
أيضاً — هو في ذم أبي موسى الأشعري ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم لعنه ليلة الجمل ، وأتى ابن
الجوزي بكلام ابن عدي فيه .

(٣٩٢) كما «التقريب» ، و«تاريخ بغداد» (٢١٠/١٢) .

اضطراب في تاريخ الربيع مع الشيوخ والتلاميذ^(٣٩٣)!

* التعقب التاسع :

تلاميذ الربيع ؛ حيث ذكروا أنه أخذ عنه جماعة ، أصبحوا علماء ، فذكروا منهم ثمانية .

قلت : الواقع العلمي ينفي ما قالوه أيضاً ، بأدلة سبق منها شيء ، ومنها أيضاً :
أولاً : أبو سفيان محبوب بن الرِّحِيل القرشي : مجهول ؛ لم أعرفه ، ولم أقف على ترجمة له عند أهل السنة ، وذكرتُ ترجمة إياضية خاصة له ولابنه سبقت في «التعريف بـ» «المسند» .
ثانياً : كلُّ التلاميذ الذين ذكروا في ترجمة الربيع مجهولون ؛ لم أعرفهم ، ولم أقف على ترجمة لأحد منهم عندنا ، بل بعضهم ليس له ترجمة عندهم أنفسهم ، فلم يترجم له البوسعيدي ولا القنوبي !

ثالثاً : من ينظر في ترجمة منير بن النير الجعلاني^(٣٩٤) يجد أن الترجمة فيها اضطراب كبير ، حيث إنك تجد أن المترجمين يترجمون لرجلين معاً^(٣٩٥) ، ويفرّقون بينهما ، ثم يستمرون في الترجمة ؛ بما يدلُّك على أن الرجلين مجهولان عندهم ، ولا تعرف حقيقتهم ، مع ذلك يُوضّحون ترجمة أحدهم أكثر من ترجمة الآخر .

أما صاحبنا هذا فهو (الآخر) خفيُّ الترجمة بعد أن فرّقوا بينهم بأمور لا تُفرّق ؛ فهو مجهول حتى عندهم ، على الرغم من تصدير الترجمة بقولهم :

«هو الشيخ العلامة الشهيد المنير بن النير بن عبد الملك بن وسار بن وهب بن عبيد بن صلت بن يحيى بن حضرمي بن ريام الريامي الجعلاني ؛ كان — رحمه الله — من المعمرين ؛ فقد عاش مائة وعشر سنين — فيما يروى — . هو أيضاً أحد العلماء الأربعة الذين نقلوا العلم عن الأمام الربيع بن حبيب من البصرة إلى عُمان» !

(٣٩٣) وقد تتبع الألباني رحمه الله تعالى عدداً من الرجال الذين يروي عنهم الربيع في الزوائد وكلهم من الضعفاء والمتروكين والكذابين ، ولم يذكرهم هنا ؛ فانظر «الضعيفة» (٩٢٦/٢/١٢) و(١١٢/١/١٣) .

(٣٩٤) كما في موقع (استقامة) :

<http://www.istiqama.net/olama/munir-bin-alnyer-aljaalni.htm>

(٣٩٥) وكلاهما له الاسم نفسه ، واسم الأب نفسه والنسبة نفسها ، وكلاهما لما مات نُقل إلى جعلان

، وكلاهما حَمَلَ العلمَ إلى عُمان ، ومع ذلك يفرّقون بينهما !

ومن الأدلة على جهالته عندهم أنفسهم أن في الترجمة نفسها ذكروا عن المحقق الخليلي أنه سُئل عن حمل الميت من مكان إلى آخر ، فكان في جوابه :

«وكان في قصة الشيخ المنير بن النير الجعلاني — إن صحَّ ما يُحكى عنه — ما يُستدلُّ به على إباحة شيء من مثل هذه المعاني» .

ولا فرق في نسبة هذه الفتوى إلى أحد الرجلين على السواء ؛ فلا فرق بينهما ، إلا أنهم فرقوا بينهما ، على الرغم من اتحاد أحوالهم .

رابعاً : كما أن الناظر في تراجم هؤلاء القوم يجد أنه يقرب أن يكون الشيوخ والتلاميذ والرواة من طبقة واحدة ، بل بعض الشيوخ ماتوا بعد التلاميذ ، وهذا زيادة في اضطراب التراجم عندهم .

كما أن كل الرواة عندهم — إلا النادر جداً — يعمّر إلى قريب المئة سنة^(٣٩٦) ، أو يزيد أحياناً ، وما ذلك إلا لاضطراب النصوص التي يَسْتَجِدُّونَ منها تراجم علمائهم ، دون منطق في الترجمة أحياناً .

خامساً : وما بني على باطل فهو باطل ، فلو كان تلاميذه علماء وأئمة كما يقولون ، بل على الأقل في المذهب ، لعرفوا عندنا على أنهم أئمة في هذا المذهب .

فكل فرقة وطائفة ومذهب تجد أهل السنة قد اعتنوا بمعرفة رجالهم وأفكارهم ، فضلاً عن الاطلاع على كتبهم وآرائهم ، وهنا على الرغم من أنهم يقولون بأنهم أئمة ، إلا أنك تجد فيهم خفاءً شديداً وتخفياً لا تكاد تجده عند أحد غيرهم — على فرض وجودهم ، وصدق تراجمهم — ، والله تعالى هو المستعان .

* التعقب العاشر :

مدحُ شيخه أبي عبيدة له بقوله : «فقيها وإمامنا وتقينا» ، وتعديل الآخرين .

قلت : يُقال في هذا الكلام ما قيل سابقاً ولاحقاً : أثبت الأصلَ لثُفَرَع عنه ؛ فبعد الحكم على أبي عبيدة بالجهالة ؛ فإن تعديل المجهول لا يقبل ، وما بُني على باطل فهو باطل ، والواقع العلمي يثبت ذلك ؛ فعند أهل السنة أن من كانت شيوخه مجاهيل ، وتلاميذه مجاهيل ، هو بالضرورة مجهول ، والحق كذلك ؛ ففي التعقب التالي إثبات جهالته عندنا وعندهم .

(٣٩٦) أبو عبيدة : (٤٥ — ١٥٠ هـ) ، الربيع : (٨٠ — ١٨٠ هـ) ، عمرو بن فتح أحد علمائهم (بناء على ترجمة أبي غانم السابق ذكرها في مطلب منزلة «المسند») ، أبو غانم ، منير بن النير (كلاهما) ، والباقون دون أن أطيل الكلام فيهم .

*** التعقب الحادي عشر :**

قول السالمي : «وقال أناس من أهل البصرة : انظروا لنا رجلاً ورعاً قريب الإسناد حتى نكتب عنه ونترك ما سواه ، فنظروا فلم يجدوا غير الربيع بن حبيب ، فطلبوا منه ذلك ، وكان يروي عن ضُمام عن جابر بن زيد عن ابن عباس رحمهم الله ، فلما خاف أن يشيع أمره غلق بابه على نفسه دونهم إلا من أتاه من إخوانه المسلمين» .

قلت : وهذا فيه من المبالغة الظاهرة التي لا تخفى حتى على أتباع مذهبهم ؛ فهم يعتمدون علينا وعلى رجالنا ، ولا بأس عندهم بأخذ ما ورد عن رجالنا وأئمتنا ، فإن يطلبوا علوَّ الإسناد والورع ؛ فهذا مما لا بأس به .

أما أن لا يجدوا في أهل البصرة غير الربيع بن حبيب ؛ فهذا من التناقض الطاعن بأئمة أهل السنة ، بل تناقض يطعن بأئمتهم أنفسهم ؛ حيث طعنوا بورع أئمتنا ، ثم قبلوا روايتهم واعتمدوا عليها ، أو أنهم حكموا عليهم بالجهالة ثم قبلوهم ، على الرغم من أنهم يعتبروننا كفاراً كفر نعمة (موحدين ، منافقين ، غير مشركين) .

ومن ذلك أنهم لم يقبلوا (دينَ أئمتنا) في (دينهم) ؛ فمن أراد إماماً ورعاً قريب الإسناد ، ثم لم يجد غير الربيع بن حبيب الإباضي ، ليس هو إلا الإباضي ؛ يعني أنه لا يقبلنا في دينه ، وهذا ما يوقعهم في تناقضات عدَّة ؛ إذ ليس لاعتمادهم على أئمتنا — بعد بيان تناقضهم هذا — إلا أنهم يعتمدون على ما يوافقهم ، ويحَوِّرون الحق لتأييد مذهبهم^(٣٩٧) .

وأين شعبة بن الحجاج ، وسفيان الثوري ، وسعيد بن أبي عروبة وأقرانهم عن أن يكونوا ورعين قريبي الإسناد ليُكتب الحديث عنه ؟!

*** التعقب الثاني عشر :**

سأنقل هنا ما سبقتُ كتابته مع حواشيه ؛ ليكون قريب العهد بالقارئ عند التعقب عليه ، على الرغم من طوله ؛ حيث ذكر القنوبي والبوسعيدي ما قيل عنه في كتب الرجال عندنا ؛ فقالا بأنه ذكر الإمام الربيع عددٌ من المحدثين ؛ منهم :

يحيى بن معين وابن شاهين^(٣٩٨) حيث قالوا عنه : «ثقة» ، وقال الدارقطني^(٣٩٩) :

(٣٩٧) وفيما يأتي في نقد المتن ما يظهر ذلك .

(٣٩٨) ابنُ معين في «تاريخه برواية الدوري» :

(٣/٣٥٣/١٧١٠) قال : «الربيع بن حبيب ، كوفي ؛ وهو أخو عائذ بن حبيب ، وهما ثقتان ، ويقال

«وأما الربيع بن حبيب البصري فلا يترك» .
وأنه ذكره الإمام أحمد في مكانين في كتابه «العلل»^(٤٠٠) ، قال في أحدهما : «ما أرى به بأساً» .

كما ذكره البخاري وابن حبان^(٤٠١) ولم يذكر في جرحاً ولا تعديلاً .
ثم نبّه البوسعيدي^(٤٠٢) على أمور :
أولاً : أن الرواة الذين يحملون اسم (الربيع بن حبيب) ثلاثة ؛ هم :
١ - الربيع بن حبيب الكوفي : أخو عائذ بن حبيب ، ويقال لهما : بنو الملاح . . .
٢ - الربيع بن حبيب البصري الإباضي : سمع الحسن وابن سيرين ، وروى عنه موسى بن إسماعيل البصري ، وقد ذكرنا من وثقه .
٣ - أبو سلمة الربيع بن حبيب الحنفي : من أهل اليمامة ، سمع عبد الله بن عمير وأبا سعيد الرقاشي ، وروى عنه أبو داود الطيالسي ، وهو ثقة .
ثانياً : أن ابن أبي حاتم خلط بين الحنفي والبصري ؛ فجعلهما واحداً^(٤٠٣) ، وتبعه على ذلك الذهبي والمزي وابن حجر^(٤٠٤) .
بينما فرق بين الثلاثة البخاري في «التاريخ الكبير» ، وابن حبان في «الثقات» و«المجروحين»^(٤٠٥) ؛ فنذكر الأول في «المجروحين» ، وذكر الثاني والثالث في «الثقات» .

لهما : بنو الملاح» .
و(١٧١١/٣٥٣/٣) ، و(٣٤٠٦/١٠٩/٤) ، و(٣٥٩٣/١٤١/٤) ، و(٤٢٠٦/٢٤٩/٤) قال :
«الربيع بن حبيب أيضاً بصري ، يروي عن الحسن وابن سيرين ، وهو ثقة» .
وابن شاهين في «تاريخ أسماء الثقات» (ص : ٢٧) .
(٣٩٩) في «الضعفاء والمتروكون» (ص : ٢٠٨) ، ونقله الذهبي عنه في «ميزان الاعتدال» (٦٢/٣)
(٤٠٠) «العلل ومعرفه الرجال» ؛ ترجمة الهيثم بن عبد الغفار الطائي (٥٦/٢) ، والمكان الآخر في الكتاب نفسه (٣٢٤١/٤٩٢/٢) .
(٤٠١) البخاري في «التاريخ الكبير» (٢٧٧/٣) ، وابن حبان في «الثقات» (٢٩٩/٦) .
(٤٠٢) كما في «رسالته» (ص : ٣٣ - ٣٤) .
(٤٠٣) كما في «الجرح والتعديل» (٤٥٧/٣) .
(٤٠٤) الذهبي في «الميزان» (٦٢/٣) ، والمزي في «تهذيب الكمال» (٦٧/٩ - ٧٠) ، وابن حجر في «التقريب» .
(٤٠٥) «المجروحين» (٢٩٧/١) .

قلت : كلامهم هذا عليه تعقبات مهمة ؛ فاستعين بالله تعالى :

أولاً : قد خلط بين **الأول** ^(٤٠٦) و**الثالث** ^(٤٠٧) بعض العلماء ^(٤٠٨) .

والصواب التفريق ؛ كما قال المزي ، ولم يَدَّكُرْ غيرَ هذين الاثنين .

فليس الأمر كما ذكر البوسعيديُّ بأن ابن أبي حاتم والذهبيَّ والمزيَّ وابن حجر قد

خلطوا بين الثاني ^(٤٠٩) والثالث ^(٤١٠) .

فزيادة البوسعيدي كلمة (الإباضي) أراد من القارئ تصديق كلامه بأنهم ثلاثة ،

والحكم على هؤلاء الأئمة بالخطأ والوهم ؛ فضلاً عن إيهامه القارئ بأن رجلاً (إباضياً) هو

الذي خلط الأئمة به غيره ؛ إثباتاً من عند نفسه لهذا الرجل الموهوم !!

ثانياً : الذي قال فيه ابن معين : «ثقة» إنما هو (أبو سلمة البصري الحنفي) ؛ كما

روى ابن أبي حاتم ^(٤١١) عن أبيه عن إسحاق بن منصور عن يحيى ، وسبق بيان موضعه من

«تاريخ» ابن معين برواية الدوري . . وليس كما أوهموا !

ثالثاً : قال ابن شاهين : «والربيع بن حبيب : بصري ، عن الحسن وابن سيرين ،

وهو ثقة» .

^(٤٠٦) وهو (الكوفي أخي عائذ ، بنو الملاح) ، ويقال له : (أبو هشام الأحول) ؛ كما عند ابن معين

في «التاريخ - دوري» (٢٥٥٣/٥٢٢/٣) .

^(٤٠٧) وهو (أبو سلمة الحنفي البصري أيضاً) .

^(٤٠٨) خلط بينهما (الكوفي والبصري) أبو حاتم الرازي وابنه ؛ كما في ترجمته في «الجرح

والتعديل» (٢٠٦٣/٤٥٧/٣) ، حيث كُتِبَ بأبي سلمة ، وأنه يروي عن الحسن وابن سيرين والرقاشي ،

وروى عنه الطيالسي ويحيى بن سعيد وعبد الصمد وموسى بن إسماعيل ، وذكر الاختلاف في التوثيق

والإنكار عليه في بعض أحاديثه ، ثم ذكر روايته المنكرة عن نوفل بن عبد الملك ، إلا أنه ترجم عقبه مباشرة

لأخي عائذ ، وأنه يروي عن نوفل ، وأنه يروي عنه عبيد الله بن موسى ، ثم ذكر تجريحه عن أبيه وعن أبي

زرعة .

فالذي يبدو لي والله أعلم أن الخلط بينهما سبق قلم ، وأنه لم يُعَدِ النظر في الترجمة مرة أخرى .

وخلط بينهما أيضاً العقيلي في «الضعفاء» (٤٨٠/٤٩/٢) ؛ حيث ذكر أبا سلمة ضمن ترجمته لأخي

عائذ .

وقال المزي في «تهذيب الكمال» (١٨٥٧/٦٩/٩) : «وقد خلط بعضهم إحدى هاتين الترجمتين

بالأخرى ، والصواب التفريق ، والله أعلم» .

^(٤٠٩) وهو : (البصري الإباضي) حسب كلام البوسعيدي .

^(٤١٠) وهو (أبو سلمة الحنفي) ولم يقل إنه : (بصري) .

^(٤١١) في «الجرح والتعديل» (٤٥٧/٣) ، وقد كُتِبَ ، وهو المكان نفسه الذي عزا إليه البوسعيدي !

قلت : وهو (الحنفي) ؛ فهو (بصري) ، وهو الذي ترجم له ابن أبي حاتم أنفاً ، ويَبين أنه (أبو سلمة) ؛ فهو : (بصري . . حنفي) ، روى عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين ، والحسن ، وابن سيرين ، وعبد الله بن عُبَيْد بن عُمير ، وأبي سعيد الرُّقَاشي .
وهو الذي روى عنه أبو داود الطيالسيُّ ، وعبدُ الصمد بنُ عبد الوارث ، وموسى بنُ إسماعيل التَّبُوكِيُّ البصريُّ ، ويحيى بن سعيد القطان ، وبهز بن أسد ، والحجاج بن منهال .
وهو الذي وثَّقه ابن معين ؛ كما سبق ، والإمامان أحمد وابن المديني^(٤١٢) .
وهو الذي ترجم له المزيُّ وابنُ حجر ، وهو الذي فرَّقا بينه وبين الأول .
فليس الأمر كما قال البوسعيدي ولا غيره !

فالثاني والثالث واحدٌ لا فرق بينهما إلا عندهم ، فأضاف البوسعيدي كلمة (الإباضي) تديساً على أئمة أهل السنة . . ولم يقولوها ؛ إيجاداً من عند نفسه لرجلهم الموهوم !!
رابعاً : فيظهر من ذلك أن قول الإمام أحمد : «ما أرى به بأساً» حسب رواية ابن أبي حاتم لها عنه إنما هي لـ (أبي سلمة البصري الحنفي) .

خامساً : قال الدارقطني في «الضعفاء والمتروكين»^(٤١٣) :
«فأما الربيع بن حبيب الرُّقَاشي ، فهو بصري مُقلِّدٌ ، يروي عن البصريين ، لا يُترك» . قال هذا مع مقارنته مع أخي عائذ الأول .
وترجم له المحقق الدكتور موقِّق عبد القادر على أنه (الحنفي) ، وهو كذلك ؛ فإنه يروي عن (أبي سعيد الرُّقَاشي) ؛ كما قال البوسعيدي نفسه !!
ونقلَ الذهبيُّ في «الميزان»^(٤١٤) كلامَ الدارقطني هذا في ترجمة (أبي سلمة البصري الحنفي) ، وقال : «يروى عن الحسن ، ومحمد ، ووثَّقه أحمدُ ، وابنُ معين ، وابنُ المديني ؛ فقول الدارقطني : «لا يترك» ليس بتجريح له» .
لكن البوسعيديَّ نسبه لـ (الإباضي) المزعوم ، وهو يعلمُ علمَ اليقين أن الحق عليه ؛ لذلك زاد كلمة (الإباضي) !!!

سادساً : أما تقريبُ البخاريِّ رحمه الله تعالى بين هؤلاء الثلاثة — ولم يذكر كلمة الإباضي طبعاً — ، فليس يتابع عليه ؛ لما علمت ، بل هما اثنان ، وليس بينهما (إباضي) .

(٤١٢) كما روى عنهما ابن أبي حاتم ، ويأتي عند الذهبي في «الميزان» زيادة التأكيد على ذلك .

(١) (ص : ٢٠٨) ، وهو الموضع نفسه الذي عزا إليه البوسعيدي !

(٤١٤) وهو الموضع نفسه الذي عزا إليه البوسعيدي في «رسالته» (ص : ٣٣) الحاشية رقم (٨) ،

فعزا قول الدارقطني السابق إلى «الضعفاء والمتروكون» ، والذهبي في «ميزان الاعتدال» .

ولا سيّما أن البخاريّ ذكره في فصل من مات من الخمسين إلى الستين ومائة^(٤١٥) .
وقد ماشا البخاريّ ابنُ حبان في «التّقات»^(٤١٦) ، ومن بعده الذهبيّ في «الكاشف» ؛
فأوردتهم ثلاثة ، غير أنه تنبه إلى خطئه ؛ فصوّبه في «الميزان» .
ومما يدل على عدم صواب التفريق أنّ البخاريّ وابن حبان والذهبيّ قالوا الكلمة نفسها
(وهي للبخاري) : «الربيع بن حبيب ، يروي عن الحسن وابن سيرين ، روى عنه موسى بن
إسماعيل التّبونكي» ، فلم يكن عندهم زائدٌ تحقيق لهذا التفريق ، على أنهم لا يتابعون على
ذلك — كما رأيت — ، وقد تراجع الذهبي .

سابعاً : فإنّ يكون هناك ثلاثة — كما يزعم البوسعيديّ أو غيره — ، أحدهم ذاك
(الإباضي) صاحب «المسند» ، ثم يُختلفُ فيه مع اثنين قد عُرِفَا ، مع أن حاله ووفاته كما
عرفت ، ثم يكونُ إمامٌ مذهبٍ ؛ فإن ذلك من أعجب العجائب ، وأبعد المحالات .
ثامناً : أما ما روى الإمام أحمد بن حنبل^(٤١٧) قال :

«سمعت هشيماً يقول : ادعوا الله لأخيّنّا عبّاد بن العوّام ؛ كان يقدّم علينا من البصرة
رجل يقال له : الهيثم بن عبد الغفار الطائي يحدثنا عن همام عن قتادة رأيه^(٤١٨) ، وعن رجلٍ
يقال له : الربيع بن حبيب عن **ضمام** عن جابر بن زيد ، وعن رجاء بن أبي سلمة أحاديث ،
وعن سعيد بن عبد العزيز ، وكنا **معجبين** به ، فحدثنا بشيء **أنكرته** وارتبّت به ، ثم لقيته بعد ؛
فقال لي : ذاك الحديث **اتركه** — أو : **دعه** — . فقَدِمْتُ على عبد الرحمن بن مهدي فعرضت
عليه بعض حديثه ؛ فقال : هذا **رجل كذاب** — أو قال : **غير ثقة** — .

قلت : فإن ثبت عند عاقلٍ أن (الربيع بن حبيب) المذكور هنا هو (الإباضي) الذي
يزعمون ، وأنه يمكن أن يكون موجوداً بنصّ كهذا عن كذاب ، وأنّ شيخ الربيع (ضمام) الذي
لا يُعرف عندنا أصلاً^(٤١٩) هو هذا بعينه ، وبما سبق من حال الربيع الذي يزعمون في كتب

(٤١٥) كما قال الحافظ في «التهذيب» ، وهذا ليس تاريخ وفاة الربيع بن حبيب الإباضي كما
يقولون (١٧٥ — ١٨٠ هـ) .

(٤١٦) وابن حبان لا يُعتمد عليه هنا ؛ فهو غالباً ما يتابع البخاريّ على صنيعه كيفما كان .
(٤١٧) كما في كتابه «العلل ومعرفة الرجال» (١٥٣٨/٥٦/٢) ، وقد اختصرها القنوبي في كتابه
(ص : ٧١) ؛ فذكر أنها في ترجمة الهيثم بن عبد الغفار الطائي ، واقتصر على ذكر الإسناد الذي فيه ذكر
الربيع بن حبيب عن ضمام ، ولم يذكر أنها رواية كذاب .

(٤١٨) يحتمل أن يكون المقصود به رأيه في القدر ، وقد تكون بمعنى فتواه أو ما ينسب إليه من الموقوفات

(٤١٩) كما يأتي ، وعند الإباضية أنفسهم رجلان يروي عنهما الربيع بن حبيب الإباضي ، أحدهم

الرجال التي عندنا ؛ فحريٌّ بهذا العاقل أن يُثبِتَ «مسند الربيع» جملة وتفصيلاً ، بل أن يجعله أهم ديوان من دواوين الحديث في الإسلام !!!

والربيع بن حبيب المذكور هنا مجهول ؛ لم يعرفه أحدٌ ؛ فقله في روايته : (وعن رجل يقال له : الربيع) دليل ذلك ؛ فهو لما ذكر روايته عن همام ورجاء وسعيد ذكرهما بالعننة ؛ فهم معروفون .

كل هذا على قرَضِ تنزيل رواية الإمام أحمد الأخيرة على (الإباضي) ، وليس على رواتنا المذكورين في كتب أئمتنا ، ومعروف مَنْ هُمْ .
بل أنبه هنا على أمر آخر ؛ وهو :

أورد هذه الرواية جمعٌ من العلماء في كتبهم : العقيلي^(٤٢٠) ، والخطيب البغدادي^(٤٢١) ، والذهبي^(٤٢٢) وابن حجر^(٤٢٣) ؛ كلهم يقول : الربيع بن حبيب عن **همام** عن جابر بن زيد .

ابن يحيى ، وهو مجهول ؛ كما يأتي ، وعندنا رجل ؛ فصاروا ثلاثة !
(٤٢٠) رواها عن عبد الله بن أحمد بن حنبل في «الضعفاء» (١٩٦٧/٣٥٧/٤) وفيها الربيع بن حبيب عن **ضمام** عن جابر بن زيد .
(٤٢١) فأوردها من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل في «تاريخ بغداد» (٥٥/١٤) وفيها الربيع بن حبيب عن **همام** عن جابر بن زيد .

(٤٢٢) في «الميزان» (٩٣١٠/٣٢٣/٤) ، وقد نسبته بقوله : «قال أحمد : عرضت على ابن مهدي أحاديث الهيثم بن عبد الغفار عن **همام بن يحيى** وغيره ؛ فقال : هذا يضع الحديث » ، وذكرها مع النسبة بسط ابن العجمي في «الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث» (٨٢٤/٢٧٤) .
وهذه الرواية عند أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (١٤٩٢/٤٢/٢) ، وعنه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣٤٩/٨٥/٩) ، وابن عدي في «الكامل» (٢٠٢٢/١٠٥/٧) ولم ينسبوه .
(٤٢٣) أوردها الذهبيُّ من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل فاختصرها ولم يذكر سوى الربيع بن حبيب ، ولم يذكر من بعده ، فاستدرك عليه الحافظ ابن حجر في «اللسان» (٢٠٨/٦) فقال :

«ولو كان المؤلف نقل الأشياء من غير حذف لكان الكلام مستوياً ؛ فإنه نقل هذا كله من كتاب العقيلي ، وقد أوردها العقيلي عن عبد الله بن أحمد بطولها وفيها : فحدثنا عن همام عن قتادة ، وعن أبيه ، وعن رجل يقال له : الربيع بن حبيب عن **همام** عن جابر بن زيد» .

فنقلُ الحافظ بَيِّنُ الصوابِ من رواية العقيلي ، وما هذا إلا من تصحيفات النساخ ، وأخطاء المحققين .
ثم قال الحافظ عن الهيثم : «قال عبد الله بن المديني عن أبيه : يروي عن همام وهشام بن سعد أمراً عظيماً ، وكان أعلم الناس بقول جابر بن زيد ، وكنا نكتب عنه ، وكان شاباً أسود الرأس واللحية ، طوح إلى بغداد ، فاجتمع الناس عليه ، وجاءوا إلى عبد الرحمن بأحاديثَ حَدَّثَ بها ؛ فأنكرها وتكلم فيه بشيءٍ وغمَزَه ؛ فسقط وزهد حديثه» .

ففي هذه الرواية بيانٌ واضح بأن الراوي عن جابر بن زيد هو (همام) . وليس (ضمام) ؛ فهو تصحيف .

وآخرُ الرواية عندهم وعند الإمام أحمد تبين ذلك بجلاء ؛ قال :
«ولقيتُ الأقرع بمكة ؛ فذكرتُ له بعض هذه الأحاديث ؛ فقال : هذا حديثُ البري عن قتادة . يعني : أحاديثُ **همام قَلْبِهَا**»^(٤٢٤) . قال : فخرقت حديثه وتركتاه بعد .

أقول هذا وأنا مستنكر أن النسخ الموضوعة والكتب المخترعة لا تخفى على أهل العلم والنقد والرواية ، بل تتبين وتعرف عند علماء المسلمين في وقتها ، بل وينكشف أمرُها ، وهذا الدليل الذي بين يديك من أوضح الأمور .

وكذلك «مسند زيد» ، و«تفسير المقباس» عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه ، ونسخة العقل ، وغيرها كثير بان أمرها وافتضح .

ولو رجعنا إلى كتب الموضوعات المتأخرة عن زمن الربيع بن حبيب فإننا لا نجد نكراً له ولا لكتابه ، وحتى المشيخات والبرامج والأثبات ونحوها ، كل ذلك لا تجد أثراً لـ «مسند الربيع بن حبيب» فيه ، وسبق بيانه .

وعلى فرض بعيد جداً أنك وجدتَ فيها شيئاً ، فلا يعني ذلك صحة «المسند» ؛ فما قَدَّمته بين يديك من الأدلة يُثبت ذلك .

ويستحيل أن تتفق أمةُ النبي صلى الله عليه وسلم على إخفاء (مسند) هو أهم دواوين الإسلام ، إلا إن كان في دين رب العالمين شكٌ . . . حاشا ، وهو المشرعُ أن أمة النبي صلى الله عليه وسلم لا تجتمع على ضلالة^(٤٢٥) .

بل حتى الإباضية أنفسهم قبل الوارجلاني لا يعرفون «المسند» أبداً ، وقد سبق ما يدل على ذلك في مبحث التعريف بـ «المسند» ومطالبه .
والحمد لله رب العالمين .

وهذا يؤيد ما سبق عند أحمد عن عبد الرحمن بن مهدي رحمهم الله تعالى ، ولذلك لا تجد ذكره في الرواة عن جابر بن زيد على الرغم من أنهم ظنوا أنه من أعلم الناس بحديث جابر بن زيد .
والحمد لله على بيان الحال .

(٤٢٤) وفي هذه الكلمة من الإمام أحمد نفسه دليل على وقوع التصحيف ؛ فكلها أحاديث همام التي قلبت ، وليس فيها (ضمام) .

*** التعقب الثالث عشر :**

آثار الربيع ، وقد ذكروا له خمسة آثار .

قلت : هي قرعٌ عن أصل ، فإن ثبت الأصل ناقشنا الفرع ، على أن هذا الفرع يندرج تحت أمور أربعة :

الأول : أن يكون مروياً من طريق محبوب بن الرحيل ؛ كـ «المسند» ، وبعض الزيادات ، وقد سبق بيان حقيقة محبوب وروايته لـ «المسند» .

الثاني : أنه بين مخطوطٍ لم نطلع عليه ، وبين مفقود ، كُله مداره على الربيع وتلاميذه المجاهيل ، ولا يعرف في دواوين الإسلام ، ولا تُعرف رواته .

الثالث : أنه لا إسناد له من الربيع إلى الوارجلاني مرتب «المسند» والزيادات ، ولا منه إلينا ، ولا إسناد للمخطوطات التي لم نطلع عليها بعد ؛ فلو كان لها سند لصاحوا به .

الرابع : أنها كلها مما دخلت فيه اليُدُ المرتبة والناقلة والراويّة ؛ فلا تأليف للربيع يسلم له بالكلية ، فالثقة به معدومة . والله تعالى المستعان .

*** التعقب الرابع عشر :**

وفاء الربيع ، وأنه لم يقف على تاريخ حقيقي لوفاته .

قلت : اعتمد القنوبيُّ على روايات وأخبار في تحديد تاريخ وفاته ، وهذه الروايات لا دليل على صحتها ، فهي بين جهالة القائل ، وجهالة الناقل ، والتكلف في التوفيق بينها واضح .

فكون موسى بن أبي جابر المتوفى سنة (١٨١ هـ) — كما يقولون — ، قد صُلّي على الربيع ؛ فإنه لا يفيدُ شيئاً في تحديد وفاة الربيع بين عامي (١٧٥ — ١٨٠ هـ) ^(٤٢٦) ، فلو

مات موسى سنة (٢٠٠ هـ) هل يتغير الحال ؟!

كما أن تاديوس ليفيتسكي ^(٤٢٧) ذكر أن عبد الوهاب الرُّسُمي قد حكم تقريباً من سنة

(٤٢٦) تاريخ ولادته ووفاته كما ذكر القنوبي : (٧٥ — ٨٠ هـ) ولادة إلى (١٧٥ — ١٨٠ هـ) وفاة

(٤٢٧) كما في كتابه «المؤرخون الإباضيون في أفريقيا الشمالية» (ص : ٤٠) ، وهو كتاب جامع لدراسات إباضية واستشراقية ومراجع مخطوطة للإباضيين ، وبغض النظر عن صحة كلامه أو عدمها إلا أن كلامه معزوّ لمراجع منها المطبوع ، ومنه النص الذي أخذتُ منه ؛ وهو : «مجموعة أخبار تاريخية» (الترجمة بالنصّ العربي) لابن الصغير (ص : ٧٣) .

وأياً كان حاله فلن يكون بأسوأ مما سبق .

(١٦٨ - ٢٠٨ هـ) وقد قال القنوبي تولى الحكم سنة (١٧١ هـ) ؛ فعلى هذا الخلاف بين الروائتين ينبغي أن تكون وفاته على غير ما ذكر القنوبي ، وهو ما يزيد من جهالة حال الربيع ، حتى بناءً على رواياتهم المتكفّ التوفيق بينها .
ومثله أنهم جعلوا ولادة الربيع سنة (٨٠ هـ) ، لأجل أن يُدرك الربيعُ بنُ حبيبٍ جابراً ، والربيع شابٌ ، ورحل من عُمان إلى البصرة سنة (٩٠ أو ٩٢ أو ٩٣ هـ) ، وهو شابٌ حديثُ السن^(٤٢٨) بعد أن أخذ الأصول من علماء بلده ، وأدرك جابراً ثلاثَ سنوات (على أحسن الأحوال) هي آخر سنوات جابر وبدايات الربيع ، ثم لم يرجع إلى عُمان إلا في آخر حياته ليموت فيها ، ثم لا يكون معروفاً عندنا أهل السنة بأيِّ وجهٍ ؛ فكأنه كان مُتَعَمِّداً أن يتخفى عنهم !
بل هو كذلك ؛ كان متعمداً أن يتخفى (طور الكتمان) ، وقد سبق بيان أنه لما خاف أن يشيع أمره أغلق بابه على أنفسهم دونهم ، إلا من أتاه من (إخوانه المسلمين) .

* التعقب الخامس عشر :

أسباب عدم ذكر الربيع ضمن المحدثين .
النقطة الأولى والثانية والرابعة : ظلم الحكام ، وعدم مصانعتهم ، والعزلة .
قلت : قد تبين حالُ الربيع حقيقة بما سبق ، وليس الجواب عن هذه النقاط إلا من التكرار ؛ لذلك أوجز الجواب ؛ فأقول :
الظلم نسبي ؛ فما كان ظلماً عندك فهو عدل عند غيرك ، والله تعالى لا يُخفي دينه لأمر كهذا ، وقد مرّت سنوات على الأمة الإسلامية أكثر ظلماً وإظلاماً من هذه السنوات التي تقول ؛ فما استكان أصحاب الحق ، ولا اختفوا و(كتموا) دعوتهم ، بل كانوا أصحاب الراية العليا في رفع الظلم .
ولو كان الأمر كما تقول ؛ فقد قامت دولة إباضية في المغرب في زمن الربيع نفسه ، فهل يقال بعد ذلك : إن الربيع بقي متخفياً على الرغم من قيام دولته التي تؤيد مذهبهِ وقولهِ وهو إمامُها المُسْتَفْتَى ؟!
فلمَ لم يظهر الربيع آنذاك ، وبقي مختفياً في البصرة إلى أن رجع إلى عُمان ليموت فيها ؟!

ولا يقولن أحد : إن السبب أن دولتهم لم تستمر .

(٤٢٨) يكون عمره على الأقوال السابقة في ولادته وانتقاله ما بين عشر سنوات وبين ثمانية عشرة

سنة أو تزيد بقليل . لكن المهم أن يدرك الربيعُ جابراً .

فإن علم الغيب عند الله تعالى ، وما كان الربيع ولا غيره ليعرف إن كانت دولته أو غيرها ستبقى أو تندحر ، وهذه دول التتار والفاطميين والصليبيين زالت بعد طول حكم ظالم للمسلمين ؛ فما صنع علماؤنا ما صنع الربيع .

ولا يقولن أحد أيضاً : إن من مسالك الدين في عقيدتهم (الكتمان) .

لأن هذه العقائد برزت بناءً على تطور أحوالهم ، لا أن عليها نصاً من كتاب أو سنة صحيحة ، وإلا فهذا إمام أهل السنة الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى امتحن قريباً من ستة عشر عاماً أو أكثر ، وسجن وضرب أشهراً طويلة ، بل في ذلك الزمن قتل بعض من لم يقل بخلق القرآن الذي تقولون به ، وبعضهم زلق فيه من حيث يدري أو يتقي ؛ فما منعه ذلك من بيان الحق الذي ندين الله تعالى به اليوم .

النقطة الثالثة : اعتبار الإباضية من الفرق الضالة المبتدعة .

قلت : لو نظر القنوبي في تراجم الرواة الذين روي لهم في «الصحيحين» فقط ممن ينسب إلى بدعة لوجد أن كلامه بعيد كل البعد عن الواقع العلمي عند أهل السنة . وأضرب هنا مثلاً واحداً يبين عدم إنصافه لأهل السنة ؛ وهو أن البخاري نفسه ، وأبو داود والنسائي وغيرهم قد رووا لعمران بن حطان الذي يعتبرونه أحد رؤوسهم ، بل كان داعياً ومؤسساً كما يقولون .

ولو كان الربيع كعمران أو أعلى منه فأين هو ؟!

النقطة الخامسة : أما قلة المصادر في تاريخ الإباضية .

فإن ذلك ليس بعذر ؛ فقد حفظ أهل السنة عن أهل البدع أكثر مما حفظوا لأنفسهم ، وما بشر المريسي عنهم ببعيد .

فلو قيل : إن أهل السنة لم يكونوا منصفين لغيرهم .

فيقال لهم : لكن لا يُعدم أن يذكر الربيع عندهم ولو مرة واحدة .

ولم يُذكر !!!

فمن كان هكذا فهو والله ! إما أن لا يكونوا بأصحابه ومريديه ؛ فيتكلمون عن رجل لا

يعرفونه ، وإما أن الرجل مجهول مكذوب عليه !!

لأنه لا يعقل أن يتواطأ أهل السنة كلهم على أن يخفوا حاله إن كان معروفاً ، بل أهل السنة من أحرص الناس على معرفة أي راو كان والحكم عليه ، ولا سيما إن كان من الأئمة

— كما يذكر الإباضيون — ، سواء أكان من الموافقين لهم أم من المخالفين .

كما أنه لم يذكره أصحاب المقالات والفرق ، ولا رأيت في شيء منها أن الربيع بن

حبيب أحد أئمة الإباضية .

وهذا بشر المريسي قد ترجم له الخطيبُ في «تاريخ بغداد» بصفحات كثيرة ، ونقل كثيراً ما وقع له من قصص أو أحكام .

بعد ذلك تدرك أن الربيع بن حبيب الذي يزعمون ليس في الدنيا التي نعيش فيها ، ولم يكن فيها أصلاً .

والحمد لله رب العالمين .

المطلب الرابع : التعريف بباقي رجال أسانيد أحاديث الكتاب ، وآخرين لهم علاقة
برجال «المسند» .

نكرتُ تحت هذا المطلب رجالاً وردت أسماؤهم في أسانيد «المسند» ، وليس أثرهم
فيه كأثر من سبق ؛ وهم : ضمام بن السائب ، وله ثلاث روايات ، وجعفر بن السماك ، وله
رواية واحدة .

أما رجال أهل السنة الذين وردت أسماؤهم في الأسانيد — وهم قليلون جداً — فقد أرجأتهم
إلى دراسة الأسانيد .

على أنني أذكر رجالاً لم يذكرُوا في «المسند» أبداً ، وإنما غايتي منه أن أزيد بيان
حقيقة رجال «المسند» ، وهم صالح الدهان ، وصُحار العبدي رضي الله تعالى عنه .

أولاً : ضُمام بن السائب :

هو أحد الرواة الذين ذكروا في «المسند» .

ترجم له الدَّرَجِينِي والشَّمَاحِي والسَّالِمِي والقنوبي والبوسعيدي^(٤٢٩) ترجمة الإمام
المعروف ؛ فقالوا :

* هو الشيخ الإمام ، الحافظ المتقن ، الحجة أبو عبد الله ضُمام^(٤٣٠) بنُ السَّائِبِ
الأزديُّ النَّدَبِيُّ ؛ نسبة إلى بني نَدَبٍ بن شمس .
أصله من عُمان ، وولد في البصرة .

عدّه الدَّرَجِينِي من الطبقة الثالثة من التابعين ، وقال : «كَهْفُ الْيَتَامَى وَالْأَرَامِلِ ،
والمَقْرُوعُ إِلَيْهِ فِي النِّوَازِلِ ، فَطالَمَا أَوْصَى إِلَيْهِ أَبُو عبيدة في الفتاوى والمعضلات ، فانكشفت
بأجوبته ظُلُمُ الْمَشْكَلاتِ ، وكان ذا رَفْقٍ وَتَلَطُّفٍ ، واجتهاد وَتَقَشُّفٍ» ، وقال : «كان يسمى
راوية جابر بن زيد ؛ لأن أكثر فتواه : قال جابر ، وسمعت جابراً» .

(٤٢٩) الدَّرَجِينِي في «الطبقات» (٢/٢٤٦ — ٢٤٧) ، والشَّمَاحِي في «السير» (١/٨١) ، والسَّالِمِي
في الشرح (١/١٧١) ، والقنوبي في «الربيع بن حبيب» (ص : ٣٧) ، والبوسعيدي في «رسالته» (ص :
٣٠) .

(٤٣٠) وجدتُ ضبطه بالضم في بعض كتبهم .

لكن الذي في «القاموس المحيط» : «الضَّمُّ والضَّمَامُ — بكسرهما — : الداهية الشديدة» .

قال : «وكانه تصحيف ، والصواب بالصاد» . ووجدت في الصاد نحوه .

وضبط الحافظ الاسم في «التقريب» بالكسر .

وقال السَّالِمِيُّ^(٤٣١) : «وأكثرُ ما حمل — يعني : الربيع — العلمَ عن ضُمَامٍ عن جابر»

قال عنه الشَّامُخِيُّ : «من أهل العلم والتحقيق ، والكاشفُ أمرَ العضلات عند حصر ذوي الضيق ، أخذ عن جابر وغيره ، وكان ما أخذ عن جابر أكثر مما أخذ عنه أبو عبيدة» ، وقال :

«عن أبي سفيان : أن أبا الحرِّ (علي بن الحصين العنبري) قال لأبي عبيدة : أقيم للناس خمسة أيام بعد الموسم^(٤٣٢) ، فأبى ، فقيل له : عليك بضُمَامٍ ، فقال : أوعِثْهُ من العلم ما يكتفي به الناس ؟ قالوا : وفوق ذلك ، فأتاه ، فأقام للناس ، وكثر عليه السؤال ، وكان جوابه : (سألتُ جابراً ، و : سُئِلَ جابراً ، و : سمعتُ جابراً ، و : قال جابر» .

وقيل بأنه سَجُنَ مع جابر بن زيد في زمن الحجاج ، ولم يخرج إلا بعد وفاة الحجاج وأشار القنوبيُّ والبوسعيديُّ إلى أن الإمام أحمد ذكره في موضعين^(٤٣٣) ، دون أن يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً .

* شيوخه :

أخذ ضُمَامُ العلمَ عن جماعة ؛ منهم : جابر بن زيد ، وصُحَارُ العبدِي ، وأبو عبيدة ، وأبو نوح ، وهما من أقرانه .

* تلاميذه :

أخذ العلمَ عن ضُمَامٍ جماعة ؛ منهم : أبو عبيدة ، والربيع بن حبيب وآخرون . وقد أكثرَ الربيعُ من الرواية عنه ، وقد اعتنى بهذه الروايات أبو صفرة عبد الملك بن صفرة^(٤٣٤) .

وقيل بأن له كتاباً في موضوع خلق القرآن بعنوان : «الحجة على الخلق في معرفة الحق» .

* وفاته :

قال القنوبيُّ بأنَّه لم يجد دليلاً يُعَيِّنُ السنة التي توفي فيها ضُمَامُ .

(٤٣١) كما في مقدمة شرح «المسند» (٤/١) .

(٤٣٢) لعله موسم الحج .

(٤٣٣) كما في كتابه «العلل ومعرفة الرجال» (٥٦/٢ و ١١/٣) .

(٤٣٤) القنوبي ، «الربيع بن حبيب» (ص : ٣٨) .

* قلت : هذه هي ترجمة ضُمام بن السائب كما وقفتُ عليها من كتب الإباضية ،
وعليها تعقبات واستدراكات وتوضيحات كثيرة لا بد منها لبيان الحق لطالبه بإذن الله تعالى ؛
فأقول :

هو عند أهل السنة مجهول ؛ لا يُعرف من هو ، وبيان ذلك في :

* التعقب الأول :

وَصَفَّهُ بأنه (الإمام الحافظ المتقن الحجة) .

قلت : لما ترجم له الدَّرَجِينِي والشمَاخِي لم يذكرُوا فيه هذه الصفات ، بل غاية ما
وصفوه به أنه صاحب فقه وتكشف وورع واجتهاد ، أما وصفه بالحفظ والضبط والإتقان ؛
فهي وصفات أهل النقد من المحدثين ، ولم يصفه بها علماؤهم السابقين ، بل هي من عند
القنوبي .

وكم من فقيه عتيد لا تقبل روايته في الحديث ، دون اتِّهام له ، ولكن لهذا العلم رجالٌ
هم أهله .

وسبق أن نبهت على أنهم لا يهتمون بقواعد الجرح والتعديل ، وعباراته ، ونقد الرجال
في غالب ما وقفت عليه من كتبهم ، بل كل راوٍ عندهم ، وكل رجل هو معظم الشأن ، ويندر
جداً أن تجدَ لهم نقداً لرجل من رجالهم ، إلا بعضَ الصحابة كعثمان رضي الله عنه ونحوه ممن
كان موجوداً في الفتنة ، أو ممن خالفهم في مبدأ من مبادئهم .

لذلك فإن القوم لا يُعْتَمَدُ على كلامهم في مدح رجالهم في باب الجرح والتعديل وضبط
الرواية ؛ فهو كلام إنشائي في معرض المدح ، ودعاوى تحتاج إلى بينات .

* التعقب الثاني :

بناءً على ما تقرر في ترجمة أبي عبيدة من أنه مجهول ، وليس كما يدَّعيه الإباضية ؛
فكيف يُوصي أبو عبيدة هذا بالفتاوى والمعضلات لضُمام ؟!

فما بُنيَ على باطل فهو باطل بلا شك !!

فيقال والحالة هذه : مَنْ هو ضُمام هذا الذي أوصى له أبو عبيدته ؟!

* التعقب الثالث :

قولهم بأنه كان يسمى راوية جابر بن زيد ، وأن أكثر فتواه : قال جابر ، وسمعت جابراً ونحوها ، وأن الربيع أكثر ما حمل العلم عن ضمّام عن جابر .
وأنه أخذ عن جابر أكثر مما أخذ عنه أبو عبيدة ، وجلسه في الموسم (لعله موسم الحج) لإفتاء الناس ، وأن أبا عبيدة كان يوصي به في الفتاوى والمعضلات .
ثم سجن مع جابر بن زيد زمن الحجاج .

قلت : إذا كان العلم الإباضي مبنياً على أصول من أهمها «مسند الربيع بن حبيب» ، وهو ما يسمونه بـ «الجامع الصحيح» ، ويقولون بأنه أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى من حيث الجملة .

فأين علم ضمّام في هذا «المسند» ، وأصل العلم (الرواية) ؟
بل إنهم أنفسهم يقولون بأنه (راوية جابر بن زيد) ، وليس أبا عبيدة ؛ فأين رواياته ؟
بل إن الروايات الثلاث التي ذكرت لضمّام في «المسند» ليست من «المسند» أصلاً ، وإنما مُدْخَلَةٌ عليه ، أدخلها الوارجلاني حين رَتَّبَ «المسند»^(٤٣٥) ، وروايات ضمّام التي رواها عنه الربيع قد جمعها أبو صفرة عبد الملك بن صفرة ، وما زالت مخطوطة ؛ لم تطبع !!
بل لا أكاد أجد ذكراً لضمّام في كتب السابقين من الإباضية ، وإنما هو مشهور عند المتأخرين ممن بعد الوارجلاني !!!

أقول هذا وأنكرُ بأمر مهم في ذلك ؛ وهو : أن الإباضية لا يهتمون بالرواية والحديث ، فقد سبق نصٌّ عن أبي عبيدة نقله الدكتور النامي في ذلك^(٤٣٦) .
فهذا اضطراب في واقع الإباضية ؛ فهم بين محاولة إثبات وجود أصول حديثية ورواة وعلماء ، وبين إيرادهم نصوصاً تعارض حالهم هذا ، وبين رجال يترجمون لهم ترجمة لا يمكن أن تُعتمد من الناحية العلمية ، وكل ذلك لا يظهر إلا متأخراً جداً بعد الوارجلاني !
ثم : أين هو من عمرو بن دينار الذي روى جُلَّ حديث جابر بن زيد عندنا أهل السنة ؛ كما تجدها في «مسند جابر بن زيد» الذي جمعه آخر هذه الدراسة ، وهو معروف عندنا وعندهم ؟!

(٤٣٥) هذه الأحاديث الثلاثة نصّ الشماخي على أن الوارجلاني أدخلها على «المسند» ، واعترف بذلك السالمي ؛ حيث ذكرها في تنبيهاته في بداية «المسند» ، إلا أنه لم يُشِرْ إليها عند شرحه لها ، وطبعة «المسند» الذي عليه الشرح تختلف عن الذي عليه التنبيهات ، وسيأتي الكلام على هذه الأحاديث في دراسة الأسانيد .

(٤٣٦) انظر التمهيد ، الرواية وعلوم الحديث عند الإباضية .

فالذي يبدو أن الربيع قد تعمّد ترك روايته في «مسنده» !
لكن لا يُقال : إن الربيع استغنى برواية أبي عبيدة عن رواية ضُمَام ؛ لأن ضُمَاماً
أكثرُ روايةً عن جابر على كلامهم .
إلا أن يقول قائل : إن جابراً كان يخصُّ بعضَ تلامذته بنوع من الروايات ، وتلميذاً
آخر بنوع آخر !

وهذا ما لا تجده عند أحد من المتقدمين ، ولا يجوز كُتْمُ العلم ؛ كما هو معلوم .
لذلك فإن هذا الأمر يعرض لنا تساؤلات لا يجيب عنها إلا الربيع نفسه ! أو نتائج هذه
الدراسة بإذن الله تعالى .

ثم إن كلمة (أوصى) مُشْعِرَةٌ بأن أبا عبيدة شيخٌ لضمَام ، فالشيخ يوصي لتلميذه ، وهنا
ضمَامٌ أكثر روايةً عن جابر من أبي عبيدة ؛ فكيف يوصي له أبو عبيدة شيخُ الربيع وروايتهُ
«المسند» ؟!

وكون ضُمَام جلس للإفتاء بعد الموسم أياماً ، فإن ذلك يعني عدم خفائه على عامة الناس
وخاصتهم ، في موسم تجتمع فيه أمم من أقطار الدنيا ؛ فهل خفي على علمائنا من هذا حاله ؟!
بل قولهم بأنه سجن مع جابر بن زيد زمن الحجاج لأكبر دليل على جهله عند أهل
السنة ؛ فإن جابراً قد عُرِف حاله وفضله وعلمه ومحنته وسجنه ، وشيوخه وتلاميذه ؛ فكيف
يخفى من بين هؤلاء ضُمَام المقرَّب جداً من جابر على قولهم ؟!
بل ما الدليل على أنه سجن مع جابر من غير كلام الإباضية ؟!!

* التعقب الرابع :

قولهم بأن الإمام أحمد ذكره في موضعين ، دون أن يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً .
قلت : لم أقف على ترجمة لضمَام عند أهل السنة .
وما عند الإمام أحمد في «العلل» فهو في موضعين :
الموضع الأول ^(٤٣٧) : وقد سبق ذكره وبيانه في ترجمة الربيع في التعقب الثاني عشر ^(٤٣٨)
، فيغني عن الإعادة ، وقد بينت أن الصواب : (همام) . لا : (ضمَام) .
الموضع الثاني ^(٤٣٩) : الذي أشاروا إليه فهو :

^(٤٣٧) «العلل ومعرفة الرجال» (١٥٣٨/٥٦/٢) ترجمة الهيثم بن عبد الغفار الطائي الوضاع .

^(٤٣٨) انظر (ص : ١٥١) .

^(٤٣٩) «العلل ومعرفة الرجال» (٣٩٢٢/١١/٣) .

«قلت ليحيى : شيخٌ حدَّثَ عنه معتمر يقال له : أبو عبيدة عن ضمام عن جابر بن زيد :

كره أن يأكل متكئاً ، مَنْ أبو عبيدة هذا ؟

قال : رجل روى عنه معتمر ، ليس به بأس ، يقال له : **عبد الله بن القاسم** .

قلت : من حدَّثَ عنه غير المعتمر ؟ قال : البصريون يحدثون به عنه .

قلت ليحيى : فضمام هذا الذي روى عنه أبو عبيدة ؛ من هو ؟ قال : شيخ روى عنه

(كذا ، والصواب : عن) جابر بن زيد ، روى عنه أبو عبيدة هذا ، وروى عنه معتمر^(٤٤٠) —

يعني : ضماماً — . ا . هـ .

قلت : لو كان معروفاً لحكم به ؛ فهو مجهول .

فلما ذكره القنوبي ذكرهما باختصار ، وأشار البوسعيديُّ لها إشارة فقط ؛ ذلك لأن في

الترجمتين ما يردُّ عليهم في زعمهم أن المقصود به (ضمام) و(أبو عبيدة) و(الربيع) .

على أن الإمام أحمد ذكر في هذا الموضع (ضماماً) فقط ، ولم يَنْسِبْهُ ، فليس في هذا

القول أي دليل على أن المقصود هو (ضمام بن السائب) ؛ لأمر :

الأول : أن هذه الرواية الثانية تفيد جهالة ضمام ؛ بدليل قول ابن معين : «شيخ روى

عن جابر . . .» .

الثاني : أن نسبة (ضمام) بأنه (ابن السائب) ليس موجوداً إلا عند الإباضية .

على أن عند الإباضية أنفسهم رجلاً آخر اسمه (ضمام) هو : (ابن يحيى) ، وهو

مجهول ؛ كما نَصُّوا هم أنفسهم على ذلك^(٤٤١) .

لذلك فإنه لا يُعرف عن أحدٍ مَنْ هو (ضمام) هذا غيرُ المنسوب ، سواء في رواية

الإمام أحمد ، أو حتى في روايات الإباضية أنفسهم ؛ فإن الربيع يروي عن (ضمام بن يحيى)

على الرغم من جهالته ؛ كما سبق .

فهؤلاء (الثلاثة)^(٤٤٢) يروون في الوقت نفسه عن جابر بن زيد .

فلا مَرَجَحَ في رواية الإمام أحمد أن يكون ضمام المذكور هو أحد الضَّمَامَيْنِ

(٤٤٠) في الأصل : معمر . والصواب كما عدلتها ، وسبق بيان أنه المعتمر بن سليمان ؛ كما في

آخر التعقب الثاني على ترجمة أبي عبيدة .

(٤٤١) كما نقل ذلك السَّالِمِيُّ في مقدمة شرح «المسند» (٥/١) ضمن رواية مجهولين ذكرهم

الشَّمَّاحِي في «سيره» ؛ قال : «وسأذكر أشياخاً يروي عنهم الربيع ، ويروون عن جابر بن زيد ، لكنهم مجاهيل ؛ ما رأيت مَنْ عَرَفَ بهم» ، فذكره فيهم .

(٤٤٢) الذي عندنا في رواية أحمد ، وابن السائب ، وابن يحيى .

المنسوبيين ، وقد يكون الثالث . والله تعالى أعلم .

الثالث : بل إن من يقال لهم : الربيع بن حبيب ، وعُرفوا عند أهل السنة اثنان ، ليس فيهما إياضي ؛ كما سبق في ترجمة الربيع .

وإن كان آخر غيرهما فهو الذي ورد في رواية الهيثم بن عبد الغفار الطائي الوضاع !

الرابع : أن أبا عبيدة المذكور هنا في رواية أحمد هو : (عبد الله بن القاسم) ، وليس : (مسلم بن أبي كريمة) ، شيخ الربيع في «مسنده» ، وقد سبق بيان ذلك أيضاً في ترجمة (أبي عبيدة) .

فلا دليل بما عند الإمام أحمد من أي وجه ، والله أعلم .

*** التعقب الخامس :** سبق أن ادعى الإباضيون رجالاً لأنفسهم مع تحريف في بعض الحقائق والأسماء ، بعضهم صحابة ، وفي ترجمة أبي عبيدة ما يدل على ذلك ، وكذا الربيع بن حبيب ، والدّهّان وصُحار العبدي رضي الله عنه ؛ كما سيأتي .

وقد وجدت أكثر من (ضمام) ؛ ثلاثة من الصحابة ، رضي الله تعالى عنهم :

أحدهم : ضمام بن ثعلبة السعدي ذو العقيصتين .

والآخر : ضمام بن زيد الهمداني الخارفي .

والثالث : ضمام بن مالك السلماني^(٤٤٣) .

والرابع : أبو إسماعيل ضمام بن إسماعيل المرادي المعافري المصري (٩٧ — ١٨٥ هـ) وهو صدوق ربما أخطأ^(٤٤٤) .

كما أنني وجدت رجلاً اسمه : سليمان بن السائب^(٤٤٥) ؛ سمع الحسن وجابر بن زيد قولهما ، روى عنه عصمة بن سالم ، في البصريين . فهو مستور الحال .

*** التعقب السادس :**

شيوخ (ضمام) ؛ فذكروا : جابر بن زيد ، وصُحار العبدي ، وأبا عبيدة ، وأبا نوح

(٤٤٣) ذكرهم الحافظ في «الإصابة في تمييز الصحابة» . وقيل : الثاني والثالث واحد .

(٤٤٤) كما في «العلل ومعرفة الرجال» (٤٧٧/٢ و ٣١٣٤ و ٣١٣٥) و (٣/٢٣٥/٣٠٣٣) ، و «التقريب» ، و «التهذيب» ، و «لسان الميزان» وغيرهم .

(٤٤٥) ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (١٧/٤/١٨١٥) ، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/١٢٠/٥٢٢) ، وابن حبان في «الثقات» (٦/٣٤٨/٨٢١٠) .

الدَّهَّان .

قُلْتُ : أما جابر بن زيد فقد تبين مما سبق أنه (همام) وليس (ضمام) .
على أنه كما سبق^(٤٤٦) فإن عند الإباضية (ضمامان إياضيَّان) عن جابر ، أحدهم
مجهول ، والآخر هذا الإمام ، المجهول أيضاً عند أهل السنة !
أما صُحار العبدي فهو صحابي رضي الله تعالى عنه ، ليس في الرواة عنه (ضمام) ،
ولا (ضمام) !
أما أبو عبيدة ؛ فأيتهم يريدون ، المذكور عند الإمام أحمد ؟ فإن اسمه : (عبد الله بن
القاسم) ، أما (أبو عبيدتهم) فهو عندنا مجهول .
أما أبو نوح الدَّهَّان فإن ترجمته التالية توضح حاله ، فأيتهم يريدون ، على أنه اختلف
في اسمه ؛ كما يأتي .
فأيتهم يريدون ؛ (أبا نوحهم) وهو عندنا مجهول ، أم (أبا نوحنا) على الخلاف فيه ،
ولم يرو عنه من اسمه (ضمام) ولا (ضمام) !

* **التعقب السابع :**

تلاميذ (ضمام) ؛ ذكروا : أبا عبيدة ، والربيع بن حبيب .
قُلْتُ : إن حَدَّدُوا (ضماماً) هذا من هو ، فالجواب يكون على ذلك .
وكما يقال : (أثبت العرش ثم انقش) .

* **التعقب الثامن :**

كون الربيع بن حبيب قد أكثر من الرواية عنه ، وقد جمعها أبو صفرة عبد الملك بن
صفرة .
وأن له كتاباً في موضوع خلق القرآن بعنوان : «الحجة على الخلق في معرفة الحق» .
قُلْتُ : سبق الجواب عن إكثار رواية الربيع عن (ضمام) .
أما أبو صفرة عبد الملك بن صفرة^(٤٤٧) فهو مجهول ، لم أعرف من هو ، على الرغم
من ترجمة الإباضيين له على أنه الإمام و . . . إلخ ؛ ككل الآخرين الذين لا يجرحوا !

(٤٤٦) انظر : (ص : ١٦٢) .

(٤٤٧) يُذكر مرة : ابن أبي صفرة ، ومرة : ابن صفرة . . . دون (أبي) .

ولم أجد ترجمة له ، إلا ما عند ابن عساكر رحمه الله تعالى ؛ قال^(٤٤٨) :
«عبد الملك بن المهلب بن أبي صفرة الأزدي ، كان مع إخوته يزيد والمفضل
ومروان حين هربوا من العراق من عسكر الحجاج ، فلحقوا بسليمان بن عبد الملك بفلسطين ،
فشفع فيهم إلى أخيه الوليد ، فأمنهم ، فحملوا إلى الوليد ، فغفا عنهم .
وكان سليمان بن عبد الملك يريد أن يؤلفه خراسان .
بلغني أن عبد الملك هرب بعد قتل أخيه إلى سجستان ، فقتل هناك سنة اثنتين ومائة ،
في أيام يزيد بن عبد الملك» . ا . هـ .
فهذا الذي وجدته على فرض أنه نُسب إلى جدّه ، إلا أنه توفي سنة (١٠٢ هـ) ، فما
لهم من حل !!
أما كونه كان صاحب كتاب في مسألة خلق القرآن ؛ فإن ذلك من أبعد المحالات ،
وأغرب الكلمات ؛ فلو كان كما يقولون ؛ لكان استفاض أمره ، واشتهر كتابه ، وُرِدَ عليه كما
ردّ الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد^(٤٤٩) !
بل لكان ذلك ثابتاً عندهم ، وليس كذلك ، بل لكان ذكره أصحاب المقالات والفرق .

* التعقب التاسع :

عدم وقوف القنوبي على تاريخ يفيد تعيين السنة التي توفي فيها ضمام .
قلت : ولن يجد تاريخه والحالة هذه ، إلا إن تاب وأناب عن انتحال رجالنا مكان
رجالهم ، ونمى الحق إلى أهله واتبعه هو ومن مثله .

فعلى هذا فإن ضماماً ابن السائب الإباضي مجهول ؛ لا يُعرف من هو ، مُطبق
الجهالة من كل جوانبها .

(٤٤٨) كما في كتابه «تاريخ دمشق» (٢٦٨/١٧٧/٣٧) .

(٤٤٩) اسم كتاب الإمام الدارمي رحمه الله تعالى : «نقض الدارمي عثمان بن سعيد على المريسي
الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من التوحيد» ، وله كتاب آخر في الرد على الجهمية ، وليس هو
صاحب «السنن» ؛ فإنه أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي .

ثانياً : جعفر بن السماك .

* هو عند أهل السنة مجهول ؛ لا يُعرَف مَنْ هو .

لكن الدَّرَجِيَّةَ وغيره ترجموا له ترجمة الإمام المعروف ؛ حيث قال (٤٥٠) :

* شيخ الصيانة والنزاهة ، وركن الديانة والفقاهة ، المحافظ على طريق الصَّدِّيقِينَ ، والمُطَرِّحُ في حُرْمَةِ الخالق حُرْمَةَ المخلوقين ، الآتي ببیت الصلاح من بابه ، إلا فيما ليس باللائق بأضرابه ، له الكعب العالي في أهل زمانه ، والتقدم في فضله ومكانه ، قال أبو سفيان : وكان شيخ أبي عبيدة ، وكان ما حفظ عنه أبو عبيدة أكثر مما حفظ عن جابر . قال أبو سفيان : أكثر ما حمل أبو عبيدة العلم عن جعفر بن السماك وعن صُحَّار .

* قلت : وأين علمه ؟! والعلمُ : قال الله وقال رسوله ، والعلمُ في الرواية عن النبي

صلى الله عليه وسلم ، وهذا كتابهم ليس فيه شيء عنه سوى رواية واحدة ! (رقم : ٢٦٤)

بل إنهم ذكروا أنه من تلاميذ جابر بن زيد ، وأن أبا عبيدة أخذ عنه علماً كثيراً ، بل إن أبا عبيدة أخذ عنه أكثر مما أخذ عن جابر .

فأقول : بناءً على ما تقدم من أن أبا عبيدة مجهول ، ولا يوجد في الرواة عن جابر

من اسمه جعفر ، ولا يوجد عندنا رجل اسمه جعفر بن السماك ؛ فيكون مجهولاً .

كما أن في تراجمهم تناقضاً ؛ وهو ما سبق نقله عن السَّالِمِيِّ (٤٥١) قال :

«قال أبو عبد الله : كان أبو عبيدة أفقه من ضُمام وأبي نوح ، وكان المُقَدَّمُ عليهما وعلى جعفر بن السماك ، ولكنَّ جعفر كان أوضع للأدنى من أبي عبيدة ، وكان هو الحجة في الدين ، وكانوا كلهم أهل شرف وفضل» .

وسبق أن نَبَّهْتُ على هذه العبارة ، وأنتني لم أفهمها جيداً ؛ لما فيها من تضارب في

الأقوال .

كما أن فيها تعارضاً مع ترجمة جعفر هنا :

فكيف يكون أبو عبيدة أكثرُ علمه عن جعفر بن السماك ، وما أخذ عنه أكثرُ مما أخذ عن جابر ، ثم يكون أبو عبيدة المُقَدَّمُ عليه ، ولا تكون لجعفر إلا رواية واحدة في «مسند الربيع» ، ثم يكون هو الحجة في الدين ؟!

لا يجب عن هذا إلا الربيعُ بن حبيب !

(٤٥٠) كما في كتابه «الطبقات» (٢/٢٣٢) .

(٤٥١) في ترجمة أبي عبيدة ؛ في أقوال العلماء فيه .

على أني وجدت في الرواة عندنا من اسمه : (جعفر السَّمَّاء) (٤٥٢) أو : (جعفر السَّبَّاء) ، وهو :

أبو النضر جعفر بن مهران السَّبَّاء البصري ، روى عن عبد الوارث بن سعيد ، ومسلمة بن علقمة ، والفضل بن عياض ، وروى عنه الحسن بن سفيان ، وأبو يعلى ، وعبد الله بن أحمد ، وأبو زرعة .

له ما يُنكر ؛ كما قال الحافظ في «اللسان» ، وقد ذكر له حديثاً خاطئاً فيه .

مات في سنة (٢٣١ أو ٢٣٢ هـ) .

ووجدت رجلاً آخر هو (٤٥٣) :

جعفر بن محمد السَّمَّاء الأهوازي ، جنديسابوري ، روى عن عبد الله بن أبي بكر

العَتَكِي ، روى عنه أبو حامد أحمد بن سهل الإسفرائيني ، وعبدان الجواليقي .

فهذا متأخر عن ذاك الإباضي الذي ينكرونه .

إذا : (جعفر بن السَّمَّاء الإباضي) مجهول عندنا ؛ لا يُعرف من هو .

(٤٥٢) السَّمَّاء . . بالميم ؛ كما أفاد الحافظ في «لسان الميزان» (١٥١٤/١٣٢/٧) بعد السَلْبِطِي والسمار من الكنى ، إلا أنه في ترجمته في «اللسان» و«التعجيل» ذكره بالباء (السَّبَّاء) ، وانظر ترجمته في «الجرح والتعديل» (٢٠٠٩/٤٩١/٢) ، و«الثقات» (١٢٧٥٠/١٦٠/٨) ، و«لسان الميزان» (١٢٩/٢) ، و«تعجيل المنفعة» (رقم : ١٣٨) .

(٤٥٣) ترجمه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١٩٩٣/٤٨٨/٢) .

ثالثاً : صالح الدهان^(٤٥٤) :

ترجم له الدُّرجيني والشمَّاخي والقنوبي والبوسعيدي^(٤٥٥) على أنه :

* الشيخ الإمام ، الفقيه الحافظ ، المتقن أبو نوح صالح بن نوح الدهان .

* ولد سنة (٣٥ هـ) .

* قال عنه الدُّرجيني : «شيخ التحقيق ، وأستاذ أهل الطريق ، ناهج طريق الصالحين ،

وناقض دعاوى الزائغين الجانحين ، أخذ عنه الحديث والفروع ، وكان ذا خشية لله وخضوع» .

وقال الشمَّاخي : «كان شديد الورع ، غزير العلم» .

قال البوسعيدي : «قال عنه يحيى بن معين : صالح الدهان ثقة ، وقال عنه أحمد :

صالح الدهان ليس به بأس» .

وقال القنوبي والبوسعيدي : «وأخرج له الدَّارمي في «سننه» (٨٦/١) ، ثم قال

البوسعيدي : «والخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (١٧٣/٢) ، وأبو نعيم

الأصفهاني في «حلية الأولياء» (٨٧/٣) ، والبيهقي في «السنن» (٤٢٧/٦)» .

* شيوخه وتلاميذه :

أخذ العلم عن جماعة ؛ منهم : الإمام جابر بن زيد .

وأخذ عنه العلم جماعة ؛ منهم : الإمام أبو عبيدة ، والربيع وآخرون .

* وفاته :

ولم يجد القنوبي دليلاً يُعَيِّنُ السنة التي توفي فيها أبو نوح .

* قلت : هذه هي ترجمة أبي نوح الدهان كما وقفتُ عليها من كتب القوم ، وعليها

تعقبات واستدراكات وتوضيحات لا بد منها لبيان الحق لطالبه بإذن الله تعالى ؛ فأقول :

هو عند أهل السنة مجهول ؛ لا يعرف من هو .

وقد وجدتُ رواية عند ابن سعد^(٤٥٦) تصرَّحُ بكنيته خلاف كنية الإباضي ؛ ونصُّ

(٤٥٤) ترجمتُ لـ (صالح الدهان) هذا على الرغم من أن ليس له في «المسند» رواية واحدة

لأمرين ؛ الأول : أنه من شيوخ الربيع الذين يُهْتَمُّ بهم كثيراً ، والأمر الثاني : أنه يوجدُ عندنا رجلاً آخر

يروى عن جابر بن زيد اسمه (صالح الدهان) أيضاً غير هذا ؛ فلزمتُ دراسته والتنبيه على ذلك .

(٤٥٥) الدُّرجيني في «الطبقات» (٢٥٤/٢) ، والشمَّاخي في «السير» (٨٢/١) ، والقنوبي في كتابه

«الربيع بن حبيب» (ص : ٣٩) ، والبوسعيدي في رسالته «رواية الحديث عند الإباضية» (ص : ٣٠) .

(٤٥٦) كما في «الطبقات» (١٨٢/٧) ، ورواها ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٠٩٧١/٤٥٥/٢) .

رواية ابن سعد هي :

«أخبرنا وكيع بن الجراح عن أبي هلال عن حيان الأعرج أو أبي الصَّلْتِ الدَّهَّان — شكَّ أبو هلال — أن جابر بن زيد أوصى أن تغسله امرأته» .
وصرَّح في رواية ابن أبي شيبَةَ باسمه : «صالح الدهَّان» .

وكيف يكون صالحهم هو صالحنا ، وقد ثبتت الرواية عنه أنه قال (٤٥٧) :
«ما سمعتُ جابر بن زيد يقول قط : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ إعظاماً واثقاً أن يكذب عليه» .

اختُلفَ في اسم (صالح الدهَّان) الراوي عن جابر بن زيد عندنا بين : (صالح بن إبراهيم) وبين : (صالح بن درهم) ، فالبعضُ فرَّقَ بينهما ، والبعضُ حكم بأنهما واحد .
أي : إنه ليس بينهما أحدٌ اسمه : (صالح بن نوح) ، أو أنه يُكنى بـ : (أبي نوح) ، وليس بينهم من تلميذه : (الربيع بن حبيب) ، ولا : (أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة) ؛ فليس هو الإباضي .

ومن الأدلة الواضحة أيضاً على بطلان كلامهم ما رواه الإمام أحمد (٤٥٨) :
«سألتُ يحيى قلتُ : معتمر عن أبي عبيدة عن عمارة بن حيان عن جابر بن زيد ؛ من هذا عمارة بن حيان ؟ قال : رجلٌ روى عنه أبو عبيدة هذا ، من أصحاب جابر بن زيد .
وقد حدَّث أبو عبيدة عن صالح الدهان .
سمعت يحيى يقول : أبو عبيدة لم يسمع من جابر بن زيد ؛ عن رجل عنه» .
وسبق بيان أن أبا عبيدة هذا هو (عبد الله بن القاسم) الملقب بـ (كورين) .

وإنني أعجب منهم كيف يقفون على هذه الحقائق في كتبنا ، وكلام أئمتنا ، ثم ينسبون إليها أنها ترجمت لراويهم ، بل ويشيرون إلى الجزء والصفحة بكل جرأة ، ثم لو كان في كلام الأئمة ما يخالفهم تراهم يحذفونه ويحورونه ، وكان كلام الناس ملكاً لهم ، وإن كان كلام أئمة

(٤٥٧) رواه الدارمي في «سننه» (٢٨٣/٩٨/١) ، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١٥/٢) ، ويأتي ذكره في مطلب (مسند جابر) .

(٤٥٨) في «العلل ومعرفة الرجال» (٣٩٢٤/١٢/٣) .

(٤٥٩) راجع لترجمته كتب أئمتنا الثقات الذين يُوثَقُ بكلامهم :

«العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد (٣١٩١/٤٨٤/٢) — وليس (١١/٣) كما نقل القنوبي ؛ فإنها لضمَام — ، و«التاريخ الكبير» للبخاري (٢٨٠١/٢٧٨/٤) ، و«الجرح والتعديل» (١٧٢٢/٣٩٣/٤) ، و«الكامل في الضعفاء» (٩٢٠/٧١/٤) ، و«الثقات» لابن حبان (٤٥٧/٦) ، و«لسان الميزان» (١٧٨/٣) ، و«التهذيبين» .
وصالح هذا هو الذي أخرج له الدارمي في «سننه» ، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» — كما يأتي — .
وما ذكروه عن (دهَّانهم) فإنما هو عن (دهَّاننا) .

رابعاً : صُحَارُ الْعَبْدِي رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ^(٤٦٠) :

* هُوَ صُحَارُ بْنُ الْعَبَّاسِ^(٤٦١) — وَيُقَالُ : ابْنُ صَخْر — بَنُ شَرَاهِيلَ بَنُ مُنْقِذِ بْنِ عَمْرٍو
بَنُ مَرَّةِ الْعَبْدِي ، وَكَانَ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ مِنْ بَنِي مُرَّةَ بَنِ ظَفَرِ بْنِ الدَّيْلِ .
يُكْنَى : أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؛ بِابْنِهِ .

قَالَ الْبَخَارِيُّ وَأَبُو حَاتِمٍ وَابْنُ إِسْحَاقَ النَّدِيمُ وَابْنُ السَّكَنِ وَابْنُ حَبَانَ : «لَهُ صَحْبَةٌ» .
أَحَدُ الْبُلْغَاءِ الْخُطَبَاءِ النَّسَّابَةِ ، وَلَهُ مَعَ مَعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَحَادِيثُ ذَكَرَهَا الْأَدْبَاءُ
كَالْجَاحِظِ ، وَبَعْضُ مَنْ تَرَجَّمْ لَهُ .

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ النَّدِيمُ فِي «الْفَهْرَسْتِ» : «رَوَى صُحَارُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةَ ، وَكَانَ عَثْمَانِيًّا» .

وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ وَالرُّشَاطِيُّ — كَمَا عِنْدَ ابْنِ النَّدِيمِ — : «كَانَ مِمَّنْ يَطْلُبُ بَدْمَ عَثْمَانَ» .
سَكَنَ الْبَصْرَةَ وَمَاتَ بِهَا ، وَقَبْرُهُ فِيهَا . وَحَدِيثُهُ فِي الْبَصْرِيِّينَ .
رَوَى عَنْهُ : ابْنُهُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَجَعْفَرُ بْنُ زَيْدِ بْنِ صَحَارٍ ، وَمَنْصُورُ بْنُ أَبِي
مَنْصُورٍ ، وَجَيْفَرُ^(٤٦٢) بْنُ الْحَكَمِ الْعَبْدِي ، وَمَصْعَبُ بْنُ الْمَثْنَى الْعَبْدِي .

* أَحَادِيثُهُ الَّتِي رَوَاهَا :

١ — رَوَى لَهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٤٨٣/٣) وَعَبْدُ اللَّهِ ابْنُهُ فِي «مُسْنَدٍ» أَبِيهِ (٣١/٥) ،
وَأَبُو يَعْلَى (٦٨٣٤/٢١٩/١٢) ، وَالطَّبْرَانِيُّ (٧٤٠٤/٧٣/٨) ، وَالْحَاكِمُ (٤٩٢/٤) ،
وَالْبَغَوِيُّ^(٤٦٣) مِنْ طَرِيقِ يَزِيدِ بْنِ الشَّخَّيْرِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ صُحَارِ الْعَبْدِي عَنْ أَبِيهِ سَمِعْتُ

(٤٦٠) لَهُ تَرْجُمَةٌ فِي «الْإِصَابَةِ» (٤٠٨/٣ — ٤١١) ، وَ«الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى» لِابْنِ سَعْدٍ (٥٦٢/٥)
، وَ«تَعْجِيلُ الْمَنْفَعَةِ» (ص : ١٨٣) ، وَ«التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» لِلْبَخَارِيِّ (٢٣٧/٤) ، وَ«الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» (٤٥٥/٤)
، وَغَيْرَهَا .

وَقَدْ تَرَجَّمْتُ لَهُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ رِجَالِ «الْمُسْنَدِ» ، وَعَلَى الرَّغْمِ
مِنْ أَنَّهُ صَحَابِي ؛ لِأَنَّهُ ذُكِرَ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ عَلَى أَنَّهُ مِنْ شَيْبُوخِ أَبِي عُبَيْدَةَ وَضُمَّامِ بْنِ السَّائِبِ ، وَلَهُ مَنْزِلَةٌ كَبِيرَةٌ
عِنْدَ الْإِبَاضِيَّةِ ، فَاقْتَضَى الْأَمْرُ دِرَاسَتَهُ وَالتَّنْبِيْهَ كَمَا تَرَى ، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ .

(٤٦١) وَيُقَالُ : بَتَحْتَانِيَّةٌ وَشَيْنٌ مَعْجَمَةٌ (عِيَاش) ، وَيُقَالُ : عَبَّاسٌ .
وَقِيلَ : صُحَارُ بْنُ عَبْدِ الْقَيْسِ ؛ نُسِبَ إِلَى جَدِّهِ الْأَعْلَى ، وَفِي رِوَايَةٍ عِنْدَ أَحْمَدَ : صَحَارُ بْنُ عَبْدِ الْقَيْسِ ؛
عَلَى الْإِضَافَةِ ، لَيْسَ بَيْنَهُمَا لَفْظٌ : (ابْن) .

(٤٦٢) عَلَى وَزْنِ جَعْفَرٍ .
(٤٦٣) كَمَا عِنْدَ ابْنِ حَجَرَ فِي «الْإِصَابَةِ» ، وَلَمْ يَتَيَسَّرْ لِي الْوُقُوفُ عَلَيْهِ ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ اقْتِنَائِي
لِكِتَابِهِ «شَرْحُ السَّنَةِ» ، وَمَا لَمْ أَعِزَّهُ هُنَا فَإِنَّمَا أَخَذْتُهُ مِنْ مَصَادِرِ تَرْجُمَتِهِ ؛ لِعَدَمِ تَيَسُّرِ الْوُقُوفِ تِلْكَ الْكُتُبِ .

النبي صلى الله عليه وسلم يقول : «لا تقوم الساعة حتى يُخَسَفَ بقبائل من بني فلان وبني فلان» .

قال : «عرفت أن بني فلان من العرب ؛ لأن العجم إنما تنسب إلى قراها» .

قال البغوي : «لا أعلمه روى غير هذا» .

وصحَّه الحاكم ، وقال الهيثمي^(٤٦٤) : «رجاله ثقات» .

وكلاهما متساهل ؛ فإن عبد الرحمن يعد في المجاهيل ؛ كما سيأتي .

٢ - وروى أحمد ، والطبراني (٧٤٠٣/٧٣/٨) من الطريق نفسها عنه أنه قال : استأذنت النبي صلى الله عليه وسلم أن يأذن لي في جَرَّةٍ أُتْبِدُ فيها ؛ فرَحَّصَ لي فيها — أو : أذن لي فيها — .

ورواه أيضاً البخاري في «تاريخه» (٣٠٠٢/٣٢٧/٤) ، وعبد الله بن أحمد في «مسند أبيه» (٣١/٥) ، وابنُ شاهين بالإسناد أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ! إني رجل مسقام^(٤٦٥) ، فأذن لي في جُرَيْرَةٍ أُتْبِدُ فيها ، قال : فأذن له فيها .

٣ - أخرج أحمد في كتاب «الأشربة» ، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٣٧٤٣/٦٦/٥) ، وابن سعد في «الطبقات» ، والطبراني في «الكبير»^(٤٦٦) ، والبغوي من طريق خَلْدَةَ بنت طَلْق قالت : حدثني أبي طَلْقُ أنه كان عند رسول الله صلى الله عليه وسلم جالساً ، فجاء صحرار بن عبد القيس فقال : يا رسول الله ! ما ترى في شراب نصنعه بأرضنا من ثمارنا ؟ فأعرض عنه النبي صلى الله عليه وسلم حتى سأله ثلاث مرات ، قال : فصلي بنا ، فلما قضى الصلاة ؛ قال : «من السائل عن المسكر ؟ تسألني عن المسكر ؟ لا تَشْرَبُهُ ولا تَسْقِهِ أخاك ، فوالذي نفس محمد بيده ! ما شربه رجل قط ابتغاء لذة سُكْرٍ فَيَسْقِيهِ الخمرَ يومَ القيامة» .

وقد أخرجه عبد الله بن أحمد في «مسند أبيه» فقال : «وجدت بخط أبي» ، وفي روايته فجاء (صحرار بن عبد القيس) ؛ بالإضافة ليس بينهما لفظة : (ابن) .

وكذا رواية ابن أبي شيبة .

٤ - وروى الطبراني (٧٤٠٥/٧٣/٨) من طريق يزيد بن أبي حبيب عن منصور

(٤٦٤) الهيثمي ، علي بن أبي بكر الهيثمي ، «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» ، دار الريان للتراث ودار الكتاب العربي ، القاهرة — بيروت ، ١٤٠٧ هـ ، (١٨/٨) .

(٤٦٥) كثيرُ السَّعْمِ والمرض .

(٤٦٦) عزاه إليه الحافظ في «الإصابة» (ص : ٤١١) ، ولم أجده في «كبير الطبراني» .

ابن أبي منصور حدثه أن صحار بن صخر العبدي حدثه أنه قال : لرسول الله صلى الله عليه وسلم :

إِنَّا بِأَرْض كَثِيرَةٍ أَخْبَازُهَا وَبَقُولُهَا ، وَنَشْرِبُ النَّبِيذَ عَلَى ذَلِكَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «اشْرَبُوا مِنْهُ مَا لَا يُذْهِبُ الْعَقْلَ وَالْمَالَ» .
وَمَنْصُورٌ مَجْهُولٌ كَمَا سَيَأْتِي .

٥ - وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ (٧٤٠٦/٧٤/٨) مِنْ طَرِيقِ مِسْعَرٍ عَنْ مَصْعَبِ بْنِ الْمُثَنَّى عَنْ صَحَارِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ :
«يَا صُحَارُ بْنُ عَبَّاسٍ ! أَطِيبُ شَرَابِكَ ، وَاسْقُ جَارَكَ» .
وَمَصْعَبٌ مَجْهُولٌ ، تَأْتِي تَرْجُمَتُهُ .

٦ - وَرَوَى ابْنُ شَاهِينَ مِنْ طَرِيقِ جَيْفَرِ بْنِ الْحَكَمِ الْعَبْدِيِّ عَنْ صُحَارِ بْنِ الْعَبَّاسِ وَمَزِيدَةَ بْنِ مَالِكٍ نَفَرَ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ فِي قِصَّةِ إِسْلَامِ أَشْجِ عَبْدِ الْقَيْسِ ، وَفِيهَا أَنَّهُمْ قَدِمُوا الْمَدِينَةَ فَخَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي اللَّيْلَةِ الَّتِي قَدِمُوا فِي صَبْحِهَا فَقَالَ :
«لِيَأْتِيَنَّ رَكَبٌ مِنْ قَبْلِ الْمَشْرِقِ ، وَلَمْ يُكْرَهُوا عَلَى الْإِسْلَامِ ، لِصَاحِبِهِمْ عَلَامَةٌ» ،
فَقَدِمُوا ، فَقَالَ : «اللَّهُمَّ ! اغْفِرْ لِعَبْدِ الْقَيْسِ» ، وَكَانَ قَدُومُهُمْ عَامَ الْفَتْحِ .

* قُلْتُ : هَذَا الَّذِي وَجَدْتُهُ لَصُحَارِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ أَخْبَارٍ ، وَقَالُوا بِأَنَّهُ صَحَابِيٌّ عَلَى الرَّغْمِ مِنَ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ الَّتِي رُوِيَتْ ، إِلَّا أَنَّ عَدَدَهَا مَعَ تَعَدُّدِهَا فِي الْمَوْضُوعَاتِ يَرْفَعُ الشُّبْهَةَ فِي كَوْنِهِ صَحَابِيًّا ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

فَلَمْ أَجِدْ فِي الرِّوَاةِ عَنْهُ رَجُلًا اسْمُهُ (أَبُو عُبَيْدَةَ مُسْلِمُ بْنُ أَبِي كَرِيمَةَ التَّمِيمِيُّ) ، أَوْ (ضُمَامُ بْنُ السَّائِبِ) أَوْ غَيْرَ الَّذِينَ ذَكَرْتُ لَكَ هُنَا ، وَلَيْسَ لَهُ رِوَايَةٌ غَيْرُ الَّتِي أوردتْ لَكَ .
فَمِنْ هُنَا تَعْلَمُ أَنَّ قَوْلَ الدَّرَجِينِيِّ عِنْدَمَا تَرَجَّمَ لَصُحَارِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِقَوْلِهِ :

«ذُو الْمَآثِرِ الْأَثِيرَةِ ، وَمَنْ كَانَ يَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ ، حَمَلَ فَقَهَا جَزِيلًا ، وَكَانَ بَاعُهُ فِي الْعَقَائِدِ طَوِيلًا ، وَكَانَ أَحَدَ الزُّهَّادِ ، وَأَحَدَ الزَّاهِدِينَ عَنْ مَعْتَقِدِ فَاسِدِي الْإِعْتِقَادِ»^(٤٦٧) .
مِنْ هُنَا تَعْلَمُ أَنَّ قَوْلَهُ فِيهِ مَا فِيهِ مِنْ مُحَاوَلَةٍ فَاشِلَةٍ لَضَمِّ صُحَارِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ إِلَى الْمَذْهَبِ ، فَالصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كُلُّهُمْ كَانُوا زَاهِدًا ، وَكُلُّهُمْ كَانُوا مُحَافِظًا عَلَى الْعَقِيدَةِ السَّلِيمَةِ الَّتِي لَا زَيْغَ فِيهَا وَلَا فُسَادَ .

فَلَوْلَا غَايَةُ فِي نَفُوسِ الْقَوْمِ مَا ذَكَرُوا ذَلِكَ عَنْهُ ، بَلْ قَوْلُهُ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ

بصحابي عندهم ؛ فالتعدي عليه بجعله منهم على قلة أخباره يكون أمراً سهلاً .
وهيهات لهم .
وقد أشار القنوبي^(٤٦٨) إلى صحبته ، فوقع التناقض بينهما .
ومن أين تلك الروايات التي يذكرونها عنه ، وقد علمت الروايات المروية حقيقة عنه ،
بنص البغوي حين قال : « لا أعلمه روى غير هذا » ، ويقول محمد بن إسحاق النديم في
« الفهرست » : « روى صُحار عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثين أو ثلاثة » .
وقد رأيتها ، أما الحديث الرابع فلم يروه صُحار وإنما جاء ذكره فيه أنه كان من الوفد
الذين قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم .
* واعلم أن عبد الرحمن ابنه يُعدُّ في المجاهيل ؛ قال ابن حجر^(٤٦٩) :
« عنه أبو العلاء بن الشخير ، قال الحسيني : ليس بالمشهور ، كذا قال ، وقد ذكره
ابن حبان في (تقات التابعين) » .
وليس بشيء ؛ فإن ذكر ابن حبان لرجل في «تقاته» لا يعني رفع الجهالة عنه ، ولا
التوثيق ، اللهم ! أن غير الحسيني قد عرفه . فهو مجهول .
ومما يدل على جهالته أن البخاري لما أورده لم يتكلم عليه بشيء ؛ فقال^(٤٧٠) :
« عن أبيه روى عنه يزيد بن الشخير ، في البصريين »^(٤٧١) .
وذكره الإمام مسلم فيمن تفرّد عنهم أبو العلاء بن الشخير^(٤٧٢) .
والأحاديث التي ذكرتها في «مسند أحمد» وجاءت من طريقه ضَعَّفها الشيخ شعيب
الأرنؤوط بجهالة عبد الرحمن هذا .
إلا أنه قد يُحسن حاله كونه تابعياً ابن صحابي ، وروى عنه ثقة من كبار التابعين ،
وليس له ما يخالف ، ولم يجرح ، لكن لا أطمئن لذلك إلا إن توبع في حديثه ، ولم أجده

(٤٦٨) في كتابه «الإمام الربيع» (ص : ٢٨) قال : «وقد عده غير واحد من العلماء من الصحابة»

(٤٦٩) كما في «تعجيل المنفعة» (٦٢٩/٢٥١) .

(٤٧٠) في «تاريخه» (٩٧٠/٢٩٧/٥) .

(٤٧١) وينصّه ثقله ابن أبي حاتم عن أبيه في «الجرح والتعديل» (١١٦٨/٢٤٥/٥) ، وابن حبان

في «تقاته» (٤٠١٤/٩٥/٥) .

(٤٧٢) مسلم ، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم النيسابوري ، «المفردات والوحدان» ، تحقيق : د .

عبد الغفار سليمان البنداري ، دار الكتب العلمية — بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ — ١٩٨٨ م ، (ص : ١٢٨/١٠٣) .

متابعا الآن .

* وجعفر بن زيد بن صحار ، ابنُ ابنه مجهولٌ كذلك ، لم أجد من ترجم له بوضوح ، فقال البخاري^(٤٧٣) :

«جعفر بن زيد بن صحار ، روى عنه أبو إسحاق الهمداني ، منقطع» ، وقال ابن أبي حاتم^(٤٧٤) : «روى عن جدّه صُحار ، روى عنه عبد العزيز بن عبيد الله» . ولم أعرف عبدَ العزيز بن عبيد الله ، إلا أن يكون عمرو بن عبد الله ، وهو أبو إسحاق الهمداني ، لكن تَحَرَّفَ .

* ومنصور بن أبي منصور ، الذي يبدو لي أنه مجهولٌ كذلك ، حيث حكم عليه ابن حجر بالجهالة فقال^(٤٧٥) : «عن ابن عمر ، مجهول . انتهى . وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال : روى عنه قتادة» ، قال ابن حبان^(٤٧٦) :

«منصور بن أبي منصور عن ابن عمر روى عنه قتادة» ، وقال ابن أبي حاتم^(٤٧٧) : «روى عن : عبد الله بن عمرو ، وصُحار العبدي ، روى عنه : قتادة ، ويزيد بن أبي حبيب . أخبرنا عبد الرحمن قال : سألت أبي عنه فقال : لا يُعرف ؛ مجهول» . * وحبّش بن الحكم العبدي لا يختلف عنهم ، فقد ذكره ابن حجر^(٤٧٨) ، وقال بأنه كوفيٌّ ذكره الطُّوسِيّ في «رجال الشيعة» .

ومصعب بن المثنى العبدي ، مجهول ؛ كما حكم عليه أبو حاتم^(٤٧٩) ، وابن حجر^(٤٨٠) ، وقال وابنُ عساكر^(٤٨١) :

«ومصعب بن المثنى العبدي ، والد موسى بن مصعب ، من وجوه خراسان ، أوفده

(٤٧٣) في «تاريخه» (٢١٥٧/١٩٠/٢) ، ومثله طبعاً قال ابنُ حبان في «الثقات» (٦/١٣٢/٧٠٤٢)

(٤٧٤) كما في كتابه «الجرح والتعديل» (١٩٥١/٤٨٠/٢) .

(٤٧٥) كما في كتابه «لسان الميزان» (١٠١/٦/٣٤٧) .

(٤٧٦) في كتابه «الثقات» (٥/٤٢٩/٥٥٥١) ، وهو قول البخاري في «تاريخه» (٧/٣٤٣/١٤٨٢)

(٤٧٧) كما في كتابه «الجرح والتعديل» (٨/١٧٩/٧٧٩) .

(٤٧٨) كما في كتابه «اللسان» (٢/١٤٤/٦٣٨) .

(٤٧٩) كما في «الجرح والتعديل» (٨/٣٠٧/١٤١٩) ، وقال : «ويقال : «مصعب بن بلال» .

(٤٨٠) كما في «لسان الميزان» (٦/٤٥/١٧١) .

(٤٨١) كما في «تاريخ دمشق» (٥٨/٢٦٨ — ٢٦٩/٧٤٤٩) .

قتيبة بن مسلم أمير خراسان على سليمان بن عبد الملك ليُقرَّه على ولايته .
حكى عن سليمان ، وعمر بن عبد العزيز ، وقتيبة ، حكى عنه عوانة بن الحكم
الأخباري وغيره» .

القصدُ في هذا أن أجمع ما لصُحار رضي الله تعالى عنه ، وأقارنه بما يدعيه
الإباضية في كتبهم ، وبه يتضح بطلان ما يقولون به .
فليس في الرواة عنه رجل ممن ادعى الإباضية أنه يروي عن صُحار ، وليس هو
بشيخهم الذي يزعمون ، كما أن الأحاديث التي أوردها — وهي كلُّ (مسند صحار) تثبت ذلك ،
فروايات الإباضية عن صُحار موضوعة ، بالأدلة كما ترى ، لا سيما قولُ إسحاق بن النديم .
ومن الغريب أنهم ينسبونه لأنفسهم على الرغم من أنه كان عثمانياً ، ويطالب بدم
عثمان ، وموقف الإباضية من عثمان معروف !
إلا أن ذلك لكونه أزدياً عُمانياً ، فانه تعالى المستعان .

المبحث الثالث : أسانيد أحاديث الكتاب ، وفيه مطالب :

المطلب الأول : الدراسة الوصفية للأسانيد من حيث الرفع والوقف وعدد ذلك ونحوه
بلغ عدد الروايات المرفوعة المروية بهذه الأسانيد (٧٥٨) رواية ، وبلغ عدد
الروايات الموقوفة والآثار (٩٣) رواية^(٤٨٢) .
يقوم «مسند الربيع بن حبيب» على عدد من الأسانيد محدود ، وقسمت هذه الأسانيد
إلى قسمين :

القسم الأول : أسانيد الروايات المرفوعة .

القسم الثاني : أسانيد الروايات الموقوفة والمقطوعة والآثار ونحوها^(٤٨٣) .

سأذكر تحت كل قسم الأسانيد الواردة فيه ، وعدد الروايات الواردة بكل إسناد ؛ فأقول :

القسم الأول : أسانيد الروايات المرفوعة .

بلغت نسبة الروايات المرفوعة — بغض النظر عن الاتصال والانقطاع — من مجموع
روايات الكتاب (٨٩,٠٨ بالمئة) ، والأسانيد هي :

الإسناد الأول : قال أبو عمرو الربيع بن حبيب بن عمرو البصري : حدثني أبو عبيدة
مسلم بن أبي كريمة التميمي عن جابر بن زيد الأزدي عن (صحابي) .

رويت به (٥) روايات ؛ هي ذوات الأرقام : (١ ، ٢ ، ٣ ، ١٨ ، ١٩) .

وصحابي الرواية (١) عبد الله بن عباس ، والرواية (٢) عائشة أم المؤمنين ، والرواية

(٣) قال جابر : «بلغني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم»^(٤٨٤) ، والرواية (١٨ و ١٩) أنس

بن مالك ، رضي الله عنهم جميعاً .

ونسبتها (٠,٥٨ بالمئة) من مجموع روايات الكتاب .

(٤٨٢) اعتمدت في عدد الروايات على أمرين :

الأول : عدد الروايات المرفوعة المروية بالأسانيد المذكورة هنا ، وبلغ عددها (٧٥٨) .

والثاني : عدد الآثار التي جمعتها في الدراسة الوصفية للمتون ، في الجدول الخاص ؛ كما سيأتي ،

وبلغ عددها (٩٣) ، فالمجموع (٨٥١) رواية مرفوعة وموقوفة .

(٤٨٣) أذكر هذين القسمين بغض النظر عن الصحة والضعف ، فإن ذلك له مكانه الخاص لدراسته

(٤٨٤) وسأذكرها ضمن مراسيل جابر بن زيد وبلاغاته أيضاً .

الإسناد الثاني : أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن (صحابي) .

وهذه الحالة على صورتين :

الصورة الأولى : ظاهرها الاتصال ؛ وذلك بسماع أو تحديث أو عنعنة ونحوها .

والفرق بين هذا الإسناد والإسناد السابق أن السابق فيه ذكر للربيع بن حبيب صريحاً في الإسناد ، أما هنا فإنهم لم يكرروا ذكر الربيع بداية كل سند ؛ كونهم يزعمون أن الربيع هو الراوي عن أبي عبيدة ؛ فتكرار ذكره لا داعي له !

وهذه الصورة هي غالب روايات الكتاب ، وقد رُويت بهذا الإسناد (٤٥٣) رواية ، وهي تشكل ما نسبته (٥٣,٢٣ بالمئة) من مجموع روايات الكتاب .

وسياتي الكلام عن ذلك في دراسة الأسانيد .

والصورة الثانية : ما كانت بلاغاً من جابر بن زيد عن الصحابي .

وفي هذه الصورة صحابة قد وردت أسماؤهم في الصورة الأولى .

رويت بها (٦١) رواية ، وهي تشكل ما نسبته (٧,١٦ بالمئة) من مجموع روايات الكتاب .

ورواية واحدة برقم (١٣٤) معلقة عن جابر : قالت عائشة رضي الله عنها .

الإسناد الثالث : أبو عبيدة عن جابر بن زيد قال : أدركت ناساً من الصحابة ، أو

سمعت ناساً من الصحابة .

هكذا على إبهام مَنْ هم هؤلاء الصحابة الذين أدركهم أو سمع منهم .

رويت به (١٢) رواية ؛ هي : (٢٩ و ١٦٢ مكررة ، ٢/٨١ ، ١١٩ ، ١٢٣ ، ١٩٣ ، ٢٨٤ ، ٣٠٦ ، ٢/٤٤٦ ، ٦٢٠ ، ٦٨٧ ، ٦٩١) .

و : ٦٤٩ — أبو عبيدة عن جابر قال : بلغني عن رجل من الصحابة أنه أتى النبي

صلى الله عليه وسلم فاشتكى . . .

وهي تشكل ما نسبته (١,٥٢ بالمئة) من مجموع روايات الكتاب .

ومثله : ١/٥٢ — أبو عبيدة عن جابر بن زيد قال : أدركت ناساً يروون عن النبي

صلى الله عليه وسلم (٤٨٥) .

(٤٨٥) لم أجعلها ضمن العدد المذكور هنا أو النسبة ، إلا أنني اعتمدتها ضمن مجموع عدد روايات

الكتاب .

وهؤلاء ليس بالضرورة أن يكونوا صحابة ؛ فقد يكونون من غيرهم أيضاً ؛ بدليل أنه قال : ٢/٥٢ — وقال أحدهم . . . ، فعلق المعلق ؛ قال : «قوله : (أحدهم) هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف» .
ولا أعرف مصدر هذه المعلومة وحقيقتها ، إلا أنه جاء بها .

الإسناد الرابع : أبو عبيدة عن جابر بن زيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو : بلغني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو : عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ونحوها .
وهو إسناد ظاهر الانقطاع ، رويت به (٦٨) رواية ، وهي تشكل ما نسبته (٧٩٩) بالمئة) من مجموع روايات الكتاب .

الإسناد الخامس : أبو عبيدة عن (صحابي) عن النبي صلى الله عليه وسلم .
وهذه الحالة على صورتين :
الصورة الأولى : ما كانت سماعاً من أبي عبيدة عن الصحابة ، وقد وردت بصورة واحدة : أبو عبيدة سمعت ناساً من الصحابة .
رويت بها روايتان برقم (٥٩٠ و ٦٩١) .
الصورة الثانية : ما كانت بصورة العنونة أو البلاغ عن الصحابة .
رويت بهذه الصيغة (٣١) رواية ؛ هي الروايات التالية :
٣١٥ — قال الربيع : عن أبي عبيدة عن عروة بن الزبير ، والحسن البصري ، وإبراهيم النخعي ، وجملة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . . .
١٤ و ٧٠٠ — أبو عبيدة قال : بلغني أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه . . .
٥٤ — أبو عبيدة من طريق ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم . . .
٧٩ — أبو عبيدة عن أبي أيوب الأنصاري صاحب النبي صلى الله عليه وسلم وهو بمصر . . .
١٥٩ — أبو عبيدة قال : بلغني عن كبشة^(٤٨٦) بنت كعب بن مالك وكانت تحت أبي قتادة الأنصاري أنها سكبت لأبي قتادة وضوءاً . . .

(٤٨٦) كذا ، والصواب : كبشة بنت كعب بن مالك ، وسبق التنبيه عليه في التعقب العاشر في

- ٢٣٤ — أبو عبيدة قال : بلغني عن أبي سعيد الخدري
٢٧٧ — أبو عبيدة عن جابر بن عبد الله
٢٩٠ و ٧١٩ — أبو عبيدة قال : بلغني عن أبي هريرة
٣٠١ — أبو عبيدة قال : وقد سمعت عن ابن عمر
٣٦٩ — أبو عبيدة عنه أيضاً قال : أضاف رسول الله صلى الله عليه وسلم
٣٦٢ و ٤٠٩ و ٤٢٥ و ٧٠٣ — أبو عبيدة قال : بلغني عن ابن عمر
٤١٠ — أبو عبيدة قال : بلغني عن عائشة أم المؤمنين
٤١٢ — أبو عبيدة قال : سئل علي بن أبي طالب
٤٢١ — أبو عبيدة قال : بلغني عن أسامة بن زيد
٢/٤٦١ — وقد بلغني أن عبد الله بن عمر
٤٦٨ — أبو عبيدة قال : سمعت عن أنس بن مالك
٥١٩ — أبو عبيدة قال : بلغني عن عثمان بن عفان
٦٠٨ — أبو عبيدة عن أبي سعيد أن رجلاً
٦٤٠ — أبو عبيدة قال سعد بن أبي وقاص لأسامة بن زيد
٦٦٥ — أبو عبيدة قال : سمعت عن أبي هريرة
٦٩٣ — أبو عبيدة عن^(٤٨٧) طريق ابن عمر
٦٩٩ و ٧٠٦ — أبو عبيدة قال : بلغني عن ابن مسعود
٧٠٧ — أبو عبيدة قال : بلغني عن ابن عباس
٧٢٧ — أبو عبيدة عن أبي هريرة
٧٢٩ — أبو عبيدة قال : بلغني عن أبي بشير الأنصاري
ونسبة هاتين الصورتين (٣,٨٧ بالمئة) من مجموع روايات الكتاب .

الإسناد السادس : أبو عبيدة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو : بلغني

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

وهو إسناد ظاهر الانقطاع أيضاً ، رويت به (٢٦) رواية^(٤٨٨) ، وهي الروايات

بالأرقام التالية :

(٤٨٧) قد تكون صواباً ، وقد تكون : (من) ، ولا فرق !

(٤٨٨) فيه الرواية رقم (٦٣ — قال الربيع : قال أبو عبيدة)

(١٥ ، ٣٠ ، ٦٣ — قال الربيع : قال أبو عبيدة . . . ، ٦٦ ، ٧٣ ، ٢٧٨ ، ٢٩١ ، ٣٣٧ ، ٣٨٠ ، ٤١١ ، ٤١٩ ، ٤٢٢ ، ٤٢٦ ، ٤٥٥ ، ٤٦١ ، ٤٨٦ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٣١ ، ٥٩٦ ، ٦٥٣ ، ٧٠١ ، ٧٠٤ ، ٧٠٨ ، ٧٢٤ ، ٧٣٩) .
وهي تشكل ما نسبته (٣,٠٥ بالمئة) من مجموع روايات الكتاب .

الإسناد السابع : أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن عروة بن الزبير قال : دخلت على مروان بن الحكم . . . عن بسرة بنت صفوان .
رويت به رواية واحد برقم (١١٦) .

الإسناد الثامن : قال الربيع بن حبيب عن عبد الأعلى عن داود عن عكرمة عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .
رويت به رواية واحدة برقم (١٦) .

الإسناد التاسع : أبو عبيدة عن ضمام بن السائب قال : بلغني عن ابن عباس يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم .
رويت به رواية واحدة برقم (١١٢) .

الإسناد العاشر : قال الربيع : قال ضمام بن السائب عن جابر بن زيد عن ابن عباس .
رويت به رواية واحدة برقم (٥٢٠) .

الإسناد الحادي عشر : أبو عبيدة عن ضمام بن السائب عن جابر بن زيد عن ابن عباس .
رويت به رواية واحدة برقم (٦٨٨) .

الإسناد الثاني عشر : عن جابر بن زيد عن زيد بن ثابت قال : بلغني عن أم سليم امرأة أبي طلحة الأنصاري جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم .
رويت به رواية واحدة برقم (١٣٧) .

الإسناد الثالث عشر : أبو عبيدة عن جابر بن زيد أن امرأة سألت أم سليم زوج النبي صلى الله عليه وسلم .
رويت به رواية واحدة برقم (١٥٠) .

الإسناد الرابع عشر : أبو عبيدة عن جعفر بن السماك عن عباد بن تميم عن عمه أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم .
رويت به رواية واحدة برقم (٢٦٤) .

الإسناد الخامس عشر : أبو عبيدة قال : بلغني عن عروة بن الزبير قال : قالت لي أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم . . .
وآخر : أن عروة قال : قلت لعائشة . . .
رويت به الروايتان برقم (٤١٤ ، ٤١٦) على الترتيب .

الإسناد السادس عشر : أبو عبيدة قال : بلغنا عن محمد بن سيرين قال : قالت أم عطية الأنصارية : دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم .
رويت به رواية واحدة (٤٧٥) .

الإسناد السابع عشر : أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن الزبير^(٤٨٩) أن أسماء بنت أبي بكر .
رويت به رواية واحدة برقم (٦٤٤) .

الإسناد الثامن عشر : الربيع عن يحيى بن كثير عن عطاء بن السائب قال : كنا عند عبد الله بن الحارث . . . مرسل .
رويت به رواية واحدة برقم (٧٣٩) .

الإسناد التاسع عشر : الربيع عن صحابي .

(٤٨٩) قال المعلق على «المسند» : «وفي نسخة : (من طريق ابن الزبير) . . مع إسقاط جابر ، والمراد عروة بن الزبير بن العوام» .

وهذه الحالة على صورتين ؛ الأولى : الربيع عن (صحابي) .

رُويت به (١٨) رواية ؛ هي :

الروايات رقم (٢١٤ ، ٢٢٦ ، ٢٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٩٢ ، ٤٩٥ ، ٥٧٧ ، ٥٨٤ ، ٦٢٦ ،

٦٤٧ ، ٦٩٤) عن عبادة بن الصامت رضي الله تعالى عنه .

والروايات (١٩١ ، ٢/٢٠١ ، ٣١٢ ، ٤٦٦ ، ٤٨٨) عن أبي أيوب الأنصاري

رضي الله تعالى عنه .

والرواية رقم (٤٥٠) قال الربيع : قال ابن عباس رضي الله تعالى عنه .

والرواية رقم (٦٨٥) عن أبي مسعود الأنصاري رضي الله تعالى عنه .

والصورة الثانية : قال الربيع : بلغني عن صحابي .

رويت به (٥) روايات ؛ هي :

الروايتان (٤٥ ، ٢/٣٤٦) عن أبي مسعود الأنصاري رضي الله تعالى عنه .

والروايات (٤٦ ، ٥٧ ، ٧٢) عن عبادة بن الصامت رضي الله تعالى عنه .

ونسبة الصورتين تشكل (٢,٧ بالمئة) من مجموع روايات الكتاب .

الإسناد العشرون : الربيع مرسلاً عن النبي صلى الله عليه وسلم .

هي رواية واحد يستدل بها الربيع على صحة كلام له :

٢/٥٢٨ — قال الربيع : مثل ما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم . . .

الإسناد الحادي والعشرون : أبو عبيدة عن جابر بن زيد قال : سمعت رسول الله

صلى الله عليه وسلم .

وهذا أغرب إسناد في «المسند» كله ، فإنه يُثبِتُ وَضَعَ «المسند» ، وَيُبَيِّنُ منزلة

«المسند» العلمية حقيقة .

رويت به الروايات : (١٢٨ ، ١٥٤ ، ٦٨١) .

وعند السالمي^(٤٩٠) بصيغة : سمعت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٤٩٠) في شرحه لـ «المسند» (١/١٧٩ و ٢/٢١٢) للروايتين الأول ، أما الرواية الثالثة فهي عنده

(٤٧٥/٣) كما هي هنا : «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم» ، أما في الشرح فقال : «قوله : (سمعت

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) الحديث مرسل عند المصنف» .

لكن السالمي نبه على أن أي اختلاف بين طبعات «المسند» فالمعتمد طبعة الاستقامة التي في بدايتها

كما أن هناك روايات متفرقة لا تندرج تحت صورة من الصور السابقة ، أفردتها هنا لبيان صورتها مستقلة ، وللتعليق عليها قبل دراستها في مبحث دراسة الاتصال والانقطاع ؛ هي :

النوع الأول : ما يكون عن صحابي مباشرة ، وهو على صورتين :

الصورة الأولى : ما يكون من طريق صحابي عن النبي صلى الله عليه وسلم ، مع

نكر اسم الصحابي .

ويكون : ومن طريق (صحابي) عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أو : وعن

(صحابي)

رويت بهذه الصورة (٢٦) رواية ، وهي بالأرقام التالية :

(٦٨ ، ٣٣٠ ، ٣٣٢ ، ٣٥٢ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٤٠٥ ، ٤٧٣ ، ٤٧٦ ، ٤٨٢ ، ٥٥٠ ،

٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٩٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦٢٢ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٥٠ ، ٦٥٦ ،

٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٧١٠) .

ووردت رواية واحدة دون استخدام واو العطف أول الكلام :

٣٤٦ — من طريق ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم .

ورواية : ٤٩٤ — قال : بلغنا عن عائشة أنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم

الصورة الثانية : ما يكون دون ذكر اسم الصحابي ، وإنما بالإشارة إليه .

بصورة : ومن طريقه عن النبي صلى الله عليه وسلم .

رويت بهذه الصورة (٢٢) رواية ، وهي بالأرقام التالية :

(١٩ ، ٨٥ ، ٢٨٩ ، ٣٢٨ ، ٣٦٤ ، ٣٦٨ ، ٣٩٣ ، ٤٠٤ ، ٤٥٤ ، ٤٧٢ ، ٥٤٦ ،

٥٥١ ، ٥٥٣ ، ٥٥٧ ، ٥٨٣ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٨ ، ٦٧٤ ، ٧٢١^(٤٩١) ، ٧٢٢) .

ونسبة الصورتين (٥٠٦٤ بالمئة) من مجموع روايات الكتاب .

النوع الثاني : الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة ؛ دون ذكر السند أبداً ،

وهي على صورتين :

التنبيهات التي سبق أن ذكرتها في التعريف بـ «المسند» بداية ، مع ذلك يزعم المعلقان أنهما (حقاها) !

(٤٩١) هي رواية مرفوعة ، لكن رواها موقوفة ؛ لذلك فإني لم أذكرها ضمن الموقوف .

الصورة الأولى : وعنه عليه الصلاة والسلام ، أو : وقال صلى الله عليه وسلم . . .
رويت به أربع روايات (٣٤٣ ، ٤٥١ ، ٢/٥١٣ ، ٧٢٦) .
الصورة الثانية : وقال أيضاً صلى الله عليه وسلم ، أو : وعنه أيضاً عليه الصلاة
والسلام . . .

رويت به ثلاث روايات (٢/٤٤٨ ، ٢/٥٧١ ، ٥٩٣ ومن طريقه^(٤٩٢) عليه السلام) .
ونسبة هذين القسمين (٨٢٠ بالمئة) من مجموع روايات الكتاب .

القسم الثاني : أسانيد الروايات الموقوفة والمقطوعة والآثار ونحوها .

ونسبة هذه الروايات الموقوفة (١٠٩٢ بالمئة) بالنسبة لباقي روايات الكتاب ،
والأسانيد هي :

الإسناد الأول : قال الربيع : عن يحيى بن كثير عن شعيب عن قتادة عن عكرمة عن
ابن عباس .

رويت به رواية واحدة برقم (١٧) .

الإسناد الثاني : أبو عبيدة عن جابر عن الحسن البصري .

رويت به رواية واحدة برقم (٧١٣)^(٤٩٣) .

الإسناد الثالث : قال الربيع : عن أبي عبيدة عن عروة بن الزبير ، والحسن البصري ،
وإبراهيم النخعي ، وجملة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم .

رويت به رواية واحدة برقم (٢/٣١٥) .

الإسناد الرابع : قال الربيع : قال أبو عبيدة : قال حيان بن عمارة : سمعت عبد الله بن
عباس . . . في ترجمة جابر بن زيد .

رويت به رواية واحدة برقم (١/٧٤٢) .

(٤٩٢) كذا في طبعة «المسند» المحققة ، وفي شرح السالمي : «ومن طريقه أيضاً عنه عليه
السلام» فاختلقت الروايتان اختلافاً جوهرياً ، وقال السالمي في شرحه كتاب الأحكام ، ما جاء أن بين كل
حالفين يمين (٢٥٤/٣) : «قوله : (ومن طريقه) ؛ يعني ابن عباس بالسند المتقدم» .
(٤٩٣) رقمه مكرر في الآثار أيضاً .

وهناك روايات رويت بالإسناد المعروف (أبو عبيدة عن جابر بن زيد) ، ولم أنكرها
هنا لتكرارها في الحكم مع ما سبق ذكره في المرفوع ، كما أن من الآثار ما كان من ضمن
الرواية وليس له إسناد ، فلم أنكره أيضاً .

المطلب الثاني : دراسة الاتصال والانقطاع في الأسانيد .

سبق في المطلب السابق بيانُ الأسانيد التي وردت في «المسند» ، وكان المقصود حينذاك بيان هذه الأسانيد فقط ، دون التطرق إلى أي شيء منها بالدراسة .
أما هذا المطلب فهو لبيان حقيقة الأسانيد الواردة في «المسند» ، ودراسة الاتصال والانقطاع فيها ، ولا بد من الاعتماد على كلام أهل السنة في شيوخ جابر بن زيد من الصحابة ، مع ما جمعه من روايات جابر بن زيد التي ستأتي في آخر الدراسة إن شاء الله تعالى ، حيث جعلتها في مبحث مستقل .
كل ذلك يعتبر الأساس في نقد روايات جابر عن الصحابة الذين لم نقف على رواياتهم عند أهل السنة — كما سيأتي في الدراسة هنا — .

كما أن ادعاء الإباضية في أكثر من موضع بسلامة «المسند» من الانقطاع والإرسال ، وتسميته بـ «الصحيح» ، مع مخالفة ذلك للواقع العلمي الملموس لأي قارئ فيه ، جعل بعض المتأخرين منهم يتراجعون عن الدعوى العريضة بالصحة ، إلى القول بصحته عموماً ، دون إنكار وجود المرسل والمنقطع والضعيف فيه^(٤٩٤) .
وقد سبق قول السالمي في (التنبيه الأول)^(٤٩٥) :

«اعلم أن هذا «المسند» الشريف أصحُّ كتب الحديث رواية ، وأعلها سنداً ، وجميع رجاله مشهورون بالعلم والورع والضبط والأمانة والعدل والصيانة ، كلهم أئمة في الدين ، وقادة للمهتدين . هذا حكم المتصل من أخباره .

وأما المنقطع بإرسال أو بلاغ فإنه في حكم الصحيح ؛ لتثبت روايته ، ولأنه قد ثبت وصله من طرق آخر لها حكم الصحة ، فجميع ما تضمنه الكتاب صحيح باتفاق أهل الدعوة ، وهو أصح كتاب من بعد القرآن العزيز ، يليه في الرتبة الصحاح من كتب الحديث» .

ويقول التنوخي^(٤٩٦) بعد ذكره للسلاسل الذهبية ، والأسانيد الثلاثية عند أهل السنة :
«ويشبه هذه السلاسل الذهبية سلسلة «مسند الربيع بن حبيب» وثلاثيته : أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس ، ورجال هذه السلسلة الربيعية من أوثق الرجال وأحفظهم وأصدقهم ؛ لم يشب أحاديثها شائبة إنكار ، ولا إرسال ولا انقطاع ولا إعضال» ، ثم قال :

(٤٩٤) كما قال القنوبي في أكثر من موضع من كتابه «الربيع بن حبيب» ، وسيأتي كلام له في ذلك أثناء الدراسة .

(٤٩٥) راجع وصف «المسند» .

(٤٩٦) في تقدمته لـ «المسند» مع شرحه للسالمي (ص : هـ) .

«فهم رحمهم الله أجل وأتقى من أن يوهموا الناس السماعَ وليسوا بسامعين ، وبذلك يظهر أن عننة هذا السند مقطوع باتصالها ؛ لأن أبا عبيدة أخذ عن جابر ، وجابر أخذ عن الصحابة مباشرة ، حتى قيل : إن أبا عبيدة أدرك من أدركه جابر من الصحابة» ، ثم قال : «وهم بأجمعهم مشهورون بالحفظ والضبط والأمانة والصيانة» . ثم قال^(٤٩٧) : «والمقطع بإرسال أو بلاغ في حكم الصحيح ؛ لثبوت وصله من طرق أخرى» . ويقول البوسعيدي^(٤٩٨) في مميزات رواية هذا الإسناد : «طول ملازمة كل راوٍ لشيخه» .

وقد نفى من يَنْسَبُ إليه أن عننة رواية «المسند» منقطعة ؛ وأنهم لا تشوبهم شائبة إنكار ولا إعضال ، ولا إرسال ؛ فالرواة ثقات لا يدلسون ولا يرسلون ، كما سبق عن السالمي والتتوخي وغيرهم ، وقال التتوخي^(٤٩٩) :

«وقد يُورَدُ على قولنا هذا : أن في «مسند الربيع» البلاغ والسماع ، مما يجعل الحديث مرسلًا ، ويجب على هذا القول أن رجال هذا «المسند» إذا نقلوا عن غير مشافهة بينوا ذلك بقولهم : بلغني ، أو بلغنا ، أو سمعت عن فلان أو نحو ذلك ، مما يبعد بـ «المسند» عن التدليس ، فهم رحمهم الله أجل وأتقى من أن يوهموا الناس السماع وليسوا بسامعين ، وبذلك يظهر أن عننة هذا «المسند» مقطوع باتصالها» .

ومعظم أحاديث الربيع في «مسنده» مقتصرة على روايته عن أبي عبيدة عن جابر بن زيد أبي الشعثاء ؛ فهي سلسلة ثلاثية ، ولم يرو من طريق غيرها إلا نادراً ؛ لذلك فإن المتابعات والشواهد في الكتاب قليلة ، وغالباً ما يورد رواية واحدة للحديث ، بغض النظر عن روى الحديث من الصحابة عند غيره .

وقد بيَّنا الروايات الأخرى التي جاءت من غير هذه الطريق (طريق الربيع عن أبي عبيدة عن جابر بن زيد) سواء المرفوعة أو الموقوفة .

هذا : ووجود أبي عبيدة والربيع بن حبيب وغيرهم من المجاهيل سبب كاف في الطعن في رواية هذه الأحاديث والحكم عليها بأنها منقطعة وموضوعة ، لكن دراستي لهذه الروايات إنما هي تنزُّلٌ على فرض وجودهم ، وتماشياً مع من يقول بوجودهم ووجود هذا «المسند» ، من أجل الوصول إلى نقد علمي صحيح بيننا ، والله الموفق .

(٤٩٧) كما في تقدمته (ص : ز) .

(٤٩٨) كما في رسالته (ص : ٤١) .

(٤٩٩) كما في تقدمته (ص : هـ - و) .

وهذا أوان الدراسة النقدية لهذه الأسانيد^(٥٠٠) ، وهي :

القسم الأول : أسانيد الروايات المرفوعة :

الإسناد الأول : قال أبو عمرو الربيع بن حبيب بن عمرو البصري : حدثني أبو عبيدة

مسلم بن أبي كريمة التميمي عن جابر بن زيد الأزدي عن (صحابي) .

الإسناد الثاني : أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن (صحابي) .

وهذه الحالة على صورتين :

الصورة الأولى : ظاهرها الاتصال ؛ وذلك بسماع أو تحديث أو عنونة ونحوها .

والصورة الثانية : ما كانت بلاغاً من جابر بن زيد عن الصحابي .

قلت : على هاتين الصورتين تعقبان :

التعقب الأول : إن الصورة الأولى وهي ما كان ظاهرها الاتصال فإن في بعض

رواياتها أن جابر بن زيد يروي عن صحابة لا رواية لجابر عنهم في كتب أهل السنة أبداً ،

بل لا يمكن أن يروي عنهم جابر بن زيد بهذه الصورة ، وإلاّ أثم بالتدليس الذي لم يُذكر به

عند أحد ممن ترجم له أبداً ، وأضرب على هذا مثلاً واحداً :

وهو روايته عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ؛ فقد روى عنه روايتين

بصيغة العنونة برقم : (٢٠٠ مرفوعة ، ٣٣٦ موقوفة على عمر) .

فهاتان الروايتان ظاهرتا الانقطاع على الرغم من روايتهما بالعنونة ، وقد روى عنه

في أكثر من موضع بصيغة البلاغ^(٥٠١) ، هذا على الرغم من أن جابر بن زيد غير متهم

بالتدليس .

بل كل روايتهم لا يدلسون ولا يرسلون — كما سبق قبل قليل — .

ومعروف عندهم أن جابراً وُلِدَ في آخر خلافة عمر رضي الله تعالى عنه !

فما جوابهم عن هذه المشكلة إلا بأنها دعاوى ليس عليها بينات !

فإن قيل : إن هذه العنونة من تصرف الرواة ، وليست من جابر .

فيقال : من يُغيّرُ صيغَ الرواية بهذه الصورة فهو ممن لا تُعتمد روايته ، وقد روى

(٥٠٠) أنه هنا على أمر مهم ؛ وهو : إن من كمال الدراسة النقدية أن تتطرق إلى الجوانب كلها

بقدر المستطاع ؛ لذلك فأجدي ملزماً أن أتطرق إلى نقد المتن في بعض هذه الروايات ، لا كلها ، فإن القصد

من النقد إنما هو بيان الحقيقة ، وبيان الحقيقة يمكن إدراكه بالغالب لا الكل ، لذلك أسْتَغْنِي بالتمثيل عن

التطويل .

(٥٠١) راجع الأرقام في جدول الصحابة المروي لهم في «المسند» .

«المسند» كاملاً !

بل كيف يُجاب عن قول التنوخي السابق ، والله تعالى المستعان .
أما الصورة الثانية فهي ظاهرة الانقطاع ؛ من أجل البلاغ الموجود ، ولم توصل عندهم هذه الرواية بعينها في موطن آخر .

وأذكر هنا مثالا واحداً أيضاً ؛ وهو رواية جابر بن زيد عن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنهما ؛ فقد روى عنه في أكثر من موطن بلاغاً ، وروى عنه سماعاً ، وروى عنه عننة ، فيقال في العننة ما يقال في روايته عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، والبلاغ مقطوع ، وما كان سماعاً فليس في روايات أهل السنة منه شيء .

وإن حملنا العننة على السماع ؛ فيطعن فيها أنه روى عنه بلاغاً أيضاً ، وإلا اتهم بالتدليس ؛ فيُتوقف في روايته إلى حين بيانها من طريق آخر . ولن نتبين .

بل إن السالمي في شرحه كثيراً ما يقول بأن هذه الرواية أو تلك قد تفرد بها الربيع بن حبيب ، ولم يجد من رواها غيره .

فكيف ستوصل هذه الروايات من طريق آخر صحيح والحالة هذه .
فيظهر بذلك أن قوله :

«وأما المنقطع بإرسال أو بلاغ فإنه في حكم الصحيح ؛ لتثبت روايه ، ولأنه قد ثبت وصله من طرق آخر لها حكم الصحة» !!!
دعوى ليس عليها بينات .

وكذا في رواية جابر بن زيد عن عائشة وأبي هريرة وابن مسعود وغيرهم رضي الله عنهما ؛ فلا يُذكر عنهم عند أهل السنة ، ولا رواية له عنهم عندنا .

التعقب الثاني : لو كان الكتاب مسنداً — كما يقولون — لما غيّر المرتب في صيغة الرواية وألفاظها ، وكذا رواة الأحاديث ونسبتهم ؛ فإن صيغ التحمل هذه ليست موجودة إلا في بضع روايات^(٥٠٢) ، فكأنه ينبهك إلى الرواة في الأسانيد الأولى ، ثم يختصر اعتماداً على ما مضى من تنبيهك إليه ، دون اعتبار إلى ما كان عليه «المسند» قبل الترتيب !

ولا يقال : إن هذه الأحاديث كانت هي أول الأحاديث أيضاً في «المسند» قبل الترتيب ، فأبقاها على ما هي عليه ، ولم يغير باقي الأسانيد .

لا يقال هذا لأمرين :

الأول : أن لا أحد يعرف كيف كان «المسند» قبل الترتيب .

(٥٠٢) مضى بيانها في المطلب السابق .

والثاني : أن هذا القول إنما هو مجرد دفاع واحتمال ، فيقابل بمثله .
فلا يعقل ولا يقبل أن تكون الأسانيد على صورة ، ثم يتم تغييرها إلى صورة الأسانيد الأخرى ؛ إلا أن يقال : إن يداً غيّرت في «المسند» وبدلت فيه ، وزادت عليه ما ليس منه ، وأنقصت منه .

وقد أوردتُ على ذلك ملاحظات كثيرة سبقت في دراستي هذه .
أقول هذا بغضّ النظر عن ترجمة رجال الإسناد ؛ فذلك سبق بحثه ، وفي (مسند جابر بن زيد) الذي جمعته ما يثبت ذلك ويوضحه من حيث مجموعة روايات جابر بالنسبة إلى ما هنا .

الإسناد الثالث : أبو عبيدة عن جابر بن زيد قال : أدركت ناساً من الصحابة ، أو سمعت ناساً من الصحابة .

قلت : هكذا على إيهام مَنْ هم هؤلاء الصحابة الذين أدركهم أو سمع منهم ، وما سبق القول في الإسنادين السابقين يقال هنا أيضاً ، ومن حيث أن ما هنا مرهون إلى ثبوت ذلك عن جابر بن زيد ، ولا يثبت ؛ لما علمت من حال رواة الإسناد ، ومسند جابر بن زيد الذي جمعته .

أما الرواية الأخرى وهي :

١/٥٢ — أبو عبيدة عن جابر بن زيد قال : أدركت ناساً يروون عن النبي صلى الله عليه وسلم .

فهؤلاء ليسوا بالضرورة أن يكونوا صحابة ؛ فقد يكونون من غيرهم أيضاً ؛ بدليل أنه قال : ٢/٥٢ — وقال أحدهم . . . ، فعلق المعلق ؛ قال : «قوله : (أحدهم) هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف» .

ولا أعرف مصدر هذه المعلومة وحقيقتها ، إلا أنه جاء بها .
وعلق السالمي على ذلك^(٥٠٣) قال : «قوله : (أدركت ناساً) ؛ فيه أنه أخذ الحديث عن عدد كبير» .

قلت : فكان ماذا ؟! أمّن الصحابة أم من غيرهم ؟! لا الرواية توضح ذلك ولا الشرح ، ثم قال :

«قوله : (قال أحدهم) ؛ أي أحد الصحابة ، الذين أدركهم جابر وأخذ عنهم هذا الحديث ، وإنما أخبره بذلك ليعلم أن للحديث شأنًا ، وأنهم من التصديق واليقين في أعلى الذرى ، وفي

(٥٠٣) في شرحه (٨٨/١ و ٨٩) .

«البخاري» من حديث يحيى بن سعيد أن قائل ذلك هو أبو سلمة ، والمراد أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني ، وهو تابعي ؛ فيمكن أن يكون جابر رضي الله عنه عنه بذلك ، ويمكن أن أبا سلمة اتفق له ذلك كما اتفق لغيره» .

قلت : وفي هذا من التناقض الشيء الكثير ؛ فإنه زعم أن الذين أخذ عنهم جابر هذا الحديث هم من الصحابة ، ثم استدللَّ بـ «صحيح البخاري» أن قائل ذلك الخبر هو أبو سلمة بن عبد الرحمن ، ثم بيَّن أنه تابعي ، ثم ذكر أنه يمكن أن يكون جابر قد عنه ، ويمكن أن يكون اتفق ذلك له كما اتفق لغيره .

فكيف جازمت أن الذين روى جابر عنهم هذا الحديث هم من الصحابة ، على الرغم من أن الرواية لا تسعفك في ذلك ؟!

وكيف يعني جابر بالرجل المبهمة أبا سلمة ، وعلى زعمك أن جابراً روى الحديث عن صحابة ؟!

وكيف تنفي أن يكون أبو سلمة هو من قال هذا الأثر بقولك : «ويمكن أن أبا سلمة قد اتفق له ذلك كما اتفق لغيره أيضاً» ، على الرغم من عدم معرفة أحد من هم الذين روى عنهم جابر الحديث ؛ هل هم من الصحابة أم من التابعين ؟!

ورواية الإمام البخاري رحمه الله تعالى التي أوردتها السالمة تنافي أن يكون جابر قد سمع الرواية من أبي سلمة ؛ لأن رواية البخاري من طريق يحيى بن سعيد رحمه الله تعالى ، ورواية جابر بن زيد معلقة عن (أحدهم) .

فجزمُ الشارح والمعلق فيه تحميل الرواية ما لا تحتل بأي حال .
والله تعالى أعلم .

الإسناد الرابع : أبو عبيدة عن جابر بن زيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو : بلغني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو : عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ونحوها .

قلت : وهو إسناد ظاهر الانقطاع والإرسال ، لا يجاب عنه إلا بوصلة من رواياتهم ، ولا يتأتى ذلك لهم ؛ لأمرين :

الأول : لعدم وجود المتابعات في «المسند» ، وكذلك الشواهد إلا نادراً .

والثاني : لعدم وجود كتب للرواية المرفوعة عندهم ، فإن وجدت روايات عند غير الربيع فهي روايات موقوفة أو مرفوعة نادرة جداً كما في مدونة أبي غانم الخراساني .

الإسناد الخامس : أبو عبيدة عن (صحابي) عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وهذه الحالة على صورتين :

الصورة الأولى : ما كانت سماعاً من أبي عبيدة عن الصحابة ، وقد وردت بصورة

واحدة : أبو عبيدة سمعت ناساً من الصحابة .

الصورة الثانية : ما كانت بصورة العنونة أو البلاغ عن الصحابة .

قلت : سبق الجواب عنها في ترجمة أبي عبيدة ، في التعقب العاشر ، وأنها لا تقبل

بحال من الحالات .

الإسناد السادس : أبو عبيدة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو : بلغني

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم . . .

قلت : وهو إسناد ظاهر الانقطاع أيضاً ، يقال فيه ما يقال في سابقه .

الإسناد السابع : أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن عروة بن الزبير عن مروان بن

الحكم عن بسرة بنت صفوان رضي الله تعالى عنها .

وبه رواية واحدة (رقم : ١١٦) : عروة بن الزبير قال : دخلت على مروان بن الحكم ،

قال : فتذاكرنا ما كان من نقض الوضوء ، قال : قال مروان : من مس ذكره فليتوضأ ، قال :

قلت له : ما أعلم ذلك ، فقال مروان : أخبرتني بسرة بنت صفوان أنها سمعت رسول الله صلى

الله عليه وسلم يقول : «من مس ذكره ؛ فليتوضأ» .

قلت : إن رواية الربيع لهذا الحديث مستغربة من جوانب :

أولاً : لم أجد عروة بن الزبير رحمه الله تعالى في شيوخ جابر بن زيد عند أحد من

أهل السنة ، ولا جابراً في الراوين عن عروة ، وجابر أكبر من عروة^(٥٠٤) ، واشتهر الحديث

من رواية عروة ، وليس هو في (مسند جابر بن زيد) الذي جمعه — كما في آخر هذه

الدراسة — ، وقد سبق في ترجمة جابر بن زيد أن الذهبي قال بأن أحاديثه في دواوين الإسلام

؛ بمعنى أنه مهتم بها .

وليس «مسند الربيع» من دواوين الإسلام . . المعروفة !

(٥٠٤) ولد جابر في خلافة عمر ، وتوفي (٩٣ هـ) ، أما عروة فولد في أوائل خلافة عثمان ،

وتوفي (٩٤ هـ) .

كما روى الحديث جمع غفير من العلماء ، واهتموا بطرقه ، ولم أجد في طريق منها جابر بن زيد ، على الرغم من كثرة الروايات عن عروة^(٥٠٥) .
بل ليس يُذكر جابر بن زيد في طرق الحديث كلها التي وقفتُ عليها سواء منها ما كان من طريق عروة عن بسرة رضي الله عنها ، أو عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه ، بل عن غيرهما من الصحابة .

فتفرد أبي عبيدة والربيع بهذه الرواية مما لا يطمأن له أبداً ، بل يحكم على الرواية بالوضع من أجل حال «المسند» ومؤلفه وشيخه .

ثانياً : أدرك أبو عبيدة عروة بن الزبير رحمه الله تعالى كما أدرك جابراً ، فروايتيه بهذا النزول عن جابر مما يستغرب من إمام كأبي عبيدة — كما يقولون — .

ثالثاً : لم أجد في الروايات التي وقفت عليها كلها أن عبد الله بن العباس رضي الله تعالى عنهما ممن يروي هذا الحديث ، بل لم أقف على فتوى له أو قول كما وقفت لغيره من الصحابة .

فقد روى الربيعُ الحديثَ نفسه عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ، ومن طريق أبي عبيدة عن جابر بن زيد أيضاً قبل رواية بسرة بنت صفوان في «مسنده» !
بل إن بعض من استكرر الحديث قال بأن هذا الحديث المتعلق بأمور الرجال لم يروه إلا امرأة ؛ هي بسرة رضي الله تعالى عنها !^(٥٠٦)

الإسناد الثامن : قال الربيع بن حبيب عن عبد الأعلى عن داود عن عكرمة عن ابن عباس .

وبه حديث واحد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «أنزل القرآن كله جملة واحدة في ليلة القدر إلى السماء الدنيا ، وكان الله إذا أراد أن يحدث في الأرض شيئاً أنزل منه حتى جمعه» ، قال : وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضي بالقضية فينزل القرآن بخلاف قضائه ، فلا يردُّ قضاءه ، ويستقبل حكم القرآن . رقم : (١٦) .

(٥٠٥) رواه أكثر من خمسين مصنف في الحديث الشريف ، ورواه عن عروة ابنُه هشام ، وأبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، وابنه عبد الله بن أبي بكر ، والزهرى ، وقد جمع كثيراً جداً من الروايات الطبراني في «المعجم الكبير» في (مسند بسرة رضي الله عنها) (الجزء : ٢٤) ، مع ذلك فلم أجد جابراً في الرواة عنه .

(٥٠٦) **قلت :** بل هو أدعى لأن تحفظه وتنتبه إليه ، وليس هنا دراسة ذلك .

قال السالمي^(٥٠٧) : «الموجودُ في كتب الرجال : عبد الله بن داود بن عامر الهمداني الشعبي ، أبو عبد الرحمن ، الخريبي ، أحد الأعلام ، يروي عن هشام بن عروة والأعمش وسلمة بن نبيط وابن جريج ، ويروي عنه بشر بن الحارث ومسدّد وخلق ، وثقه ابن معين وأبو حاتم وقال ابن سعد : كان ثقةً عابداً ناسكاً ، مات سنة ثلاث عشرة ومائتين عن سبع وثمانين سنة» ا . هـ . باختصار خفيف .

ثم ذكرَ أن عكرمة توفي سنة : (١٠٥ ، وقيل : ١٠٦ ، وقيل : ١٠٧ ، وقيل : ١١٥) ، وعمره ثمانون ، وقيل أربع وثمانون .
قلت : فعلى هذا يكون الإسناد : قال الربيع بن حبيب عن عبد الله بن داود عن عكرمة عن ابن عباس .

فهو إسناد منقطع ، لم يسمع عبد الله بن داود من عكرمة ؛ لأن عبد الله ولد سنة (١٢٦) ، فبين وفاة عكرمة وبين ولادة عبد الله على أحسن الأحوال (١١) سنة ! وبين وفاتيهما : ثمان وتسعون سنة !

فكيف يقول الشيخ السالمي^(٥٠٨) : «وإن عنعنته مقطوع باتصالها» !
غير أن القنوبيّ اعترض على السالمي ببعض الذي اعترضتُ عليه ؛ فاستدرك على السالمي بقوله^(٥٠٩) : «وهذا بعيد جداً» .

ولم يُقوّتَ الفرصة ؛ فقال : «وقد وقع مثل ذلك في كثير من كتب السنة» ؛ فضرب مثالا في «مسند الإمام أحمد» حيث وقع فيه خطأ ؛ فقليل فيه . . . حدثنا عبد الصمد ومعاذ بن هشام . . . ، فكلمة (ابن هشام) خطأ . . . صوابها : (عن هشام) .
فانظر كيف شابهَ القنوبيُّ فعلَ السالمي بفعل الشيخ أحمد شاکر ، وكيف شابهَ خطأ كلمة (عبد الأعلى عن داود) التي صوّبها السالميُّ إلى : (عبد الله بن داود) بخطأ (معاذ عن هشام) .

ونسي القنوبي تحقيق السالمي للتواريخ وتراجم الرجال وغفلته الشديدة في كل ذلك .
ثم بيّنَ القنوبيُّ أن الراوي هو عبد الأعلى بن عبد الأعلى بن محمد ، وقيل : ابن شراحيل القرشي البصري السامي ؛ روى عن حميد الطويل وعبيد الله بن عمر وداود بن أبي هند ، وعنه إسحاق بن راهويه وابن أبي شيبّة وابن المديني ، وقد وثقه ابن معين وأبو زرعة

(٥٠٧) في «شرح للمسند» (٣٥/١) .

(٥٠٨) في مقدمة شرحه لـ «لمسند» (٨/١) .

(٥٠٩) انظر «الإمام الربيع ومسنده» للقنوبي (ص : ٤٠) وما بعدها .

والعجلي وغيرهم ، وتوفي سنة (١٨٩) ؛ فرواية الربيع عنه من رواية الأقران أو الأكابر عن الأصاغر .

وداود هو ابن أبي هند دينار بن عذافر ويقال : طهمان القشيري ، مولا لهم البصري ، رأى أنس بن مالك ، وروى عن عكرمة ، والشعبي ، وأبي العالية ، وابن المسيب ، وابن سيرين وغيرهم ، روى عنه الحمادان وشعبة والثوري ، وهو ثقة حافظ .

ثم قال : «هذا ما أراه في إسناد هذا الحديث ، ويؤيد ذلك أن النسائي وأبا حاتم والحاكم والبيهقي أخرجه من طريق داود بن أبي هند عن عكرمة ، والله تعالى أعلم» .
قلت : على كلامه ملاحظات :

أولاً : على كلامه هذا فإن الإسناد صحيح ، غير أنه عجيب في هذا «المسند» ؛ فإن الربيع ولد بين سنتي (٧٥ و ٨٠ هـ) ، وتوفي بين سنتي (١٧٥ و ١٨٠ هـ) ؛ فهو من رواية الأكابر عن الأصاغر ، مع أن داود بن أبي هند توفي (١٤٠ هـ) وهو بصري . فلو كان الأمر كما يقولون بأن الربيع إمام ، وأنه أمضى جلَّ حياته في البصرة ؛ فكيف يروي عن الأصاغر ؟! مع أنه إمام يطلب علوَّ الإسناد ، وقد أدرك داود بن أبي هند قريباً من خمسين سنة في البصرة ؟! ثم يفتخرون بثلاثيات «مسندهم» ! ولم لم يرو عنه أو عن غيره من أهل البصرة في تلك الفترة ، مع أنه احتاج إليه ، ومع ذلك فلم يورد له إلا رواية واحدة ؟!

فيقع في القلب أن يكون هذا الحديث من إدخال غير الربيع . وهذا أمر خطير ؛ يُفقد الثقة هذا «المسند الصحيح الجامع» ! مع أن بداية السند : «قال الربيع بن حبيب : عن عبد الأعلى» .

وليس ذلك ببعيد ؛ ففيما سبق شواهد تفقد الثقة أيضاً .

ثانياً : قول الربيع في روايته عن شيخه : (عن) بدلاً من قوله : (حدثني) أو : (سمعت) أو نحوها ؛ فهو مما يُستهجن ، فيبدو أن الحديث مُعَلَّق عن شيخه ، ولم يأخذه سماعاً منه ؛ فيكون والحالة هذه منقطعاً بين الربيع وشيخه ؛ لعدم إمكانية وصله من طريق الربيع عنه في كتبهم ولا في غيرها .

ثالثاً : وجدت الحديث عند أهل السنة ؛ حيث رواه النسائي في «الكبرى» (٧٩٨٩/٦/٥ و ٧٩٩٠) ، والطبري^(٥١٠) ، والحاكم في «المستدرک» (٢/٢٤١ و ٢٤٢ و ٣٩٩) من طرق عن داود بن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس بالشرط الأول .

وقد رواه كل من الطبري والحاكم في إحدى الروايات عندهما عن محمد بن المثني عن عبد الأعلى عن داود به ، وليس في شيء من الروايات كلها الشطر الثاني ، ولم أجدها في غير هذه الرواية أيضاً .

فهذه الزيادة التي تفرد بها الربيع منكراً غير مقبولة بحال .

فعلى هذا فإن غرابية وجود هذا الإسناد في «مسند الربيع» ، وطريقة روايته بين الربيع وشيخه ، مع نكارة الزيادة التي تفرد بها الربيع عن ابن عباس مما يوقع في النفس أن يكون الحديث من إدخال غير الربيع ، على فرض تأليف الربيع لـ «المسند» .

الإسناد التاسع : قال الربيع : قال ضُمام بن السائب عن جابر بن زيد عن ابن عباس . يروي به حديثاً واحداً : أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج بخالته ميمونة بنت الحارث وهو محرم . (رقم : ٥٢٠) .

الإسناد العاشر : أبو عبيدة عن ضُمام عن جابر عن ابن عباس . يروي به حديثاً واحداً عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «من آوى يتيماً لله وقام به احتساباً لله وقع أجره على الله ، والله لا يضيع أجر من أحسن عملاً» . (رقم : ٦٨٨) .

الإسناد الحادي عشر : أبو عبيدة عن ضُمام قال : بلغني عن ابن عباس (٥١١) . يروي به حديثاً واحداً عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «ليس على من مسَّ عَجَم الذنب وضوء ، ولا على من مس موضع الاستحداد وضوء» . (رقم : ١١٢) (٥١٢) . **قلت :** الكلام على هذه الأحاديث الثلاثة من جوانب (٥١٣) :

الجانب الأول : إن ضُمام بن السائب عند أهل السنة مجهول ، فلم أقف له على ترجمة ،

(٥١١) **قلت :** وهذا الحديث بلاغ غير متصل ، وعلى الرغم من ذلك فهم يزعمون أن كل أحاديثهم صحيحة متصلة ، وإن كانت موصولة كما يقولون ؛ فهي موصولة عندنا أهل السنة ، لا عندهم ، وهذا ظاهر من تعليقات السالمي وشرحه ، على الرغم من عدم اهتمامه بالتعليق على مثل هذه الأمور ! بل أين سيصلونها ؟! وفي أي الكتب ؟!

هذا ما كان من الأحاديث المقبولة ، أما غير المقبولة فهم أدري من أين جاءت ، ومن يصلها ! (٥١٢) هذه الأحاديث الثلاثة نصّ البدر الشماخي على أن الوارجلاني أدخلها على «المسند» ، واعترف بها السالمي فذكرها في تنبيهاته في بداية «المسند» إلا أنه لم يُشير إليها عند شرحه لها ، وطبعة «المسند» الذي عليه الشرح تختلف عن الذي عليه التنبيهات .

(٥١٣) **تنبيه :** من هنا وحتى الإسناد الثاني عشر سيكون التعامل مع هذه الأسانيد الثلاثة على أنها الإسناد الأول والثاني والثالث .

وقد سبق بيان حقيقته في ترجمته .

أما الإسناد الأول فإن في رواية الربيع لهذا الحديث على هذه الصيغة ما يفيد أن الربيع قد علّقه عن ضمّام ؛ لكون الربيع لم يرو عن ضمّام مباشرة في الإسنادين اللاحقين ؛ وإنما بواسطة أبي عبيدة .

فنزول الربيع إلى أبي عبيدة على الرغم من أن ضمّاماً شيخه — كما يقولون — ، والربيع إمام ، وكلّهم على مذهب واحد ، ودعوتهم محصورة محافظ عليها ، مهتم بها ، يجعل في النفس شكاً في اتصال رواية الربيع عن ضمّام !!

الجانب الثاني : حديثه الذي يرويه عن جابر بن زيد في زواج النبي صلى الله عليه وسلم من ميمونة وهو محرم (برقم : ٥٢٠) ، قد تفرد عمرو بن دينار بروايته عن جابر بن زيد^(٥١٤) .

فعند الرجوع إلى روايات جابر التي جمعها يتضح لك كم روى عمرو عن جابر ، وأنه كان من أخصّ الناس به ، وأن طرق حديث جابر معروفة محصورة معتنى بها ، ليس في واحدة منها عند أهل السنة اسم (ضمّام بن السائب) .

الجانب الثالث : حديثه الذي يرويه عن جابر عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «من آوى يتيماً لله وقام به احتساباً لله وقع أجره على الله ، والله لا يضيع أجر من أحسن عملاً» . (رقم : ٦٨٨) .

لم أجد من رواه غير الربيع^(٥١٥) ، لكنني وجدت حديثين في الموضوع نفسه تقريباً :

الحديث الأول : عند الطبراني قال^(٥١٦) :

(٥١٤) عزاه المحقق إلى أحمد والترمذي والدارمي ! على الرغم من أن الحديث في «الصحيحين»

وقال السالمي في «شرحه للمسند» (٣١/٣) : «الحديث رواه الجماعة» ، ثم تكلم على روايات فيه . (٥١٥) ولم يذكر محق «المسند» من رواه غير الربيع ، وقال السالمي في «شرحه للمسند» (٤٩١/٣) : «الحديث لم أجده عند غيره ، وكأنه مما تفرد به» ، ثم عزاه لابن سعد وأحمد حديث عمر بن مالك القشيري سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : «من ضمّ يتيماً من أبوين مسلمين إلى طعامه وشرابه حتى يغنيه الله فقد وجبت له الجنة» ، وللبخاري حديث سهل بن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم : «أنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا» ، وقال بأصبعيه السبابة والوسطى .

ولا يخفى بعدهما عن الحديث المراد ، على أنه ليس من طريق جابر ولا ابن عباس .

(٥١٦) «المعجم الأوسط» ، تحقيق : طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم

الحسيني ، دار الحرمين ، القاهرة ، ١٤١٥ هـ ، (٨٤٧٧/٢٢٧/٨) .

«حدثنا معاذ قال : حدثنا علي قال : حدثنا عمران قال : سمعتُ الحكم يحدث عن عكرمة عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «من آوى يتيماً — أو : يتيمين — ، ثم صَبَرَ ، واحتسبَ ، كنت أنا وهو في الجنة كهاتين» ، وحَرَكَ أصبعيه السبابة والوسطى .

ثم قال : «لم يرو هذا الحديث عن الحكم إلا عمران ؛ تفرد به علي بن عثمان» .
قلت : الحكم هو ابن أبان العدني ، أبو عيسى ، وهو صدوق ثقة له أوهام^(٥١٧) .
وعلي بن عثمان هو ابن عبد الحميد بن لاحق الرقاشي اللاحي البصري ، شيخ أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين ، ووثقه أبو حاتم^(٥١٨) .
والعلة من عمران ، وهو ابن عبيد الله البصري مولى عبيد الصيد ، ابن أبي السورد ؛ فهو ضعيف ؛ قال البخاري^(٥١٩) : «فيه نظر» .

وأورده ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه شيئاً^(٥٢٠) ، وذكره ابن حبان في «الثقات»^(٥٢١) .
والحديث ضَعْفُه الألباني^(٥٢٢) ، وذكر أن ابن معين قد ضعفه أيضاً .
وقال الهيثمي^(٥٢٣) : «فيه من لم أعرفهم» .
والحديث الثاني : رواه^(٥٢٤) حسين بن قيس عن عكرمة عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

«من آوى يتيماً إلى طعامه وشرابه أوجب الله له الجنة البتة ، [إلا أن يعمل ذنباً لا يغفر] ، ومن عال ثلاث بنات أو مثلهن من الأخوات فأدبهن ورحمهن حتى يُغْفِرَهُنَّ الله ؛

(٥١٧) كما في «التقريب» وغيره .

(٥١٨) كما في «الجرح والتعديل» (١٠٧٩/١٩٦/٦) ، وذكره ابن حبان في «ثقاته» (١٤٤٥٦/٤٦٥/٨) ، ونقل توثيق أبي حاتم ابن حجر في «اللسان» (٦٥٩/٢٤٣/٤) .

(٥١٩) كما في «التاريخ الكبير» (٢٨٧٦/٤٢٧/٦) .

(٥٢٠) في «الجرح والتعديل» (١٦٧٤/٣٠١/٦) .

(٥٢١) (١٤٦٤٧/٤٩٧/٨) ، لكن وقع فيه (عبد الله) .

(٥٢٢) في «ضعيف الجامع» و«الضعيفة» (٢٨٠٩) .

(٥٢٣) في «المجمع» (٢٩٦/٨) .

(٥٢٤) رواه عبد بن حميد في «مسنده» (رقم : ٦١٥) ، وابن أبي الدنيا في «العيال» (٨٧/٢٣٣/١) بيعضه ، وأبو يعلى (٢٤٥٧/٣٤٢/٤) ، والحاثر في «مسنده — الزوائد» (٩٠٣/٨٥٠/٢) ، والطبراني في «الكبير» (١١٥٤٢/٢١٦/١١) ، والبغوي في «شرح السنة» (٣٤٥٧/٤٤/١٣) ، وابن عدي في «الكامل» وابن حبان في «الضعفاء» في ترجمة حسين بن قيس .

أوجب الله له الجنة» ، فقال رجل : يا رسول الله ! أو اثنتين ؟ قال : «أو اثنتين» ، حتى لو قالوا : وواحدة ؟ لقال : واحدة ، «ومن أذهب الله بكريمتيه ؛ وجبت له الجنة» ، قيل : يا رسول الله ! وما كريمته ؟ قال : «عيناه» .

قال ابن عباس : «هذا من كرائم الحديث وغرره» .

قلت : وهذا حديث ضعيف جداً ؛ حسين هو حنش ، وهو مجمع على تركه وضعفه ؛ قال البخاري : «وحسين بن قيس أبو علي الرحبي لقبه حنش ، ضعفه أهل الحديث ، وله نسخة يروونها عن عكرمة عن ابن عباس أكثرها مقلوبة» .
وقال الهيثمي^(٥٢٥) : «وفيه حنش بن قيس الرحبي ، وهو متروك» . وقال الزين العراقي^(٥٢٦) :

«رواه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» من حديث ابن عباس بسند ضعيف» .

فالحديث تفرد به حنش .

قلت : لكن ثبت هذا الحديث وأجزاء منه من طرق صحابة آخرين ، والقصد هنا ما كان من طريق ابن عباس رضي الله عنهما خاصة .
فالحديث من **أفراد الربيع** ، ومثله لا يُقبل ؛ لحال أبي عبيدة وضُمام ، ولما عرفت من حال الربيع ، وحال «مسنده» .

وحتى ما يمكن أن يكون متابعاً لما رواه ضُمام كان بعيداً في اللفظ ، ولم يكن من طريق جابر بن زيد ، فضلاً عن تفرد روايته به ؛ فكلا الحديثين روي من طريق عكرمة ، وتُفرد بهما .

الجانب الرابع : حديثه الذي يرويه بلاغاً عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «ليس على من مسَّ عَجَمُ الذنب وضوء ، ولا على من مس موضع الاستحداد وضوء» . (رقم : ١١٢) .

تفرد الربيع بهذا الحديث ؛ فلم أجد له رواية غير هذه الرواية ، ولا ذكرها المحقق ، ولا السالمي عند شرحه لـ «المسند» .

وهو على ذلك ضعيف لأمرين :

الأول : جهالة الرواة . وقد سبق بيان ذلك .

(٥٢٥) في «المجمع» (١٣٥٢٥/٢٩٧/٨) .

(٥٢٦) العراقي ، زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي ، «تخريج إحياء علوم

الدين» للغزالي ، دار المعرفة — بيروت ، (٣٤/٢) .

والثاني : البلاغ غير الموصول في رواية أخرى أبدأ ؛ لتفرد الربيع بالحديث .

الإسناد الثاني عشر : عن جابر بن زيد عن زيد بن ثابت قال : بلغني عن أم سليم امرأة أبي طلحة الأنصاري جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

الإسناد الثالث عشر : أبو عبيدة عن جابر بن زيد أن امرأة سألت أم سليم زوج النبي صلى الله عليه وسلم .

قلت : يقال في هذين الإسنادين ما قيل في الذي قبلها في شأن عدالة الربيع وأبي عبيدة . على أن الإسناد الأول معلقٌ عن جابر بن زيد فيما يظهر ؛ فلم يذكروا الراوي له عن جابر ، ولا يقال إن الراوي هو أبو عبيدة ؛ فإن في «المسند» أسانيد ليست من طريق أبي عبيدة .

والإسناد الثاني فيه جهالة المرأة السائلة إن كانت هي من يروي عنها جابر ، أو تكون الرواية مرسلّة .

كما أن الواقع العلمي قد أثبت رد الدعوى العريضة بصحة كل ما في «المسند» حتى عند الإباضية أنفسهم ، وبأقلامهم كما ذكر القنوبي نفسه . فتقديمات التتوخي والسالمي ، وتسمية «المسند» بـ «الجامع الصحيح» بعيدة كل البعد عن التحقيق العلمي الذي تراه .

الإسناد الرابع عشر : أبو عبيدة عن جعفر بن السماك عن عباد بن تميم عن عمه أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

رويت به رواية واحدة : أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم مستلقياً في المسجد ، واضعاً إحدى رجليه على الأخرى . رقم (٢٦٤) .

قلت : عبّاد بن تميم ثقة من رجال الستة ، ليس في الرواة عنه جعفر بن السّمّك .

وسبق بيان أن جعفرأ هذا مجهول عندنا ؛ لا يعرف من هو .

وعلى الرغم من ذلك فقد تفرّد الزهري بروايته عن عبّاد بن تميم عن عمه به (٥٢٧) .

(٥٢٧) فقد أخرجه البخاري (٤٧٥) ، ومسلم (٢١٠٠) ، ومالك (٤١٦) ، وأبو داود (٤٨٦٦) ، والنسائي في «الصغرى» (٧٢١) و«الكبرى» (٨٠٠) ، والترمذي (٢٧٦٥) ، والدارمي (٢٦٥٦/٣٦٧/٢) ، وأحمد (٣٨/٤ و ٣٩ و ٤٠) ، والطيالسي (١١٠١) ، وعبد الرزاق (١١/١٦٧/٢٠٢٢١) ، وابن أبي شيبة (٢٥٥٠٦/٢٢٧/٥) ، وعبد بن حميد في «مسنده» (٥١٧/١٨٤) ، والحميدي في «مسنده» (٤١٤/٢٠١/١) ، وابن

الإسناد الخامس عشر : أبو عبيدة قال : بلغني عن عروة بن الزبير قال : قالت لي أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم . . .
وآخر : أن عروة قال : قلت لعائشة . . .
قلت : هاتان الروايتان منقطعتان بالبلاغ كما هو واضح ، وما قيل سابقاً يقال ههنا .
وعروة بن الزبير مدني توفي (٩٤ هـ) ؛ أي بعد وفاة جابر رحمه الله تعالى بسنة واحدة ، وقد سبق الكلام في رواية جابر عن عروة عند كلامنا على الإسناد السابع .

الإسناد السادس عشر : أبو عبيدة قال : بلغنا عن محمد بن سيرين قال : قالت أم عطية الأنصارية : دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم .
روى به حديثاً واحداً (رقم : ٤٧٥) قالت أم عطية الأنصارية : دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفيت ابنته فقال : «اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيتهن ذلك بماء وسدر ، واجعلن في الآخرة شيئاً من كافور ، فإذا فرغتن فأذنيني» .
فلما فرغنا أذنناه ؛ فأعطانا حقوه ، وقال : «أشعرئها إياه» .
قلت : وهذا ظاهر ما فيه .

فإن محمد بن سيرين بصري توفي (١١٠ هـ) ، يعني بعد جابر بن زيد — (١٧)
عاماً ، مع أن أبا عبيدة بصري ، وقيل فيه : إن روايته عن جابر رواية تابعي عن مثله ، فكيف ينزل هذا النزول الكبير ؟!
بل إن الربيع بن حبيب نفسه قد أدرك ابن سيرين فترة طويلة من عمره في البصرة ، وكان فيها الربيع — على ما يقولون — في شدة الطلب للحديث .
فيقال في هذا السند ما قيل فيما قبله ، بل في الكتاب كله .
ويقول أبو عبيدة : (بلغنا) ، فهي صريحة في عدم السماع ؛ فالإسناد منقطع ، فكيف يقول قائل : إن أسانيده كلها متصلة ، بل العنينة فيه متصلة ؟!
ولأن قيل : إن بلاغاته متصلة .

فنقول : وإن كانت موصولة كما يقولون ، فهي موصولة عندنا أهل السنة ، لا عندهم ، وهذا ظاهر من تعليقات السالمي ، الذي يخرج الروايات — إن خرجها — من كتب أهل السنة ،

الجعد في «مسنده» (٢٨٦٥/٤٢٠) ، وابن حبان (٥٥٥٢/٣٦٢/١٢) ، والطبراني في «الأوسط» (٢٢٣٩/٣٦٣/٢) ، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢٧٧/٤) ، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٢٤/٢ و ٢٢٥) وفي «الشعب» (٤٧١٥/١٧٦/٤) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٩٤/٧) من طرق عن الزهري به .

على الرغم من عدم اهتمامه بالتعليق على مثل هذه الأمور .

بل أين سيصلونها ؟! وفي أي الكتب ؟!

الإسناد السابع عشر : أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن الزبير أن أسماء بنت أبي

بكر .

وبه رواية واحدة (رقم : ٦٤٤) أن أسماء بنت أبي بكر إذا أتيتُ بامرأةٍ قد حُمّتْ تدعو لها ، وتأخذ الماء ، وتصبّه بينها وبين جنيّها ، وقالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا أن نبردها بالماء .

قلت : هنا مسألتان :

الأولى : ذكر المحقق (!) أنه في نسخة دون ذكر جابر ، وأنها : (من طريق ابن الزبير) ، ولم يبيّن سببَ ترجيحه لهذه النسخة على الأخرى ، وكذلك السالمي لم يبين السبب ، على أنه قال (٥٢٨) :

«قوله : (عن جابر بن زيد عن ابن الزبير) وفي نسخة : من طريق ابن الزبير ، وفي أخرى : أبو عبيدة من طريق ابن الزبير ؛ بإسقاط جابر ، والمراد بابن الزبير : عروة بن الزبير» .

يعني لم يترجح شيء عندهم .

إلا أن فعلهم هذا يُرجّح أن تكون الرواية الأخرى هي الصواب وهي بإسقاط جابر بن زيد من الرواية ؛ لأمرين :

الأول : أن عروة قرين جابر بن زيد تقريباً ؛ فرواية جابر عنه غريبة ، ولا سيّما أنه لم يذكر في شيوخ جابر بن زيد .

الثاني : أنه لا مرجح لما أثبتوه على ما استثنوه ، على أن الأقرب إثبات ما استثنوه ؛ لأجل الأمر الأول هنا ، ولأجل كثرة النسخ — مع سقمها جميعاً — ، ولأجل أن قوله (من طريق) ليس فيها واو العطف في كلا الحالتين ؛ فهذا دال على أنها أقرب لأن تكون هي المرادة لا الأخرى ، وقد سبق (٥٢٩) أن أبا عبيدة روى عن عروة بلاغاً في روايتين ، ولم يرو جابر عنه شيئاً سوى هذا .

فكل ذلك مرجّح عندي لاستثناء جابر من الإسناد لا إثباته .

(٥٢٨) في باب الحمى والوعك (٣/٣٩٥) من شرحه .

(٥٢٩) في الإسناد السابع ، والإسناد الخامس عشر .

فالإسناد لا يسلم من غرابة في الرواية من حيث رواية جابر بن زيد عن عروة ، ولا من انقطاع حيث الأرجح رواية من قال : (من طريق عروة) سواء كان الراوي أبو عبيدة أو دونه .

والمسألة الثانية : أن هذه الرواية لا تسلم من أصل روايتها بهذا الإسناد ؛ حيث اشتهر الحديث من غير طريق عروة عن أسماء ، وهي ما ذكرها السالمي في شرحه ؛ قال : ورواه مالك في «الموطأ» والبخاري ومسلم عن فاطمة بنت المنذر أن أسماء بنت أبي بكر . . . ثم نكره» .

قلت : وهذه الرواية رواها جمع من الأئمة^(٥٣٠) من طريق هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء به .
فيبعد أن يكون عروة رواه بهذه الصورة التي يقولون .

الإسناد الثامن عشر : الربيع عن يحيى بن كثير عن عطاء بن السائب قال : كنا عند عبد الله بن الحارث . . . مرسل في حديث «من كذب علي متعمدا» .
أخرت دراسته إلى الأسانيد الموقوفة لارتباطه برواية هناك .

الإسناد التاسع عشر : الربيع عن صحابي .
وهذه الحالة على صورتين ؛ الأولى : الربيع عن (صحابي) .
وفيهما روى الربيع عن عبادة بن الصامت (٣٤ هـ) ، وأبي مسعود الأنصاري (قبل ٤٠ هـ) ، وأبي أيوب الأنصاري (٥٠ هـ) ، وابن عباس (٦٨ هـ) رضي الله تعالى عنهم جميعاً .

والصورة الثانية : قال الربيع : بلغني عن صحابي .
وفيهما روى الربيع عن أبي مسعود الأنصاري ، وعبادة بن الصامت رضي الله تعالى عنهما .

قلت : وهذا ظاهر ما فيه من الانقطاع ؛ فالربيع ليس تابعياً ، بل ولد بعد وفاتهم ، ولم توصل هذه الروايات عنده .

(٥٣٠) رواها البخاري (٥٧٢٤) ، ومسلم (٢٢١١) ، ومالك (١٦٩٢) ، والترمذي (٢٠٧٤) ، والنسائي في «الكبرى» (٧٦١١/٣٧٩/٤) ، وابن ماجه (٣٤٧٤) ، وأحمد (٣٤٦/٦) ، والطبراني في «الكبير» (٣٢٩/١٢٣/٢٤ - ٣٣٦) كلهم من طريق هشام بن عروة عن فاطمة به .

الإسناد العشرون : الربيع مرسلاً عن النبي صلى الله عليه وسلم .

هي رواية واحد يستدل بها الربيع على صحة كلام له :

٢/٥٢٨ — قال الربيع : مثل ما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم . . .

قلت : وهذه كسابقتها في الانقطاع .

الإسناد الحادي والعشرون : أبو عبيدة عن جابر بن زيد قال : سمعت رسول الله

صلى الله عليه وسلم .

وهذا أغرب إسناد في «المسند» كله ، فإنه يُثَبِّتُ وَضْعَ «المسند» ، وَيُيَسِّنُ منزلة

«المسند» العلمية حقيقة ، وقد رويت به الروايات : (١٢٨ ، ١٥٤ ، ٦٨١) .

وعند السالمي^(٥٣١) بصيغة : سمعت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وهنا أنبه على أمر ؛ وهو : على الرغم من أن اعتذارهم سيكون بأن الرواية فيها

سقط في أداة التحمل ، ويستدلوا على ذلك بما عند السالمي ، وعدم خفاء الخطأ الطباعي في

ذلك ، إلا أنني أقول : إن تكرار الخطأ بين أكثر من طبعة في الموضع نفسه لا يُعْذَرُ عنه

بمثل هذا ؛ فالتحقيق العلمي للكتب ، مع تكرار الطباعات ، والفارق الزمني بينها ، يأبى بقاء

الغفلة عن أمر كهذا في كتاب يقولون : إنه أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى .

كما أن وجود هذه الأخطاء ينفي عنه الثقة المزعومة له ، فهذه كتب السنة لا تجد فيها

هذه الأخطاء التي تغير صيغة التحمل من السماع إلى الإرسال أو العكس ، إلا وانْقَضَتْ

وَتَبَيَّنَتْ ، وعُرفَ صانعُ ذلك ، فإن كان خطأ طباعياً صَحَّحَ ، وإن كان من راوٍ حُدِّرَ منه .

لكن الصنعة الحديثة من واضع هذا الكتاب تفرضُ عليه هذه الأخطاء ، فما كان الله

تعالى بقي ، وما كان لغير الله تعالى بان عواره وخطؤه .

وعلى الرغم من قولهم بأن الصيغة الصحيحة هي الإرسال ، فإن مثل هذه الروايات

لا تقبل ، وإن قيل إن جابر بن زيد من ثقاة التابعي وكبارهم ؛ لأمرين :

(٥٣١) في شرحه لـ «المسند» (١/١٧٩ ، ٢١٢) للروايتين الأولى ، أما الرواية الثالثة فهي عنده

(٤٧٥/٣) كما هي هنا : «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم» ، أما في الشرح فقال : «قوله : (سمعت

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) الحديث مرسل عند المصنف» .

لكن السالمي نبه على أن أي اختلاف بين طبعات «المسند» فالمعتمد طبعة الاستقامة التي في بدايتها

التنبيهات التي سبق أن ذكرتها في التعريف بـ «المسند» بداية ، مع ذلك يزعم المعلقان أنهما (حقاها) !

الأول : عدم الثقة بهذا «المسند» ورواته أصلاً ، سوى جابر رحمه الله تعالى .
والأمر الثاني : أن جابر بن زيد قد عُرِفَتْ رواياته ، وهي موجودة في الدواوين المعروفة — كما قال الذهبي في ترجمته — .
فوجود هذه الروايات مما لا يؤيده الواقع العلمي .

* أما الروايات المتفرقة التي لا تتدرج تحت صورة من الصور السابقة ، وهي :
النوع الأول : ما يكون عن صحابي مباشرة ، وهو على صورتين :
الصورة الأولى : ما يكون من طريق صحابي عن النبي صلى الله عليه وسلم ، مع ذكر اسم الصحابي .
ويكون : ومن طريق (صحابي) عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أو : وعن (صحابي)

رويت بهذه الصورة (٢٦) رواية .
قلت : سبق بيان بعض من هذا الجانب في تحقيق كون «المسند» على الأبواب الفقهية لا المسانيد ، وبما أن فيه أكثر من سند فلا يجوز أن يقال : ومن طريق فلان ، ثم يقصد بذلك القول السند السابق بالضرورة ؛ فإنه لا شيء يمنع من أن تكون هذه الرواية التي عن فلان من الصحابة قد جاءت بإسناد آخر غير السابق لها في المطبوع من «المسند» عن هذا الصحابي .

إضافة إلى أن «المسند» قد وردت فيه روايات بأسانيد منقطعة عن بعض هؤلاء الصحابة المذكورين هنا ، فكيف يجاب عنها ؟!
كما أن الرواية الأخرى التي سبق ذكرها^(٥٣٢) هي دون استخدام واو العطف أول الكلام : (من طريق ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم) دالة على هذا المعنى أيضاً ؛ فأى طريق هي المقصودة ؟!

وكذلك الرواية الأخرى : (قال : بلغنا عن عائشة أنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) ؛ فمن قائل : «قال : بلغنا» حتى لو كانت هذه الرواية في مسند عائشة من «المسند» الذي يفترض به أن يكون على الأبواب — كما تَرَجَّحَ — ؟!
إضافة إلى جهالة المبلِّغ ؛ فإن الرواية بلاغ غير موصول .

(٥٣٢) في المطلب السابق تحت هذا القسم .

ويقال في الصورة الثانية^(٥٣٣) ما قيل هنا .

النوع الثاني : الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة ؛ دون ذكر السند أبداً ، وهي على صورتين :

الصورة الأولى : وعنه عليه الصلاة والسلام ، أو : وقال صلى الله عليه وسلم . . .

الصورة الثانية : وقال أيضاً صلى الله عليه وسلم ، أو : وعنه أيضاً عليه الصلاة والسلام . . .

رويت بها ثلاث روايات (٢/٤٤٨ ، ٢/٥٧١ ، ٥٩٣ ومن طريقه^(٥٣٤) عليه السلام) . وهذا من الأوجه التي ترجح أن «مسند الربيع» موضوع على الأبواب الفقهية ، لا المسانيد .

فاختصار الرواية هكذا دالٌّ على الاهتمام بالمتن لا السند ؛ فكتب الفقه تؤكد المعنى الفقهي المستفاد من رواية في باب معين برواية أخرى عن النبي صلى الله عليه وسلم أيضاً تفيد المعنى المستفاد من الرواية التي قبلها .

كما أن الاختلاف في السند بين النسخ — كما ترى في حاشية هذه الصفحة — من الأمور التي تؤكد عدم الاعتماد على أسانيد هذا «المسند» . ويقال في هاتين الصورتين كما يقال في كل الأسانيد المنقطعة والمعلقة التي ليس لها واصل .

غير أنه قد يُجاب عنها بأنها بالإسناد السابق لها في ترتيب «المسند» ، أو أنها بالسند المعروف : (أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس) ، فالجواب عن هذا الكلام : **أولاً :** أما القول بأن هذه الروايات بالإسناد السابق لها ، فلا يقال هذا في كتاب كان (مسنداً) ، ثم رُتّب على (الأبواب) ، وإلا ؛ لمَ لم يختصر الإسناد في كل الكتاب ، فما الذي يميز هذه الروايات عن غيرها فتُختَصَرُ أسانيدُها ؟!

ثانياً : معروف للجميع أن هذا الكتاب كان مخطوطاً ، ومخطوطته غير مرقمة الأحاديث ؛ يعني : إن الترقيم راجع لاجتهاد الطابع (المحقق) الذي قد يُنازع في تحقيقه ؛ فقد تُجمَعُ هذه الرواية مع الحديث الذي قبلها إن كان مسنداً ، وقد تُعطى رقماً خاصاً ، وكل ذلك

(٥٣٣) ما يكون دون ذكر اسم الصحابي ، وإنما بالإشارة إليه .

(٥٣٤) كذا في طبعة «المسند» المحققة ، وفي شرح السالمي : «ومن طريقه أيضاً عنه عليه

السلام» فاختلفت الروايتان اختلافاً جوهرياً ، وقال السالمي في شرحه كتاب الأحكام ، في ما جاء أن بين كل حالفين يمين (٢٥٤/٣) : «قوله : (ومن طريقه) ؛ يعني ابن عباس بالسند المتقدم» .

موجود ، ويظهر ذلك من خلال الأرقام السابقة .

ومثال ذلك الرواية رقم (٢/٥١٣) في طبعة «المسند» المفردة ؛ فقد وردت عقب الرواية رقم (٥١٣) مباشرة ، ولم تفرد برقم مستقل ، أما في شرح السالمي فقد وردت برقم مستقل ، بل بعنوان مستقل حيث أعطاها عنوان (ما جاء في صفة الأكفاء) ثم قال مباشرة : «٥ — وقال صلى الله عليه وسلم . . .» .

فالاعتماد على الشارحين في نسبة سندٍ إلى هذه الروايات ؛ هو مما ينازعون فيه أيضاً ، فهم يشرحون الكتاب كما هو ، ويدافعون عنه ، فمثلاً الرواية رقم (٥٧١) هي : (أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «إذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم إلا ما نهيتكم عنه» ، وعنه أيضاً عليه السلام أنه ابتاع بغيراً بغيرين ، وأجاز بيع عبد بعبدین ، إلا أن هذا يداً بيد) .

قلت : هذه الرواية واضحة أنها روايتان ؛ لقوله : (أيضاً) ؛ أي أنها ليست عن غير النبي صلى الله عليه وسلم ، لكن الراوي لها قد يكون ابن عباس وقد يكون غيره ، أما جعلها تنمة من كلام ابن عباس يرويها هنا عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا دليل عليه ؛ لأمرين : الأول : أن ابن عباس إن روى عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يقول : (وعنه أيضاً عليه السلام) ؛ بل سيروي القصة بقوله : وقد ابتاع صلى الله عليه وسلم . . . ؛ لأن كلمة : (وعنه) تكون للمتأخرين الذين يذكرون الروايات المختصرة ، ولا سيما في كتب الفقه . ولن يقول : (أيضاً) أيضاً ؛ فهو لم يخرج عن الرواية عنه عليه السلام ليؤكد أن هذه الرواية عنه عليه السلام (أيضاً) .

الأمر الثاني : أن العبارة آخر الرواية الثانية تفيد ما ذهبتُ إليه ، ذلك أن قوله : (إلا أن هذا يداً بيد) شرح لمعنى الرواية التي أوردها ، ولا يظهر لي مَنْ قائلها ، إلا أن يكون المرتبُّ لـ «المسند» ؛ فهي كلمة فقهاء ، بعيد أن يكون ابن عباس من قائلها ، ولا سيما مناسبتها للباب الذي وردت فيه .

وذكر السالمي^(٥٣٥) أن قائلها ابن عباس ، إلا أنه أورد في الصفحة التي قبلها كلمة للقطب محمد بن يوسف اطفيش أنه قال في هذا الحديث : «أي اشتراه بهما يداً بيد» .

قلت : عرفتُ مما سبق أن نسخ «المسند» سقيمة ، أصلها ما بعثها القطب للسالمي عند طباعته لـ «لمسند» ، فلعل هذه الكلمة من القطب ، ظلَّها الطابع (المحقق) من متن

«المسند» (٥٣٦)

فقد وردت الرواية نفسها برقم (٥٧٨) مسندة من طريق أبي عبيدة عن جابر ابن زيد عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه ابتاع . . . ، وآخرها العبارة نفسها عقب رواية في النهي عن بيع الذهب بالذهب . . . إلا يدا بيد . فاتضح المراد . ولا يقولن قائل : إن السالمي عندما قال (٥٣٧) :

«قوله : (وعنه أيضاً عليه السلام) هذا الكلام من ابن عباس أيضاً ، وقد ساقه مساق الاحتجاج على جواز البيع كيف شئنا ، وأنه لا يشترط اختلاف الجنسين إلا في النسئة ، فأما (يدا بيد) فلا بأس وإن كان أحد الشئيين أكثر من الآخر ؛ فإنه صلى الله عليه وسلم ابتاع بغيراً بغيرين ، وأجاز بيع عبد بعبدين» . لا يقولن إن كلامه هو الحل ؛ لأن ما أورده إنما كان محاولة فهم لما في الكتاب الذي يشرحه .

ولو كان كلامه صحيحاً : فلماذا تكررت رواية الحديث في الكتاب بعد قليل مسندة بالألفاظ نفسها ، في مكان أولى من هذا المكان به ؟ فهذا صنيع الفقهاء ومرتبتي الكتب الذين يكررون حسب الموضوعات ، مع الاختصار . فإن قال أحد : قد عرفنا سند هذه الرواية ، ولا انتقاد في كلامك على أن الرواية بلا سند .

فأقول : أي سند هو الذي عرفتموه وليس لـ «المسند» رواية من غير طريق محبوب بن الرحيل ، وليس لـ «المسند» مرتب غير الوارجلاني ؟! وإن عرف سند رواية من الروايات ، إلا أنها قد تكون بغير هذا السند في حالات أخرى .

ثالثاً : قال السالمي في الرواية رقم (٣٤٣) (٥٣٨) :

(٥٣٦) ، وعلى ذلك مثال بالعكس : وهو ما جاء عقب الرواية رقم (٥٧٢) في نسخة شرح السالمي (١٩٥/٣) ، وهي : «وهذا دليل على جواز ثبوت الشرط في البيع» . فقد طُبعتْ هذه الجملة على أنها من متن «المسند» في طبعة الشرح ، وليست في متن «المسند» في الطبعة التي اعتمدت الدراسة عليها . والله تعالى أعلم . وكذلك الرواية رقم (٥١٣ و ٥١٣/٢) فقد أعطيتا رقمين مستقلين في طبعت أخرى (طبعة شرح «المسند» للسالمي ، ونسخة على موقع كوكب المعرفة الإباضي على الإنترنت .

وكذلك الروايتين (٧٢٥ و ٧٢٦) فقد جعلها السالمي في شرحه رواية واحدة .

(٥٣٧) في شرحه لـ «المسند» (١٩٤/٣) .

(٥٣٨) كتاب الزكاة والصدقة ، باب الوعيد في منع الزكاة (٧٥/٢) من الشرح .

«قوله : (وعنه عليه الصلاة والسلام) هذا معطوف على الحديث الذي قبله ؛ فهو من مسند ابن عباس عند المصنف ، ورواه البخاري عن أبي هريرة» .
وقال في الرواية رقم (٢/٤٤٨)^(٥٣٩) : «قوله : (وقال أيضاً) يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والظاهر أن هذا الحديث أيضاً من مسند ابن عباس ؛ لأنه معطوف على قوله : قال : «المقتول دون ماله شهيد» ، وهو من حديث ابن عباس ؛ فمثله المعطوف عليه ، وما هنا تدليس^(٥٤٠) ، فلا شك في إرادة هذا الظاهر ؛ فإنه لو كان لغير ابن عباس لبَيَّنَهُ رضي الله عنه ، وقد رواه ابن ماجه عن أبي سعيد وأبي أمامة ، وهو عند أحمد والنسائي من حديث طارق بن شهاب ، وعند أحمد أيضاً من حديث أبي أمامة» .
وقال في الرواية (٥١٣)^(٥٤١) : «الحديث مرسل عند المصنف ، وهو مما تفرد به فيما يظهر» ، ثم قال الرواية (٢/٥١٣) : «الحديث أيضاً مرسل عند المصنف ، ولم أجده عند غيره ، فكأنه مما تفرد به» .

ولم يتكلم على الروایتين (٤٥١ ، ٧٢٦) .

قلت : كون بعض هذه الروايات معطوفاً على ما قبلها فهو بناءً على ما صنعه الوارجلاني المرتب لـ «المسند» ، أما من ناحية أصل الرواية فلا يعرف سندها حقيقة كما سبق .

وقوله : (الظاهر) ، وكون الحديث مرسلًا ، واعتماد العطف على ترجيح ما ذهب إليه ، مع رواية أهل السنة للحديث من غير طريق الصحابي المنسوب إليه هذا الحديث ، إضافة إلى تفرد الربيع ببعض هذه الروايات مما يطعن في ترجيحات السالمي هذه ، وأن كلامه لا يزيد علماً بموضع هذه الروايات في «المسند» الأصل ، ويزيد ميل القلب إلى أن «المسند» وضع على أبواب الفقه ، لا المسانيد . والله تعالى أعلم .

(٥٣٩) كتاب الجهاد ، باب عدة الشهداء (٢/٢٩٠) .

(٥٤٠) الذي يبدو لي أنه ينفي التدليس لا أنه يثبت .

(٥٤١) كتاب النكاح ، باب في الأولياء (٣/١٠ و ١١) ، ونصُّ الرواية : «٥١٣ — أبو عبيدة عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «إذا خطب إليكم كفوا فلا تردوه ؛ فنعوذ بالله من بوار البنات» ، وقال صلى الله عليه وسلم : «الأحرار من أهل التوحيد كلهم أكفاء إلا أربعة : المولى ، والحجَّام ، والنسَّاج ، والبَقَّال» .

القسم الثاني : أسانيد الروايات الموقوفة والمقطوعة والآثار ونحوها ، وأسانيده هي :

الإسناد الأول : قال الربيع : عن يحيى بن كثير عن شعيب عن قتادة عن عكرمة عن

ابن عباس .

يروى به حديثاً واحداً (رقم : ١٧) في المكي والمدني في القرآن الكريم ، وهو

موقوف على ابن عباس ؛ قال :

«البقرة ، وآل عمران ، والنساء ، والمائدة ، والتوبة مدنيات ، والرعد مدنية إلا آية واحدة

وهي : ﴿ وَلَوْ أَنَّ فِرْعَانَ سِيرَتْ بِهَ الْجِبَالِ أَوْ قَطَعَتْ بِهَ الْأَرْضُ ﴾ [٣١] ، والنحل ما فوق الأربعين

من أولها إلى آخرها مدني ، والحج مدنية إلا أربع آيات ؛ وهي : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ

رَسُولٍ ﴾ إلى قوله : ﴿ عَذَابُ يَوْمٍ عَقِيمٍ ﴾ [٥٢ - ٥٥] مكية ، والنور كلها مدنية ، والأحزاب كلها

مدنية ، والقتال ، والفتح ، والحجرات مدنيات ، ومن الحديد عشر سور متواليات إلى ﴿ يَا أَيُّهَا

النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾ [التحریم : ١] فهذا كله مدني ، و : ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [البينة : ١]

مدنية ، و : ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾ [النصر : ١] مدنية ، والمعونتان مدنيتان .

فهذه سبع وعشرون^(٥٤٢) سورة مدنيات ، وسائر القرآن مكي .

وقد سبق إسناد من الروايات المرفوعة أحرّت دراسته إلى هذا الموضع لاتحاد الكلام

والغاية ، وهو :

الإسناد الثامن عشر : الربيع بن حبيب عن يحيى بن كثير عن عطاء بن السائب قال :

كنا عند عبد الله بن الحارث . . .

يروى به حديثاً واحداً (رقم : ٧٣٩) : كنا عند عبد الله بن الحارث فقال : أتدرون لمن

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «من كذب علي متعمداً ؛ فليتبوأ مقعده من النار» ؟ قال :

قلنا : لا ، قال : إنما قال ذلك من قبل عبد الله بن أبي جذعة ؛ أتى ثقيفاً بالطائف ، فقال : هذه

حلة رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرني أن أتبوأ أي بيوتكم شئت ، فقالوا : هذه بيوتنا ؛ فتبوأ

أبيها شئت .

فانتظر سواد الليل ، فقال : وأتبعوا أي نساكنم شئت ، فقالوا له : إن عهدنا برسول الله

صلى الله عليه وسلم يحرم الزنا ، فسنرسل إليه ، فأرسلوا إليه رسولا فصار إليه ، وقدم عليه

(٥٤٢) على قوله هذا ينبغي أن تكون ثمان وعشرون !

عند الظهر ، فقال : يا رسول الله ! أنا رسول من تقيف إليك أن ابن أبي جذعة أتانا فقال :
هذه حلة رسول الله صلى الله عليه وسلم عليّ ، أمرني أن أتبوأ أي بيوتكم شئت ، فقلنا : هذه
بيوتنا فتبوأ أيها شئت ، فانتظر سواد الليل ، وقال : وأتبوأ أي نسائكم شئت ، فقلنا : عهدنا
برسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يحرم الزنا .

فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم غضباً شديداً لم أر أشد منه ، ثم قال :
«يا فلان ! ويا فلان ! اذهبا إليه ، فإن أدركتماه فاقتلاه وأحرقاه» ، ثم قال : «لا
أراكما تأتياه إلا وقد كفيتماه» .

قال : فخرج في ليلة مطيرة ليقضي حاجته فلدغته حية فقتلته ، فأحرقه الرسولان ،
فلذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «من كذب علي متعمداً ؛ فليتبوأ مقعده من النار» .
وهنا لا بد من التنبيه على أمر : وهو أنه يقال في هذين السندين كما قيل في السند
الذي قبلهما : كيف يُعلّقُ الربيعُ روايته لهذا الحديث عن شيخه — كما يزعمون — ؟
ومن الذي وصل هذا التعليق ؟ ولا سيما وأن روايات الربيع عنهم لا يوجد في واحدة
منها تصريح بالسماع كما ترى !

أما السالمي فعندما تكلم عن يحيى في «شرحه» أتى بالعجائب ؛ قال (٥٤٣) :
«قوله (عن يحيى بن كثير) بن درهم العنبري البصري ، كنيته أبو غسان ؛ قال
النسائي : ليس به بأس ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث ، وقال عباس العنبري : كأنه ثقة ،
قال ابن أبي عاصم : مات سنة ست ومائتين . كذا في «الخلاصة» .
قوله (عن شعيب) يشبه أن يكون هو شعيب بن إسحاق الأموي ، وكان مولى في بني
أمية ، وكان بصرياً ، ثم نزل دمشق ، وثقه غير واحد ، وقال أحمد : ما أصح حديثه ، قال
ابن صيفي : مات سنة تسع وثمانين ومائة ، وعمره إحدى وسبعون سنة .
قوله (عن قتادة) يشبه أن يكون هو قتادة بن دعامة السدوسي ، أبو الخطاب البصري
الأكمه ، أحد الأئمة الأعلام . . . ، توفي سنة سبع عشرة ومائة ، واحتج به أصحاب
الصحيح» . ا . هـ .

على كلامه ملاحظات :

أولاً : أخطأ السالمي في جعله يحيى بن كثير ابن درهم العنبري ؛ فليس في شيوخ ابن
كثير ولا في الراوين عن قتادة من اسمه (شعيب) ، ومع ذلك لم ينظر في شيوخه ولا تلاميذه
ولا تاريخه ، وهذا الأمر لا يهتم به السالمي حسبما رأيت ، بل لا ينتبه له .

ثانياً : ويدل على هذا أنه لما ترجم لشعيب على أنه ابن إسحاق الأموي ذكر تاريخ وفاته **وعمره حين موته** ، وبعدها مباشرة ترجم لقتادة وبيّن سنة وفاته (١١٧ هـ) ، وغفل عن التاريخ الذي يفيد خطأ كلامه وانقطاع الإسناد ؛ فإن شعيباً — على كلام السالمي — يكون قد ولد سنة (١١٨ هـ) أي بعد وفاة قتادة !

وقد استدرك القنوبي هذا على السالمي .

قلت : فالأقرب أن يكون : (شعبة) . . تحرف إلى : (شعيب) ، ويؤيد ذلك التاريخ من ناحية الميلاد والوفاة ، والواقع في كتب الرجال ؛ فإنه من شيوخ يحيى بن كثير بن درهم العنبري ، وقد روى عن قتادة .

ثالثاً : بناءً على قوله بأن يحيى بن كثير هو العنبري ؛ فإنه توفي سنة (٢٠٦ هـ) ، وعلى فرض أن : (شعيباً) تحرّف إلى : (شعبة) ؛ فإن شعبة توفي سنة (١٦٠ هـ) ؛ فهذا إسناد أغرب من سابقه !

يعني إن الربيع أدرك شعبة (على فرض أنه هو الراوي هنا) أكثر من ستين سنة ! ومع ذلك لم يرو عنه حديثاً واحداً ، ثم نزل إلى يحيى بن كثير العنبري الذي هو أصغر منه فأخرج هذه الرواية عنه بنزول كبير جداً !

بل إن الربيع قد أدرك قتادة أكثر من أربع وعشرين سنة حين كان الربيع في الطلب ! بل حتى لو كان الراوي هو (شعيب بن إسحاق الأموي) فالأمر لا يختلف ؛ فشعيب قرين الربيع ، على الرغم من أنه يكون منقطعاً أيضاً بين شعيب وبين قتادة !

ولا يقال : إنه لم يلتق بهم ، ولم يعرفهم ، ولم تتسنّ له فرصة الأخذ عنهم ؛ فإن من ترجم للربيع لم يذكروا أنه رحل ، وكل هؤلاء الرجال بصريون أدركهم الربيع زمناً طويلاً ! ومع ذلك يقولون بأن ناساً من أهل البصرة أرادوا إماماً صحيح الحديث ، قريب الإسناد ليكتبوا عنه ، فلم يجدوا غير الربيع بن حبيب !

فأي إمام كهذا ، وأي نزول كهذا ؟!

رابعاً : قوله : (يشبه أن يكون . . .) ؛ فالأمر عندهم على التحزير^(٥٤٤) لا على الوضوح والعلم ، فأَي إسناد صحيح بهذه الصورة ؛ فكما يشبه أن يكون . . . يشبه أن لا يكون ! **خامساً :** حكم السالمي على قتادة بالجهالة كما في مقدمة الشرح ؛ حيث نقل^(٥٤٥) عن البدر الشماخي في «السير» قوله : «وسأذكر أشياخاً يروي عنهم الربيع ، ويروون عن جابر —

(٥٤٤) فصيحة يظنها كثير من الناس عامية .

(٥٤٥) كما في مقدمة شرح «المسند» (٤/١) .

أي : في غير «المسند» — ، قال : لكنهم مجاهيل ، أي : لم يطلع على تراجمهم وأنسابهم ؛ كما يدل عليه قوله : ما رأيت من عرّف بهم» .
فذكر : قتادة ، وسعيد^(٥٤٦) ، وعبد الله بن الحارث^(٥٤٧) ، والوليد بن يحيى^(٥٤٨) ، وحبيب بن أبي حبيب^(٥٤٩) ، وعمرو بن هرم^(٥٥٠) ، وأبان بن يزيد^(٥٥١) ، وابن جريج ، وعمرو بن أبي

(٥٤٦) لعله : ابن أبي عروبة . فإنه الأقرب .

(٥٤٧) ومَنْ بهذا الاسم كثير ، وكثير منهم محتمل ، ليس فيهم من يروي عنه رجل اسمه الربيع بن

حبيب .

(٥٤٨) ترجم له البخاري في التاريخ (٢٥٥١/١٥٧/٨) ، وابن أبي حاتم (٩٠/٢١/٩) ، وابن حبان

في «الثقات» (١٦١٣٨/٢٢٦/٩) قالوا :

الوليد بن يحيى : قال جرير بن حازم : رجل من الحي عن جابر بن زيد ، يعد في البصريين ،

وروى عنه أهلها .

قلت : جرير بن حازم أزدي ، ويقصد بقوله : «رجل من الحي» أن الوليد أزدي أيضاً .

وسبق ذكره في الرواة عن جابر .

فمن الأمور الغريبة جداً والعجيبة أن يكون الوليد ممن روى عن جابر ، وكلاهما أزدي ، ويسكن في حي الأزدي من البصرة ، وروى عنه أهل البصرة ويعرفونه ، وليس في الرواة عنه رجل اسمه الربيع بن حبيب ، على الرغم من أن الربيع كان عندهم في حيهم وهو أزدي أيضاً — على قولهم — ، مع أنهم يهتمون بالعمانيين والأزديين — كما يلاحظ ذلك في كتبهم — .

ثم لا يُعرف الرجل عند علمائهم في الرجال ، على الرغم من اختصاص الإباضية والربيع بجابر !

بل يعرفه أهل السنة ويذكرونه على الرغم من عدم وجود رواية له عندهم ، ولا يعرفون الربيع بن

حبيب صاحب «المسند» والأحاديث الكثيرة — كما يقولون — !

(٥٤٩) يحتمل أن يكون أكثر من واحد ؛ والأقرب أن يكون أحد رجلين ؛ الأول : أبو عمرو البجلي

، والآخر : الجرمي الأنماطي ، وكلاهما بصري .

لكني لم أجد في شيوخهم جابر بن زيد ، ولا في الرواة عنهم من اسمه الربيع بن حبيب ، ولا أبو

عبدة .

(٥٥٠) مع أنه من الرواة المعروفين عندهم وعندنا ، وهو أزدي بصري ثقة .

(٥٥١) هو العطار .

لكني وجدت في طبعة الاستقامة (١٤٢٤ — ٢٠٠٣) — التي ضبطها (!) وخرّج أحاديثها (!) محمد

أدريس (كذا !) ، وراجعها (!) وقَدَّمَ لها عاشور بن يوسف — (ص : ز) : «أبان بن يزيد بن جريج» ، فلست

أعرف إن كانا تأكيداً من الضبط والمراجعة ، أم أنه خطأ طباعي أدرج اسمين ليكون اسماً جديداً ، ولم أعرف

هذا الجديد .

قرة^(٥٥٢) ، وسلام بن مسكين ، وحامد بن سلمة ، والقاسم بن الفضل^(٥٥٣) ، وغيرهم ممن لم أقف على تراجمهم .

ثم عندما ذكر قتادة في هذا الحديث جعله أحد الأئمة المعروفين الذين يترجم لهم !
فهذا تناقض واضطراب من كبيرهم ، بل كل رواتهم كذلك^(٥٥٤) !
غير أن القنوبيّ عندما تكلم على هذا الإسناد استدرك على السالمي ، لكنه وقع في
أخطاء علمية انتقدها على غيره ، وتغافل عن حقائق كي لا تُذكر في نقد «المسند» ؛ فقال^(٥٥٥)

«كذا قال الشيخ رحمه الله^(٥٥٦) ، والذي يظهر لي — والله تعالى أعلم — أن يحيى هذا
هو أبو النضر صاحب البصري ؛ الذي روى عن أيوب ، وعاصم الأحول ، وعطاء بن
السائب وغيرهم ؛ وذلك لأن الإمام الربيع رحمه الله قد روى عنه الحديث الثاني من هذين
الحديثين ، من طريق عطاء بن السائب ، ولم يذكروا أن العنبري روى عن عطاء بن السائب
شيئاً ، وأنا أستبعد أن يكون روى عنه ؛ وذلك لأن العنبري قد توفي سنة (٢٠٦ هـ) ،
وعطاء توفي سنة (١٣٦ هـ) ، وقيل سنة (١٣٧ هـ) ، وقيل سنة (١٣٣ هـ) ، وقيل سنة
(١٣٤ هـ) ؛ فبين وفاتيهما ما يقرب من سبعين عاماً .

أضف إلى ذلك مرحلة الصغر التي لا يمكن معها تحمل الرواية ، إلى غير ذلك ،
ومع ذلك كله لا يمكن أن نقطع بعدم سماع العنبري من عطاء بن السائب ، وإن كنا نستبعد
ذلك جداً .

إذا تقرر ذلك ؛ فاعلم أن يحيى بن كثير صاحب البصري ضعيف^(٥٥٧) ، ضعفه . . .

(٥٥٢) ثقة من كبار التابعين .

(٥٥٣) هو الحداني الأزدي .

قلت : لكن هنا ينبغي أن أتبه إلى أمر مهم وهو أنه لم يُذكر أحد من هؤلاء في الرواة عن جابر
سوى (قتادة والوليد وعمرو بن هرم) ، وعلى الرغم من ذكرهم فلا يوجد في الرواة عنهم من اسمه الربيع بن
حبيب ولا أبو عبيدة .

والباقيون الذين لم يذكروا في الرواة عن جابر ليس في الرواة عنهم من اسمه الربيع بن حبيب أيضاً
ولا أبو عبيدة .

(٥٥٤) هذا على الرغم من أنه في مقدمة السالمي أن رواة «المسند» لا كلام عليهم ولا انتقاد .

(٥٥٥) في كتابه «الإمام الربيع» (ص : ٤٣) .

(٥٥٦) يقصد السالمي لما قال : إن يحيى هو ابن درهم العنبري .

(٥٥٧) والبوسعيدي في رسالته «الرواية عند الإباضية» متابع للقنوبي في كل شيء تقريباً ، وكان

، وعليه فتعتبر روايته ضعيفة بالنظر إلى إسنادها^(٥٥٨) ، وأما المتن فيُنظرُ فيه هـ .

قلت : على كلامه ملاحظات :

أولاً : استدراكه على السالمي جيد ، ولكنه قاصر ؛ كان ينبغي عليه أن يبين الأخطاء التي وقع فيها السالمي ، فإن السالمي لم يخطئ في هذا الجانب فقط ، بل أخطأ في جوانب أخرى عظيمة بينها لك قبل قليل .

ثانياً : قوله : «روى عن أيوب وعاصم الأحول وعطاء بن السائب» ، واحتجَّ على ذلك برواية الربيع لحديث في «مسنده» عنه عن عطاء^(٥٥٩) ، وأكّد ذلك بأنهم لم يذكروا في شيوخ العنبريَّ عطاء بن السائب .

قلت : هذا غاية التخيُّط ؛ فإن استدلاله برواية الربيع لا تدل على صواب كلامه ؛ فإن أبا النضر من الطبقة التاسعة^(٥٦٠) . . . طبقة العنبري سواء ؛ ممن توفي بعد المائتين ؛ فما يَرُدُّ على العنبري يرد على أبي النضر سواء .

لذلك لم يأتِ القنوبي بتاريخ وفاة أبي النضر . . . تدليساً منه ليشعر القارئ بتقدم أبي النضر على العنبري !

ثالثاً : قوله : «لم يذكروا أن العنبري روى عن عطاء بن السائب شيئاً» .

ينقل كلامه أحياناً دون أن يعزو إليه ، وكان يغطّي بعض الأمور التي يذكرها القنوبي ، ومن ذلك تـضعيف القنوبي لأبي النضر ؛ فلم يذكره البوسعيدي كما في رسالته (ص : ٣١) .
وأبو النضر يُكنى أيضاً : أبا مالك .

قال يحيى بن معين : «ضعيف» ، وقال عمرو بن علي : «لا يعتمد الكذب ، ويكثر الغلط والوهم» ، وقال أبو زرعة وأبو حاتم : «ضعيف الحديث» ، زاد أبو حاتم : «ذهب الحديث جداً» ، وقال النسائي : «ليس بثقة» ، وقال العقيلي : «منكر الحديث» ، وقال الدارقطني : «ضعيف» ، وقال ابن حبان : «بروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم ، لا يجوز الاحتجاج به فيما انفرد به» ، وقال الساجي : «معروف في التشيع ، ضعيف الحديث جداً ، متروك ، حدث عن الثقات بأحاديث بواطيل» ، وقال أبو أحمد الحاكم : «ليس بالقوي عندهم» .
روى له ابن ماجه حديثاً واحداً عن يزيد الرقاشي عن أنس بن مالك : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا توضأ خلل وفرج أصابعه مرتين . كما في «التهذيبين» .

(٥٥٨) يقصد أي رواية أتى فيها يحيى هذا . وسيأتي تخريج الروايتين .

(٥٥٩) وهو السند الثاني هنا (السند السادس) .

(٥٦٠) كما ذكر الحافظ في «التقريب» و«مقدمة التقريب» ؛ وفيها أن الطبقة التاسعة : «الطبقة

الصغرى من أتباع التابعين ؛ كيزيد بن هارون (٢٠٦) ، والشافعي (٢٠٤) ، وأبي داود الطيالسي (٢٠٤) ، وعبد الرزاق (٢١١) .

فأقول : قولك هذا يعود بالرد عليك ؛ فإن السند لم يُبين مَنْ الراوي حقيقة عن عطاء ، والقنوبي رَجَّح أنه أبو النضر ؛ لأن العنبري لم يذكره عن عطاء ، وهذا ما يرد عليه ؛ فذلك الربيع لم يذكره في الرواة عن العنبري ولا أبي النضر .
ولا في شيوخ أبي النضر شعبة ولا شعيب .
لذلك فيجب أن تلتزم بما تجعله قاعدة في نقد غيرك .

فعدم الذكر ليس حجة هنا ؛ بسبب الاختلاط وعدم التبيين والوضوح .
رابعاً : وروايته هذه غريبة كسابقاتها ؛ لأن الربيع أدرك عطاء بن السائب فترة طويلة ، وعطاء كوفي ، والبصرة والكوفة في الحديث سواء تقريباً ؛ لاختلاط علمائهم ، وقربهما من بعض .

خامساً : أما سماع أو أخذ العنبري أو أبي النضر عن عطاء فإما أن يكون معدوماً أو قريباً منها ، فستغرب رواية أي شخص — فضلاً عن أن يكون إماماً كالربيع — إن روى مثل هذه الروايات إن احتاجها في كتابه ، بل يُتهم المؤلف والمؤلف إن جاء بمثلها .
ولو استعاض الربيعُ بغيرها لما أتى بها .

أو أن تكون من مدخلات غير الربيع في الكتاب ، على فرض وجود الربيع وكتابه .
سادساً : قوله : «استبعد أن يكون روى عنه ؛ وذلك لأن العنبري قد توفي سنة (٢٠٦ هـ) ، وعطاء توفي سنة (١٣٦ هـ) ، وقيل سنة (١٣٧ هـ) ، وقيل سنة (١٣٣ هـ) ، وقيل سنة (١٣٤ هـ) ؛ فبين وفاتيهما ما يقرب من سبعين عاماً» .

فأقول : استبعاد القنوبي هذا لا فرق فيه بين العنبري وأبي النضر كما سبق .
غير أن القنوبي لم يلتفت إلى أمر آخر مهم جداً وهو أن الشيوخ الذين ذكروا في ترجمة أبي النضر معظمهم ممن يُشكُّ في روايته عنهم ؛ فتواريخ وفاتهم هي :

أيوب السختياني : ١٣١ هـ	جعفر الصادق : ١٤٨ هـ
جوير بن سعيد : بعد ١٤٠ هـ	سعيد بن إياس الجريري : ١٤٤ هـ
صالح بن رستم المزني الخزاز : ١٥٢ هـ	عاصم الأحول : بعد ١٤٠ هـ
عامر الأحول : بعد ١٤٠ هـ	عبد الله بن عون : ١٥٠ هـ
عبد الكريم بن أبي المخارق : ١٢٦ هـ	عطاء بن أبي رباح : ١١٤ هـ
عطاء بن السائب : ١٣٦ هـ	محمد بن السائب الكلبي : ١٤٦ هـ
محمد بن عمرو بن علقمة : ١٤٥ هـ	يزيد الرقاشي : قبل ١٢٠ هـ
يونس بن عبيد : ١٣٩ هـ	أبو بكر الهذلي : ١٦٧ هـ

هشام بن حسان القردوسي : ١٤٧ أو : ١٤٨ هـ
فيظهر من هذه التواريخ أن أبا النضر بين أمرين :
الأول : أن ما يذكر عنه في كتب الرجال من أنه يروي عن فلان أو فلان هو من باب
أنه توجد رواية له عنهم ، لا أنه أخذها عنهم .
وهذا ما يؤيده كلام ابن حبان والساجي وغيرهما .
والأمر الآخر : أن يكون أبو النضر كذاباً في رواياته ؛ فلا يجوز الاحتجاج به في
كتاب ولا حديث ، ولا كرامة .

وهو الأظهر من كلام الأئمة رضي الله عنهم ، حتى ابن حبان والساجي .
وهي النتيجة التي أذهب إليها الآن .
فكيف يجوز لإمام أن يروي في كتابه عن مثل هذا الرجل ؟
وإن روى عنه : فكيف يقال بأن كتابه أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى ؟
وكيف يقال : إن كل ما فيه صحيح ؟ وكل رجاله ثقات ؟ ولا كذب عندهم ولا
تدليس ، ولا انقطاع ، ولا
سابعاً : قوله : «أضف إلى ذلك مرحلة الصغر التي لا يمكن معها الرواية ،
إلى غير ذلك ، ومع ذلك كله لا يمكن أن نقطع بعدم سماع العنبري من عطاء بن السائب ،
وإن كنا نستبعد ذلك جداً» .

فأقول : وما ينطبق على العنبري ينطبق على أبي النضر ، والعكس أيضاً .
إلا أن في المسألة أمراً آخر : وهو أنه كيف جاز للقنوبي أن يقول هذا الكلام ، مع أن
الربيع بن حبيب حاله مع جابر بن زيد كحال العنبري مع عطاء ، بل أشد ؛ فإن جابر بن زيد
توفي سنة (٩٣ هـ) ، والربيع توفي ما بين (١٧٥ - ١٨٠ هـ) ، ما يعني أن بين وفاة جابر بن
زيد وفوارة الربيع على أحسن الأحوال (٨٢) سنة . فتأمل .
ثامناً : استدرك القنوبي على السالمي في ترجمته لشعيب الذي في السند الأول ؛
فقال (٥٦١) :

«وأما ما ذكره الشيخ الإمام نور الدين السالمي رحمه الله ورضي عنه وأرضاه من أن
شعيباً هذا هو : (ابن إسحاق الأموي) فهو سبق قلم منه رضي الله عنه ، وإن تابعه عليه
جماعة» ، ثم ذكر كالذي ذكرت فيما سبق .

لكنه ترجم لشعيب هذا بترجمة مهمة ؛ قال :

«هو شعيب بن الحباب الأزدي المعولي مولا هم البصري ، روى عن أنس ، وأبي العالية ، وإبراهيم النخعي وجماعة .
وعنه ابنه أبو بكر وعبد السلام ، وسليمان التيمي وآخرون .
وقد أخرج له البخاري ومسلم والنسائي وأبو داود والترمذي وآخرون .
قال أحمد والنسائي : ثقة ، وقال ابن سعد : كان ثقة وله أحاديث . وذكره ابن حبان في «الثقات» .

هذا هو الصواب» . ا . هـ .

قلت : سبق أن اعترض القنوبي على أن العنبري هو الذي يروي عن عطاء بن السائب ، وقال بأنه أبو النضر ، لكن كانت النتيجة واحدة ؛ لكونهما من طبقة واحدة ، هي التاسعة . فلم لم يورد القنوبي تاريخ وفاة شعيب بن الحباب مع أنه اطلع عليها ؟
السبب في ذلك أمران :

الأول : أنه يعتمد على أن الْمُتَعَبَّ لَا يُتَعَبَّبُ غالباً ، ولا سيما عند طائفته ، ومن يراه المثل الأعلى .

والسبب الثاني : أنه إن أوردها فإنه سيقع فيما اعترض هو نفسه عليه ، وسيحتار في تصحيح «المسند» واختلاط الرواة وعدم معرفة علمائهم لرواة «مسندهم» ، بل لشيوخ ربيعهم !
وبيان ذلك أن شعيباً الذي ذكره القنوبي توفي سنة (١٣١ هـ) ؛ أي قبل وفاة عطاء بن السائب بخمس سنوات !

وهنا المأزق الذي أراد القنوبي أن يتقلت منه لما رأى التاريخ ، مع أنه اطلع على تاريخ أبي النضر والعنبري وشعيب وعطاء ، ودرسها كلها ، فمثله لا يخفى عليه مثل هذه الأمور ، ولا سيما عند دراسته من أجل الردود ، وهذا واضح من استدراكه على شيخهم السالمي ، وردوده على شيوخ أهل السنة ، ومن صنعته الحديثية في كتابه .

كما أنه حين انتقد السالمي في ذهابه إلى أن يحيى بن كثير هو العنبري قال : «ولم يذكروا أن العنبري روى عن عطاء بن السائب شيئاً» .

فيقال له هنا ما قاله لغيره وما قيل له سابقاً ؛ فليس في شيوخه قتادة بن دعامة ، ولا في الراوين عنه يحيى بن كثير ، سواء كان أبا النضر أو العنبري .
ومثل هذا الأمر لا يخفى على مثله .

إلا أنني ألمح في كتب القوم غاية وهي البحث عن الأصول عُمانية وأزديّة والتشبهت بها ؛ فشعيب هذا أزدي ، ولو راجعت روايتهم لوجدتهم يرجعون كلهم تقريباً إلا النادر جداً ،

إلى أصول عُمانية وأزدية .

والتوفيق عزيز ؛ فلو قالوا بترُف (شعبة) إلى (شعيب) لحُلَّت المشكلة ، ولكن يَأبى الله تعالى إلا أن يتم نوره .

وستجد أنهم سيقولون بهذا الذي قلته الآن بعدُ بدلاً عن الرجوع إلى الحق^(٥٦٢) !

تاسعاً : قوله : «إذا تقرر ذلك ؛ فاعلم أن يحيى بن كثير صاحب البصري ضعيف ، ضعفه . . . ، وعليه فتعتبر روايته ضعيفة بالنظر إلى إسنادها ، وأما المتن فيُنظرُ فيه . . . » .

فأقول : ليست العلة هنا الضعف فقط ، بل أيضاً الكذب والتدليس والتاريخ .

فإننا لما نظرنا في أفعالهم ، وجدناها هي في نفسها علة ، وكما قال الثوري : «لما استعمل الرواة الكذب ؛ استعملنا لهم التاريخ»^(٥٦٣) .

وقال حسان بن زيد : «لم نستعن على الكذابين بمثل التاريخ»^(٥٦٤) .

ولم يفوّت القنوبيُّ الفرصة من الانتقاص من كتب السنة والاعتراض عليها دفاعاً عن كتابه ؛ فقال^(٥٦٥) :

«هذا ، وليعلم أن رواية الربيع رحمه الله عن شخص ضعيف حديثاً أو حديثين لا يعني بوجه ولا بآخر القدر في شخصه رحمه الله ، ولا في «مسنده» ؛ كما لا يخفى على أحد . ومن المعلوم أن أصحاب الصحاح والسنن والمسانيد والمعاجم وغيرهم قد رووا عن جماعة من الضعفاء ، بل والكذابين ، ولم يقدر أحد من العلماء فيهم ولا في أحاديثهم التي رووها عن غير هؤلاء الرواة ، ما دام لم يثبت عنهم تعدد الرواية عن الكذابين ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، أكتفي هنا بمثالين اثنين من رجال البخاري .

فذكر فليح بن سليمان وإبراهيم بن عبد الرحمن السكسكي .

ثم قال : «بل روى البخاري عن بعض من اتهم بوضع الحديث ؛ كما تجد ذلك في «التهذيب» ، و«محلّى ابن حزم» ، و«الضعفاء والمجروحين» لابن حبان وغيرها ، والله أعلم» .

قلت : وهذا مراد الرجل ؛ الطعن في الصحيحين ليصفوا له «مسنده» المكذوب .

ولست أردُّ عليه بشيء أكثر من أن الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى قد دافع عن

(٥٦٢) ولا يهمني إن كان هذا الراوي هو شعيب أو شعبة ، فـ «المسند» كلُّه باطل عندي ، ولا

يهمني أن أحققه أو أن أصلحه !

(٥٦٣) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/٥٤) .

(٥٦٤) رواه ابن عساكر في الموضوع السابق .

(٥٦٥) في كتابه «الربيع بن حبيب» (ص : ٤٤ - ٤٦) .

البخاري وكتابه في «هدي الساري» و«فتح الباري» و«تغليق التعليق» وكتبه في الرجال ، بما يتبين به بطلان ما يدعى من أقوال كهذه .

فعزو القنوبي المبهم يدل على اجترائه دون دليل على قوله ، ولو كان عنده دليل على قوله لما اكتفى بذكره لهذين المثليين ، ولذكر الرواة الوضّاعين الذين في «صحيح البخاري» على زعمه !

ولذكر ما قاله الأئمة الذين ذكر أسماءهم في دعواه الباطلة ، وهو يقوم الآن بجمع رسالة في الطعن في «الصحيحين» ؛ كما صرح في هامش الصفحة (٤٥) .

وليس أدل على بطلان ما يدّعيه من أن الله تعالى قد كتب لـ «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم» وباقي كتب أهل السنة المعتمدة ما لم يكتب لـ «مسند الربيع بن حبيب» ، ولن يكتب ، فمن وضعه ظنّ أن سينال به القبول بين الناس ، ولكنّ الله تعالى مُتِمُّ نوره بالحق لا الباطل : ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾ [الأنبياء : ١٨] .

هذا من جانب رواية يحيى بن كثير عن شعيب أو عن عطاء .

أما من ناحية تخريج الروايتين والنقد الحديثي الإسنادي والمنتني فأقول :

الرواية الأولى : وهي الرواية الموقوفة على ابن عباس في بيان المكي والمدني ؛ فإن

الجواب عنها من عدة جوانب :

الأول : نقل الزركشي^(٥٦٦) قال :

«قال الجعبري : لمعرفة المكي والمدني طريقان : سماعي ، وقياسي ؛ فالسماعي : ما وصل إلينا نزوله بأحدهما^(٥٦٧) ، والقياسي : قال علقمة عن عبد الله^(٥٦٨) : كلُّ سورةٍ فيها ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ فقط ، أو : ﴿كُلًّا﴾ ، أو : أولها حروف تَهَجُّ سوى الزهراوين والرعدي — في وجه — ، أو : فيها قصة آدم وإبليس سوى الطولى فهي مكية ، وكلُّ سورةٍ فيها قصص الأنبياء والأُمم الخالية مكية ، وكلُّ سورةٍ فيها فريضة أو حدٌّ فهي مدنية» .

(٥٦٦) الزركشي ، أبو عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي ، «البرهان في علوم القرآن» ،

تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة — بيروت ، ١٣٩١ هـ ، (١/١٨٩) .

(٥٦٧) يعني الكتاب أو السنة .

(٥٦٨) هو ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ، وقد رواه الحاكم أيضاً في «مستدرکه» (٣/٢٠) .

ببعضه في آخر كتاب الهجرة عن يحيى بن معين قال : حدثنا وكيع عن أبيه عن الأعمش وعن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود به .

ثم قال بعد ذكر طرق متعددة لرواية ابن مسعود رضي الله تعالى عنه :
«وقد نصَّ على هذا القول جماعة من الأئمة ؛ منهم أحمد بن حنبل وغيره وبه قال
كثير من المفسرين ، ونقله عن ابن عباس .
وهذا القول إن أخذ على إطلاقه ففيه نظر» ، ثم بين وجوه الاعتراض عليه ببعض
الأمثلة التي تَخْدُجُ في هذا القول عموماً ، ثم قال : «فإن أراد المفسرون أن الغالب ذلك فهو
صحيح»^(٥٦٩)
ثم قال^(٥٧٠) : «فصلٌ : ويقع السؤالُ أنه : هل نصَّ النبي صلى الله عليه وسلم على
بيان ذلك ؟

قال القاضي أبو بكر في «الانتصار» : إنما هذا يرجع لحفظ الصحابة وتابعيهم ؛ كما
أنه لا بد في العادة من معرفة مُعْظَمِي العالم والخطيب وأهل الحرص على حفظ كلامه ،
ومعرفة كتبه ومصنفاته من أن يعرفوا ما صنَّفه أولاً وآخرأ .
وحال القرآن في ذلك أمثل ، والحرص عليه أشدُّ ، غير أنه لم يكن من النبي صلى
الله عليه وسلم في ذلك قولٌ ، ولا ورد عنه أنه قال : اعلّموا أن قدرَ ما نزل بمكة كذا ،
وبالمدينة كذا ، وقصَّله لهم ، ولو كان ذلك منه لظهر وانتشر .
وإنما لم يفعله أنه لم يؤمر به ، ولم يجعل الله علَمَ ذلك من فرائض الأمة ، وإن وجَبَ
في بعضه على أهل العلم معرفة تاريخ الناسخ والمنسوخ ؛ ليُعرف الحكم الذي تضمنَّهما ، فقد
يُعرف ذلك بغير نصِّ الرسول صلى الله عليه وسلم بعينه ، وقوله : هذا هو الأول المكي ،
وهذا هو الآخر المدني .

وكذلك الصحابة والتابعون من بعدهم ؛ لمَّا لم يعتبروا أن من فرائض الدين تفصيل
جميع المكي والمدني مما لا يسوغ الجهل به ؛ لم تتوفر الدواعي على إخبارهم به ، ومواصلة
ذكره على أسماعهم ، وأخذهم بمعرفته .
وإذا كان كذلك ساعً أن يُخْتَلَفَ في بعض القرآن هل هو مكي أو مدني ، وأن يُعْمَلُوا
في القول بذلك ضرباً من الرأي والاجتهاد ، وحينئذ فلم يَلْزَمْ النقلُ عنهم ذكرُ المكي والمدني ،
ولم يجب على من دخل في الإسلام بعد الهجرة أن يعرفَ كلَّ آية أنزلت قبل إسلامه مكية أو
مدنية ؛ فيجوز أن يَقِفَ في ذلك أو يغلبَ على ظنِّه أحدُ الأمرين .

^(٥٦٩) وإلى هذا مال الدكتور فضل عباس في كتابه «إتقان البرهان في علوم القرآن» ، دار
الفرقان ، عمان ، ط١ ، ١٩٩٧ م ، (٣٧١/١) ، وذكر أنه لا توجد (ضوابط حازمة) في ذلك .
^(٥٧٠) «البرهان» (١٩١/١) .

وإذا كان كذلك بطل ما تَوَهَّمُوهُ من وجوب نقل هذا أو شهرته في الناس ولزوم العلم به لهم ، ووجوب ارتفاع الخلاف فيه .

قلت : فإذا كان الأمر كذلك ، ولم ترد رواية عن الصحابة تميز المكي من المدني ، ولم يهتموا بها أو يفصلوا القول فيها كما في رواية ابن عباس ؛ فإن ذلك دال على نكارة رواية الربيع بن حبيب عن ابن عباس ؛ فليس هذا الأمر من شأن الصحابة ، ولم يكن اهتمامهم بالأمر كما في هذه الرواية .

ثانياً : على أن الدكتور فضل^(٥٧١) أورد عن ابن حجر ردّه بأن تكون هناك آية مكية ليست ملحقة بسورة ، ثم تنزل سورتها بالمدينة ؛ فتلحق هذه الآية المكية بالسورة المدنية ؛ حيث أنه أنكر أن تكون هناك آية مكية معلقة لا يُعرف مكانها إلا بعد الهجرة .
أما العكس فلا يمنع ؛ بحيث أن تكون سورة مكية نزلت بعض آياتها التي ألحقت بها في المدينة .

وهذا القول عن ابن حجر يردُّ على رواية ابن عباس عند الربيع ؛ حيث إن رواية ابن عباس فيها ما يعارض ترجيح ابن حجر .

ثالثاً : بل لو كانت هذه الرواية صحيحة لكانت فيصلاً ، ولا يكون هناك قياس واجتهاد في تحديد المكي والمدني ، بل حتى في روايات أهل السنة هناك تعارض ، ولا يمكن أن يعتمد عليها لبيان المكي والمدني بصورة دقيقة كما في رواية ابن عباس هذه .
هذا من جانب .

ومن جانب آخر : ولكانت هذه الرواية مشهورة معروفة عند علماء الحديث والتفسير والأصول ؛ حيث إنها تُفَصِّلُ في كثير من الأمور كمسألة الناسخ والمنسوخ ، ومعرفة المكي والمدني .

رابعاً : هناك كثير من الروايات التي تتعارض مع هذه الرواية ، ومع غيرها من الروايات ؛ فإن مسألة المكي والمدني خاضعة للرواية السماعية أحياناً ، وللقياس الاجتهادي أحياناً أخرى — كما سبق — .

لذلك فإن الدكتور فضل علّق بقوله^(٥٧٢) : «الناظر في كتاب «الإتقان» لا يجد سورة من السور القرآنية الكريمة إلا وذكر اختلاف العلماء في مكيتها ومدنيته ، وكثير من الروايات التي ساقها لا تقوى أمام التحقيق العلمي» .

(٥٧١) في كتابه «إتقان البرهان» (٣٧٩/١) .

(٥٧٢) «إتقان البرهان» (٣٧٩/١ — ٣٨٠) .

خامساً : على أن الناظر في الروايات التي بيّنت المكي والمدني^(٥٧٣) يجدها في معظمها لا تفصلُ هذا التفصيل الوارد في هذه الرواية ، وإنما تذكر السور التي نزلت بمكة ، والتي نزلت بالمدينة ؛ فحرفية استخدام مصطلح (المكي والمدني) بهذا المعنى من الأمور المحدثة بعد ذلك العصر ؛ ومن ذلك ما رواه الشيخان^(٥٧٤) رحمهما الله تعالى عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أنه قال :

«والله الذي لا إله غيره ! ما أنزلت سورة من كتاب الله إلا أنا أعلم أين أنزلت ، ولا أنزلت آية من كتاب الله إلا أنا أعلم فيما أنزلت ، ولو أعلم أحداً أعلم مني بكتاب الله تبليغه الإبل لركبت إليه» .

فابن مسعود رضي الله تعالى عنه لم ينقل عنه هذا المصطلح بهذا المعنى ، فضلاً عن باقي الصحابة رضوان الله تعالى عليهم .

أما ما يروى من ذلك في هذا الباب فإن التحقيق العلمي يردّه رواية ودراية ، بضعف أسانيدها ، وتلفيق متونها ، إضافة لاختلاف صيغة تمييز المكي والمدني ؛ حيث يقولون ، نزلت في مكة ، ونزلت في المدينة .

سادساً : وعلى الرغم من نكارة رواية ابن عباس عند الربيع ؛ فإننا نجد روايات تخالفها عن ابن عباس نفسه ، إلا أنني وجدت رواية ذكرها السيوطي وعزاها لابن سعد في «الطبقات»^(٥٧٥) قال :

«أنبأنا الواقدي حدثني قدامة بن موسى عن أبي سلمة الحضرمي سمعت ابن عباس قال : سألتُ أبيَّ بن كعب عما نزل من القرآن بالمدينة ؟ فقال : نزل بها سبع وعشرون سورة ، وسائرهما بمكة» .

فهذا الرواية على الرغم من ضعفها ، فإن نسبة العدد إنما هي لأبي بن كعب رضي الله عنه ، وليست لابن عباس ، ولفظ الرواية أنها نزلت في مكة ، أو المدينة ، لا أنها مكية أو مدنية كرواية ابن عباس عند الربيع .

(٥٧٣) وقد جمع معظمها على ما بينها من تعارض واختلاف وصحة وضعف السيوطي رحمه الله تعالى في كتابه الجامع «الإتقان في علوم القرآن» في النوع الأول في معرفة المكي والمدني .

(٥٧٤) رواه البخاري في فضائل القرآن ، باب القراء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

(رقم : ٥٠٠٢) ، ومسلم في فضائل الصحابة ، باب فضائل عبد الله بن مسعود وأمه رضي الله عنهما

(رقم : ٢٤٦٣) .

(٥٧٥) ابن سعد في «الطبقات» (٣٧١/٢) .

ولم أنقل هذه الروايات خوف الإطالة ولكثرتها ، وهي في «الإتقان» للسيوطي لمن أراد المتابعة .

إلا أنني هنا أورد رواية مهمة عن ابن عباس في ذلك ؛ وهي ما ذكره السيوطي^(٥٧٦) عن ابن الضريس في «فضائل القرآن» قال :

«حدثنا محمد بن عبد الله بن أبي جعفر الرازي أنبأنا عمرو بن هارون حدثنا عثمان بن عطاء الخراساني عن أبيه عن ابن عباس قال : كانت إذا أنزلت فاتحة سورة بمكة كُتِبَتْ بمكة ، ثم يزيد الله فيها ما شاء ، وكان أول ما أنزل من القرآن : ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ ، ثم : ﴿ن﴾ ، ثم : ﴿يَا أَيُّهَا الْمَزْمَلُ﴾ ، ثم : ﴿يَا أَيُّهَا الْمَدْثَرُ﴾ . . . » ، حتى أتى على سور القرآن ، وذكر ما أنزل بالمدينة أيضاً .

وكان عدد ما ذكر أنه نزل في المدينة (٢٨) سورة ؛ أي زيادة على ما ذكر على لسانه في رواية الربيع ، وهي :

«وأما ما أنزل بالمدينة : سورة البقرة ، ثم : الأنفال ، ثم : آل عمران ، ثم : الأحزاب ، ثم : الممتحنة ، ثم : النساء ، ثم : ﴿إِذَا زُلْزِلَتْ﴾ [الزلزلة : ١] ، ثم : الحديد ، ثم : القتال ، ثم : الرعد ، ثم : الرحمن ، ثم : الإنسان ، ثم : الطلاق ، ثم : ﴿لَمْ يَكُنْ﴾ [البينة : ١] ، ثم : الحشر ، ثم : ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾ [النصر : ١] ، ثم : النور ، ثم : الحج ، ثم : المنافقون ، ثم : المجادلة ، ثم : الحجرات ، ثم : التحريم ، ثم : الجمعة ، ثم : التغابن ، ثم : الصف ، ثم : الفتح ، ثم : المائدة ، ثم : براءة» .
فلم تذكر هذه الرواية سورة النحل ولا المعوذتين ، وقد ذكرتها رواية الربيع .
وزادت هذه الرواية سور الأنفال ، و﴿إِذَا زُلْزِلَتْ﴾ ، والرحمن ، والإنسان .

على الرغم — كما سبق — من أن هذه الرواية تذكر تسلسل النزول ، وليس مصطلح (المكي والمدني) . والله تعالى أعلم .

أما الرواية الثانية : وهي سبب قول النبي صلى الله عليه وسلم : «من كذب علي متعمداً» ؛ فإن الحديث روي عندنا من طريق عطاء بن السائب يحدث عن عبد الله بن الحارث قال :

(٥٧٦) السيوطي ، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، «الإتقان في علوم القرآن» ، دار المعرفة ، بيروت ، (٣٨/١ — ٣٩) .

أتدرون فيما^(٥٧٧) كان حديث «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا ؛ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» ؟

كان رجل أعجبته امرأة من أهل قباء ، فطلبها ، فلم يقدر عليها ، فأتى السوق واشترى حُلَّةً مثلَ حُلَّةِ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم أتى القومَ ، فقال : إني رسولُ رسول الله صلى الله عليه وسلم إليكم ، وهذه حُلَّتُهُ قد كَسَانِيهَا ، وقد أمرني أن أصنع في ابنتكم ما شئْتُ أَصْنَعُهُ ، فقال بعضهم : والله ! لقد عهدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ينهى عن الفواحش ؛ فما هذا ؟ ! قُمْ يا فلانُ ! ويا فلانُ ! فانطلقا فاسألا ، فأخبراهُ عن ما خبرَ به هذا .

فانطلقا فأخبراه ، فغضب حتى احمرَّ وجهُهُ ، وقال :

«مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا ؛ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» ، ثم قال :

«يا فلان ! ويا فلان ! انطلقا سريعا ، فإن أدركتُمَا ؛ فاقْتُلَاهُ ، وأحرقَاهُ ، ولا أراكمَا إِلَّا سَكَنِيَّاهُ ، فإن كُفِيتُمَا ؛ فأحرقاه بالنار» .

فَقَرَّ ، فذهبَ يأخذُ ماءً فخرجت أفعى فقتلته .

رواه الطبراني آخر جزئه في «طرق حديث من كذب علي متعمدا»^(٥٧٨) قال :

«السبب في قول النبي صلى الله عليه وسلم : «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا ؛ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ

من النار» .

١٧٨ — حدثنا علي بن عبد العزيز قال : حدثنا عارم أبو النعمان قال : حدثنا سعيد بن

زيد قال : سمعت عطاء . . . به» .

وهذا إسناد حسن مرسل ، رواه ثقات صادقون ، وعبد الله بن الحارث هو ابن تَوَقُّل ، له رؤية ، وقد حَكَّاهُ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، غير أن سعيد بن زيد ليس ممن تذكر روايته عن عطاء قبل الاختلاط ، بل لم أر ذكره في الرواة عن عطاء .

ورواه ابن منده^(٥٧٩) من طريق يحيى بن بسطام عن عمرو بن فرقد عن عطاء بن

السائب عن عبد الله بن الحارث . . .

وقد رواه ابن الجوزي في «الموضوعات»^(٥٨٠) من طريق آخر عن عارم . . . به .

(٥٧٧) الصواب في دخول حروف الجر على الاستفهام حذف الألف التي في آخرها ؛ كقولك :

علام ؟ وقولك : بم ؟

(٥٧٨) «طرق حديث من كذب علي متعمدا» ، تحقيق : علي حسن علي عبد الحميد وهشام

إسماعيل السقا ، المكتب الإسلامي ودار عمار ، عمان — الأردن ، ط ١ ، ١٤١٠ هـ .

(٥٧٩) كما قال الحافظ في «الإصابة» (١/٤٦٧/١١١١) .

(٥٨٠) في الطبعة الجديدة (٢/٤٣ و ٤٤) ، والقديمة (١/٥٦) .

وَبَيَّنَ أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ مِنْ بَنِي خَدَّعَةَ^(٥٨١) ، وَأَنَّهُمَا كُنِيَاهُ بِأَبِي خَدْعَةَ ، وَفِي الرَّوَايَةِ أَنَّ الرُّسُولَيْنِ لَمَّا جَاءَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ نَائِمًا ، وَأَنَّ الرَّجُلَ مَاتَ حِينَ قَضَى حَاجَتَهُ وَأَرَادَ الْمَاءَ لِلِاسْتِجَاءِ .

وَرَوَاهُ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ دَاوُدَ بْنِ الزَّبْرِقَانَ قَالَ : أَخْبَرَنِي عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّبِيرِ قَالَ : قَالَ يَوْمًا لِأَصْحَابِهِ بِالْحَدِيثِ مَعَ الْاِخْتِلَافِ فِي بَعْضِ الْأَشْيَاءِ وَاجْتِصَارِ وَزِيَادَةِ فِيهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَرَاوَعَ عَنِ الْحَرَقِ بِالنَّارِ وَقَالَ : «إِنَّهُ لَا يَعْذِبُ بِالنَّارِ إِلَّا رَبُّ النَّارِ» .

وَدَاوُدُ ضَعِيفٌ جَدًّا ، وَقَدْ كَذَّبَهُ بَعْضُهُمْ ، وَقَدْ بَدَّلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ بَابَنَ الزَّبِيرِ ، وَعَطَاءٌ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ ابْنِ الزَّبِيرِ . وَالْحَدِيثُ هَكَذَا خَطَأً مُنْكَرٌ^(٥٨٢) .
وَلِلْحَدِيثِ شَاهِدٌ عِنْدَ ابْنِ الْجَوْزِيِّ ، وَابْنِ الْبُيُوتِيِّ فِي «مَعْجَمِهِ»^(٥٨٣) عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُسْهَرٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ حَيَّانَ عَنْ ابْنِ بَرِيدَةَ عَنْ أَبِيهِ .
وَفِيهِ أَنَّ الرَّجُلَ الْكَذَّابَ خَطَبَ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ بَنِي لَيْثٍ قَرِبَ الْمَدِينَةِ عَلَى مِيلَيْنِ ، وَأَنَّهُمَا حَرَقَاهُ بَعْدَ أَنْ مَاتَ .

(٥٨١) كَذَا فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» ، وَلَعَلَّهَا : جَدْعَةُ ، أَوْ : جَذْعَةُ ، أَوْ : جَنْدَعَةُ ، وَلَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ الْمَطْبُوعُ صَوَابًا عَلَى حِكَايَةِ حَالِهِ مِنْ أَنَّهُ مَخَادَعٌ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .
(٥٨٢) وَاجْتَلَفَ فِي السَّنَدِ ؛ فَقَدْ رَوَى الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (٢٠٩١ و ٣٣٨١) مِنْ طَرِيقَيْنِ عَنْ مُوسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَبِي طَلْحَةَ الْخَزَاعِيِّ قَالَ : نَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْحَضْرَمِيِّ قَالَ : نَا وَهَيْبُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا ؛ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعِدَةَ مِنَ النَّارِ» .
قَالَ الطَّبْرَانِيُّ : «لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَطَاءٍ إِلَّا وَهَيْبٌ ، وَلَا عَنْ وَهَيْبٍ إِلَّا أَحْمَدُ ، تَفَرَّدَ بِهِ أَبُو طَلْحَةَ» .

قُلْتُ : وَأَبُو طَلْحَةَ مُوسَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخَزَاعِيُّ ؛ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» : «مَقْبُولٌ» ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ — كَمَا عِنْدَ الْمَزِّيِّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (٦٣١/٣١٥/١٠) — : «لَا بَأْسَ بِهِ» ، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي «الكَاشِفِ» : «صَدُوقٌ» .

فَمَثَلُهُ لَا يُحْتَمَلُ تَقَرُّدُهُ ، وَقَدْ خَالَفَ فِي الرَّوَايَةِ عَنْ عَطَاءٍ ، عَلَى أَنَّ عَطَاءً كَانَ مِمَّنْ اخْتَلَطَ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ ، وَوَهَيْبٌ مِمَّنْ سَمِعَ مِنْهُ فِي الْقَدِّمَةِ الثَّانِيَةِ لِلْبَصْرَةِ بَعْدَ اخْتِلَاطِهِ ، إِلَّا أَنَّ الدَّارِقُطَنِيَّ قَبَّلَ رَوَايَتَهُ ، وَتَوَقَّفَ الْحَافِظُ فِيهَا ؛ فَاظْطَرَّ فِي ذَلِكَ تَرْجُمَتُهُ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (٩٢/٢٠) ، وَ«تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (١٨٥/٧) .
فَاِخْتِلَافُ السَّنَدِ هُنَا غَيْرُ مَقْبُولٍ بِحَالٍ .

(٥٨٣) كَمَا قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ فِي أَحَادِيثِ الرَّافِعِيِّ الْكَبِيرِ» ، تَحْقِيقٌ : السَّيِّدُ عَبْدِ اللَّهِ هَاشِمُ الْيَمَانِيُّ الْمَدَنِيُّ ، الْمَدِينَةُ النَّبَوِيَّةُ ، ١٣٨٤ هـ — ١٩٦٤ م ، (١٩٢٥/١٢٦/٤) .

وهو ما يؤيد رواية عطاء ؛ فإن قباء على ميلين من المدينة ؛ كما ذكر ياقوت .
وقال الذهبي : «ولم يصح بوجه»^(٥٨٤) ، و قال أيضاً^(٥٨٥) : «وهذا حديث منكر ، ولم يأت به سوى صالح بن حيان القرشي هذا الضعيف» .
واستدرك عليه الحافظ في «التلخيص» فقال : «ولا شك أن طريق أحمد^(٥٨٦) ما بها بأس ، وشاهدتها حديث بريدة ؛ فالحديث حسن» .
وشاهد آخر من حديث محمد بن الحنفية عن صهر لهم من أسلم سمع النبي صلى الله عليه وسلم ، وفيه قصة .
رواه أحمد^(٥٨٧) ، والطبراني .
وشاهد آخر^(٥٨٨) ذكره البيهقي في «الدلائل» من رواية عبد الرزاق عن رجل عن سعيد بن جبير قال : جاء رجل إلى ناس من الأنصار فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسلني إليكم وزوجني فلانة .
فأرسل النبي صلى الله عليه وسلم علياً والمقداد ، فقال : «اقتلاه ، وما أراكما تُدركانه» ، فوجداه ميتاً من لدغة . وظاهره أنه مرسل ، وفيه جهالة .
بهذه الروايات يظهر لك الاختلاف الكبير بين رواية «مسند الربيع» وبين ما رواه أهل السنة حتى الضعيف منه ؛ فالتناقض بينهما من وجوه :
أولاً : لم أجد عندنا أن رجلاً اسمه يحيى بن كثير قد روى هذا الحديث عن عطاء .
وقد سبق أن عرفت حقيقة هذا السند !
ثانياً : قوله عند الربيع : «إنما قال ذلك من قبل عبد الله بن أبي جذعة» . . لم أجد ترجمة لعبد الله هذا ، بل الذي وجدته هو عبد الله بن أبي الجذعاء الكناني ، وهو صحابي له حديثان ، وتفرد بالرواية عنه عبد الله بن شقيق^(٥٨٩) .

(٥٨٤) في «الميزان» (٢٩٣/٢) .

(٥٨٥) في «السير» (٣٧٤/٧) .

(٥٨٦) هو الشاهد التالي ، وكلام الحافظ كان آخر التخريج .

(٥٨٧) كما قال الحافظ في «التلخيص» ، ولم أقف عليه في «مسند أحمد» . والطبراني في «المعجم

الكبير» (٦٢١٥/٢٧٧/٦) .

(٥٨٨) ذكره الحافظ في «الإصابة» (٤٦٧/١) .

(٥٨٩) كما في «التقريب» وغيره ، وقد روى له الترمذي وابن ماجه .

فمقتضى عدالة الصحابة أن لا يفعلوا ما فعله المذكور في «مسند الربيع»^(٥٩٠) .
فضلاً عن أن من روى الحديثين كان حياً بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، وصاحب
الربيع مات في حياة النبي صلى الله عليه وسلم .
كما أن الحديثين اللذين رواهما ليس فيهما هذا الحديث .
ثالثاً : كما أن من سمى الرجل صاحب القصة سماه بأسماء ليس منها هذا الاسم ، أما
تسميته بعبد الله بن أبي جذعة فما وجدته عندنا في شيء^(٥٩١) .
رابعاً : كما أن سبب الفعل لم يُذكر عنده ، مع أن روايات عطاء تذكر السبب .
خامساً : ذكرت رواية الربيع أن هذا الرجل أتى ثقيفاً بالطائف ، لكن رواية عطاء
التي عندنا تفيد أن الرجل الذي فعل فعلته كان قد أراد امرأة من أهل قباء .
فهذا تناقض لا يحتمل تعدد الواقعة واتحاد المخرج والسند .
سادساً : في رواية الربيع أن الرجل انتظر الليل فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقدم عليه عند الظهر ، بينما الرواية التي عندنا أن الرجلين الذين أتيا رسول الله صلى الله عليه
وسلم أتياه ليلاً وهو نائم فأيقظاه ، وهو المعقول ؛ لأن قباء على مسافة ميلين من المدينة ؛ كما
سبق ، أما ثقيف فبينها وبين المدينة سفر^(٥٩٢) ، وهو ما لا يمكن أن يدركه المسافر الذي خرج
ليلاً أن يصل المدينة ظهراً آنذاك .
فإن قيل : لم تذكر رواية الربيع أن الرسول وصل إلى نبي الله صلى الله عليه وسلم
في اليوم التالي ؛ فقد يكون وصل في يوم آخر غيره .
فأقول : إن اتحاد المخرج مع اتحاد موضوع القصة لا يحتمل تعدد الواقعة ، مع أن
السند فيه طعونات كثيرة سبق أن بينتها لك .
سابعاً : لذلك فإن الذي يبدو لي في هذا الحديث أن من أراد تركيب الحديث وترتيبه
أراد التفرّد ، مع أن الحديث مذكور عندنا مشتهر . والله تعالى أعلم .
وكل ما أوردناه هنا من الاعتراضات يزيد في النفس الطمأنينة أنهم لا يعرفون كتابهم ؛

(٥٩٠) لذلك قال إمام الحرمين : «هذا محمول على أن الرجل كان كافراً» . نقله الحافظ في

«التلخيص» .

(٥٩١) هناك اختلاف في الاسم ؛ فانظر لأجله : ابن الأثير : «أسد الغابة في معرفة الصحابة»

(١٩٤/١) ، وابن حجر : «الإصابة» (٤٦٧/١ و ٥١٦) .

(٥٩٢) فإن (ثقيفاً) تقع إلى الجنوب من مدينة الطائف ، وبينه وبين الطائف (١٤٠ كم) تقريباً جنوباً

لذلك فإنه يقع في القلب أن هذه الروايات من الروايات التي أدخلت على «المسند» ، وليست من «المسند» ، على فرض ثبوت وجود «المسند» أصلاً .
بل هم يعرفون في قرارة أنفسهم أن كتابهم غير ثابت ، وأن مؤلفه وشيخه غير موجودين .

الإسناد الثاني : أبو عبيدة عن جابر عن الحسن البصري .
رويت به رواية واحدة برقم (٧١٣) : الحسن قال : إنما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن اقتناء الكلب لأنه يروع المسلمين ، ولذلك قال بنقص القيراطين من الأجر .
قلت : وهذا إسناد غريب من إمام مثل أبي عبيدة — على ما يقولون — .
فإن جابراً رحمه الله تعالى توفي (٩٣ هـ) ، والحسن رحمه الله تعالى (١١٠ هـ) ، فيكون أبو عبيدة قد أدرك الحسن (١٧) سنة بعد وفاة جابر ، ومع ذلك ينزل في الإسناد إلى جابر .
وقد ذكر ابن عبد البر رواية في ذلك ؛ قال (٥٩٣) :
«روى حماد بن زيد عن واصل مولى أبي عيينة قال : سألت الحسن رجلاً فقال : يا أبا سعيد ! رأيت ما ذكر في الكلب أنه ينقص من أجر أهله كل يوم قيراط ؟ قال : فذكر ذلك (٥٩٤) ، فقل له : مم ذلك يا أبا سعيد ؟ قال : لترويعه المسلم» .
فهذه الرواية التي عند أهل السنة ، وهي تخالف رواية الإباضية من نواح :
الأولى : الراوي للقصة عن الحسن .
والثانية : سياق الكلام وسباقه ؛ فما عندنا أنه أجاب عنه بناءً على سؤال ، وما عندهم شرح للحديث .

الثالثة : أن ما في الرواية التي عندنا : قيراط واحد ، وما عندهم : قيراطان .
وهنا أنبه على أمر آخر : وهو أن هذه الرواية لا تصلح أن تكون في «مسند الربيع» على فرض أنه موضوع على الرواية ؛ ففي مسند من ستكون هذه الرواية ؟!

الإسناد الثالث : قال الربيع : عن أبي عبيدة عن عروة بن الزبير ، والحسن البصري ، وإبراهيم النخعي ، وجملة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٥٩٣) في كتابه «الاستذكار» (٤٩٥/٨) ، و«التمهيد» (٢٢٢/١٤) ، وذكر نحوه عن عمرو بن عبيد مع أبي جعفر المنصور .
(٥٩٤) يعني ذكر حديث نقصان الأجر باقتناء الكلب .

قلت : سبق الكلام عليه في التعقب العاشر في ترجمة أبي عبيدة .

وهنا أزيد ؛ فأقول :

أولاً : مما يستغرب جداً أن يبدأ المؤلف للكتاب روايته عن شيخه بقوله : (عن) ؛ فلم أجد عند أهل السنة هذا الأمر أبداً ، بل إن بعضهم قال في رواية البخاري عن شيخه هشام بن عمار في حديث المعازف إنه معلق ؛ لأجل قول البخاري : «قال هشام بن عمار . . .» (٥٩٥)

فلا يُعدل عن صيغة التحمل الصريحة إلى غيرها إلا لنكتة أو فائدة .

ثانياً : لم أجد في الرواة عن عروة بن الزبير ، ولا الحسن البصري ، ولا إبراهيم النخعي راو اسمه مسلم بن أبي كريمة .

ثالثاً : لا يعرف في مسند مَنْ كانت هذه الرواية قبل ترتيبه على الأبواب كما يقولون ؛ لأنها عن جمع من الصحابة الذين لم يسموا ، والتابعون لا مسند لهم عادة ، فيستغرب إيراد مثل هذه الروايات في المسانيد !

الإسناد الرابع : قال الربيع : قال أبو عبيدة : قال حيان بن عمار : سمعتُ عبد الله بن عباس رضي الله عنه يقول بالمسجد الحرام : جابر بن زيد أعلم الناس بالطلاق . (رقم : ١/٧٤٢)

قلت : وهذا — وإن لم يكن حديثاً ، وإنما في ترجمة جابر ؛ إلا أنه — كغيره ؛ لم أعرف حيان بن عمار من هو .
لكن قال السالمي (٥٩٦) :

«وحيان بن عمار أحد تلامذة ابن عباس ، وهو أحد شيوخ أبي عبيدة» (٥٩٧) ، **ويشبهه** أن يكون والد عمار بن حيان اليتيم الذي نشأ في حجر جابر بن زيد ، وكان صاحبه في أسفاره ، وكان فاضلاً خيراً» .

قلت : لم أجد غير عمار بن حيان :

(٥٩٥) رواه البخاري في كتاب الأشربة ، باب ما جاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه ، رقم (٥٥٩٠) .

(٥٩٦) كما في «شرح» (٦١٥/٣) .

(٥٩٧) **قلت** : فكان ماذا ؟!

تُكْرَى عن عكرمة ، روى عنه حسين بن واقد^(٥٩٨) .

وقال الإمام أحمد بن حنبل^(٥٩٩) :

«سألت يحيى قلت : معتمر عن أبي عبيدة عن عمارة بن حيان عن جابر بن زيد ؛
من هذا عمارة بن حيان ؟ قال : رجل روى عنه أبو عبيدة هذا ، من أصحاب جابر بن زيد .

وقد حدّث أبو عبيدة عن صالح الدهان .

سمعت يحيى يقول : أبو عبيدة لم يسمع من جابر بن زيد ؛ عن رجل عنه» . ا . هـ .

قلت : فعلى هذا تكون ترجمة حيان بن عمارة — الذي سمع ابن عباس في رواية
الربيع السابقة — مجهولة .

وترجمة ابنه — على قرّض أنه ابنه — :

عمارّة بن حيان بن عمارّة : روى عن عكرمة وجابر .

روى عنه حسين بن واقد ، وأبو عبيدة عبد الله بن القاسم كورين^(٦٠٠) .

وهو مجهول ؛ فأبو عبيدة كورين الراوي عنه مجهول عندنا كما سبق .

وهنا مسألة في كلام السالمي وهي : أنه يفترض أمراً ، ويترجم له ترجمة المتأكد

العارف ، ثم يبني عليه كأنه حقيقة !

وقوله (يشبه) . . فيخلق من الشبه أربعين !

على أنّ حيان بن عمارّة غير معروف عندهم ؛ فإن ترجمة السالمي لا تعدو نقله للسند .

وبما أن السند من ضمن أحاديث الكتاب الأصلية لا المدخلات ؛ فإننا نقول فيه ما سبق

أن قال القنوبي حين رد على مخالفه :

لم أجد في الرواة عن ابن عباس من اسمه (حيان بن عمارّة) .

وإثباته في هذا السند لا يُثبت وجوده .

والله تعالى أعلم .

(٥٩٨) هذا نص البخاري في «التاريخ الكبير» (٣١٢٠/٥٠٣/٦) ، ونقلها ابن حبان في «الثقات»

(٩٩٧٨/٢٦٢/٧) وابن أبي حاتم (٢٠١٠/٣٦٥/٦) .

(٥٩٩) في «العلل ومعرفة الرجال» (٣٩٢٤/١٢/٣) .

(٦٠٠) كما عند ابن معين في «تاريخه — رواية الدوري» (٤٧٢٣/٣٤٨/٤)